جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الأمن الغذائي في الجزائر:
الإمكانات والتحديات

أطروحة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه
في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية ولوجيستيك

من إعداد الطالبة:
الحبيتري نبيلة

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. براينيس عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د. براينيس عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
أ.د نوري منير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	ممتحنا
د. دواح بلقاسم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. بلحاج فراجي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بشار	ممتحنا

السنة الجامعية 2015-2016

﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ (33) وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ (34) لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ (35) ﴾

(سورة يس)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، إِلَّا كَانَ مَا أُكِلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةً ".

أخرجه مسلم في صحيحه، باب فضل الغرس والزرع، الحديث رقم 1552.

شكر وتقدير

بعد حمد **الله** تبارك وتعالى وشكره على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع؛

أتقدم بالشكر العميق والثناء الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور **براينيس عبد القادر** على مجهوداته في الإشراف وتضحياته بثمين وقته وتوجيهاته ونصائحه البناءة والقيمة، داعية من الله عزّ وجلّ أن يحفظه ويرفع مقامه ويجازيه عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى **الأستاذة الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء**، والأساتذة المحترمين: **الأستاذ الدكتور نوري منير، الدكتور دواح بلقاسم، الدكتور رمضاني محمد**، و**الدكتور بلحاج أحمد**، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول قراءة ومناقشة وإثراء هذا العمل، راجية من الله تعالى أن يجازيهم خير الجزاء ويمنحهم أسمى درجات العلا.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث.

الباحثة

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أعز من أملك في الوجود؛

الغالية الحنونة، التي بدعائها أنال توفيقي، **أمّي** العزيزة حفظها الله.

وإلى من عمل بكد في سبيلي وأوصلني إلى ما أنا عليه، **أبي** الكريم أدامه الله.

إخوتي وكل أفراد عائلتي.

وأهديه إلى من شجعني ووقف بجانبي خطوة بخطوة، وكان له الفضل الكبير في انجاز هذا العمل وإتمامه، **زوجي** الكريم. وإلى ابنتي الغالية **مريم** رعاهما الله.

إلى كل صديقاتي ومعارفي، أساتذتي وكل من كان له فضل علم علي.

الحبيتري نبيلة

EIA **E**nergy **I**nformation **A**dministration

FMI **F**onds **M**onétaire **I**nternational

ICARDA : International **C**enter for **A**griculture **R**esearch in the **D**ry **A**reas

IFAD : International **F**und for **A**gricultural **D**evelopment

IFPRI : International **F**ood **P**olicy **R**esearch **I**nstitute

MAO : **M**ostaganem- **A**rzew- **O**ran

MERCOSUR :Mercado **Co**mun del **Sur**

N° : Numéro

NAFTA : North **A**merican **F**ree **T**rade **A**greement

Op.cit : Opere **C**itato

PNDA : Plan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole

PNDAR : Plan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole et **R**ural

PP : de la **P**age à la **P**age

PPDRI : Projets de **P**roximité de **D**éveloppement **R**ural **I**ntégré

PPLCD : Projet de **P**roximité de **L**utte **C**ontre la **D**ésertification

SI-PSRR : System d'**I**nformation du **P**rogramme de **S**outien au **R**enouveau **R**ural

SNADDR : Système **N**ational d'**A**ide à la **D**écision pour le **D**éveloppement **R**ural

TEP : **T**onne d'**E**quivalent **P**étrole

UNCTAD : **U**nited **N**ations **C**onference on **T**rade **a**nd **D**evelopment

Vol : Volume

WFP : **W**orld **F**ood **P**rogramme

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل النظري للأمن الغذائي	**01**
المبحث الأول: أساسيات حول الأمن الغذائي	**03**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	**03**
الفرع الأول:تعريف الأمن الغذائي ومستوياته	**04**
الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي ومؤشراته	**09**
المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن الغذائي	**16**
الفرع الأول: الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي	**17**
الفرع الثاني:كرونولوجيا أهم الأزمات العالمية للغذاء	**20**
المبحث الثاني: محددات الأمن الغذائي	**26**
المطلب الأول: الطلب على الغذاء	**26**
الفرع الأول: أنواع الطلب على الغذاء	**26**
الفرع الثاني: محددات الطلب على الغذاء	**28**
المطلب الثاني: عرض الغذاء	**34**
الفرع الأول: العوامل المحددة لإنتاج الغذاء	**34**
الفرع الثاني: المصادر الخارجية	**36**
الفرع الثالث:المخزون الاستراتيجي	**38**
المبحث الثالث: الأمن الغذائي المستدام وآليات تحقيقه	**43**
المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي المستدام	**43**
الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام	**43**
الفرع الثاني: التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورهما في استدامة الأمن الغذائي	**48**
المطلب الثاني: تفعيل الأمن الغذائي المستدام	**52**
الفرع الأول: مرتكزات الأمن الغذائي المستدام	**52**
الفرع الثاني: تحقيق الأمن الغذائي المستدام على المستوى الوطني والعالمي	**54**
خلاصة الفصل الأول	**60**

الفصل الثاني: مشكلة الفجوة الغذائية في ظل الإمكانات المتاحة	**62**
المبحث الأول: الإمكانات الزراعية المتاحة	**64**
المطلب الأول: الإنتاج الزراعي	**64**
الفرع الأول: خصائص المنتجات الزراعية	**65**
الفرع الثاني: واقع الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر	**67**
الفرع الثالث: واقع الإنتاج الفلاحي الحيواني في الجزائر	**74**
المطلب الثاني: الموارد المائية	**77**
الفرع الأول: عرض عام حول ظروف الموارد المائية بالجزائر	**77**
الفرع الثاني: الأمن المائي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي	**85**
المبحث الثاني: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر	**88**
المطلب الأول: الصناعة الغذائية وأهميتها	**88**
الفرع الأول: مفهوم الصناعة الغذائية ومكانتها في الاقتصاد	**88**
الفرع الثاني: مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري	**93**
المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي	**100**
لفرع الأول: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر	**101**
الفرع الثاني: تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة	**104**
المبحث الثالث: دراسة الفجوة الغذائية في الجزائر	**110**
المطلب الأول: الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية الجزائرية	**110**
الفرع الأول: واردات المواد الغذائية في الجزائر	**113**
الفرع الثاني:صادرات المواد الغذائية الجزائرية	**117**
المطلب الثاني: مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر	**121**
الفرع الأول: أوضاع الفجوة الغذائية	**121**
الفرع الثاني: قياس فجوة الأمن الغذائي في الجزائر	**126**
خلاصة الفصل الثاني	**131**
الفصل الثالث: آفاق تحقيق الأمن الغذائي الجزائري في ضوء المتغيرات الدولية	**133**

المبحث الأول: تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي	**135**
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي	**135**
الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	**136**
الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي وأثره على القطاع الزراعي	**138**
المطلب الثاني: الأمن الغذائي والتكامل الاقتصادي الزراعي	**147**
الفرع الأول: التكامل الاقتصادي الزراعي	**147**
الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**149**
المبحث الثاني: الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	**153**
المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة	**153**
الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة: مبادئها ومهامها	**154**
الفرع الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	**159**
المطلب الثاني:انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي	**164**
الفرع الأول: الانعكاس على القطاع الزراعي	**164**
الفرع الثاني: الانعكاس على تحقيق الأمن الغذائي	**167**
المبحث الثالث: الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية	**171**
المطلب الأول: وضعية الأسواق العالمية للغذاء	**171**
الفرع الأول:السوق العالمية للمواد الغذائية الأساسية	**171**
الفرع الثاني: تطور السوق العالمية للسلع الغذائية	**175**
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الأمن الغذائي	**179**
الفرع الأول: تقلبات الأسعار العالمية للغذاء وتحقيق الأمن الغذائي	**180**
الفرع الثاني: أثر ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر	**184**
خلاصة الفصل الثالث	**194**
الفصل الرابع:آفاق تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الداخلية	**196**
المبحث الأول: أثر السياسات الزراعية في تحقيق الامن الغذائي الجزائري	**198**

المطلب الأول: السياسات الزراعية	**198**
الفرع الأول ماهية السياسة الزراعية	**198**
الفرع الثاني: أهمية السياسة الزراعية ومتطلباتها	**203**
المطلب الثاني: السياسات الزراعية الجزائرية وآثارها في تحقيق الأمن الغذائي	**205**
الفرع الأول: تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر	**205**
الفرع الثاني:السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**213**
المبحث الثاني: أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في الجزائر	**221**
المطلب الأول: الإنتاج الزراعي والتغير المناخي	**221**
الفرع الأول: أثر التغير المناخي على الإنتاج الزراعي	**222**
الفرع الثاني: انعكاس التقلبات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر	**224**
المطلب الثاني: توفير الغذاء في ظل التقلبات المناخية	**226**
الفرع الأول: العلاقة بين إنتاج الغذاء والتغير في المناخ	**227**
الفرع الثاني: أثر التقلبات المناخية في تحقيق الامن الغذائي	**228**
المبحث الثالث: شح الموارد الطبيعية ونضوب النفط وأثرهما على تحقيق الأمن الغذائي	**232**
المطلب الأول: تحقيق الأمن الغذائي في ظل شح الموارد الطبيعية	**232**
الفرع الأول: ندرة الموارد الطبيعية	**232**
الفرع الثاني: تأثير ندرة الموارد الطبيعية على تحقيق الأمن الغذائي	**236**
المطلب الثاني: النفط والأمن الغذائي	**240**
الفرع الأول: معضلة النفط	**241**
الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**246**
خلاصة الفصل الرابع	**252**
خاتمـــة	**254**
فهرس الجداول والأشكال	**260**
قائمة الملاحق	**264**
قائمة المصادر والمراجع	**286**

مقدمـــــة

شكّل توفير الغذاء لشعوب العالم بشكل عام، و الأقطار النامية بشكل خاص، قضية أمنية، تعنى بها مؤسسات ومنظمات دولية، وتسعى الحكومات إلى بذل الجهود ورسم السياسات الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي.

حيث أن معظم الدول النامية تعاني من مشكل التبعية الغذائية للخارج، بالرغم من الإمكانات المتاحة لديها لتحقيق اكتفائها الذاتي من السلع الغذائية الضرورية تلبية للطلب المتنامي عليها من قبل السكان الذين يتزايدون بصورة سريعة؛ ليشكل كل من الطلب على الغذاء والتزايد السكاني معادلة لا يمكن التوازن بين طرفيها وفق ما جاء في نظرية الاقتصادي البريطاني **"روبرت مالتس"**، الذي يرى بأن العالم مقبل مستقبلا على أزمات غذائية حادة ومجاعة مخيفة حيث أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية والغذاء بمتوالية عددية يستحيل تحديد نقطة التلاقي بينهما.

وقد تأكّدت نظريات **"مالتس"** عبر فترات زمنية معينة، حيث شهد العالم خلالها أشد الأزمات الاقتصادية تأثيرا على البشرية، فخلال سنوات **(1972-1974)**، حدثت أسوء أزمة غذائية عالمية عرفتها البشرية عبر العصور، لتليها أزمات أخرى في فترات لاحقة أقل حدة منها.

وتعود أهم الأسباب وراء تلك الأزمات إلى عوامل اقتصادية خارجية و أخرى داخلية، والتي يمكن اعتبارها تحديات أمام الدول في سبيل تحقيق أمنها الغذائي، والمتمثلة أساسا في التغيرات الاقتصادية الدولية المرتبطة بالغذاء، كتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وكذا التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاسات اتفاقيات التجارة الدولية للسلع الغذائية التي تقرها منظمة التجارة العالمية؛ إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الداخلية، والتي تشمل مختلف العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي الغذائي، أهمها التغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية ومشكلة النفط.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية والعربية تعاني من العجز في تحقيق أمنها الغذائي، بالرغم من كل المقومات والموارد الزراعية التي تملكها، والتي يمكن أن توفر لها ما يكفي لسد طلبات سكانها من الغذاء، والتوجه بالباقي نحو التصدير، هذا إن تم ترشيد استغلالها وحسن إدارتها، خاصة ما تعلق منها بالموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الموجهة والمخصصة للقطاع الزراعي.

غير أن واقع الإنتاج الغذائي في الجزائر بما فيه الناتج عن الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية، لا يكفي لمواجهة الطلب الكلي على أهم السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك، حيث يتم تغطية العجز عن طريق استيراد كميات معتبرة من المواد الغذائية المختلفة، كالقمح والحليب والسكر وغيرها، ما يكلف ميزانية الدولة أموالا طائلة، تأتي مبالغها أساسا من إيرادات صادرات المحروقات.

وبالتالي، فالأمن الغذائي بالجزائر مرهون بمستقبل القطاع النفطي، على اعتباره الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية في شتى القطاعات الاقتصادية بالجزائر، بما فيها القطاع الزراعي.

أهمية البحث:

نظرا لخطورة الوضع الحالي والمستقبلي، أمام تحدي الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي وبالتالي استقلاليتها عن الخارج في هذا المجال، في ضوء ما سبق ذكره من تحديات وعراقيل تقف أمام بلوغها هذا الهدف الإستراتيجي، تبرز أهمية موضوعنا. وفي ظل توفر الإمكانات الطبيعية (أرض، موارد مائية، ثروة نباتية وحيوانية، ثروة بشرية...) بحاجة أكثر إلى الاهتمام وحسن الاستخدام في إطار أنظمة وبرامج جديدة ومستدامة، تهدف إلى الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية خاصة وتنميتها من ناحية، والحفاظ على البيئة وحمايتها من ناحية أخرى.

إشكالية البحث:

إن المرحلة الصعبة التي يمر بها اقتصاد الجزائر الريعي حاليا، وضرورة توفير الغذاء لشعبها آنيا ومستقبلا في ظل العراقيل والصعوبات التي تعيق مسار الأمن الغذائي ، يجعلنا نطرح إشكالية موضعنا الرئيسية المتمثلة في:

كيف يمكن للجزائر أن تحقق أمنها الغذائي اعتمادا على إمكاناتها في ظل التحديات الاقتصادية الخارجية والداخلية التي تواجهها؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية المطروحة مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

1- ما المقصود بالأمن الغذائي، وما هي متطلبات تحقيقه؟

2- ما هي الإمكانات التي تمتلكها الجزائر والتي تسمح لها بسد فجوتها الغذائية ؟.

3- فيما تتمثل التحديات التي تعيق مسار تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟.

الفرضيات:

1- يقصد بالأمن الغذائي تحقيق استقرار في إمدادات الغذاء.

2- إن الموارد المتاحة لدى الجزائر من شأنها تحقيق الأمن الغذائي.

3- التحديات العالمية والداخلية التي تواجهها الجزائر من مسببات عرقلة مسار الأمن الغذائي.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى استعراض واقع الإنتاج الغذائي في الجزائر في ضوء الإمكانات المتاحة، ومستقبله في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية والتحديات الطبيعية والبيئية الداخلية المؤثرة في ذلك، وكذا التطرق إلى مختلف السياسات الزراعية المطبقة والاستراتيجيات المستقبلية الهادفة إلى رفع الإنتاج الغذائي تحقيقا للاكتفاء الذاتي واستدامة الأمن الغذائي بالجزائر، خاصة في ضوء تدهور أسعار البترول العالمية، واتجاه الحكومة نحو الاستثمار في القطاع الزراعي في إطار التنويع الاقتصادي كحل استراتيجي بديل عن قطاع المحروقات.

حدود الدراسة:

لدراستنا إطارين: الإطار المكاني وهو يتعلق بالجزائر، والإطار الزمني: من الفترة (2005-2015).

منهج البحث:

تحقيقا لهدف البحث تبعا لأهدافه وأهميته، وحتى نتمكن من الإلمام بكافة جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما توفر لنا من بيانات اتبعنا المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات والإحصائيات التي تشير إلى واقع ومستقبل الأمن الغذائي بالجزائر.

الدراسات السابقة

تمت دراسة هذا الموضوع في عدة بحوث ودراسات، منها الأكاديمية والأخرى الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات الحكومية ذات الشأن بالقطاع الزراعي والغذائي، بحيث تختلف أهداف كل دراسة أو بحث مقدم، وتتفق كلها على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي واستدامته.

ومن أحدث الإصدارات العلمية في الجزائر وأهمها ما جاء به كل من **الدكتورة فاطمة بكدي والأستاذ الدكتور رابح حمدي باشا**، في كتابهما تحت عنوان **"الأمن الغذائي والتنمية المستدامة"**، الصادر في طبعته الأولى**2016** عن مركز الكتاب الأكاديمي بعمان-الأردن-، حيث يسعى الكاتبان إلى الربط بين مفهومي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى معرفة الأثر المتبادل بين استغلال الموارد الزراعية والتنمية المستدامة، وركز البحث على أهمية القطاع الزراعي، وأهمية تنميته وتطوير قطاعي الصناعات الغذائية والصادرات. وخلصت الدراسة إلى ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

بينما تقدمت **فوزية غربي**، بأطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة قسنطينة سنة **2007-2008**، ببحث تحت عنوان **"الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، والتي طرحت إشكاليتها حول إمكانية تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر كما يلي: هل الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء قادرة على تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي ؟. وخلصت استنادا للمعطيات التي تم جمعها خلال سنة **1990**، إلى أن القطاع الزراعي غير مستقر والاعتماد على الخارج قائم (استيراد ما يعادل **75%** من الاحتياجات)، وبهذا تعد الجزائر من أوائل دول العالم المستوردة للغذاء، بفاتورة غذائية بلغت سنة **2006** ما يقارب **3.8** مليار دولار أمريكي مقابل **2.4** مليار دولار لسنة **2004**. وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي، ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي.

كما عالج مشكلة الغذاء في الجزائر **عيسى بن ناصر طوش**، في بحثه تحت عنوان **"مشكلة الغذاء في الجزائر-دراسة تحليلية و سياسات علاجها-"**، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة قسنطينة، **2002**. بحيث يهدف من خلال بحثه إلى الأسباب الكامنة وراء المشكلة الغذائية في الجزائر وطرق معالجتها، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن الإنتاج الزراعي في الجزائر بصفة عامة يتميز بالتذبذب من سنة لأخرى لعدة عوامل كالعوامل المناخية، ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، النمو الديمغرافي ..الخ واقترح كحلول إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف المنتجات الزراعية الأساسية، وبذل جهود معتبرة

لتحقيق انجازات جديدة في مجال المياه وصيانة شبكات النقل وتوزيع المياه، وترشيد استعمالها باستخدام أساليب الري الحقلي الحديثة.

وعليه، تأتي دراستنا لاستكمال ما جاءت به الأبحاث السابقة وغيرها من إضافة علمية، وهذا عن طريق النقاط المثارة في عملنا أهمها التحديات الراهنة للاقتصاد الوطني وعلاقة ذلك بتحقيق الأمن الغذائي، أبرزها تحدي انخفاض أسعار النفط عالميا وانعكاسه على توفير الغذاء في الجزائر، وسبل تحقيق استدامة الأمن الغذائي في ظل الإمكانات الزراعية المتوفرة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه من أهم الدراسات المتعقلة بتحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، نجد دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إذ يتم إصدار تقارير عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي سنويا، ملحقة بكتاب إحصائي سنوي لمختلف المنتجات الزراعية لكل الدول العربية بما فيها الجزائر، وأوضاع الميزان التجاري الغذائي، وغيرها من الإحصاءات الهامة ذات الصلة بالموضوع.

أقسام البحث:

قمنا بتقسيم دراستنا وفق الإشكالية والفرضيات المطروحة سابقا، إلى أربعة فصول أساسية:

الفصل الأول: التأصيل النظري للأمن الغذائي، والذي نتعرف من خلاله إلى مفاهيم الأمن الغذائي المختلفة، ومستوياته، وكذا أبعاده ومؤشراته؛ ومن ثم التطرق إلى أهم الأزمات العالمية للغذاء، ومحددات الطلب عليه (العرض والطلب على الغذاء)، مع الإشارة إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام ومتطلبات تحقيقه.

الفصل الثاني: مشكلة الفجوة الغذائية في ظل الإمكانات المتاحة، يشكل هذا الفصل محورا جوهريا في دراستنا، لأننا نستعرض من خلاله مختلف الإمكانات الزراعية المتاحة بالجزائر ومدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، ثم ندرس الفجوة الغذائية عن طريق تحديد مؤشرات الميزان التجاري للمواد الغذائية (صادرات-واردات).

الفصل الثالث: آفاق تحقيق الأمن الغذائي الجزائري في ضوء المتغيرات الدولية، نحدد من خلال هذا الفصل أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، حيث

يشكل التكامل الاقتصادي الزراعي للجزائر مع دول أخرى إقليميا وعالميا فرصة لتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إمكانية تحقيقه عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وصعوبة ذلك في ضوء تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية.

الفصل الرابع: آفاق تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الداخلية، نتطرق من خلال هذا الفصل إلى مساعي الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي والمتمثلة في السياسات الزراعية المختلفة عبر الفترات الزمنية السابقة، والتي باءت أغلبها بالفشل لأسباب متعددة، والحالية (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)، والتي حققت نتائج إيجابية مقارنة بسابقتها، وكل ذلك في ضوء التغيرات المناخية الصعبة التي تميز الجزائر بحكم موقعها الجغرافي، وندرة الموارد الطبيعية وسوء استخدامها، بالإضافة انعكاس تقلبات الأسعار العالمية للنفط على الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الأول

التأصيل النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

عرف الإنسان الجوع منذ القدم وتعلّم محاولات التغلب عليه وكيف يضع أهداف أمنه الصحي والغذائي وزيادة موارده وأهمية التبادل والتعاون بين الأقاليم والشعوب، وانطلاقا من ذلك جاء مصطلح الأمن الغذائي كاصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليكون متزامنا مع مصطلحات أخرى كالأمن الوطني أو الأمن الاستراتيجي أو الأمن الاجتماعي وغيرها من المصطلحات التي تنبه على ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع من أجل اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من آثارها، وكذا العمل على استدامة الموارد الطبيعية ذات الصلة بتوفير الغذاء للأجيال المقبلة لضمان الأمن الغذائي حاضرا ومستقبلا.

ولتحديد مفهوم الأمن الغذائي، والتعرف على أبعاده ومستوياته المختلفة، وكذا مفهوم الأمن الغذائي المستدام وآليات تحقيقه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: محددات الطلب والعرض على الغذاء.

المبحث الثالث: الأمن الغذائي المستدام وآليات تحقيقه.

المبحث الأول

أساسيات حول الأمن الغذائي

تختلف مفاهيم الأمن الغذائي بتباين نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي، فمنهم من اعتبرها مشكلة عالمية يتمثل علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ومنهم من نظر إليها على أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدول التي توجد في إقليم واحد – *ويعاني بعضها من عجز غذائي*– على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عاما بعد عام. ومنهم من يعتبرها مشكلة قومية يتم علاجها بحصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة [1].

وبالإضافة إلى اختلاف تعاريف الأمن الغذائي، تختلف مستوياته وأبعاده وكذا مؤشرات قياسه (**المطلب الأول**)، إذ ارتبطت نظرة الباحثين في أسباب ندرة الغذاء وعلاجها بالطلب والعرض عليها عبر الزمن، متأثرين بالأزمات الغذائية العالمية التي وقعت ولا تزال تقع عبر أقاليم عديدة ولعوامل متعددة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

مفهوم الأمن الغذائي

كثر استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينات للقرن العشرين، وأخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمية سنة **1974/1973**، والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون الاستراتيجي العالمي للطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء كالبترول أهم سلعتين إستراتيجيتين في الاقتصاد العالمي.

ومنذ ذلك الحين، أولى الباحثون والدارسون أهمية بالغة لموضوع الأمن الغذائي، بإعطاء تعريف محدد وشامل له مع تحديد مستوياته (**الفرع الأول**)، والتعرف إلى الأبعاد التي يدور حولها (**الفرع الثاني**)، وصولا إلى مؤشرات قياسه (**الفرع الثالث**).

[1] – السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية –**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص07.

الفرع الأول

تعريف الأمن الغذائي ومستوياته

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة، الواسعة والمتشعبة (لأنها مبنية على افتراضات وتغييرات مختلفة)، والتي ظهرت على اثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات. ومنذ ذلك الوقت تسعى دول العالم إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية، حيث أطلقت عليه عدة مفاهيم (**أولا**)، وحددت له عدة مستويات (**ثانيا**).

أولا: تعريف الأمن الغذائي

1- جاء في تعريف **منظمة الزراعة والأغذية الدولية** بأن الأمن الغذائي: *"يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"*[2].

2- طرح **البنك الدولي** سنة **1986** تعريفا للأمن الغذائي جاء فيه: *"الأمن الغذائي هو حصول كل الناس، في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشطة، وسليمة، وعناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله... وبالتالي فإن اللأمن غذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء"*[3].

3- يعرف الأمن الغذائي أيضا بأنه: *" قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية (المحتملة) لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط، مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية"*[4].

4- مفهوم الأمن الغذائي في الفقه الإسلامي

الأمن: من باب فهم وسلم، وهو من الأمن والأمان، وأمنه فهو آمن، وآمنه غيره: من الأمن

---

[2] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، **2010**، ص**08**.

[3] – أحمد جابه، **الأمن الغذائي والتنمية– حالة الجزائر–**، مجلة التواصل، العدد **20**، ديسمبر **2007**، ص54. **مقتبس عن:** أليس فرانك، **ترجمة** إبراهيم يحي الشهلبي، **السياسة الزراعية في البلدان النامية**، بدون تاريخ نشر، دمشق، ص**75**.

[4] – خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية – الواقع والتطلعات–**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، **2007**، ص**14**.

والأمان. والأمن ضد الخوف، والأمنة: الأمن ومنه قوله تعالى: " **أَمَنَة نعاسًا**"[5]، وهو عدم توقع كروه في المستقبل[6].

ومنه قوله تعالى: " **الذي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**"[7].

وقوله تعالى: " **والتِينِ والزَيتُونِ وطُورِ سِنِينَ، وهَذَا البَلَدِ الأَمِينِ**"[8]. أي الآمن.

والغذاء: كل ما يتغذى به الإنسان من الطعام والشراب، واللبن،، يقال: غذوت الصبي بالبن: أي ربيته، ولا يقال غذيته، ولكن يقال: غذّيته بالتشديد. وقيل اللبن غذاء الصغير وتحفة الكبير[9].

5- مفهوم الأمن الغذائي من منظور القانون الجزائري

بالإضافة إلى التعريفات السابقة والتي كانت من منظور اقتصادي وإسلامي، نقدم تعريف الأمن الغذائي من وجهة نظر القانون الجزائري، إذ تنص المادة **03** من القانون رقم **08-16** المؤرخ في أول شعبان عام **1429** الموافق ل **3** غشت سنة **2008**، والذي يتضمن التوجيه الفلاحي، على أن: " *الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة*"[10].

من خلال التعريفات السابقة، نستنتج أن الأمن الغذائي هو: توفير احتياجات جميع الأفراد من الغذاء بالقدر المطلوب، ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام، والشراب في الوقت المناسب، أي عند الحاجة إليها، مع ضمان حصول كل فرد على السعرات الحرارية اللازمة لطاقته اليومية، بصفة مستمرة ومتواصلة.

تعكس التعريفات السابقة مفهوم الأمن الغذائي على المستوى الفردي أو الجزئي بينما يختلف

---

[5] – سورة آل عمران، آية (**154**).

[6] – محمد راكان الدغمي، **في الإسلام الغذاء لكل فم**، دار المعارف، القاهرة، مصر، **1986**، ص**17**.

7 – سورة قريش، آية (**4**).

[8] – سورة التين، آية (**3-1**).

[9] – محمد راكان الدغمي، المرجع نفسه، ص**17**.

[10] – القانون رقم (**16-08**) المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل **03** غشت سنة **2008**، والذي يتضمن التوجيه الفلاحي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد **46**، الصادرة بتاريخ **08**شعبان عام**1429**هـ الموافق ل **10**غشت سنة**2008**م، ص**06**.

مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول، بحيث نميز بين مستويين له: **المطلق والنسبي**.

الأمن الغذائي المطلق[11]: "فيقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مطابق تماما لمفهوم **الاكتفاء الذاتي**[12] ".

أما **الأمن الغذائي النسبي**[13]: "فهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام".

وبناءا عليه فان مفهوم الأمن الغذائي لا يعني إنتاج كل الحاجات الغذائية محليا، وإنما تأمين الحاجات الغذائية بالتعاون مع الدول الأخرى من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين هذه الاحتياجات عبر المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية على الدول الأخرى، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية بحيث تتمكن من تصدير هذه المنتجات وتحقيق دخل من العملات الأجنبية يمكنها من استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها[14].

إلى جانب المستويين السابقين للأمن الغذائي، فان للبنك الدولي تقسيمين أخريين وهما[15]:

الأول: الانعدام المزمن للأمن الغذائي

ويقصد به "إنتاج غذاء غير كاف، بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء"[16].

لا يظهر هذا المستوى من انعدام الأمن الغذائي نتيجة السياسات الاقتصادية بقدر ما يعود إلى متغيرات أخرى تتمثل في انخفاض إنتاجية وحدة الموارد الزراعية، وذلك بسبب القيود المؤسسية، وتواضع

---

[11]– المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، الجمهورية اليمنية، أفريل **2005**، ص**04**.

[12]– عرّف خبراء التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **الاكتفاء الذاتي** على أنه:"القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا". **ينظر**: جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر **2001**، ص**22**.

[13] – رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، مجلد **24**، العدد **01**، **2008**، ص**288**.

[14]– رانية ثابت الدروبي، نفس المرجع السابق، ص**288**.

[15]– سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب/أغسطس **2011**، ص**10–11**.

[16]– فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا ، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة **01**، **2016**،ص**45**. **مقتبس عن:** محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، سنة **2010**، ص**288**.

الاستخدام التكنولوجي في العمليات الإنتاجية للغذاء، والتي تؤدي إلى تقلبات واسعة في إنتاج وإنتاجية المحاصيل، وعدم التنوع في إنتاج الغذاء، مع القصور في القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، والعجز في ميزان المدفوعات الذي يعد أحد أهم وسائل الإمدادات من الغذاء من الأسواق الخارجية.

الثاني: الانعدام المؤقت للأمن الغذائي

يعرّف بأنه: "انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي"[17].

يظهر هذا المستوى من انعدام الأمن الغذائي غالبا نتيجة موجات الجفاف وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية أو أدائها، سواء نتيجة التشوهات في مناخ الاستثمار المحلي أو الخارجي، وما يترتب عليها من تباطؤ في معدل تراكم رأس المال الزراعي، فضلا عن مواجهة المكونات السلعية للغذاء للتقلبات السعرية من جراء عدم تمتع أدوات السياسات المالية والنقدية بقدر من الكفاءة المؤدية إلى سرعة توفير الإمدادات من الغذاء من الأسواق الخارجية.

وفي كلتا الحالتين، يعاني ذوو الدخل المنخفض والفئات الفقيرة، أكثر من غيرهم، جراء انعدام الأمن الغذائي، نقصا وعجزا في الغذاء، ويصل البعض منهم إلى حالة الجوع، حيث يعاني نحو **795** مليون نسمة من نقص التغذية على مستوى العالم – أي أكثر من شخص واحد من أصل تسعة- عانوا من نقص التغذية في الفترة **2014-2016**، وهذا ما يشير إليه الجدول (**رقم01-01**).

جدول رقم(01-01) : نقص التغذية حول العالم 2014-2016*

	عدد من يعانون نقص التغذية (الملايين)	انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية)
العالم	794,6	10,9
الأقاليم المتقدمة	14,7	5,0 >
الأقاليم النامية	779,9	12,9
إفريقيا	232,5	20,0
آسيا	511,7	12,1
أمريكا اللاتينيةوالبحر الكاريبي	34,3	5,5
أوسيانيا	1,4	14,2

* تشير هذه البيانات إلى تقديرات مؤقتة قابلة للتعديل.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2015، ص08.

[17] – فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص45.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة لانتشار نقص التغذية عبر الأقاليم المختلفة سجلتها قارة إفريقيا بنسبة تعادل **20%**، غير أن معدل نقص التغذية يختلف في نفس الإقليم بين دولة وأخرى، وهذا وفق المستوى المحقق من الأمن الغذائي أو من انعدامه.

ومن خلال النقطة الموالية نتعرف على مستويات الأمن الغذائي المختلفة.

ثانيا: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين **مستوى الكفاف** وحد أقصى يمثله **المستوى المحتمل**، إذ تعتبر الحالة الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي من العوامل الرئيسية المحددة للقيم الدنيا للمستويات السابقة، وتستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي، ولعل أهم هذه المستويات ما يلي[18]:

1- مستوى الكفاف

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي بها المعايير الدولية.

2- المستويات الوسطى

وتبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد، والذي يكون بالضرورة فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل. كما تسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل، وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة **سوء التغذية**[19]، ويتم ذلك عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

---

[18] – السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية وغذائية وبيئية)**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص243-247.

[19] – **يقصد بسوء التغذية:**"التغذية غير السليمة، وهي أكثر من مجرد مقياس لما نتناوله أو ما نعجز عن تناوله. وتتسم سوء التغذية بعدم الحصول على القدر المناسب من البروتين، والسعرات الحرارية، والمغذيات الدقيقة (الفيتامينات والمعادن)، وكذا بكثرة الإصابة

3- المستوى المحتمل

ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للمشكلة –إمكانيات الإنتاج – ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء، أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

أ – عرض الغذاء، سواء من خلال الإنتاج والتخزين أو التجارة.

ب – الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورة مختلفة. وسنتطرق بالتفصيل للعرض والطلب على الغذاء في النقاط اللاحقة من الدراسة.

الفرع الثاني

أبعاد الأمن الغذائي ومؤشراته

للأمن الغذائي أبعاد مختلفة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها تحيط بمفهومه كمصطلح (**أولا**)، ويتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات تسمح بقياسه باعتباره ظاهرة تعكس وضعية الأفراد والمجتمعات الاقتصادية والاجتماعية (**ثانيا**).

أولا: أبعاد الأمن الغذائي

يدور المفهوم المتعلق بالأمن الغذائي والذي تم التطرق إليه آنفا مجموعة من الأبعاد، نوجزها فيما يأتي:

1- البعد الاقتصادي

لاشك في أن اعتماد الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل

بالعدوى والأمراض كالحصبة والإسهال التي تؤدي في العديد من الحالات إلى الوفاة". **ينظر: أسئلة وأجوبة متعلقة بالجوع** عبر الموقع الرسمي لبرنامج الأغذية العالمي: http://ar.wfp.org .

سياستها يعرضها **للتبعية الغذائية** [20]، ما يعني زيادة عجز ميزان مدفوعاتها.كذلك فان الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى عجز ميزان مدفوعات تلك الدول وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول على تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع[21].

ترتبط الأبعاد الاقتصادية بالأمن الغذائي بكل ما له صله بالإنتاج والاستهلاك للغذاء، أي بالعرض والطلب على الغذاء، وللتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية نتطرق للعناصر التالية[22]:

1-1- الانخفاض في كمية الإنتاج: إن مستويات الإنتاج والمعروض من الغذاء في الدول التي تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعا وكما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل.

1-2- مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا: تهدف السياسات الزراعية المسطرة من قبل الحكومات إلى محاولة تحقيق التوازن بين طرفي المعادلة (الإنتاج الزراعي- التزايد السكاني). فلو واكب الإنتاج الزراعي التطور في معدلات النمو السكاني، لما كان هناك ما نسميه الآن بقضية الغذاء أو أزمة الغذاء[23].

1-3- تزايد معدلات الاستهلاك: تؤدي السياسات غير المخططة إلى ظهور فئة اجتماعية تتمتع بإمكانات مادية هائلة وقدرات شراء عالية، تستخدم هذه الفئة معظم إمكانياتها في الإسراف على

---

[20] – بقصد **بالتبعية الغذائية:** "عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة". **ينظر:** نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد 33، المجلد 09، 2013، ص6. **مقتبس عن:** فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 02، بيروت، لبنان، 2011، ص45.

[21] – صبحي القاسم، **الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، الطبعة 03، 1998، ص53.

[22] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاتجاهات العالمية والتحديات المقبلة لعمل منظمة الأغذية والزراعة**، الدورة 31 روما، 21-25 ماي 2012، ص10.

[23] – محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1990، ص05.

الاستهلاك الغذائي بشكل كبير، ما يترتب عنه انخفاض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل. لذلك وجب العمل على العدالة في توزيع الأجور و المداخيل حتى لا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة.

1-4- التحديث الإنتاجي: إن تطوير الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني واعتماد التكنولوجيا الحديثة كأنظمة الري الحديثة وطرق تشغيلها والبذور المحسنة والأسمدة والمخصبات الزراعية وإنتاج سلالات ذات صفات وراثية جيدة من الحيوانات، يساعد على الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي[24].

1-5- الأسعار ودرجة استقرارها: يتأثر الأمن الغذائي لأي دولة بتقلبات الأسعار، إذ يترتب على ارتفاع الأسعار عواقب سلبية في غالب الأحيان بحيث يجد المشاركون في السوق صعوبة في التخطيط للمستقبل والتكيف مع تقلب إشارات السوق، وعلى المدى الأطول، يمكن لارتفاع أسعار السلع الأساسية أن يعود بالفائدة على المنتجين في مختلف أنحاء العالم وعلى البلدان المصدرة الصافية للأغذية، ولكن يؤثر سلبا على المستهلكين في العالم، ويزيد من انعدام الأمن الغذائي بالنسبة للمستهلكين الفقراء. كما يؤثر سلبيا على موقف البلدان المستوردة الصافية على صعيد الاقتصاد الكلي.

1-6- الاستثمار الزراعي: يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بعد توفر المبالغ المالية بتوفر الموارد الطبيعية (التربة، المياه)، والموارد البشرية ذات الصلة بالزراعة، مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية والأمن الغذائي[25].

1-7- إعادة تخصيص الموارد : يرى بعض الأخصائيين أن هناك إمكانية لتحسين الأمن الغذائي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية (كالقمح) والسلع النقدية ومثالها (كالقطن)، وكلما كانت درجة عدم الرغبة في تحمل المخاطرة كبيرة كلما كان هناك توسع في إحلال

[24] – سهام كامل محمود وآخرون، **أثر التقانات في تقليص الفجوة الغذائية للمحاصيل الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي في العراق**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية– مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد 27، ص198.

[25] – غردي محمد، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص87.

محاصيل الغذاء محل المحاصيل الزراعية.

2- البعد الاجتماعي

يتعلق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي، بما له صلة بالمستهلك بصفة خاصة، سواء كفرد أو كمجموعة، وهذا من الناحية الاجتماعية، أو الظروف الاجتماعية للفرد، كالنمو الديمغرافي، ومستوى الدخل والإنفاق، نوضح ذلك من خلال النقاط التالية[26]:

2-1- التزايد المستمر في عدد السكان: هناك علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان (معدل النمو السكاني)، فكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء، أي زادت الكمية المطلوبة من الغذاء بالرغم من ثبات أسعار الغذاء والعوامل الأخرى[27].

2-2- مستوى الدخل: يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فهم يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية، ومما لاشك فيه أن مستوى الدخل ينعكس على أسلوب التعامل واستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، وهو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام.

3- الأبعاد السياسية الدولية والإقليمية لمشكلة الغذاء

يعتبر الغذاء بمثابة أداة أو سلاح، حيث يتم اعتماده دوليا للضغط سياسيا على الدول ذات العجز الغذائي من قبل الدول ذات الفائض الغذائي، كما أن إنتاجه يرتبط بالظروف السياسية المحلية والاتفاقات الدولية والإقليمية، وعليه يمكن تقسيم هذه الأبعاد إلى قسمين رئيسيين هما[28]:

3-1- الأبعاد السياسية والاتفاقات الدولية لمشكلة الغذاء: إن تأمين الغذاء لدولة ما أو لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ وتربة وعمالة وغيره، ولكن يعتمد أيضا على القوة والوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ ومدى تأثير السياسيين عليها.

---

[26] – كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013، ص28.

[27] – السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية**، المرجع السابق، ص256.

[28] – كينة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص30.

2-3- الأبعاد السياسية الإقليمية لمشكلة الغذاء: تختلف سياسات الحكم من دولة لأخرى، وبالتالي تختلف درجة تدخلها وتوجهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد.

4- البعد البيئي

إن التحدي اليوم لا يكمن في انجاز أعلى نسبة ممكنة من النمو الزراعي من خلال تكثيف الإنتاج، وإنما في كيفية انجاز ذلك بأقل تكلفة وضرر بيئي واقتصادي ممكن[29]، خاصة في ظل تنامي استعمال التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة التي أغلبها تضر بالبيئة بالرغم من تحقيقها لنتائج ايجابية في رفع الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ويتم الحد من ذلك عن طريق ما يلي:

- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية.
- إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي **والتكثيف الزراعي**[30] بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.
- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

5- البعد الديمغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجل ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير، أما ثالثا وهو الأهم، أن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحا بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية.

6- البعد الثقافي

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا

[29] – فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص144.

[30] – يعرف **التكثيف الزراعي** بأنه:"تكثيف العائد من استخدام الموارد، ويتم ذلك عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما". **ينظر:** المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، مرجع سابق، ص06.

للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها[31].

كما أنّ للأمن الغذائي أبعاد مختلفة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشره في تحقيقه، فله أيضا مؤشرات ذات صلة بتلك الأبعاد، والتي تعطينا نظرة حول وضعية أي بلد فيما يخص أمنه الغذائي، نتعرف عليها من خلال النقطة التالية.

ثانيا:مؤشرات الأمن الغذائي

على اختلاف الأبعاد المتعلقة بالأمن الغذائي السالفة الذكر، هنالك أبعاد أخرى حددتها منظمة الأغذية والزراعة العالمية، وتشمل أربعة أبعاد تتمثل في: **توافر الأغذية** والقدرة الاقتصادية والمادية **للحصول عليها، واستخدام الأغذية، واستقرارها** مع الوقت (في وجه التعرض للأخطار والصدمات). وقامت بتقسيم مؤشرات الأمن الغذائي وفقا لتلك الأبعاد، نوضحها أكثر في الجدول الموالي:

[31] -سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، جوان2009، ص11-15.

جدول رقم (2–1): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي

البعد	مؤشرات الأمن الغذائي
التوافر	مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة
	القيمة المتوسطة لإنتاج الغذاء
	نصيب إمدادات الطاقات التغذوية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنيات
	متوسط الإمدادات من البروتينات
	متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر
القدرة المادية والاقتصادية على الحصول	نسبة الطرقات المعبدة إلى إجمالي الطرقات
	كثافة الطرقات
	كثافة السكك الحديدية
	المؤشر المحلي لأسعار الأغذية
الاستخدام	النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال/لتقزم
	النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص في الوزن
	النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص الوزن
	معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل
	معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر
	معدل انتشار النقص في الفيتامين (A)
	معدل انتشار النقص في اليود
	الوصول إلى مصادر محسنة للمياه
	الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي
الاستقرار	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب
	النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري
	قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع
	الاستقرار السياسي وغياب العنف /الإرهاب
	تقلب الأسعار المحلية للأغذية
	اختلاف إنتاج الأغذية للفرد الواحد
	اختلاف الإمدادات الغذائية للفرد الواحد
	انتشار نقص التغذية
	نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء
	عمق العجز الغذائي
	معدل انتشار عدم كفاية الغذاء

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013، روما، 2013.

انطلاقا من بيانات الجدول السابق، نستخلص ما يأتي:

– الإمدادات الغذائية ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي، سواء كانت محلية أو أجنبية، فعلى مدى العقدين الماضيين نمت الإمدادات أسرع من النمو السكاني في البلدان النامية، مما أدى إلى ارتفاع توافر الأغذية للشخص الواحد[32].

– القدرة على الوصول إلى الأغذية تستند إلى ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي والذي يمثل المؤشر المحلي لأسعار الأغذية، والوصول المادي الذي يحدد من خلال توافر البنى التحتية من طرقات وموانئ، وسكك حديدية، ووسائل نقل عصرية، وكذا مرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهل توريد المنتجات الغذائية والمواد الأولية اللازمة لتصنيعها.

– تعكس المؤشرات الخاصة باستخدام الأغذية الحالة الصحية للسكان جراء نقص التغذية، والتي يتأثر بها بالدرجة الأولى الأطفال دون سن الخامسة عن طريق الإصابة بالهزال (انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول)، والتقزم (انخفاض الطول بالنسبة إلى السن)، والنساء الحوامل (فقر الدم). إضافة إلى شروط الاستعمال الصحي للأغذية، والمتضمنة نظافة المياه والصرف الصحي.

– أما المؤشرات التي تعكس الاستقرار في إمداد الغذاء من عدمه، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات: تشمل الأولى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى التعرض للخطر والصدمات كمؤشر عدم الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب، في حين تمثل المؤشرات الثانية العوامل التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل التقلبات في أسعار المواد الغذائية ومعدل انتشار نقص التغذية وعدم كفاية الغذاء.

المطلب الثاني

تطور مفهوم الأمن الغذائي

انتشر مفهوم الأمن الغذائي وتنوع خلال السنوات الماضية منذ مؤتمر الغذاء العالمي سنة **1974**، على إثر أزمة الغذاء العالمية، حيث وجد حوالي **200** تعريف مختلف لهذا المصطلح، وهذا ما يعكس أهمية الأمن الغذائي. فاختلفت منذ ذلك الوقت تعاريفه في إطار ثلاثة تحولات مفاهيمية هامة وهي: من الكوني والقومي إلى العائلي والفردي، ومن منظور الطعام أولا إلى منظور المعيشة ككل، ومن المؤشرات

[32] – منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013**، المرجع السابق، ص18

الموضوعية إلى الرؤية الشخصية[33].

الفرع الأول

الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي

تزايد الاهتمام والعناية بمسألة إنتاج الغذاء عبر العالم، وهذا بداية من الربع الأخير من القرن العشرين، وهي المرحلة التي بدأت تظهر معها بوادر الأزمة الغذائية العالمية الحادة في تاريخ البشرية، وهذا لا ينفي اهتمام الباحثين والدارسين سابقا بالمشكلة واختلاف نظرتهم ونظرياتهم عبر مختلف المدارس الاقتصادية العابرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة وتحليل طرفي المعادلة التي تكونها، ألا وهما التزايد في أعداد السكان من جهة وعدم التوازن في الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

فمنهم من كان متشائما، إذ رأى أن العالم في نهاية الأمر مقبل على كارثة ستقضي عليه وتدمره، ومنهم من كان التفاؤل شعاره، وقال بأن الإنسان مخلوق ذكي قادر على تذليل العقبات وحل المشكلات، وأن الحاجة أم الاختراع، وفي الكون آفاقا رحبة، ومجالات فسيحة، وموارد كامنة لم يستغل منها الإنسان إلا القليل، وكلما زاد ضغط السكان على رقعة الأرض عمل الإنسان على استثمار ما لم يكن قد استثمره من قبل، وسخر علمه وجهده في استغلال الموارد التي كانت بعيدة عن متناول يده، وابتكر من الوسائل والآلات ما مكنه من تخفيض كلفة الإنتاج للمصادر الطبيعية التي كانت ذات كلفة عالية[34].

نستعرض فيما يلي ما جاءت به بعض المدارس الاقتصادية حول مشكلة توفير الغذاء في ظل تزايد السكان:

أولا: المدرسة التجارية (الفكر الماركنتيلي)

يعرف هذا الفكر بأنه مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة من **1500** إلى **1750** ميلاديا، حيث يرى الماركنتيليين أن طبقة التجاريين هي الطبقة الهامة في عملية النمو

[33]- محمود عبد الحي، **الأمن الغذائي: ما بعد المنظور الحديث**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، ص144، **مقتبس عن:** Simon Maxwell, **Food Security : A post-modern Perspective**, Food Policy, Vol21, N°02, 1996, Pergamon, Great Britain.

[34] - محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 1979، ص11.

الاقتصادي، واعتبروا المعادن النفيسة (الذهب والفضة) عماد الثروة لأنها لا تفنى مع الاستعمال، وأنه بإمكان الدولة الحصول على ما تريد باستعمال تلك المعادن. وبالتالي لم يعط أنصار هذا الفكر أمثال توماس مان وجون لوك وجيمس ستيوارت أهمية للقطاع الزراعي ولا لطبقة الفلاحين[35].

ثانيا: المدرسة الطبيعية (الفكر الفيزيوقراطي)

في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا ظهرت مدرسة الطبيعيين من سنة **1756**م إلى سنة **1778**م، والتي كان معظم منظريها من ملاك الأراضي الواسعة، ولذلك عملوا على إعلاء شأن الزراعة واعتبروها النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعد منتجا. وانطلاقا من مبدأ الناتج الصافي الذي يتأتى من الزراعة فقط (وفقا للطبيعيين)، فقد قسم **فرانسوا كيناي** المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة، والطبقة العقيمة، وطبقة ملاك الأراضي[36].

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية

ظهرت هذه المدرسة في انكلترا، والتي امتدت ظلالها لأكثر من قرنين ونصف، بالتحديد من القرن الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين[37].حيث جاء الفكر الكلاسيكي ردا على الفكر الماركنتيلي بعد أن تطورت الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية، ومن أبرز روادها الذين بحثوا في مسألة التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان المفكر الانجليزي **"روبرت مالتوس Robert Malthus "**[38] والذي يمكن اعتباره على رأس المتشائمين، فقد خرج بنظرية مفادها بأن السكان يتزايدون بمتوالية

---

[35] – ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص10.

[36] – حنان عبد الخضر هاشم، **المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية:روى نظرية وجدل قائم**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 18، 2011، ص79.

[37] – حنان عبد الخضر هاشم، نفس المرجع السابق، ص90.

[38] – يعتبر العالم البريطاني **روبرت مالتوس** (Robert Malthus) (**1766–1834**) من أوائل المفكرين الاقتصاديين الذين طرحوا أزمة الغذاء عام 1798، بنشر دراسته الشهيرة *"مقال عن مبدأ السكان كما يؤثر في التحسين المستقبلي للمجتمع* "،و التي تتلخص في: "**أن قدرة السكان أكبر بصورة لانهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان** "، ويعني بهذا أن قدرة السكان على التكاثر والزيادة أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج المواد الغذائية اللازمة لحياة الإنسان. وطبقا لنظريته يتزايد السكان تبعا لمتوالية هندسية:1–2–4–8... بينما يزيد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية:1–2–3–4...وبالتالي لن يستطيع الإنسان حل مشكلة الغذاء، إذ سوف تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد إلى أن يأتي الوقت الذي يحدث عنده "التقاطع".غير أن مخاوف مالتوس هذه لم تتحقق بالشكل الذي تصوره بسبب عامل لم يكن في حسبانه، وهو التقدم التكنولوجي الذي بدا وكأنه أبعد إلى ما لانهاية نقطة===

هندسية، في حين أن موارد العيش تتزايد فقط بمتوالية عددية (حسابية) وبناءا عليه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة ومجاعة مخيفة، واضطرابات عنيفة تهدد البشرية وأمن العالم، وتعصف بكيانه واستقراره[39].

ثم توالت النظريات بعد ذلك ما بين مؤيد **لمالتس** ومعارض له، ومن **أشهرها نظريات القانون الطبيعي في نمو السكان** والتي نادى بها فلاسفة ومصلحون اجتماعيون مثل **"مايكل سادلر"** والذي كان يرى بأن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان على النقيض تماما من القانون الذي طلع به **مالتس،** فكان من رأيه أن ميل البشر إلى الزيادة سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام، وأن أعدادهم تتوقف عن الزيادة حينما يستطيع عدد من الناس تحقيق أكبر قدر من السعادة مع تساوي جميع الأشياء الأخرى[40].

أما **"توماس دبلداي"**[41] الفيلسوف الاجتماعي الانجليزي فقد رأى بأن الزيادة في عدد السكان تتصل اتصالا عكسيا بمواردهم من الغذاء، فكلما تحسن مورد الغذاء حدث تباطؤ في زيادة أعدادهم.

بينما اعتقد **"هربرت سبنسر"** الفيلسوف الانجليزي الشهير بوجود قانون طبيعي يحل الإنسان من أية مسؤولية عن التحكم في زيادة عدد أفراده، ويرى بأن الطبيعة حققت هذه الغاية عن طريق الضعاف اهتمام الإنسان بالتناسل في حين تؤدي به إلى تخصيص المزيد من الوقت والجهد لتحقيق التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية[42].

وهناك نظريات اجتماعية تناولت مسألة التوازن بين السكان والموارد، ومن أشهر المنادين بها المصلح الاجتماعي الأمريكي **"هنري جورج"** الذي كان يرى بأن البشر على خلاف الكائنات الأخرى من حيث أن زيادة عددهم تتضمن زيادة غذائهم، ولكن هذا الوضع لا يتحقق إلا إذا تساوى الناس

==التقاطع هذه. للمزيد حول النظرية المالتوسية **ينظر:** محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت، فبراير 1998 ص21-22.

[39] – محمد علي الفرا، نفس المرجع السابق، ص12. **مقتبس عن:** وارين س، تومسون ودافيد ت.لويس، **مشكلات السكان (مترجم)**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969، صفحة 28-29.

[40] – وارين س، تومسون ودافيد ت.لويس، المرجع السابق، 58.

[41]– حنان عبد الخضر هاشم، المرجع السابق، ص91.

[42] – وارين س ، تومسون ودافييد ت, لويس، المرجع السابق، ص 62-63.

في فرص الوصول لموارد الأرض، وعدم احتكار قلة منهم لها.

أما "**الكسندر موريس سوندرز**" فيرى بان الإنسان جاهد دائما في سبيل الوصول إلى العدد الأمثل والذي ينتج أعلى متوسط من العائد بالنسبة للفرد الواحد إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة البيئة ودرجة المهارة المستخدمة وعادات الناس وتقاليدهم وبعبارة أخرى أنه يرى بأن الزيادة في السكان ترتبط إلى حد كبير بنوعية أفكارهم[43].

ويعتبر الاقتصادي الشهير "**كولن كلارك**" على رأس المتفائلين الذين يؤمنون بقدرة العلم على تذليل العقبات، أن هناك طاقات كبيرة لم يستغلها الإنسان بعد، وأن بمقدور العالم أن يضاعف من إنتاجه الغذائي.

كما أكد آدم سميث، الأب الروحي للمدرسة الكلاسيكية، أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثيرا كبيرا في الكثافة السكانية.

خلق عدم التوازن بين العرض (تذبذب الإنتاج لأسباب مختلفة) والطلب على الغذاء (تزايد السكان)، العديد من الأزمات عبر العصور والسنوات، لعل أهمها وأبرزها أزمة الغذاء العالمية سنة **1973-1974**، والتي سنتطرق إليها وإلى باقي الأزمات الغذائية العالمية الأكثر بروزا والأشد أثرا.

الفرع الثاني

كرونولوجيا أهم الأزمات العالمية للغذاء

خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي حقق الإنتاج الزراعي في العديد من الدول النامية معدلات نمو مرتفعة مقارنة بمعدلات النمو التي حققتها الدول المتقدمة، ومن العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات نمو الإنتاج الزراعي في الدول النامية خلال تلك الفترة التطورات التقنية التي حدثت في المجال الزراعي، والتي كان من أبرزها تكنولوجيا الثورة الخضراء التي بدأت منذ منتصف العقد السادس من القرن الماضي. حيث ازداد إنتاج الحبوب الغذائية (القمح والأرز)[44] فيما بين عامي **1967** و **1971** بدرجة كبيرة تزامنا مع بداية "**الثورة الخضراء**" في آسيا، وازداد المخزون العالمي وانقلب القلق الذي ساد أواسط الستينيات من احتمال ظهور كوارث غذاء عالمية إلى اعتقاد بعض المراقبين أن

[43] – وارين س، تومسون ودافيد ت.لويس،المرجع السابق، نفس الصفحة.

[44] – محمد علي المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2012، ص76.

مشكلة الغذاء في العالم قد أمكن التحكم فيها بصورة نهائية.

والجدول (رقم**1–3**) يوضح معدل نمو الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية والدول الصناعية والعالم خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

جدول رقم (3–1) : متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية والدول الصناعية والعالم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960–1980

مجموعة الدول	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي الكلي (%)		متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الغذائي (%)	
	1960-1970م	1970-1980م	1960-1970م	1970-1980م
الدول النامية	2,8	2,7	2,9	2,8
الدول الصناعية التابعة لنظام السوق [45]	2,1	2	2,3	2
الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق[46]	3,2	1,7	3,2	1,7
العالم	2,6	2,2	2,7	2,3

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1982، ص41.

بتحليل بيانات الجدول السابق يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

– حققت الدول النامية معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة **1960-1970**م، في كل من الإنتاج الزراعي الكلي والإنتاج الغذائي، بحيث فاقت هذه المعدلات معدلات النمو التي سجلتها الدول الصناعية التابعة لنظام السوق وكذا دول العالم ككل.

– فيما يخص الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق، فقد سجلت تدهورا كبيرا في معدلات النمو السنوي للإنتاج الزراعي الكلي والإنتاج الغذائي، حيث انخفضت من **3,2%** في المتوسط خلال الفترة **1960-1970** إلى **1,7%** خلال الفترة **1970-1980**.

[45] – **الدول الصناعية التابعة لنظام السوق** تشمل: ايرلندا، اسبانيا، ايطاليا، نيوزيلاندا، المملكة المتحدة، فنلندا، استراليا، اليابان، كندا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، بلجيكا، النرويج، الدانمارك، السويد، فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية _سابقا_، سويسرا.

[46] – **الدول الصناعية غير التابعة لنظام السوق** تشمل: بولندا، بلغاريا، المجر، الاتحاد السوفيتي_سابقا_، تشيكو سلوفاكيا، جمهورية ألمانيا الديمقراطية_سابقا_ **المصدر**: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1982، ص121.

- شمل التراجع في معدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي كافة مجموعات الدول خلال فترة الستينات مقارنة بفترة السبعينات.

أولا: أزمة الغذاء العالمية 1972-1974

شهد العالم خلال هذه الفترة أزمة غذاء عالمية حادة أعادت القلق ثانية، نتجت عن نقص الإنتاج الزراعي في مناطق عديدة وعلى التوالي صاحبه توسع سريع في الطلب على الغذاء بسبب تزايد السكان بمعدلات عالية[47]، ففي الفترة **1960-1975** ارتفع عدد سكان العالم من **03** بليون نسمة إلى **04** بليون نسمة، أي بنسبة الثلث، ليرتفع لاحقا سنة **1987** إلى خمسة بلايين نسمة، في حين لم يزد إنتاج الغذاء العالمي خلال تلك الفترة عن **5%.**

ومن خلال دراسة قام بها **وورتمان وكومنجر**[48] لتطورات مشكلة الغذاء خلال سبعينيات القرن الماضي خلصا إلى أربعة استنتاجات، وهي:

الاستنتاج الأول: أنه على الرغم من تحقيق زيادات ملحوظة في إنتاج الغذاء في العالم، يظل مقدار المتاح من حبوب الغذاء للفرد منخفضا بدرجة مقلقة خاصة في الدول النامية.

الاستنتاج الثاني: أن التذبذب في الإنتاج الزراعي من عام لآخر في عدد قليل من الدول يمكن أن يؤدي إلى تذبذب كبير في الكميات المتاحة وفي الأسعار، والكثير من الدول النامية لا تتوافر لها الموارد الكافية لشراء احتياجاتها الضرورية خاصة في فترات النقص العالمي.

---

[47] – فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص31. **مقتبس عن:** عبد القادر رزيق مخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية–تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص28.

[48] – في أواخر السبعينات وفي مؤلفيهما " **توفير الغذاء لهذا العالم – التحدي والإستراتيجية** " قدم **وورتمان وكومنجر** لحديثهما عن المشكلة ثلاثية الأبعاد " **الغذاء – الفقر – السكان** " على الصعيد العالمي بالقول:" أن الموقف العالمي للغذاء اليوم أصبح خطيرا، بل حتى حرجا، إن عدد سكان العالم كان فقط (2000) مليون عام 1930، وبلغ (3000) مليون عام 1960، ويبلغ الآن أكثر من (4000) مليون، ويتوقع أن يبلغ (6000) مليون أو أكثر خلال الخمسة والعشرين عاما القادمة، علما بأنه من المؤكد أن العديد من الأقطار تعاني من عجز الغذاء، إن عجز الغذاء في العديد من الأقطار يقرب من مستويات خطيرة، كذلك هناك مئات الملايين من الناس في عشرات عديدة من الأقطار لا يزالون يعيشون في فقر مدقع يعانون سوء التغذية، وهو أمر لا يمكن إنكاره". **ينظر:** نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، المرجع السابق، ص01.

الاستنتاج الثالث: أنه لما تحدث تغيرات ملحوظة، فان الوضع العالمي للثلاثية "الغذاء– الفقر– السكان" من المحتمل أن يصبح في العقد الموالي أسوأ بدرجة ملحوظة.

الاستنتاج الرابع: أن هذه التطورات دفعت الدول المستوردة للغذاء، سواء الفقيرة أو الغنية، إلى البحث عن وسائل لوضع مصادر الغذاء تحت السيطرة الوطنية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، إذ تخشى بعض الحكومات من أن يؤدي الفشل في توفير احتياجات السكان من الغذاء إلى دفعهم استبدالها بالقوة في بعض الحالات.

وفي أوائل الثمانينات تراكمت الفوائض وهدأت المناقشات على الأقل في الدول المتقدمة، مما دفع المتفائلين إلى القول: " *المتشائمون التكنولوجيون كانوا دائما على خطأ* " [49].

وكان "**أمارتينا سن**" أول من لفت النظر جديا في أوائل الثمانينات إلى انتشار الجوع حيث قال: **"المجاعة وضع يكون فيه بعض الناس لا يملكون الطعام الكافي ليأكلوه"[50]**، وكتب مع جون دريز **(Jean Drèze)** أن:**"الجوع هو وحش برؤوس متعددة"**، والقصد من ذلك التأكيد على تعدد الطرق التي يؤثر من خلالها نقص التغذية على حريات البشر[51].

بينما تجاوز عدد سكان العالم الخمسة مليارات منذ عام **1987**، منهم أربعة مليارات تعيش في الدول النامية، وهناك مليار نسمة تقريبا في العالم يعانون من أمراض سوء التغذية، ونحو **200** مليون نسمة يعانون من بعض حالات الجوع[52].

وكان للتغيرات المناخية التي حدثت خلال النصف الثاني من الثمانينات الأثر البارز في ظهور أزمات المجاعة، إذ تعرضت الهند مثلا للجفاف عام **1987**، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والصين عام **1988**، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العرض الغذائي في الأسواق الدولية بحوالي **85,76** مليون طن على التوالي خلال عامي **1987-1988**[53].

---

[49] – محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المرجع السابق، ص21-24.

[50] – البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، ص122. **مقتبس عن**: هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص85.

[51] – منظمة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**، (الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية)، نيويورك، ص36.

[52] – إبراهيم سعيد، **مشكلات الأمن الغذائي العربي**، مطبعة الاتحاد، دمشق،1993، ص228.

بينما تشير إحصائيات الفاو إلى أن الإنتاج الغذائي العالمي للفرد في النصف الثاني من القرن العشرين، زاد بنسبة **25%**، وأن متوسط الأسعار انخفضت بنسبة **40%**، لكن الملاحظ أن المجاعة توسعت، لتشمل سنة **2000** رقم **790** مليون شخص[54].

هذا، وقد شهدت الفترة **2008- 2012** أزمات الغذاء والمجاعة، كتلك التي ضربت القرن الإفريقي، نشير إلى أهم أزمتين خلال هته الفترة من خلال ما يأتي:

ثانيا: أزمة الغذاء لسنة 2008

تميّزت هذه الأزمة بارتفاع أسعار الأغذية (بالأخص الأرز والقمح والذرة) المحلية ارتفاعا كبيرا في معظم البلدان، مقترنة بنقص وتقلص في المخزونات الغذائية. يستثنى منها بعض البلدان الكبيرة التي تمكنت من عزل نفسها عن الأسواق العالمية، غير أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية، ما زاد الأسعار المحلية في البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات أكثر مما كان يمكن أن تكون عليه[55]. ونتيجة لذلك، فقد الفقراء في العديد من البلدان الإفريقية خاصة قدرتهم على الحصول على الغذاء (انتشار المجاعة)، حيث أشارت التقديرات إلى وجود ما يزيد عن **300** مليون فرد إفريقي يعانون من جوع مزمن – قرابة ثلث مجموع سكان القارة-.

وبالرغم من شدة الأزمة الغذائية التي شهدها العالم وتأثرت بها القارة الإفريقية أكثر، لم تعالج معالجة كافية، ولم تتخذ بشأنها الإجراءات الكفيلة بعدم تكرار وقوعها، خاصة وأنها تعتبر "ناقوس خطر" كما وصفها الأونكتاد. ما أدى إلى عدم انتهاء سيناريو أزمات الغذاء، وهذا ما تؤكده الأزمة الموالية.

ثالثا: أزمة الغذاء 2010-2012

أشارت التقديرات والإحصائيات المتعلقة بأسعار الغذاء وعدد الجياع عبر العالم إلى عدم التعافي

---

[53] – محمد علي المقبلي، مرجع سابق، ص147.

54 – محمد بلقاسم حسن بهلول، **الأمن الغذائي والعولمة أية إستراتيجية–وضع الجزائر–**، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول الأمن الغذائي والعولمة، أية إستراتيجية للتنمية الزراعية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، يومي 24/23 أفريل 2008، الجزائر، ص5.

[55] – منظمة الأغذية والزراعة العالمية، الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2006-2008، **حالة انعدام الأغذية في العالم 2011**، ص21.

من أزمة الغذاء السابقة، حيث قدر عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنحو **870** مليون نسمة (من حيث توزيع إمدادات الطاقة الغذائية) في الفترة (**2010-2012**)[56]، ويمثل هذا الرقم **12,5** في المائة من سكان العالم، أي ما معناه شخص واحد من كل ثمانية أشخاص، وأغلبيتهم يعيشون في البلدان النامية (**852** مليون شخص)، حيث قدّر معدل انتشار نقص التغذية بـ **14,9** في المائة من السكان.

[56] – منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012**، نقص التغذية حول العالم في عام 2012، روما، 2012، ص08.

المبحث الثاني

محددات الأمن الغذائي

ترتبط محددات الأمن الغذائي بالعوامل والتطورات الاقتصادية التي من شأنها التأثير على جانبي معادلة الغذاء (العرض والطلب)، وبالأخص جانب الطلب على الغذاء (**المطلب الأول**)، كونه يتعلق بقدرة الفرد على تحصيل قوته، بالاعتماد على دخله، ولذا تسعى الحكومات إلى انتهاج السياسات التي تهدف إلى رفع القدرة الشرائية للأفراد، وإمدادهم بالغذاء المناسب لهم (جانب العرض)، سواء بإنتاجه محليا أو استيراده، مع ضمان استقرار المعروض منه طوال السنة (سياسة المخزون الاستراتيجي من الغذاء)،كون توفير الغذاء بعدا هاما من أبعاد تحقيق الأمن الغذائي (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

الطلب على الغذاء

يرجع الاهتمام بجانب الطلب على الغذاء على حقيقة أن توفير الغذاء تعد شرطا ضروريا ولكنه غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي، فالدراسات تشير إلى تأثير عوامل مختلفة على تحصيل الغذاء والطلب عليه كأسعار السلع الغذائية، النمو السكاني، الدخل وغيرها.

فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن محدودي الدخل في الدول النامية ينفقون ما بين **50%** إلى **80%** من دخولهم على الغذاء بصفة خاصة[57].

وقبل التطرق إلى محددات الطلب على الغذاء (**الفرع الثاني**) لابد من تحديد أنواعه (**الفرع الأول**).

الفرع الأول

أنواع الطلب على الغذاء

للطلب على الأغذية جهات مختلفة، قد تكون لأغراض الاستهلاك من قبل الإنسان (**طلب المستهلك**)، أو للاستهلاك الحيواني (**طلب المزارع**)، وقد تكون لأهداف اقتصادية كالتخزين(**طلب المخزن**)، أو التصنيع (**طلب المصانع**)، أو **المضاربة**. نستعرض هذه الأنواع المختلفة فيما يلي[58]:

[57] – السيد محمد أحمد السريتي، المرجع السابق، ص351.

أولا: طلب المستهلك النهائي على المنتجات الزراعية

وهو طلب المستهلك للمحاصيل الزراعية لاستعمالها في الغذاء والكساء بنفسه. ويعتبر هذا النوع من الطلب بصورة عامة غير مرن نسبيا لأن المستهلك سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر يستهلك من الغذاء والكساء الأشياء الضرورية نفسها بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى. غير أن هناك بعض المحاصيل الزراعية التي يعتبر الطلب عليها مرنا كاللحوم والفواكه[59]، أي أن الطلب عليها يتغير بحسب الموسم أو السعر أو عوامل أخرى.

ثانيا: طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية

وهو طلب الوسطاء الذين يشترون المحاصيل الزراعية لأغراض التبادل والتوزيع للحصول على منافع مادية من ارتفاع الأسعار. حيث أنهم يشترون المحاصيل الزراعية وينتظرون إلى أن يرتفع سعرها رغم أنه ليس هنالك ما يؤكد كم سيكون السعر، وقد تكون طلبات المضاربة متصلة بطلبات التخزين أيضا.

ثالثا: طلب المخزن

وهو طلب صاحب المخزن الذي يشتري الزروع ليخزنها حتى يتم الطلب عليها، حيث أن إنتاج معظم المحاصيل الزراعية إنتاجا موسميا من عام إلى عام. فالقمح مثلا يحصد في أوائل الصيف ولكن مقدار الخبز الذي ينتج من القمح يستهلك في أي موسم آخر تقريبا، ولذلك فلابد من وجود شخص يقوم بتخزين القمح وتوزيعه على أيام السنة.

رابعا: طلب المزارع

وهو طلب المزارع الذي يقوم بشراء الزروع لتغذية مواشيه ودواجنه، حيث هنالك كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية تستعمل لإنتاج محاصيل أخرى كالعلف والبذور. فمعظم محاصيل العلف تستهلك في المزرعة ويتأثر الطلب عليها بعدد الحيوانات وبسعرها وسعر الزروع الأخرى[60].

---

[58] – بلال خزار، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013، ص37.

[59] – عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، الطبعة الأولى، 1969بغداد، العراق، ص153.

[60] – عبد الوهاب مطر الداهري ، المرجع السابق، ص 154.

خامسا: طلب المصانع

وهو طلب أصحاب المصانع الذين يشترون المواد الخام ليصنعوها ويقدموها خبزا أو مواد مصنوعة. ويعتبر طلبا محولا للمحاصيل الزراعية التي تستعمل كمواد خام في العمليات التجهيزية وهذه تشمل معظم المحاصيل الزراعية كالقمح والقطن والحيوانات وغيرها. فالقمح يذهب إلى المطاحن والحيوانات إلى المذابح، والفواكه والخضر إلى المصانع لتعليبها وحفظها[61].

بالرغم من تعدد أنواع (مصادر) الطلب على الغذاء، غير أن العوامل المحددة للكميات المطلوبة من الغذاء هي نفسها، فهي لا ترتبط بطالب الغذاء بحد ذاته، إنما لها علاقة بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها، نتعرف عليها من خلال الفرع التالي.

الفرع الثاني

محددات الطلب على الغذاء

لتحديد كميات الغذاء المطلوبة من قبل المستهلكين والتي هي في تزايد مستمر، محددات مختلفة لها علاقة بالاقتصاد الكلي والسياسات المنتهجة وكذا الأوضاع السائدة، وبالاقتصاد الجزئي كذلك، كدخل الأسر، ومستويات إنفاقهم على الغذاء وغيرها.

وتشمل عموما هذه المحددات وفق تقسيمات المختصين في كل من: عدد السكان ومعدل نموه، والدخل، وأسعار الغذاء، والسياسات الاقتصادية، والعوامل غير الاقتصادية[62].

أولا: العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان (معدل النمو السكاني)

تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء من خلال ثلاث جوانب: الجانب الكمي، والجانب النوعي، والجانب التوزيعي[63]:

---

[61] – المرجع نفسه، ص 154.

[62] – السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص03.

[63] – فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص16.

1- الجانب الكمي

يتمثل الجانب الكمي في أثر زيادة عدد السكان على الطلب على الغذاء، حيث انه كلما زاد عدد السكان يزيد الطلب على الغذاء بنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى.

2- الجانب النوعي

يتمثل في أثر نوعية السكان من حيث مستوى التعليم والكفاءة الإنتاجية على الطلب على الغذاء، بحيث يسبب انخفاض التعليم ونوعيته إلى ظهور سلوك غير رشيد يتمثل في ميل الأفراد الأقل تعليما إلى الاستهلاك الترفيهي لتغطية القصور في الجانب الثقافي لديهم، بالإضافة إلى قلة مساهمتهم الاقتصادية وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهم.

3- الجانب التوزيعي

يتمثل في الجانب التوزيعي الجغرافي للزيادة السكانية وذلك نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث ظروف العمل أفضل ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تغير أنماط استهلاك النازحين من أهل الريف إلى المدن، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادة سريعة ومستمرة في الطلب على الغذاء.

ثانيا: العلاقة بين الطلب على الغذاء والدخل

تتأثر كميات وأنواع السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء بمستويات دخول الأفراد بصفة أساسية بجانب تأثرها بعوامل أخرى، حيث تشير إحصاءات البنك الدولي لعام **2011**م إلى أن معدل النمو في الدخل للدول العربية قدر بنحو **(03%)**، في حين قدر على المستوى العالمي بنحو **(1,1%)**، الأمر الذي يشير إلى التحسن النسبي في مستويات الدخول بالدول العربية، بالرغم من تفاوت مستوياتها، ففي دول مجلس التعاون الخليجي يقدر متوسط شهري الفرد ب **2662** دولار، مقابل **620** دولار لدول المغرب العربي[64].

وفي هذا الإطار يرى الاقتصادي الشهير "**كينز**" أن الاستهلاك الإنفاقي عملية مرتبطة بمجموعي الدخل والاستهلاك على حد سواء "فالإنسان ينزع دوما نحو زيادة استهلاكه كلما زاد دخله، إلا أن ما

[64] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، ص 38.

يزيد في استهلاكه لا يعادل الزيادة في دخله بل تكون زيادة الاستهلاك دون زيادة الدخل"[65].

ثالثا: أسعار الغذاء وعلاقتها بالكمية المطلوبة من الغذاء

تكون العلاقة عكسية بين أسعار الغذاء والكمية المطلوبة منه، مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، فإذا ارتفع سعر الوحدة من الغذاء قلت الكمية المطلوبة منه والعكس صحيح ، وعليه فمنحنى الطلب على الغذاء سالب الميل كما هو موضح أدناه[66].

شكل رقم (1-1): العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء وأسعاره

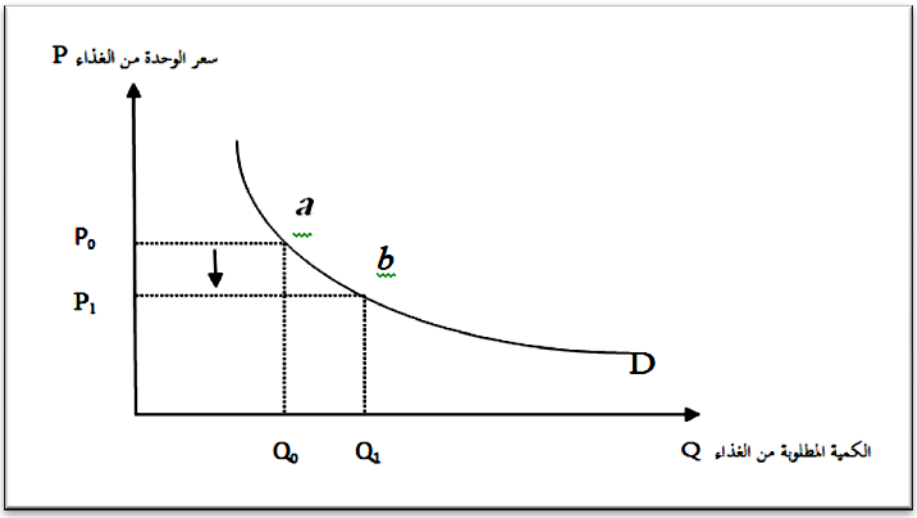

المصدر: السيدة إبراهيم مصطفى، احمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص208.

رابعا: السياسات الاقتصادية

تتمثل السياسة الاقتصادية في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف[67].

[65] – كامل وزنه، آدم سميث–**قراءة في اقتصاد السوق**–، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، الطبعة 01، 2007، ص52.

[66] – فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص68.

[67] – نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الطبعة 01، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1990، ص441.

ولعل أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على الغذاء هي سياسات إعادة توزيع الدخل الوطني، من خلال الدعم الغذائي والمدفوعات التحويلية، وكذا السياسات الخارجية، مثل: سياسة الانفتاح الاقتصادي، سياسة تحرير التجارة الخارجية[68].

1- سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني

تعتبر سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني من أبرز السياسات المالية التي تقوم بها الدولة بهدف تحسين مستوى دخل الأفراد خاصة هؤلاء المحدودي الدخل، وبالتالي فهي تمكنهم من زيادة فرص الحصول على الغذاء، حيث أنه كلما ارتفع مستوى دخل الفرد استطاع بذلك تنويع سلته الغذائية ومصادر الطاقة الكفيلة بتحسين مستواه الصحي الجسدي والفكري، ويتم ذلك بالنسبة للأفراد الناشطين اقتصاديا أي العاملين عن طريق منحهم زيادات في الأجور، أو بالنسبة للأشخاص الغير الناشطين والعاجزين خاصة عن العمل بمنحهم إعانات أو منح مقدّرة وفق فئاتهم الإجتماعية وظروفهم الصحية، وفي هذه الحالات تعتبر المساعدة أو الدعم مباشرا.

كما قد يكون الدعم غير مباشر، وهذا عن طريق دعم أسعار المواد الغذائية الرئيسية، غير أن هذه السياسة لا تخدم فقط محدودي الدخل، بل تعم جميع أفراد المجتمع الفقراء منهم والأغنياء، وفي هذا نوع من اللاعدالة الاجتماعية.

2- السياسات الخارجية

تعبّر السياسات التجارية الخارجية عن "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة"[69].

ومن بين تلك الإجراءات الانفتاح الاقتصادي، حيث تعتبر النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة الانفتاح الاقتصادي بشكل عام عاملا مهما لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، ما يزيد كمية الإنتاج وكفاءته. وفي أدبيات التنمية الاقتصادية، يساهم الانفتاح الاقتصادي في إمكان حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد من أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج[70].

[68] – فالحة قطاب، المرجع السابق، ص19.

[69] – Maurice BYE, **Relations économiques internationales**, Dalloz, Paris, 1971, P341.

وفيما يتعلق بالأثر الايجابي لسياسة الانفتاح الاقتصادي على جانب الطلب على الغذاء، فهو يدفع إلى زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية الناجمة عن التخصص على أساس الميزة النسبية، وبالتالي زيادة الإمدادات من المنتجات الغذائية المتداولة تجاريا، وانخفاض أسعار الغذاء مع زيادة فرص الحصول عليه، بعد رفع الدخل نتيجة النمو الاقتصادي. وهذا ما يلخصه الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): علاقة الانفتاح التجاري بزيادة الطلب على الأغذية

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، 2015-2016، روما، 2015، ص21[71].

خامسا: العوامل غير الاقتصادية

تشمل العوامل الغير اقتصادية ذات التأثير على الطلب على الغذاء أساسا في العادات الاستهلاكية، والعوامل النفسية، بالإضافة إلى العوامل الثقافية، بحيث يختلف تأثيرها من مجتمع إلى آخر[72].

فقد حدد "**كينز**" والعديد من الاقتصاديين الدور المنوط بالاستهلاك في تحديد مستوى النشاط والأزمات الاقتصادية، وركّز في تحديد العوامل المؤثرة على الاستهلاك على العامل الأساسي ألا وهو

---

[70] – صاولي مراد، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 417، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2013، ص63.

[71]: **مقتبس عن :** Food security and international trade :unpacking disuted narratives 2015.J.Clapp. ورقة معلومات أساسية أعدت لحالة أسواق السلع الزراعية لعام 2015-2016، روما، منظمة الأغذية والزراعة العالمية.

[72] – السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الإقتصادية**، المرجع السابق، ص 272.

"العامل الذاتي (النفسي)"، واعتبر أن هناك عوامل أخرى محفزة على ذلك[73].

1- العادات الاستهلاكية

يقصد بها تعود أفراد المجتمع على نمط معين من الاستهلاك الغذائي يحاولون – دائما- المحافظة عليه. وبالتالي، فالطلب على الغذاء في السنة الحالية يتحدد بالعادات الاستهلاكية لأفراد المجتمع في الفترة السابقة. وتقرر النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء والعادات الاستهلاكية[74].

2- العوامل النفسية

تتأثر اختيارات الفرد في شراء واستهلاك الغذاء كباقي المنتجات بأربعة عوامل نفسية رئيسية: الدافعية، والإدراك، والتعلم، والمعتقدات والمواقف. فالفرد يحاول أن يلبي الحاجة الأكثر أهمية أولا، وعند تلبية هذه الحاجة يتوقف تحفيزه (دافعه) لها، ويحاول أن يلبي بعدها الحاجة الأكثر أهمية التالية وهكذا. ومثال ذلك، عدم اهتمام الناس المعرضين للمجاعة (حاجة نفسية) بآخر الأحداث في العالم (احتياجات تحقيق الذات)، ولا بكيف يراهم الآخرون أو يحترموهم (احتياجات اجتماعية أو احترام)، ولا حتى بما إذا كانوا يتنفسون هواء نظيفا (احتياجات السلامة)، لكن كلما تمت تلبية حاجتهم الأساسية والأهم (توفير الغذاء) يأتي دور الحاجة التالية[75].

3- العوامل الثقافية

والتي تعتبر من المحددات الرئيسية لحاجات ورغبات الأفراد وأنماط سلوكهم، فكل فرد ينسجم مع الثقافة التي ينتمي إليها ويقوم باستهلاك ما يراه مناسبا له وفق ثقافته، فعلى سبيل المثال: التحول الثقافي للاهتمام بالصحة واللياقة البدنية أدى إلى زيادة الطلب على الأغذية التي تحتوي على كميات أقل من الدهون والبحث عن المنتجات الطبيعية[76].

---

[73] – لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 41.

[74] – السيد محمد أحمد السريتي، المرجع السابق، ص 272.

[75] – فيليب كوتلر، جاري ارمسترونج، **أساسيات التسويق**، الطبعة01، **تعريب**: سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الجيزة، مصر، 2007، ص312.

[76] – زكريا أحمد عزام وآخرون، **مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة 06، 2015، ص137.

أشرنا فيما تقدم إلى أهم محددات الطلب على الغذاء، وكما هو معلوم فإن الميزان الغذائي يشتمل على كفتي الطلب والعرض على الغذاء، نتعرف من خلال المطلب الموالي على الكفة الثانية لهذا الميزان ألا وهي عرض الغذاء ومصادره.

المطلب الثاني

عرض الغذاء

يرتكز مفهوم الأمن الغذائي بالنسبة للفرد على ثلاثة أركان: الأول هو الوفرة، أي توافر السلع الغذائية التي يحتاج إليها المواطن في حياته اليومية في السوق المحلي. والثاني: الاستقرار، أي أن تكون هذه السلع متوافرة طوال الوقت بحيث تكون متاحة عند احتياجه إليها، والثالث: إمكانية الحصول عليها، بمعنى أن يسمح له دخله باقتناء ما يحتاجه من غذاء، وبالنسبة للدولة، فالوفرة يجب أن تكون أساسا من خلال الإنتاج المحلي، وهي تعكس تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي، والاستقرار يعني استقرار الإمدادات الغذائية للدولة من عام لآخر، دون التعرض لمخاطر تقلبات حادة سواء في الإنتاج المحلي أو السوق العالمي، واستقرار الإمدادات الغذائية يعتمد كثيرا على الوفرة خاصة إذا صاحبها نظام سليم للتخزين والتسويق.

الفرع الأول

العوامل المحددة لإنتاج الغذاء

تقر النظرية الاقتصادية أن حجم الإنتاج من أية سلعة يتحدد بحجم العوامل المستخدمة أو المؤثرة في عملية الإنتاج. وعليه، فإن إنتاج الغذاء أيضا يرتبط بمحددات (عوامل) مختلفة[77] نتعرف عليها فيما يلي.

أولا: المساحة المنزرعة

المساحة المنزرعة هي تلك الأراضي الصالحة للاستعمال الزراعي المستغلة فعلا، إذ تشير التقديرات إلى أنه لو أمكن استغلال جميع المساحات الزراعية في العالم، لأمكن إنتاج ما يفي بحاجة **35,1** مليار نسمة من المواد الغذائية، فعلى سبيل المثال، تقدر مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا في أوروبا حوالي **31%** من المساحة الزراعية الإجمالية وفي الولايات المتحدة **11%** وفي أمريكا الجنوبية **04%** من إجمالي

[77] – السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 03.

المساحة الزراعية[78].

ثانيا: العمالة الزراعية

يعتبر العمل من أهم العناصر الإنتاجية، فالعامل الزراعي هو الذي يشتغل في الزراعة ويحصل على أجره نقدا أو كحصة معينة من حاصل الزرع في نهاية الموسم الفلاحي غالبا (عند الحصاد مثلا).

وهناك مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل الزراعي، أي في تقييم كفاءة العامل الإنتاجية، نوردها فيما يلي[79]:

1- إنتاجية العامل الزراعي من الدخل الزراعي الإجمالي= قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي/ عدد العاملين الزراعيين.

2- إنتاجية ساعة العمل من الدخل الزراعي الإجمالي= قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي/ عدد ساعات العمل.

3- حجم الانحراف في العمالة الزراعية= العمالة الزراعية النمطية- العمالة الزراعية الفعلية.

ثالثا: رأس المال

قد يكون رأس المال الزراعي عبارة عن أموال نقدية، أو على شكل سلع إنتاجية، تساهم كلها في العملية الإنتاجية للمواد الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، وفيما يلي تقسيمات رأس المال الزراعي[80]:

3-1- رأس المال المنتج أو السلع الإنتاجية: والتي تشمل كافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من قبل الإنسان، والتي تستعمل في المستقبل (شبكات الري والطرق والمباني والمكائن والآلات ووسائل النقل، والبذور والأسمدة والمبيدات).

3-2- رأس المال النقدي أو الأموال النقدية: وتنقسم بدورها إلى:

3-2-1- الرأسمال الاقتصادي: كالمرافق العامة مثل الكهرباء والتجهيزات الإنتاجية، الموارد الوسيطة...الخ.

---

[78] – حمد عفنان الكساسبة، **الأمن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير في الاقتصاد ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، ، 1983، ص03.

[79] – عبد الوهاب مطر الداهري، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، المرجع السابق، ص341.

[80] – سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007، ص15.

3-2-2- الرأسمال الاجتماعي: مثل المرافق الصحية والتعليم والسكن.

رابعا: مستوى التقدم التكنولوجي

بات من الضروري في الزراعة الحديثة الآن اعتماد التكنولوجيا المتطورة لإنتاج المحاصيل المبتكرة والهجينة، فالتطورات التكنولوجية المتلاحقة على الصعيد العالمي ساهمت في حدوث طفرة في مجالات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج والإنتاجية، وأصبح إنتاج الأغذية المنتقاة صناعة، دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها. ولم يعد مقبولا أن تمثل إنتاجية الوحدة المنزرعة من الخضروات والفواكه في الدول العربية **50%** من مثيلاتها في الدول المتقدمة[81].

خامسا: السياسة الزراعية

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية لهم، وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه[82].

وتهدف السياسة الزراعية إلى ترشيد استغلال مختلف العوامل السابقة الذكر في تحقيق الإنتاج الزراعي المحلي، وبالتالي تلبية احتياجات السكان من الغذاء، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي، بدل الاعتماد على توفير الأغذية من المصادر الخارجية، والتي نتعرف عليها من خلال الفرع الموالي.

الفرع الثاني

المصادر الخارجية

تشمل المصادر الخارجية للأغذية الواردات الغذائية من جهة، إذ تعكس هذه الأخيرة وضعية

[81] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستديمة للعقدين القادمين 2005–2025**، جامعة الدول العربية، أوت 2007، ص06.

[82] – مزريق عاشور، **الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28–29 أكتوبر 2014، ص05.

الدولة فيما يتعلق بتحقيق اكتفائها الغذائي الذاتي، أي أنها تشير إلى عدم كفاية المصادر الداخلية (الإنتاج المحلي من الغذاء) في تلبية احتياجات الأفراد وبالتالي التوجه نحو الاستيراد (**أولا**)، وبين المعونات الغذائية من جهة أخرى، والتي تمنح للدول التي تعاني من نقص في الأغذية ولا يمكنها الحصول على الغذاء بإمكانياتها الذاتية، فتلجأ للمنظمات والدول ذات الفوائض الغذائية لتمنحها ما تحتاج من غذاء إما مجانيا، أو بمقابل ميسر (**ثانيا**).

أولا: الواردات الغذائية

تلجأ الدول في حالة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إلى مصادر خارجية أبرزها، الواردات الغذائية، وهذا إن توافرت لديها الأموال الكافية لاستيراد ما يكفي من المواد الغذائية التي تغطي احتياجات أفرادها، وإن لم يكن كذلك فلابد من البحث عن مصادر أخرى، ومن أهم العوامل المحددة لحجم الواردات الغذائية ما يلي[83]:

1- عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لسد الاحتياجات الغذائية

تقع بعض الدول في مشكلة عدم كفاية المنتج من الغذاء محليا لتغطية الطلب عليه، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب قد ترتبط بعدم نجاح السياسة الفلاحية المسطرة والمطبقة، أو وجود فرق كبير بين الطلب والعرض على الغذاء، بحيث يفوق الطلب بكثير ما هو معروض محليا.

2- حجم العجز الغذائي

ويتمثل في حجم الفجوة الغذائية التي تعاني منها الدولة، والتي قد تجرّها إلى التبعية للخارج في حال ما إذا فاقت النسبة المتحكم فيها.

3- المقدرة المالية الذاتية للدولة

تتمثل في موارد النقد الأجنبي المتاحة للدولة، والتي عن طريقها تتمكن من شراء ما يلزم من الغذاء من المصادر الخارجية، دون اللجوء إلى الإقتراض.

4- الأسعار العالمية للغذاء والتغيرات فيها

توجد علاقة عكسية بين الواردات الغذائية والأسعار العالمية للغذاء، فكلما ارتفعت الأسعار

[83] – فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، المرجع السابق، ص21.

حدّدت الدولة من الواردات، لكن هذه القاعدة قد لا تنطبق على بعض السلع الغذائية خاصة الضرورية كالقمح والحليب والسكر وغيرها.

5- طبيعة السوق العالمي للغذاء

للسوق العالمي للغذاء جوانب عديدة تتحكم فيه، وله صلة بالأسواق المالية أيضا، وسوق النفط والغاز وغيرها، فالأوضاع في الأسواق العالمية المختلفة تؤثر مباشرة على أوضاع سوق الغذاء في العالم.

ثانيا: المعونات الغذائية[84]

في حالة عدم تكمن الدولة من استيراد الكميات اللازمة لتغطية العجز في الإنتاج المحلي من الأغذية، تبحث عن فرص أخرى في الحصول على الغذاء، من بينها المعونات الغذائية.

فالمنظمات العالمية و بعض الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تقدم شحنات من المواد الغذائية، وبدرجة رئيسية الحبوب إلى العديد من الدول النامية سنويا بشروط ميسرة، أو مجانا. بالأخص أثناء القحط، أو الفياضات، أو الحروب.

وفي هذا الصدد أوصى المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما سنة **1974** برفع الحد الأدنى من المعونات الغذائية إلى عشرة ملايين طن من الحبوب سنويا، وذلك للمساهمة في التخلص من المجاعات في العديد من الدول النامية[85].

الفرع الثالث

المخزون الاستراتيجي

تعتبر الحركة في حجم المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية من المؤشرات التي تعبّر عن أوضاع الأمن الغذائي فيما يتعلق بمستويات المعروض من السلع الغذائية وما يطرأ عليها من تغييرات، وكذا إمكانات البلد على توفيرها.

---

[84] – تعرف **المعونة الغذائية** على أنها :" الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل جزء من الفوائض الغذائية للدول المتقدمة إلى الدول النامية ذات العجز الغذائي من خلال السوق، أو من خارج نطاقه، وذلك لمواجهة الاحتياجات الأساسية". **ينظر:** السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية**، المرجع السابق، ص294.

[85] – عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر – دراسة تحليلية وسياسات علاجها–**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص27.

نقدم فيما يلي مفهوم المخزون الاستراتيجي للغذاء (**أولا**)، ومن ثم نتطرق إلى العوامل المحددة لحجم المخزون الاستراتيجي للغذاء (**ثانيا**).

أولا: مفهوم المخزون الاستراتيجي من الغذاء

يعرف المخزون الاستراتيجي من سلعة ما على أنه "الكميات التي تحتفظ بها الحكومة والقطاع الخاص من سلعة إستراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية"[86].

بينما يعرف المخزون الاستراتيجي من الغذاء على أنه "ما يلزم تخزينه من الغذاء المنتج محليا أو المستورد لتفادي آثار المتغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي"[87].

وبذلك فالمخزون الاستراتيجي من الغذاء هو الكميات التي تحتفظ بها الدولة من الإنتاج الخاص بالسلع الغذائية المنتجة محليا أو المستوردة، لغرض تلبية الطلب المحلي عليها في فترات زمنية مستقبلية، وكذا لتفادي الوقوع في الأزمات الغذائية التي تنتج غالبا عن التغيرات العشوائية في المعروض من تلك السلع الغذائية والتي تهدد سلامة الأمن الغذائي.

وتختلف أهداف المخزون الاستراتيجي حسب القائم بعملية تكوين المخزون، فنجد على سبيل المثال[88]:

1- الحكومات

والتي تسعى إلى تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء بهدف تفادي حدوث الأزمات الغذائية التي قد تتعرض لها نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحروب أو غير ذلك، فهي تهدف من وراء ذلك إلى استمرار تدفق المنتجات الغذائية في الأسواق على مدار السنة بانتظام، الأمر الذي يسمح باستقرار أسعار الغذاء، وضمان توفير الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية الضرورية كرغيف الخبز طوال السنة.

2- المنتجون الزراعيون

الذين يأملون دائما إلى تحقيق استقرار كل من أسعار السلع الزراعية ودخولهم، والبعض يهدف

---

[86] – السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 304.

[87] – السيد محمد أحمد السريتي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[88] – عبد الغفور ابراهيم أحمد، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص216.

إلى تحقيق أرباح من خلال تخزين جزء من الإنتاج في حالة وجود فائض عرض، ثم بيعه في حالة وجود فائض طلب في سوق الغذاء بسبب ارتفاع أسعاره.

3- المستهلك

تكمن أهدافه في ضرورة توافر السلع الغذائية التي يحتاجها عند طلبه عليها، بشرط أن يكون سعرها مستقرا ونوعيتها جيدة وخصوصا جعل تلك السلع الضرورية متوفرة على مدار السنة وبأسعار تتوافق والقدرة الشرائية لمختلف الطبقات بالأخص الطبقات الفقيرة.

يهدف الاعتماد على المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض، حيث تقوم الدول بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند ارتفاع مستويات الأسعار تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون، أما مخزون الطوارئ فهو لحالات سد النقص الطارئ.

فالجزائر مثلا تمتلك مخزونا مدورا سنويا من القمح بنوعيه الصلب واللين يصل إلى ما يعادل **1,2** مليون طن، ويستخدم هذا المخزون في حالة الطوارئ وحالة توقف الإمدادات الغذائية، وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي البلد لفترات زمنية تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر، وبجانب محاصيل الحبوب يشمل المخزون سلعا أخرى، وتتضمن الزيوت النباتية والسكر والحليب وغيرها، وتهدف عملية التخزين بصفة عامة إلى تحقيق سهولة انسياب السلع الغذائية الرئيسية إلى المستهلكين ومواجهة الأزمات الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية وإحداث توازن في الكميات المعروضة والحفاظ على مستوى الأسعار[89].

ثانيا: العوامل المحددة لحجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء

هناك عدة عوامل تتحكم في بناء المخزون الاستراتيجي من الغذاء، سنحاول إلقاء الضوء على أبرز هذه المحددات حسب الأهمية وهي كالآتي[90]:

1- السياسة الزراعية

من بين الأهداف التي تشملها السياسة الزراعية والمتعلقة بإدارة المخزونات الإستراتيجية من الغذاء

[89]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005**، ص46.

[90]- ونوغي مصطفى، **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011، ص43.

التحكم في استغلاله لإطالة عمره بقدر الإمكان، خاصة ما يتعلق بالمواد غير المتجددة. ويتم ذلك عن طريق تهيئة الظروف الملائمة لعملية تخزين السلع الغذائية وحفظها وفق كل نوع وحجمه ومعايير حفظه وسلامته، وذلك بتوفير وتجهيز المخازن والمعدات ووسائل النقل وغيرها من العوامل المطلوبة في عملية المناولة والحفظ والتخزين.

2- الإرشاد الزراعي

هناك علاقة وطيدة بين الإرشاد الزراعي[91] والمخزون الاستراتيجي من الغذاء، ويتجلى ذلك من خلال مواقع النشاط الإرشادي التابع لوزارة الزراعة، حيث يقوم جهاز الإرشاد بتقديم المشورة الفنية للمنتجين عن كيفية قيام العملية الزراعية وإدارتها بدءا من زرع البذور إلى تسويق الاستهلاك[92].

وقد أشارت الدراسات إلى أن الاستثمار في الإرشاد –جنبا إلى جنب مع الاستثمارات في البحث والتطوير الزراعي– قد حقق معدلات عوائد مرتفعة، وفي مسح لبرامج الإرشاد وجد **Evenson (2001)**، أنه على الرغم من تفاوت معدلات العائد من الإرشاد الزراعي تفاوتا واسعا فإنها تجاوزت ال **20** في المائة في ثلاثة أرباع برامج الإرشاد ال**81** المشمولة بالبحث[93].

3- تكلفة المخزون الاستراتيجي من الغذاء

تتمثل التكاليف التخزينية الإجمالية المتوقعة، والتي تشمل كل من التكاليف المتغيرة والثابتة، حيث تتضمن التكاليف المتغيرة ثمن شراء الغذاء الذي يتم تخزينه وتكلفة إدارة المخزن ونقل الغذاء إلى المخازن، أما التكاليف الثابتة فتشمل تكلفة بناء المخزن وثمن الأجهزة والآلات اللازمة لعملية التخزين.

4- ظروف العرض العالمي للغذاء

للمخزون الاستراتيجي علاقة مباشرة بالسوق العالمي للغذاء، إذ تعكس الحركة في حجم المخزون

---

[91] – " **الإرشاد الزراعي** هو نمط علمي يوجه الفلاح ويمده بالإرشادات والمعلومات والمعارف والخبرات التي يفتقر إليها، ويوجهه إلى الأساليب الحديثة المستعملة في الإنتاج الزراعي، كما يهدف إلى تحسين المردودية ورفع مستوى معيشة السكان". **ينظر**: عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011، ص40.

[92] – مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص155.

[93] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة في العالم، 2014**، ص59.

من السلع الغذائية أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها وكفايتها لمقابلة حجم الطلب عليها قطريا وإقليميا ودوليا. فعلى سبيل المثال شهد العالم خلال أزمة الغذاء **2006-2008** تراجعا شديدا في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية (خاصة الحبوب والبذور الزيتية)، نتيجة ازدياد حجم الاستخدام عن حجم الإنتاج بدافع تنامي الطلب عليها[94].

إن كان توفير الغذاء بالكم والنوع المطلوبين ضروريا للأجيال الحاضرة، فهو يشكل رهانا وتحديا بالنسبة للأجيال المقبلة، خاصة في ظل ندرة الموارد، وشح الطبيعة.

فتحقيق الأمن الغذائي لا يكفي باعتباره هدفا، إنما العمل على استدامته أي تحقيق الأمن الغذائي المستدام هو الهدف الإستراتيجي الذي لابد من بلوغه.

ومن خلال المبحث الموالي نتعرف على ماهية الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في ظل الظروف والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه.

[94] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010**، ص29.

المبحث الثالث

الأمن الغذائي المستدام وآليات تحقيقه

إذا كان تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تظافر الجهود لتنمية الزراعة، فإن العمل على استدامة هذه التنمية الزراعية يعني تحقيق الأمن الغذائي المستدام (**المطلب الأول**).

على أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي، إلا عن طريق الإدارة المتكاملة والمستدامة لعناصر الإنتاج الزراعي (استدامة الموارد الطبيعية، حسن استغلال الأراضي الزراعية، اعتماد تكنولوجيا غير مضرة بالبيئة... (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

ماهية الأمن الغذائي المستدام

تطور مفهوم الأمن الغذائي منذ خمسينات القرن العشرين ليأخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية، بل وبيئية أيضا عندما يتعلق الأمر بضرورة ضمان استدامة تأمين الغذاء لمختلف الفئات (**الفرع الأول**). فالتوقعات لعام **2050**[95] تشير إلى تزايد ندرة الأراضي الزراعية، والمياه، والغابات ومصايد الأسماك البحرية، وموارد التنوع البيولوجي بفعل التكثيف المتسارع للأنشطة البشرية مع تزايد الضغط على الموارد الزراعية الطبيعية التي تهدد بتغيير الوظيفة الإيكولوجية للأرض بطريقة ضارة، مما يؤثر سلبيا على تحقيق الاستدامة الاقتصادية الشاملة، وبالتالي استدامة الغذاء (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

مفهوم الأمن الغذائي المستدام

الأمن الغذائي المستدام لفظ مركب من شقين، الأول (الأمن الغذائي)، وقد سبق تعريفه والتفصيل فيه سابقا، والثاني (المستدام)، أي الاستدامة، والتي نتطرق إلى ماهيتها ضمن تعريف الأمن الغذائي المستدام(**أولا**)، ثم نبين أهم محدداته (**ثانيا**).

أولا: تعريف الأمن الغذائي المستدام

إن مفهوم الأمن الغذائي المستدام لا يلغي المفهوم التقليدي – الذي تطرقنا إليه سابقا- بل يأتي

[95] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاتجاهات العالمية والتحديات المقبلة لعمل منظمة الأغذية والزراعة**، الدورة 31، روما، 21-25 ماي 2012، ص07.

مكملا له مضيفا عنصر **الاستدامة** كأساس لاستمرارية هذه الظاهرة وضمان استقراره.

تعرّف **الاستدامة** على أنها:"ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم"[96].

بينما يعرف **الأمن الغذائي المستدام** على أنه: "توفير الغذاء المناسب للأجيال الحالية بأساليب لا تضع قيودا مسبقة على الأجيال القادمة للتمتع بقدر مماثل أو أفضل من الغذاء"[97].

كما يعرّف الأمن الغذائي المستدام لبلد معين على أنه:"أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شانها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة"[98].

وفق تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية الصادر سنة **1987**، تم التصريح بأنه:"لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام (استدامة الغذاء) يجب الاعتماد على قاعدة موارد طبيعية منتجة ومتواصلة، والتحدي الذي يواجه الحكومات والمنتجين هو زيادة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم ضمان الأمن الغذائي مع

---

[96] - Olivier GODARD, **L'entreprise économique du développement durable –enjeux et politiques de l'environnement- cahier français** n°306, France, p.5.

مقتبس عن: العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص30.

[97]- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص130.

[98]- رزقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد13، 2015، ص54.

تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد في صورة متواصلة"[99].

انطلاقا مما سبق، نجد أن الأمن الغذائي المستدام يجب أن تتوافر فيه أربع محددات أساسية ألا وهي[100]:

1- انتظام توافر الغذاء وضمان الحصول عليه في كافة الأوقات ويكون ذلك عن طريق، ضمان استمرار الإمدادات من الغذاء وتوفير البنى التحتية لإيصاله، استقرار الأسعار، توفير الدخل المناسب لاقتنائه في كافة الأوقات ولكافة أفراد المجتمع.

2- أن يكون الغذاء ذو نوعية جيدة أي سليم صحيا وملبي لحاجيات الأفراد التغذوية.

3- يجب أن يكون مراع للجانب البيئي وذلك من خلال الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة عند إنتاجه، واستخدام التكنولوجيا المتطورة للتقليل من الآثار على البيئة، وإدراج الوعي البيئي لدى المنظومة التعليمية وإقامة دورات تحسيسية للمزارعين.

4- كما يجب أن تكون العدالة الاجتماعية أي إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع في الحصول على الغذاء وبنوعية جيدة كما يجب أن يكون الغذاء ملائم ثقافيا أي يتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع.

ثانيا: محددات الأمن الغذائي المستدام

تتحقق استدامة الأمن الغذائي، إذا توفرت مجموعة من العناصر، أهمها[101]:

1- التنمية الريفية المتكاملة

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة[102].

---

[99] – اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك، ترجمة:** محمد كامل العارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 142، 1989، ص127.

[100] – بن خزناجي أمينة، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص16-17.

[101] – بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، المرجع السابق، ص314.

[102] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، **التنمية الريفية في المنطقة العربية**، 2007، ص02.

2- الإقراض الريفي الصغير والمتناهي الصغر

يستخدم خبراء التنمية الاقتصادية مصطلح المشروع المتناهي الصغر لوصف أعمال ونشاطات مشاريع توظف عددا قليلا من العمال وتولّد دخلا محدّدا لمالكيها يوفر لهم الاحتياجات الاستهلاكية البسيطة.

3- تخضير الاقتصاد

يشكّل الاقتصاد الأخضر نموذجا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسا على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، ويحتوي على الطاقة الخضراء والتي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، فضلا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر والتي تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي[103].

4- وضع برنامج للغذاء

لإعداد البرنامج لابد من تعيين فرق العمل لصياغة خطة الغذاء، ثم تعرض في ورشات عمل متلاحقة على أن يعدّ هذا البرنامج بالمشاركة مع كل الجهات المعنية، بما فيها ممثلي واتحادات الفلاحين التي تنشط في مجال الغذاء والزراعة، وبالمشاورة مع المنظمات الدولية، لاعتماده وإقراره من قبل الحكومة سعيا للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، ومن أبرز برامج الغذاء العالمية تلك التي تظعها منظمة الأمم المتحدة للأغذية.

5- الإدارة المستدامة والمتكاملة للمدخلات الزراعية

وهي تتمثل أساسا في[104]: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي، والتنوع البيولوجي، وكذا المكافحة

---

[103] – عايد راضي خنفر، **الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية، مصر، العدد 39، يناير 2014،ص54.

[104] – عربي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص71-72.

المتكاملة للمبيدات.

5-1- الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي: يتركز الحل لمواجهة ندرة الموارد المائية ومحدودية الأراضي إلى حسن إدارتها في العمل بمفهوم الإدارة المتكاملة، باعتباره قاعدة أساسية في السياسات الحكومية وتطبيق الاستراتيجيات الفعالة، آخذين في الاعتبار علاقة الموارد المائية والطبيعية بالخصائص الجغرافية والمناخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل دولة، ويركّز هذا المفهوم على فكرة التكامل بين الأنظمة الطبيعية والبشرية، والتوازن في نمط الاستهلاك، والمشاركة والتفاوض والتوافق بين المعنيين من الفئات المستهلكة للمياه والمستخدمة للأراضي والقائمين على إدارتها، وذلك لتحقيق عدالة توزيعية بين مختلف المستخدمين وتأمين التوازن البيئي ومراعاة التنوع الاجتماعي[105].

5-2- الإدارة المتكاملة للتنوع البيولوجي: يساهم التنوع البيولوجي في الحصول على سلالات جديدة ومطوّرة من المنتوجات الزراعية (نباتية وحيوانية)، لابد من المحافظة عليها لضمان استمراريتها وبقائها للأجيال القادمة، وقد أعلن الاتحاد العالمي لصون الطبيعة خلال المؤتمر الدولي المنعقد سنة **2008** ببرشلونة، أن خسارة التنوع البيولوجي، أخطر بكثير من انهيار الأسواق المالية العالمية، ذلك لاستحالة إعادة إحياء ما ينقرض من أنواع.

5-3- المكافحة المتكاملة للمبيدات: وهذا بمكافحة استعمال المبيدات في الزراعة، والتي وإن ساهمت في زيادة الإنتاج على المدى القصير، فإنها تضر بالبيئة ولا تخدم الزراعة على المدى الطويل، وهذا ما تشير إليه الإحصائيات القائلة بأن حوالي **90%** من المبيدات المستخدمة لا تصل إلى الآفات المستهدفة، وإنما تؤدي إلى تلويث الماء والهواء والتربة[106].

6- رفع إنتاجية المواد الغذائية الأساسية

يتمثل التحدي الذي يواجه الحكومات في تلبية الطلب المتزايد على أغذية كافية ومغذية، وذلك نظرا للتزايد السكاني، وتزايد الدخل، والتغيرات في النظم الغذائية[107]، في مواجهة انخفاض توافر ونوعية

---

[105] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا-، **استعراض أنشطة التنمية المستدامة والإنتاجية**، الأمم المتحدة العدد 04، 2005، ص11.

[106] – عبد الرحمان المهنا أبا الخيل، محي الدين محمود قواس، **النظم البيئية والإنسان**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2005، ص236.

[107] – لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، **الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، ماي 2012، ص23.

الموارد الطبيعية.

ولمواجهة هذا التحدي لابد من إحداث زيادات في الغلة ومكاسب في الإنتاجية الكلية للأغذية والزراعة، وذلك في سياق زراعة أكثر صداقة للبيئة اجتماعيا واقتصاديا.

الفرع الثاني

التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورهما في استدامة الأمن الغذائي

تبلورت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة في فترة الثمانينات، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية الوطنية والدولية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية—الثقافية أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي.

وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عاصمة البرازيل سنة **1992** (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: يربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة)[108].

أولا: التنمية الزراعية والريفية المستدامة (مدخل مفاهيمي)

تتسم التنمية الزراعية والريفية بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الايكولوجية، وقابليتها للتطبيق من الناحية الاقتصادية، وعدالتها من الناحية الاجتماعية، ومناسبة من الناحية الثقافية، وبكونها إنسانية، تعتمد على نهج علمي شامل[109].

لتحديد ماهية التنمية الزراعية والريفية المستدامة، نقدّم فيما يلي تعريفا لكل من التنمية الزراعية المستدامة والتنمية الريفية المستدامة، مع الإشارة إلى الأهداف التي يسعى إليها كل منهما.

[108] – مليكة زغيب، قمري زينة، **البيئة الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009، ص134.

[109] – مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، **عشرة بيانات بشأن التنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، نيويورك، أكتوبر 2002، ص124.

1- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

يجمع مفهوم التنمية الزراعية المستدامة بين مفهومي التنمية الزراعية والاستدامة، ولذا وجب التعرّف أولا عن ماهية التنمية الزراعية، ومن ثم استنتاج مفهومها في إطار الاستدامة.

تعرّف **التنمية الزراعية** على أنها:"مجموعة من السياسات والإجراءات المتّبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[110].

وبوضع التنمية الزراعية في إطار الاستدامة، يصبح مفهوم التنمية الزراعية المستدامة على أنها العملية التي تهدف إلى[111]:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.

- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف بما يتضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.

- حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية المتجددة من غير الإحلال بالدورات الإيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي.

- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والإقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

2- تعريف التنمية الريفية المستدامة

يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع

---

[110] – عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/2013**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر2014، ص06.

[111] – محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005-2025**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص465.

الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة[112].

ثانيا: دور التنمية الزراعية والريفية المستدامة في استدامة الغذاء

إن تحقيق استدامة الأمن الغذائي مرهون بتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامان، إذ لا يمكن توفير الغذاء للأجيال المقبلة، دون إعطاء الأولوية للريف والزراعة معا، وتشجيع المزارع الصغير وتوفير ظروف العيش والعمل الملائمين به، في إطار الاستدامة والتخطيط الاستراتيجي.

فمفهوم التنمية الزراعية يقتضي ضرورة إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة، وأنّ هذه التنمية تمس قطاع الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، وتصون موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية والحيوانية، ولا تؤدّي إلى تدهور البيئة، وهي ملائمة من الناحية الفنية ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا[113].

كما أن مفهوم الأمن الغذائي المستدام، والذي يعتبر أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في صوره كافة لكل السلع الغذائية، وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير هذه السلع بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم وبأسعار موافقة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة، والذي يتطلب ضمان تحقيقه توفير ثلاثة عناصر أساسية[114]: استدامة الموارد الطبيعية، استدامة التنوع الحيوي، والزيادة

[112]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، **التنمية الريفية في المنطقة العربية**، المرجع السابق، ص03.

[113]– فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص238.

[114]– بن خزناجي أمينة، المرجع السابق، ص37.

السكانية المناسبة.

نوضح من خلال الشكل الآتي تداخل الموارد الطبيعية والمدخلات الزراعية (البشرية منها والمادية) الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

شكل رقم (3–1): التداخل بين الموارد الطبيعية المتجددة والمدخلات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

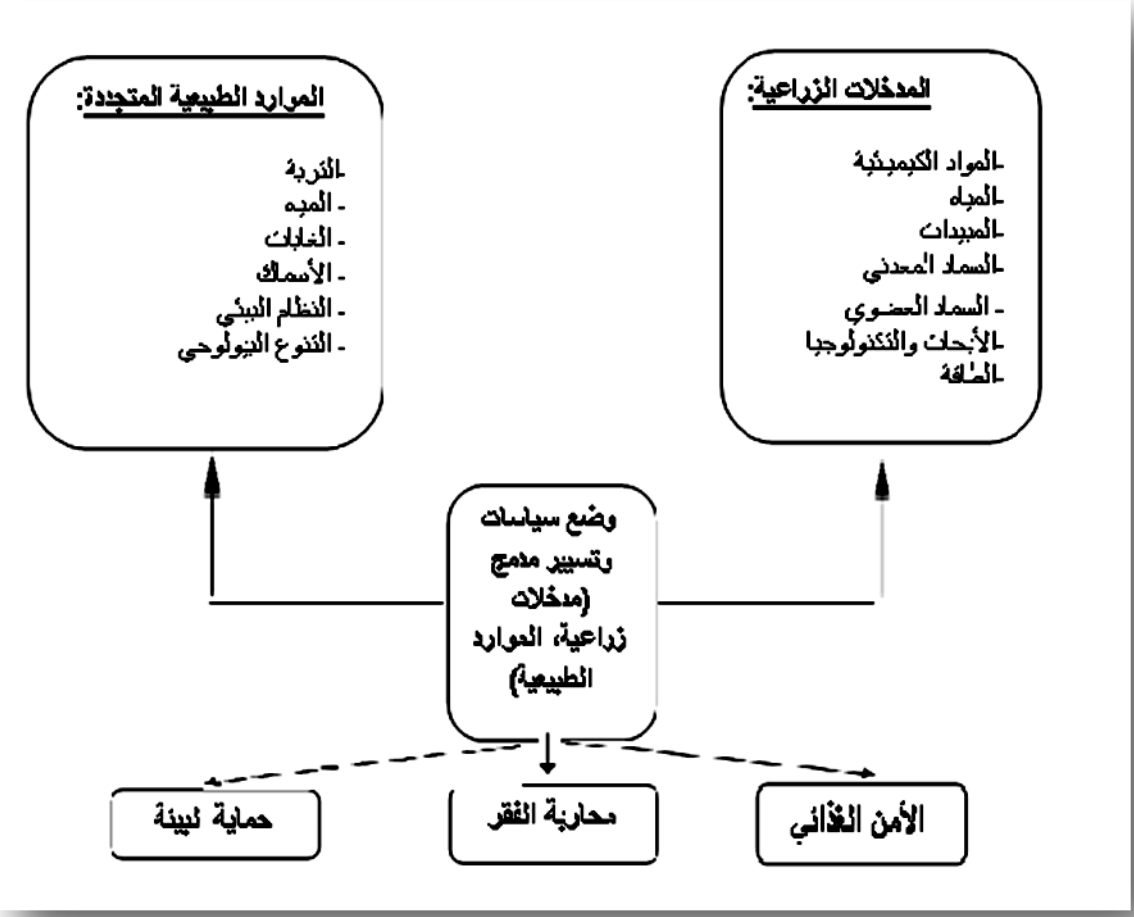

المصدر: طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب–، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص89.

تشكل الثلاثية: الأمن الغذائي، محاربة الفقر، وحماية البيئة أهم المسائل الإستراتيجية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، هذا لارتباطها بأهم عامل في الحلقة الاقتصادية والاجتماعية ألا وهو الإنسان.

فكيف يتم تفعيل الأمن الغذائي المستدام من قبل الحكومات والمنظمات على المستويين الوطني والدولي؟ وأية إستراتيجية كفيلة بتحقيق ذلك؟.

نحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني

تفعيل الأمن الغذائي المستدام

زادت وتضخمت مشكلة انعدام الأمن الغذائي عبر العالم نتيجة الظروف والعوامل البشرية والطبيعية المختلفة، على غرار التوجه السكاني المتزايد والتغيرات المناخية والبيئية، إضافة إلى سوء استخدام الموارد الزراعية المختلفة، وغيرها من الأسباب التي تحتاج إلى إعادة النظر والمعالجة فيها، لضمان حق الأفراد في الغذاء الكاف لهم واستدامته عبر مختلف الفترات سواء البعيدة منها أو القريبة.

الفرع الأول

مرتكزات الأمن الغذائي المستدام

في بداية ثلاثينيات القرن الماضي، انتشر الفقر بشكل عريض، واللاأمن الغذائي، والتدهور البيئي مما سبب بؤس وشقاء لسكان الريف بصفة خاصة، وحدوث عدم استقرار في الاقتصاديات على المستوى العالمي ومشاكل في المجال الايكولوجي.

فقد أجمع علماء الاقتصاد على أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام، إلا بضمان أربعة عناصر أساسية هي[115]: استدامة الموارد الطبيعية "الماء والأرض"، استدامة التنوع الحيوي "الموارد النباتية والكائنات الدقيقة"، والتحكم في الزيادة السكانية واستخدام تكنولوجيا أنظف إلى جانب حماية البذور الأصلية وتحسينها.

أولا: استدامة الموارد الطبيعية

إن التزايد في أعداد السكان عبر العالم وعبر الزمن يرفع لا محالة من الطلب على الغذاء في كل مكان، وسوف يكون من الضروري للإنتاج الزراعي أن يزيد بدرجة من الآن وحتى عام **2050**، ونظرا لشح موارد الأراضي والمياه، يكون التكثيف المستدام للإنتاج الزراعي هو الوسيلة الزراعية الأولى للوفاء

[115] – بكدي فاطمة، المرجع السابق، ص173.

بالطلب المستقبلي على الأغذية[116]. وسوف يحدث التكثيف في ظل مناخ متغير يحتاج إلى التكثيف والى التخفيف من حدته، كما يجب أن يكون مستداما وذلك لصيانة الاستخدام المستقبلي للموارد.

ولكي تتحقق الاستدامة، فإن الزراعة بما في ذلك تربية الأحياء المائية والزراعة المختلطة بالغابات تحتاج إلى تحسين إنتاجية المياه، وزيادة كفاءة الطاقة واستخدام المواد الكيميائية الزراعية، وحماية البيئة، واستعادة صحة التربة والمحافظة عليها، وحماية موارد المياه والتنوع البيولوجي وتحسين إدارتهما والنهوض باستخدامات خدمات النظام الإيكولوجي[117].

ثانيا: استدامة التنوع الحيوي

التنوع الحيوي هو مصطلح يطلق على تنوع الحياة على الأرض والأنماط الطبيعية التي تشكلها، وبالتالي فهو يشير إلى أعداد وتنوع النباتات والحيوانات بالإضافة إلى التنوع الجيني وتنوع الكائنات الدقيقة، والبيئات والموائل الطبيعية لهذه الأنواع، وهو بذلك يعتبر أساس الحياة على كوكب الأرض[118].

في حين تتمثل الإدارة المستدامة للتنوع الحيوي في مجمل العمليات والإجراءات التي من شانها حماية وضمان استمرارية وبقاء مختلف العناصر المشكلة للتنوع الحيوي، مثلا: تحديد قائمة الحيوانات السائرة في طريق الانقراض والعمل على تكاثرها واستدامتها.

ثالثا: التحكم في النمو السكاني واعتماد تكنولوجيا أنظف

"الانفجار الديمغرافي، وتلوث البيئة، وتدمير المواطن البيئية، وزيادة الآثار البيئية، والتعايش بين الجوع المنتشر على نطاق واسع وأساليب الحياة غير المستدامة، واحتمال حصول تغيرات مناخية ضارة، كلها أمور تهدد مستقبل الغذاء والمياه والصحة وأنظمة تأمين سبل العيش للإنسانية"[119].

يبدو لنا جليا أن الأمن الغذائي المستدام له العديد من العوامل التي تعرقل سبل الوصول إليه،

---

[116] – منظمة الأغذية والزراعة للام المتحدة، **مستقبل الموارد من الأراضي والمياه في ظل تغير المناخ**، الدورة 23، روما، 21-25 ماي 2012، ص01.

[117] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مستقبل الموارد من الأراضي والمياه في ظل تغير المناخ**، المرجع السابق، ص05.

[118] – نفيسة ابو السعود وآخرون، **ادارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والاهداف الانمائية للالفية**، معهد التخطيط القومي ، 2012، قراءة: محمد سمير مصطفى،بحوث اقتصادية عربية، العددان 62-61، 2013، ص236.

[119] – م.س. سواميناثان، **التقانة الحيوية وتحديد شكل مستقبل الأمن الغذائي**، المؤتمر التقني الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة حول التقانات الحيوية الزراعية في البلدان النامية (ABDC-10)،01 مارس 2010.

أولها الانفجار الديمغرافي والتلوث البيئي. اللذان يشكّلان عاملان يصعب التحكم فيهما إلاّ إذا ساد التفكير الاستراتيجي والتوعية البيئية لدى كافة أطراف سلسلة الإمداد الغذائية (انطلاقا من المنتج/الفلاح إلى المستهلك النهائي)، بالإضافة إلى اعتماد الأدوات والتكنولوجيا الصديقة للبيئة في الزراعة، خاصة في إطار التكثيف المستدام للإنتاج الزراعي الهادف لرفع الإنتاج والإنتاجية التي تسمح بتلبية الطلب المتنامي لأعداد كبيرة من البشر.

فتلك الأعداد الهائلة من البشر لا تثير المخاوف والقلق بالدرجة التي تكون فيها نسبة كبيرة من هؤلاء يعانون من الجوع وسوء التغذية. ولذا لابد من الحرص على وصول الغذاء لكل فم، أي ضمان أدنى حق لكل فرد حي آنيا ومستقبلا.

رابعا: حماية البذور الأصلية وتحسينها

لا يمكن البدء في عملية الزراعة للمحاصيل النباتية من دون وجود البذور، والتي هي عبارة عن مدخلات أساسية في العملية الفلاحية، فالبذور باختلاف أنواعها لها مصادر، وتحتاج إلى العناية وتوفير المناخ والظروف الملائمة لها قبل القيام بزرعها، فكل الجهات المسؤولة عن توفيرها لها دور في الحفاظ عليها وتخزينها بالطريقة الصحيحة فيما بين عملية التسليم والزراعة، فجودة المحاصيل الزراعية لها علاقة مباشرة بجودة البذور المغروسة.

الفرع الثاني

تحقيق الأمن الغذائي المستدام على المستوى الوطني والعالمي

تعدّ مشكلة توفير الغذاء للأجيال الحاضرة والمقبلة أهم رهان يواجه الحكومات والمنظمات الدولية، خاصة في ظل التزايد المستمر في أعداد السكان، والتناقص في المقابل في حجم المدخلات الزراعية، بما لا يسمح بتوفير ما يكفي من القوت لجميع الأفراد، إلاّ إذا تمّ الاعتماد على الاستراتيجيات التي من شأنها تنمية الموارد الزراعية واستدامتها بغية تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

أولا: الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

تبنى إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي

المستدام على مجموعة من الركائز والمقوّمات تشمل [120]:

1- شمولية وتكامل سياسات وبرامج الأمن الغذائي، وهذا بتضافر جهود كل المعنيين بالقطاع الزراعي وباقي القطاعات ذات الصلة.

2- التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي، مع تسهيل فرصه في الحصول

على استثمارات في القطاع ودعمه.

3- دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجها.

4- توفير التمويل الكافي واللازم بشروط ميسرة.

5- تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز البحوث، وكذا إعداد برامج للتدريب والإرشاد الزراعي.

6- إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الأسواق والطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن.

7- العمل على تحقيق التكامل الأفقي والرأسي للقطاع الزراعي.

8- إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية، والحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الإكتفاء الذاتي.

9- حماية المستهلك: وذلك عن طريق اعتماد سياسة الدعم على أسعار المواد الغذائية المستوردة.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالاستناد إلى الركائز السابقة الذكر، الأخذ بالاعتبار كل السياسات التي تؤثر في التحدي الثلاثي المتمثل في نقل الإنتاج حيثما توجد حاجة ماسة إليه، وتأمين مصادر الرزق لفقراء الريف، والحفاظ على الموارد، والتي تتمثل في[121]:

[120] – رزفة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 13، 2015، ص58.

[121] – محمد كامل عارف، علي حسين حجاج، **مستقبلنا المشترك**، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص168.

1- التدخل الحكومي

ويكون ذلك من خلال الاستثمار العام في الأبحاث الزراعية وخدمات التوسع والقروض الزراعية التشجيعية والخدمات التسويقية، وطائفة من أنظمة الدعم الأخرى.

2- قاعدة الموارد

لا يمكن إدامة الإنتاج الزراعي إلا بتوفير سياسات تصون وتزيد قاعدة الموارد للحفاظ على الإنتاجية الزراعية ومصادر رزق جميع سكان الريف، بحيث تشمل قاعدة الموارد الزراعية وتوسيعها زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ولعل تحديد أصناف واسعة من الأرض أهم أسلوب في توسيع قاعدة الموارد، ويتم ذلك على النحو التالي:

- **مناطق التطوير**: التي تكون قادرة على استدامة زراعة مكثفة، وعدد متزايد من السكان، ومستويات مرتفعة من الاستهلاك.
- **مناطق الوقاية**: التي ينبغي أن يقوم اتفاق عام على عدم تطويرها للزراعة المكثفة، أو تحويلها حيثما جرى تطويرها إلى استخدامات أخرى.
- **مناطق الاستصلاح**: حيث تكون الأرض التي جرّدت من الغطاء النباتي قد فقدت إنتاجيتها تماما أو جرى تقليلها بصورة حادة.

3- بدائل من المواد الكيماوية

يمكن بل ينبغي للعديد من البلدان أن تزيد الغلال بزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية وخصوصا في العالم النامي، كما بالإمكان تحسين الغلال بمساعدة الفلاحين على استخدام المغذيات العضوية استخداما أكثر فاعلية.

4- الزراعة المائية

للمصايد والزراعة المائية أهمية بالغة في مسألة الأمن الغذائي، فهي تساعد على تلبية حاجات المستقبل، إذ يمكن ممارسة الزراعة المائية في حقول الأرز وتجاويف المناجم المهجورة والبرك الصغيرة والعديد من المساحات التي يوجد فيها قدر من الماء، وعلى أصعدة تجارية مختلفة، فردية وعائلية وتعاونية أو شركات.

5- القاعدة التكنولوجية

تتيح عملية الجمع بين التكنولوجيا القديمة والتكنولوجيا الحديثة إمكانات لتحسين التغذية وزيادة العمالة في الريف على أسس مستدامة، فالتكنولوجيا الحياتية بما فيها تقنيات زراعة الأنسجة وتكنولوجيات تحضير منتجات ذات قيمة مضافة إلى الكتلة الحياتية والالكترونيات الدقيقة وعلوم الكمبيوتر والتصوير بالأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاتصالات، كلها نواح من التكنولوجيا يمكن أن تحسن الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد الخاصة بها.

6- الموارد البشرية

إنّ تطوير العامل البشري، وتعليمه وتدريبه على كيفية اعتماد التكنولوجيا في الزراعة يساهم في رفع كفاءته وقدرته على خدمة الأرض وزيادة مستويات الإنتاج والإنتاجية.

7- العدالة الإجتماعية

لا يتمثل تحدي الزراعة المستدامة في رفع مستوى الإنتاجية والمداخيل فحسب، بل في رفع إنتاجية ومداخيل من هم فقراء في الموارد أيضا، ويتطلب ذلك العمل بصورة منتظمة على نشر مبدأ العدالة الإجتماعية في إنتاج الغذاء وتوزيعه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفقر يؤثر على تحقيق الأمن الغذائي، سواء بمعناه التقليدي أو المستدام، ويظهر ذلك في الشكل رقم (**4-1**).

شكل رقم(4-1): العلاقة بين اللأمن الغذائي والفقر

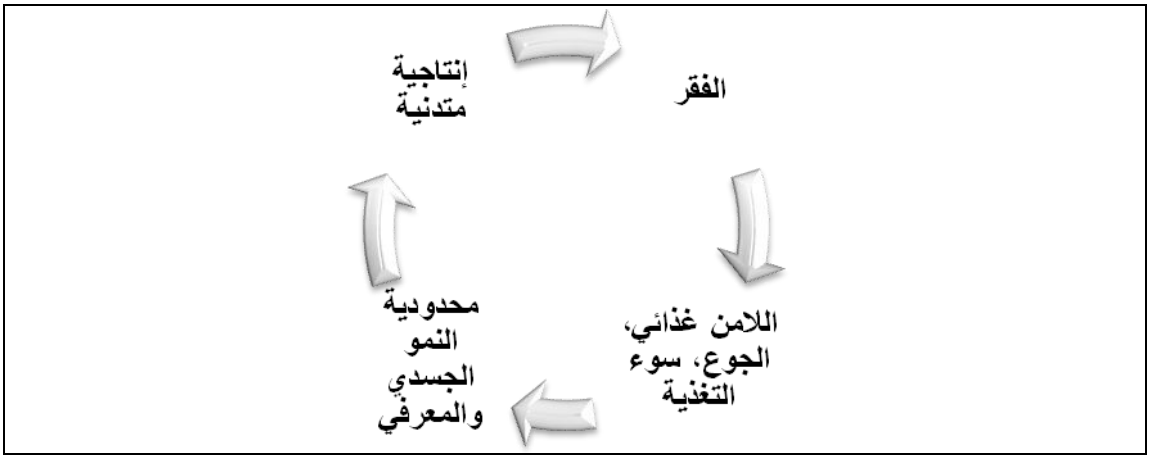

المصدر: **Introduction aux concepts de la sécurité alimentaire, FAO, Publié par le programme CE-FAO « Sécurité alimentaire l'information pour l'action », 2008 , P03.**

نستنتج من خلال هذا الشكل أن الفقر يؤدي إلى عدم الأمن الغذائي، الجوع وسوء التغذية، والتي حتما تحدّ من النمو الجسدي والمعرفي (الفكري) للفرد، وبالتالي تدهور الإنتاجية.

8- الإصلاحات الزراعية

تتمثل الإصلاحات الزراعية في مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات ايجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول، كل هذه النتائج من شأنها خدمة التنمية الزراعية[122].

ثانيا: الإستراتيجية العالمية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام

كل ما سبق الإشارة إليه حول تحقيق الأمن الغذائي المستدام، كان على مستوى الدولة الواحدة، أو الإقليم الواحد، غير أن العمل المشترك للوصول إلى هذا الهدف يكون أفضل بمشاركة مختلف الدول والأقطار باعتبار مسألة الغذاء مسألة دولية، وأية أزمات قد تنشأ عنها يكون صداها عالميا.

وعليه، فقد تم تحديد أسس تحقيق **أمن غذائي عالمي مستدام** في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بروما في **13-1996/11/17** ضمن سبعة محاور رئيسية هي[123]:

- توفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم.
- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول – في جميع الأوقات- على أغذية كافية وواقية تغذويا.
- تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية في كل المناطق، وإتباع سياسات وممارسات مستدامة وقائمة على المشاركة.
- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية والمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل.

---

[122]- الموسوعة العربية، **البحوث/الإصلاح الزراعي**، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2015/12/28، 14:32 من خلال الرابط الالكتروني: http://www.arab-ency.com/ar

[123]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي**، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 13-1996/11/17، روما. **مقتبس عن**: عربي مريم، المرجع السابق، ص72.

- السعي لتلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، والى التأهب لمواجهتها.

- تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية في كل المناطق.

- تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

خلاصة الفصل الأول

إن توفير احتياجات السكان محليا ودوليا من الغذاء بالقدر المطلوب بما يشمل توفير مختلف أنواع الطعام والشراب في الوقت المناسب –أي عند الحاجة إليها– مع ضمان حصول كل فرد على السعرات الحرارية اللازمة لطاقته اليومية بصفة مستمرة ومتواصلة هو ما يشكّل الأمن الغذائي.

فمشكلة توفير الغذاء هي مشكلة قديمة قدم الإنسان، وقد عالجها العديد من المفكرين الاقتصاديين وغيرهم واختلفت آراؤهم حول إمكانية تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان.

فكان رأي أهم من درس هذه المسألة المفكر البريطاني الشهير **روبرت مالتس** من خلال نظرته التشاؤمية، والتي تتنبأ بإقبال العالم على وضع كارثي عاجلا أم آجلا، من خلال وقوع أزمة غذاء عالمية حادة ومجاعة مخيفة واضطرابات عنيفة تهدّد أمن البشرية والأمن العالمي.

وقد تأكدت نظرية **مالتس** نوعا ما، من خلال أزمات الغذاء التي شهدها العالم انطلاقا من أزمة الغذاء العالمية للفترة **1972–1974**، والتي تعتبر أشدّ الأزمات الغذائية أثرا وضررا، ثمّ أزمة الغذاء سنة **2008** والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، وصولا إلى أزمة الغذاء للفترة **2010–2012**.

وبذلك أصبحت مشكلة توفير الغذاء تحتاج إلى اهتمام أكثر، وبحث أعمق في أسبابها ومعالجتها بهدف بلوغ نقطة التوازن بين كل من العرض والطلب على الغذاء، تفاديا للوقوع في مشكل الفجوة الغذائية، أي حالة اللأمن غذائي.

فالطلب على الغذاء يتحدّد عن طريق عوامل اقتصادية، تشمل السياسات الاقتصادية المنتهجة على المستوى المحلي والخارجي، وعوامل غير اقتصادية لها علاقة مباشرة بالمستهلك (طالب الغذاء)، كالعادات الاستهلاكية والعوامل الثقافية والنفسية وغيرها.

بينما يتحدّد العرض على الغذاء من خلال العوامل المؤثرة في إنتاجه محليا وتوفيره، كالمساحات المنزرعة، والعمالة الزراعية، والتكنولوجيا وغيرها، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على إمداداته من المصادر الخارجية كالاستيراد والمعونات الغذائية.

إضافة إلى عاملي العرض والطلب على الغذاء، هنالك عامل ثالث بارز وله الدور الكبير في

تحقيق الأمن الغذائي، يتعلق أساسا بعملية تخزين الغذاء وإمداده في فترات معينة، إذ أنّ الغذاء يحتاج إلى عمليات مختلفة بهدف الحفاظ على جودته وقيمته الغذائية لمدة طويلة، من بينها عملية التخزين والذي يكون الهدف منه تجميع الغذاء في ظروف مناخية وصحية معينة بغية استهلاكه في فترات معينة لاحقة، وتدعى هذه الكميات المخزنة من الغذاء، بالمخزون الاستراتيجي من الغذاء.

ولا يكفي توفير الغذاء للأجيال الحاضرة، سواء عن طريق توفيره مباشرة من المزرعة أو المصنع، أو المخزون الاستراتيجي، إنما من الضروري توفيره للأجيال المستقبلية أيضا.

فتحقيق الأمن الغذائي لا يعتبر هدفا استراتيجيا بالنسبة للدولة أو المنظمات الدولية، وإنّما استدامة حصول الأفراد والأجيال المقبلة على ما يكفي من الغذاء هو ما يمثّل الهدف الاستراتيجي والرئيسي ضمن خطط وسياسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الهادفة بالأساس إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام.

الفصل الثاني

مشكلة الفجوة الغذائية في ظل الإمكانيات المتاحة

تمهيد:

" على الفلاحة الجزائرية أن ترفع تحديين كبيرين: جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو والمساهمة في تحسين ملموس للأمن الغذائي للبلاد. قضية الأمن الغذائي أضحت أكثر فأكثر قضية أمن وطني" .
– فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، بسكرة فبراير 2009[124].

انطلاقا مما جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية، نلاحظ أن الحكومة الجزائرية قد أولت وهي تدرك تمام الإدراك الأهمية التي يتميز بها قطاع الزراعة في الجزائر في ظل الإمكانات المتاحة سواء كانت إمكانات زراعية أو خاصة بقطاع الصناعات الغذائية. وكذا التحديات التي يواجهها هذا القطاع، إذ قامت بتخصيص ميزانية معتبرة للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته بهدف تحسين وضعية الأمن الغذائي للوطن، هذا الأخير يمسّ بالأمن الاقتصادي خاصة والأمن القومي بشكل عام.

غير أنّ الإشكال يبرز في عدم قدرة الجهود المبذولة على تحقيق الأهداف المرجوة ورفع تحدي حوكمة واستدامة الموارد الطبيعية والمدخلات الزراعية بالشكل المرجو والمخطط له، إذ يبرز هذا الضعف والخلل من خلال الوضعية الحالية للقطاع الزراعي ومشكلة الفجوة الغذائية التي لا تزال تعاني منها الجزائر.

ونظرا لأهمية هذه النقطة، ارتأينا من خلال هذا الفصل دراسة إمكانات تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، ووضعية الفجوة الغذائية بها.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإمكانات الزراعية المتاحة

المبحث الثاني: واقع قطاع الصناعات الغذائية

المبحث الثالث: دراسة الفجوة الغذائية في الجزائر

[124]– وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي –عرض وآفاق–**، ماي 2012، الجزائر، ص03.

المبحث الأول

الإمكانات الزراعية المتاحة

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، والتي تسعى الدولة ايلائها الأهمية التي تحتاجها لتنميتها، خاصة في ظل الظروف الراهنة أين بات اقتصاد البلاد مرهونا بتنمية القطاعات المنتجة والفعالة خارج قطاع المحروقات، ذلك لأن القطاع الزراعي هو القطاع البديل الأمثل القادر على تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة، وتجنيبها الإعتماد على الخارج في توفير الغذاء للأفراد مثلما هو الحال حاضرا.

خاصة وأن الجزائر تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها لأن تصبح دولة مصدّرة للمحاصيل الزراعية بمختلف أصنافها، سواء من ناحية الإنتاج الزراعي (**المطلب الأول**) أو الموارد المائية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

الإنتاج الزراعي

يحصل الفرد في كل مكان وزمان على غذائه من مصادر متنوعة، قد تكون نباتية (**الفرع الثاني**) أو حيوانية (**الفرع الثالث**)، وإن عجز عن ذلك فالسبب يعود لعدم كفاية الإنتاج المحلي في تلبية حاجته الأساسية، وهنا يبرز دور الدولة في توفير الغذاء لأفراد المجتمع كافة، بحيث يجب أن يتميز هذا القوت بالنوعية والكمية المناسبة، ويتم ذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة الارتفاع المستمر في طلب السكان على الغذاء.

وقبل التطرق لمختلف أنواع المنتجات الزراعية، وجب إبراز اهم خصائصها (**الفرع الأول**).

الفرع الأول

خصائص المنتجات الزراعية

تجدر الإشارة إلى أن الانتاج الزراعي يتميّز بمجموعة من الخصائص أبرزها[125]:

1- التنوّع: ويقصد به وجود أعداد هائلة من المنتجات الزراعية على سطح الأرض، قد لا تزال فئات كبيرة منها مجهولة لدى العديد من البشر في العالم، فالتنوع في المنتجات الزراعية يفوق بنسبة كبيرة جدا التنوع في المنتجات الصناعية.

2- الموسمية: العديد من المنتجات الزراعية وبشكلها الطبيعي تعتمد على الموسمية في إنتاجها، خاصة تلك المنتجات التي تحتاج إلى مساحات شاسعة في الزراعة كالقمح مثلا، وتصل نسبة المنتجات الموسمية إلى حدود **90%** من مجمل المنتجات الزراعية.

3 - التلف: تعتبر المنتجات الزراعية وبحكم طبيعتها سريعة التلف خاصة إن لم تتوفر لها الشروط الملائمة لحفظها وتخزينها، غير أن التكنولوجيا وما نتج عنها من وسائل مختلفة ومتقدمة أتاحت الفرصة أمام المستهلك في قدرته على إطالة عمر المنتج الزراعي والاستفادة منه لأطول فترة ممكنة (عن طريق تجميدها مثلا).

4- التطوّر بالإنتاج: لم تعد المنتجات الزراعية بنموذج أو شكل واحد كما كانت عليه سابقا، بل أصبح هنالك تسارع كبير في تطويرها جينيا. حيث نجد سلالات جديدة من المنتجات الزراعية تختلف في اللون والشكل وحتى المذاق عما كان متعارفا عليه من قبل.

5- **التأثير الجغرافي:** على الرغم من التقدم التكنولوجي المؤثر في إنتاج وخلق المناخ الملائم للعديد من المنتجات الزراعية، إلا أنّ العامل الجغرافي وما يرتبط به من مناخ وتربة وطبيعة لنشوء ذلك المنتج بمنطقة ما يميزه عن باقي المواقع الأخرى، حتى وان تم نقل النبتة الزراعية إلى ذلك الموقع، نضرب مثلا عن زراعة النخيل، التي يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في قيامها.

---

[125]- ثامر البكري، **إنتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر2014، ص04.

بالإضافة إلى العوامل السابقة، هنالك عوامل أخرى قمنا بذكرها في الفصل السابق من الدراسة، والتي تتعلق بالعمالة الزراعية، والأرض المنزرعة، والتكنولوجيا..الخ.

فمثلا، عامل الأراضي المنزرعة في الجزائر، هو عامل هام جدا في الإنتاج الزراعي والتخصص فيه عبر المناطق، ونلاحظ من خلال الجدول رقم **(2-1)** في سنة **2013** مثلا أن مساحة الأراضي الزراعية المنتجة (المستغلة) تعادل تقريبا **20%** من اجمالي المساحة الإجمالية للأراضي المخصصة (المستعملة) للقطاع الزراعي، وهي نسبة ضئيلة جدا بالنسبة للإمكانات التي تملكها الجزائر والتي لو استغلت جيدا لتضاعف حجم الإنتاج الوطني من الأغذية.

جدول رقم(2–1): الأراضي المستعملة للزراعة

التعيين/ السنة	10/2009	11/2010	12/2011	13/2012
المساحة الزراعية الصالحة	8.435.028	8.445.490	8.454.630	8.461.880
أراضي رعوية ومروج	32.938.300	32.942.086	32.943.690	32.969.435
أراضي غير منتجة التابعة للمزارع	1.071.022	1.056.284	1.101.110	1.458.095
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة (1–2–3)	**42.444.350**	**42.443.860**	**42.449.430**	**42.889.410**

المصدر: L'Algérie en quelques chiffres, resultats :2011-2013, ONS, Alger, N°44, édition 2014,P36

وبالنسبة لليد العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر، فهي تنقسم إلى نوعين، اليد العاملة من سكان الحضر واليد العاملة من سكان الأرياف، حيث نلاحظ أن إجمالي الناشطين في القطاع الزراعي من سكان الأرياف تتجاوز أكثر من ضعفي عددها بالنسبة للناشطين في ذات القطاع من الحضر، والمقدرة ب **672** مليون نسمة مقارنة ب **245** مليون نسمة على التوالي وفق ما تشير إليه إحصائيات الجدول التالي.

جدول رقم (2–2): تقسيم السكان الناشطين (العاملين) بالقطاع الزراعي للحضر والأرياف

	الحضر	الأرياف	المجموع
العدد (بالملايين)	**245**	**672**	**917**
النسبة (%)	**3,4**	**19,8**	**8,7**

المصدر: Office National des statistiques, (activité, emploi et chômage en septembre 2015), N°726 ,P04.

الفرع الثاني

واقع الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما باعتباره الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، فتحقيق الأمن الغذائي يعتمد بدرجة كبيرة على الإنتاج النباتي. والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضمّ مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها مجموعة الحبوب والبقوليات (**أولا**)، ومجموعة الخضر والفواكه (**ثانيا**).

أولا: إنتاج الحبوب والبقوليات

تتصدر قائمة الحبوب والبقوليات باختلاف أنواعها وعلى مدار السنة رأس قائمة الاحتياجات الغذائية الأساسية للمستهلك الجزائري، خاصة ما تعلّق بالقمح بنوعيه (الصلب واللين) والذي يدخل أساسا ضمن تركيبة الخبز، وكذا الفول والحمص وغيرها من محاصيل البقوليات التي لا غنى عنها في الموائد الجزائرية.

وفيما يلي تفصيل حول الوضعية الإنتاجية لكل منهما:

1- إنتاج الحبوب

تشكل الحبوب بأنواعها وفي مقدمتها القمح سلعا إستراتيجية ولذا تمنح الدولة الأهمية والأولوية في زراعة هذا الفرع من المحاصيل، وهذا بتخصيص نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية والتي بلغت مساحتها الإجمالية ما يعادل **5793,45** ألف هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي **2005** و**2009** على سبيل المثال، والملفت للنظر في الجدول التالي هو أنه خلال كل السنوات ظلّت كميات إنتاج القمح تعادل تقريبا ثلثي الكمية الإجمالية من إنتاج الحبوب، حيث قدّرت بحوالي **2554,93** ألف طن سنة **2011** مقابل إنتاج إجمالي للحبوب مقدّر ب **3727,99** ألف طن.

جدول رقم(2-3): إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005-2013

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

		متوسط الفترة 2005-2009			2011			2012			2013		
		المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الحبوب	القمح	1780,34	1309	2330,69	1672,43	1528	2554,93	1945,78	1764	3432,23	1727,24	1910	3299,05
	الشعير	914,33	1322	1209,2	852,38	1295	1104,21	1030,48	1545	1591,72	897,72	1669	1498,64
	الذرة الشامية	0,26	5269	1,37	0,25	2320	0,58	0,69	2536	1,75	0,37	3351	1,24
المجموع		**2694,93**	**7900**	**3541,26**	**2525,06**	**5143**	**3659,72**	**2976,95**	**5845**	**5025,7**	**2625,33**	**6930**	**4798,93**
جملة الحبوب		**2773,31**	**1305**	**3620,46**	**2584,54**	**1442**	**3727,99**	**3063,03**	**1677**	**5137,15**	**2699,25**	**1820**	**4912,23**
البقوليات	الفول الجاف	32,57	854	27,83	37,09	1024	37,98	36,84	1100	40,51	37,67	1125	42,38
	الفاصوليا الجافة	1,35	622	0,84	1,22	779	0,95	1,57	650	1,02	1,43	951	1,36
	البازلاء الجافة	8,54	622	5,31	9,94	748	7,44	9,89	928	9,18	10,81	980	10,59
	العدس	1,43	755	1,08	11,09	741	8,22	6,24	920	5,74	5,54	1141	6,36
	الحمص	21,58	647	13,96	27,73	867	24,05	30,56	906	27,68	29,32	1193	34,98
المجموع		**65,47**	**3500**	**49,02**	**87,07**	**4159**	**78,64**	**85,1**	**4504**	**84,13**	**84,77**	**5390**	**95,67**
جملة البقوليات		**66,23**	**775**	**51,35**	**87,3**	**903**	**78,82**	**85,3**	**988**	**84,29**	**84,99**	**1128**	**95,83**

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على:

- **إحصائيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم (33)،2013.**
- **إحصائيات: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم(34)، 2014.**

ونظرا لأهمية ومكانة زراعة القمح في الجزائر، حافظت هذه المادة على معدلات إنتاجيتها، مواصلة في الارتفاع وفق ما تشير إليه معطيات الجدول التالي، حيث قدّرت ب **1,8** ثم **1,9** إلى **2,1** طن/هكتار لكل من سنوات **2012**، **2013** و**2014** على التوالي، وتعكس الزيادة هذه في الارتفاع إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وكذا تكثيف الزراعة في هذا النوع من المحاصيل (القمح).

جدول رقم(2-4): إنتاج وإنتاجية القمح في الجزائر (2012-2014)

الدولة	الإنتاج (مليون طن)			الإنتاجية (طن/ هكتار)		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
الجزائر	3,4	3,3	3,3	1,8	1,9	2,1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 34، 2014.

2- إنتاج البقوليات

أمّا عن إنتاج البقوليات في الجزائر، فيتصدّر الفول الجاف هذه المجموعة بمعدل إنتاج **35** إلى **40** ألف طن منذ سنة **2005** إلى غاية سنة **2013**، يليه إنتاج الحمص والذي قفز قفزة نوعية من معدل إنتاج **14** ألف طن إلى حوالي **35** ألف طن خلال الفترة **2005-2013**. لتتراوح كميات إنتاج البقوليات الأخرى (البازلاء الجافة، العدس، الفاصوليا الجافة) بين نسب لا تفوق **10** آلاف طن ضمن مساحة لا تتجاوز معدّل **10** آلاف هكتار وهذا ما تشير إليه إحصائيات الجدول رقم **(2-3).**

ثانيا: إنتاج الخضر والفواكه

لا يمكن لأي فرد الاستغناء في أطباقه اليومية عن مجموعة الخضر والفواكه، التي تمنحه السعرات الحرارية المناسبة من الناحية التغذوية. ولذا يعتبر إنتاج الخضر والفواكه ضروريا في كل المجتمعات، حتى وإن لم يكن ذلك في كل المحاصيل والأنواع.

وبالنسبة للجزائر ونظرا لتميزها من حيث الإمكانات الطبيعية والجغرافية والبشرية، فإن محاصيلها من هاتين المجموعتين جيدة وتحقق اكتفائها الذاتي في البعض منها، نتعرف عليها في النقاط الموالية.

1- إنتاج الخضر

سجّلت الجزائر ارتفاعا في معدل إنتاج الخضر بمختلف أنواعها، بحيث يتصدّر إنتاج الطماطم هذه المجموعة. هذا وفق ما تشير إليه إحصائيات الجدول رقم **(2-5)**، إذ تشير النسب إلى أن الإنتاج الإجمالي لمجموعة الخضر قدّر بـ **3717,8** آلف طن خلال الفترة (**2005-2009**)، ليبلغ حوالي **5724,81** ألف طن، و **6197,63** ألف طن خلال الفترة (**2011- 2012**) على التوالي.

هذا مع الإشارة إلى الزيادة المسجّلة في المساحة المخصصة لزراعة الخضر وارتفاع في الإنتاجية.

كما سجّلت سنة **2013** تحسنا ملحوظا وارتفاعا في كل من المساحة المخصصة لإنتاج الخضر المقدرة ب **304,53** ألف هكتار، والإنتاجية الخاصة بها التي بلغت **203711** كغ/هكتار، بالإضافة إلى كمية الإنتاج لهذه المجموعة المقدّرة ب **7284,69** ألف طن، وهي نسبة معتبرة جدا مقارنة بالفترة (**2005-2009**)، إذ تمثل تقريبا ضعف الكمية المنتجة.

جدول رقم (2-5): إنتاج الخضر في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005-2013

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

الخضر	متوسط الفترة 2005-2009			2011			2012			2013		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
البطاطس	94,97	22431	2130,3	131,9	29281	3862,19	138,67	30428	4219,48	162,71	30287	4928,03
الطماطم	27,65	26445	731,21	20,58	37493	771,61	21,54	36999	796,96	22,49	43356	975,07
الباذنجان	3,72	15376	57,2	4,43	21402	94,81	4,25	21607	91,83	5,1	23267	118,66
البازلاء الخضراء	25,79	3506	90,42	32,64	3912	127,68	34,11	4122	140,59	37,04	5031	186,35
الملفوف(الكرنب)	2,87	13902	39,9	3,26	18113	59,05	4,12	20235	83,37	3,94	19782	77,94
الخيار	4,11	23066	94,8	3,96	27775	109,99	4,08	28225	115,16	4,14	34002	140,77
الفاصوليا الخضراء	8,15	4793	39,06	9,2	5933	54,58	10,71	5676	60,79	11,59	6189	71,73
الجزر	14,95	15664	234,17	17,89	19127	342,18	18,09	19574	354,1	18,8	21070	396,12
الثوم	11,38	4752	54,08	9,5	5682	53,98	9,06	8571	77,65	8,55	10884	93,06
الفول الأخضر	22,09	11166	246,66	27,94	8903	248,74	29,57	8715	257,7	30,17	9843	296,96
المجموع	**215,68**	**141101**	**3717,8**	**261,3**	**177621**	**5724,81**	**274,2**	**184152**	**6197,63**	**304,53**	**203711**	**7284,69**

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على:

- إحصائيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم (33)،2013.
- إحصائيات: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم(34)، 2014.

2- إنتاج الفواكه

تتمتع الجزائر بالميزة النسبية في إنتاج التمور، إذ تعتبر من أهم الدول المصدرة لهذا النوع من السلع الغذائية والتي تتميز بالجودة العالية عالميا. خاصة تمور مدينة بسكرة المشهورة باسم "دقلة نور"، والتي أخذت الولاية الجائزة الأولى عن كميات الإنتاج التي أحرزتها في هذا القطاع[126].

وتؤكد الإحصائيات في الجدول أدناه ذلك، حيث تمثّل نسبة إنتاج التمور حوالي ثلث نسبة الإنتاج الإجمالي للفواكه في الجزائر، فخلال سنة **2011** بلغت كمية التمور المنتجة قيمة **724,89** ألف طن مقابل **2605,9** ألف طن من الإنتاج الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج البرتقال، يمثل أكبر نسبة فهو يتصدر قائمة الفواكه المنتجة محليا من حيث الكمية، والتي قدرت بحوالي **800** ألف طن خلال سنتي (**2011-2012**)، و**890** ألف طن سنة **2013**، فيما بلغت أعلى نسبة في إنتاج التمور تقريبا **850** ألف طن سنة **2013.**

كما نلاحظ تراجع في نسبة المساحة المخصصة لزراعة أشجار الفواكه، حيث انخفضت من **375,45** ألف هكتار سنة **2011**، إلى **369,63** ألف هكتار سنة **2012**، غير أن ذلك لم يمنع من زيادة عدد الأشجار المثمرة في كل سنة على التوالي بمعدل **1000** شجرة (الجدول رقم **2-6**).

[126]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض وآفاق)**، المرجع السابق، ص61.

جدول رقم (2–6): إنتاج الفواكه في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005 و2013.

المساحة: ألف هكتار الأشجار: ألف شجرة الإنتاج: ألف طن

الفاكهة	2011			2012			2013		
	المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج
التفاح	40,98	0	404,1	40,86	0	397,53	41,03	0	455,94
التين	46,33	4973,25	120,18	45,13	5015,19	110,06	44,61	5039,36	117,10
العنب	72,42	-	402,59	68,67	-	543,17	68,56	-	570,84
البرتقال	39,45	0	814,74	40,9	0	802,52	41,38	0	890,67
الليمون	3,79	0	71,94	3,9	0	76,08	3,9	0	81,00
الرمان	9,56	0	67,46	9,16	0	71,71	9,69	0	76,52
التمور	0	12983	724,89	0	13791,9	789,36	0	14652,38	848,20
المجموع	**212,53**	**17956,25**	**2605,9**	**208,62**	**18807,09**	**2790,43**	**208,62**	**19691,74**	**3040,27**
اجمالي الفاكهة	**375,45**	**17956,25**	**3708,31**	**369,63**	**18807,1**	**3856,74**	**372,58**	**19691,74**	**4231,63**

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على:

- إحصائيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم (33)،2013.
- إحصائيات: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم(34)، 2014.

الفرع الثالث

واقع الإنتاج الفلاحي الحيواني في الجزائر

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة. وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الفلاحي، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر: إنتاج الأبقار والأغنام والماعز والإبل، بالإضافة إلى الدواجن (**أولا**)، بالإضافة إلى إنتاج الأسماك (**ثانيا**).

أولا: الثروة الحيوانية

يشهد إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر تطورا ايجابيا، فالارتفاع متواصل في عدد رؤوس كل من الأغنام والماعز والجمال منذ سنة **2005** إلى غاية سنة **2012** (وفق إحصائيات الجدول رقم **2-7**)، ويتضح لنا من خلال نفس الجدول اعتماد الجزائر على إنتاجها المحلي فيما يتعلق بالأبقار، والتي تضاعف عددها بين الفترة (**2005-2009**) والفترة (**2010-2012**).

كما نلاحظ أن المجموع الإجمالي لإنتاج الثروة الحيوانية (المحددة في الجدول رقم **(2-7)** تتزايد بنسبة تقدر بحوالي مليون رأس كل سنة انطلاقا من سنة **2010** إلى **2012.**

جدول رقم(2-7): الإنتاج الحيواني في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005-2012

الأعداد: ألف رأس

النوع	متوسط الفترة 2005 -2009	2010		2011		2012	
الأعداد		محلي	أجنبي	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي
أبقار	854,44	1747,7	-	1790	-	1843,94	-
أغنام	20006,1	22668,8		23989,33		25194	
ماعز	3779,19	4287,3		4411,02		4595	
جمال	288,57	313,99		318,76		340	
المجموع	**24928,3**	**29017,79**		**30509,11**		**31972,94**	

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على إحصائيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (33)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم،2013

نستنتج من الإحصائيات المشار إليها في الجدول السابق، أن الجزائر تمتلك ثروة حيوانية معتبرة وهي في تزايد متواصل بفعل الاستثمارات والمجهودات الهادفة للحفاظ على هذه الثروة وتنميتها، خاصة في ظل تزايد الطلب عليها، بحيث ارتفع الإنتاج الإجمالي للحوم منذ سنة **2009** إلى غاية **2015** بحوالي **130** ألف طن بما فيها نسبة زيادة مقدّرة تقريبا ب **80** ألف طن بالنسبة للحوم البيضاء و**50** ألف طن للحوم الحمراء، وهذا ما تشير إليه معطيات الجدول التالي.

جدول رقم(2-8): إنتاج اللحوم (البيضاء/الحمراء) خلال الفترة 2009-2015

الوحدة: ألف طن

الإنتاج	متوسط الفترة 2009-2013	2013-2014	2014-2015
لحوم حمراء	202,9	238,7	248,5
لحوم بيضاء	150,5	217,9	232,7
المجموع	**353,4**	**456,6**	**481,2**

المصدر: Evaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, ministère de l'agriculture et du développement rurale, Algérie, Mai 2015, P10-11

تطرقنا فيما سبق إلى مختلف الإحصائيات المتعلقة بالثروة الحيوانية في الجزائر، بما فيها أعداد رؤوس المواشي وغيرها، ثم إلى إنتاج اللحوم بصنفيها الحمراء والبيضاء، ولابد من التطرق أيضا إلى ما تنتجه تلك الثروات الحيوانية كالألبان والبيض.

فقد شهد إنتاج هاذين الصنفين من المشتقات الحيوانية ارتفاعا في كميات الإنتاج هو الآخر، خلال الفترة (**2005-2012**) بلغ حوالي مليون طن بالنسبة للألبان و**100** ألف طن بالنسبة للبيض.

جدول رقم(2-9): الإنتاج الحيواني في الجزائر (الألبان/ البيض) للفترة 2005-2012

الوحدة: ألف طن

الإنتاج	متوسط الفترة 2005 -2009	2010	2011	2012
الألبان	1912,6	2854,07	3165,66	3063,84
البيض	184,88	224,53	229,1	266,33

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (33)، الخرطوم، 2013.

ثانيا: الثروة السمكية

تعتبر الأسماك من المصادر الغذائية الهامة بالنسبة للإنسان إذ تشكّل مصدرا مهما للبروتين الحيواني الضروري، ففي بعض الدول يعتمد المستهلكون على حوالي **50%** من بروتين الأسماك من مجموع الإمدادات الغذائية للبروتين الحيواني بصفة عامة. وتساعد أسعار هذا الأخير المنخفضة مقارنة بباقي المنتوجات الحيوانية الأخرى على ذلك.

غير أن الأمر يختلف في الجزائر، فبالرغم من وجود ثروة سمكية هائلة في السواحل الجزائرية التي يبلغ طولها **1280** كيلومتر، واليد العالمة في القطاع التي يقدر عددها الإجمالي بحوالي **43469** عامل، غير أن الإنتاج ضعيف ولا يسد حاجيات السكان بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار مقارنة بقدرتهم الشرائية[127] **(ينظر الملحق رقم01)**.

والجدول التالي يوضح لنا تقلّبات إنتاج الثروة السمكية في الجزائر خلال الفترة **(2005-2013)** عن طريق المصايد والمزارع.

جدول رقم (2-10): إنتاج الثروة السمكية في الجزائر خلال الفترة 2005-2013

الكمية: (ألف طن)

الدولة	متوسط الفترة 2005-2009	2010		2011		2012		2013	
		مصايد	الاستزراع	مصايد	الاستزراع	مصايد	الاستزراع	مصايد	الاستزراع
الجزائر	144,00	127,96	2,16	101,76	2,25	105,56	2,65	101,80	2,19
المجموع	144,00	130,12		104,01		108,21		103,99	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي، المجلد رقم 08، الخرطوم، 2014، ص 41.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (33)، الخرطوم، 2013، ص107.

[127]- وفق إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول الثروة السمكية في الوطن العربي لسنة 2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**2-10**) أن إنتاج الثروة السمكية قد انخفض في السنوات الأخيرة (بمعدل **40** ألف طن) للفترة (**2010-2013**) مقارنة بما كان عليه خلال الفترة (**2005-2009**)، حيث قدّر إجمالي متوسط إنتاج هذه الفترة بحوالي **144** ألف طن، مقابل حوالي **104** ألف طن خلال سنتي **2011** و**2013** على التوالي.

المطلب الثاني

الموارد المائية

يتعاظم دور المياه كمحدد للأمن الغذائي في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى وذلك بسبب تناقص كميات المياه المتاحة من جراء الاستهلاك المتزايد للقطاع الزراعي للمياه في كل بلدان العالم، حيث تبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة على مستوى العالم حوالي **71%** من المياه المتاحة ونحو **86%** في الوطن العربي وفق إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام **(2001).**

وباعتبار الري المنتظم وبالكميات المطلوبة من أهم أسباب الإنتاجية العالية للزراعة الحديثة وأنّ مياه الري تعد أكثر الموارد الطبيعية الزراعية شحا وندرة، فبالتالي يعتبر توفر المياه الصالحة للري أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي على مستوى العالم، وبما أن معظم الأراضي الزراعية تروى بالأمطار نجد أن إنتاج الغذاء يتذبذب من عام لآخر وفقا لتذبذب الأمطار، في حين يلعب الجفاف دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من السلع الغذائية في كثير من أنحاء العالم[128].

والجزائر كباقي الدول لها موارد مائية متنوعة (**الفرع الأول**)، ملزمة بترشيد استغلالها ضمانا لاستدامتها (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

عرض عام حول ظروف الموارد المائية بالجزائر

يشكّل الماء رهانا إستراتيجيا وموردا هاما تصعب إدارته، خاصة بالنسبة للجزائر التي تتميز بمناخ يتراوح بين الجاف وشبه الجاف على معظم المناطق، ما يهدّد أمنها المائي وبالتالي أمنها الغذائي

[128]- خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية (الواقع والتطلعات)**، المرجع السابق، ص26-27.

في الوقت الذي يزداد فيه تعداد السكان وتزداد أيضا حاجتهم إلى المياه، وتنامي القطاعات المستهلكة لهذا المورد الحيوي كالصناعة والفلاحة.

وفيما يلي نستعرض مكونات الميزان المائي[129] الجزائري المشكلة من مصادر (**أولا**)، واستخدامات الموارد المائية في الجزائر(**ثانيا**).

أولا: مصادر الموارد المائية

تتعلق الموارد المائية في الجزائر بطبيعة نظام الأمطار المرتبط بطبيعة المناخ الذي يتراوح ما بين الجاف وشبه الجاف، ما يجعلها لا تتميز بالوفرة، وعليه لا يتم الاكتفاء بتحصيل المياه بالطرق التقليدية وإنما البحث عن طرق أخرى لتجميعها وتخزينها، نتطرق إلى ذلك فيما يلي:

1-الموارد المائية التقليدية: Les eaux conventionnelles

تقدر الموارد الحقيقية من المياه ب**19,4** مليار م **3،75%** منها فقط قابلة للتجديد، حصة **60%** منها بالنسبة للمياه السطحية[130] و**15%** تخص المياه الجوفية[131](ينظر الملحق رقم **02**).

1-1- الموارد السطحية

تضم الموارد السطحية **(17)** حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات، الأولى الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط، والثانية أحواض السهول العليا، والثالثة الأحواض الصحراوية، وتضم هذه الأحواض **12,7** مليار متر مكعب سنويا.

---

[129] – يقصد **بالميزان المائي**:"الموارد المتاحة حاليا، والموارد المطلوبة والقابلة للاستثمار في مقابل الاحتياجات الحالية والمستقبلية، على ضوء التزايد السكاني والاتجاهات التنموية القائمة والمتوقعة مستقبلا". **انظر**: عمر فضل الله، **حرب المياه على ضفاف النيل**، مجموعة نهضة مصر للنشر، مصر، 2013، ص04.

[130] – **المياه السطحية**: "تتمثل في مياه الأنهار، والبحيرات العذبة، والمحيطات والبحار الناتجة عن الينابيع والأمطار والثلوج". **انظر**: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، **تقييم الموارد المائية في الوطن العربي**، ، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس دلفست، دمشق، 1988، ص127.

[131] – **المياه الجوفية**:"هي تلك المياه المخزونة تحت سطح الأرض وهي إحدى المصادر الرئيسية للمياه الطبيعية، ويعتقد بأن 97% من المياه العذبة هي مياه جوفية، وتخزن المياه الجوفية في تكوينات جيولوجية طبيعية كبيرة ويطلق عليها بـ "**المكامن**"". **ينظر**: حسوني جدوع عبد الله، **التصحر: تدهور النظام البيئي**، دار دجلة للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص99.

1-2- الموارد الجوفية

تضم هذه الأحواض **9,3** مليار متر مكعب سنويا. وذلك في خزانات شمال الجزائر المتجددة وأحواض المناطق الصحراوية ضعيفة التغذية.

تغطي الموارد المائية للجزائر (**17,25** مليار.م^3) من الاحتياجات المائية[132] (**4,36** مليار.م^3) ومصدر المياه الرئيسي للجزائر هو الأمطار التي يشكل جريانها السطحي (**13,50** مليار.م^3)، بينما تحتل المياه الجوفية المركز الثاني كمصدر مائي للجزائر.

2-الموارد المائية غير التقليدية: Les eaux non conventionnelles

تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في المياه التي يتم استخراجها باعتماد إحدى الطرق التالية:

1-2- تحلية مياه البحر[133] (Dessalement de l'eau de mer)

إن زيادة مياه البحر والبحث عن موارد مائية جديدة لن يأتي بزيادة مياه الأنهار والأمطار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية عديدة لا يمكن التحكم فيها، لذا كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحر حلا عمليا خاصة وأن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط وعلى طول الشريط الساحلي الذي يبلغ **1200** كلم، ومن بين الطرق المستعملة في عملية التحلية هناك[134]: طريقة **التبخير الوميضي**[135] متعدد المراحل وطريقة **التناضح العكسي**[136] وهي الطريقة المستعملة في الجزائر نظرا لبعض الخصائص والمميزات التي تتمتع بها.

---

[132] – يقصد **بالاحتياجات المائية**: كمية المياه المطلوبة في وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض ما كالزراعة أو الشرب أو الملاحة أو الصناعة. **انظر**: إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، **صور المستقبل العربي**، جامعة الأمم المتحدة–مشروع المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 02، ص23.

133- يقصد **بتحلية مياه البحر**:" خفض نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات والآبار، يستخدم لهذا الغرض الطاقة الشمسية أو أي صورة من صور الطاقة، وكذلك عملية انتقال الكتلة خلال الأغشية ، تستخدم هذه الطرق لجعل الماء صالحا للشرب، بخفض نسبة الأملاح به من 3,5%إلى 0,5% أو أقل".

[134]– سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق، ص160.

[135] – **التبخير الوميضي Flash Evaporation** :"هي إحدى طرق التحلية الحرارية التي تمثل قرابة 60% من محطات التحلية بالعالم، حيث تعتمد على عمليات التحلية بالتبخير والتكثيف". **ينظر**: بول.ج. هويت وآخرون، **مفاهيم العلوم الفيزيائية**، شركة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص401.

2-2- معالجة المياه المستعملة (La réutilisation des eaux usées épurées)

يتوقف نجاح إعادة استخدام المياه على مجموعة من المعايير والضوابط البيئية والزراعية التي ترتبط بطبيعة هذه المياه والهدف من إعادة استخدامها، والذي يجب أن يجري في إطار يكفل حماية البيئة والأفراد مع الأخذ في الاعتبار الموقف الاقتصادي، ولا يخفى علينا أنه يجب متابعة الآثار البيئية لإعادة استخدام هذه المياه على مكونات المنظومة البيئية، وذلك من خلال وضع برامج متكاملة للرصد البيئي للملوثات والآثار الزراعية على الأرض والمحاصيل الناتجة[137].

2-3-نزع أملاح المياه الجوفية شديدة الملوحة (La déminéralisation des eaux saumâtres) تؤثر نوعية المياه الجوفية ليس فقط على صحة البشر، وإنما أيضا على المجتمع والاقتصاد الوطني، فهي تستخدم في الزراعة وفي توفير مياه الشرب للإنسان والحيوان وفي الصناعة في عمليات كثيرة مثل التبريد والتخلص من المخلفات والنفايات الصناعية، كما تستخدم في عمليات إنتاج الطاقة والتنقيب عن النفط إلى غيرها من الاستخدامات[138]، ولذا يتم نزع الأملاح الشديدة التركيز منها وتعديلها وفق كل استخدام.

2-4- نقل المياه: يتم نقل المياه من المناطق الأكثر وفرة إلى المناطق الأقل وفرة، ولزيادة إمكانيات تعبئة ونقل موارد المياه، فقد تم إطلاق المشاريع الكبرى أو أعيد بعثها ابتداء من عام **2004** وذلك في جميع أنحاء الوطن وبشكل متوازن ويتعلق الأمر لاسيما بمشاريع:

- مركب سد بني هارون لتحسين وحماية تزويد أربعة ملايين نسمة في ستة **(06)** ولايات بمياه الشرب وسقي**4000** هكتار في **(04)** محطات كبرى بدا تشغيله في سبتمبر **2007.**
- مركب مستغانم – أرزيو وهران **MAO**: بدأ تشغيله في أوائل **2009**، لتأمين تزويد مناطق هذا الرواق بمياه الشرب.

---

[136]-**التناضح العكسي Reverse Osmosis**:"هو آلية لانتاج مياه عذبة من المياه المالحة، ويستخدم في إزالة الملوحة من مياه البحر أو المياه القليلة الملوحة"، ويعتبر من أحدث طرق التحلية والتي تعد من أنجح التقنيات واقلها كلفة، **ينظر**: بول.ج. هويت وآخرون ، نفس المرجع السابق.

[137]- ممدوح فتحي عبد الصبور، **تقنيات مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها للأغراض الزراعية**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مصر، العدد 19، يوليو 2000، ص34.

[138]- هدى عساف، محمد سعيد المصري، **مصادر تلوث المياه الجوفي**ة، هيئة الطاقة الذرية، سوريا، أيلول 2007، ص06.

ثانيا: استخدامات الموارد المائية

تلعب العديد من العوامل دورا كبيرا في تزايد نسب استخدامات الموارد المائية أبرزها الزيادة السنوية في عدد السكان والتي تؤثر مباشرة على تزايد استهلاك المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى توسيع المساحات الفلاحية المسقية، وتطور الأنشطة الصناعية المرتبطة مباشرة بحركة التنمية.

1.المياه الموجهة للشرب

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول (**رقم 02-11**) إلى أن تعداد السكان المتزايد في الجزائر يؤدي مباشرة إلى زيادة الطلب على المياه الصالحة للشرب، ففي سنة **1990** سجّلنا نسبة **1,37**مليار.م^3 من احتياجات المياه لحوالي **25** مليون نسمة، ثم ارتفعت النسبة إلى **2,6** مليار.م^3 سنة **2000** مع ارتفاع عدد السكان حيث بلغ **33** مليون نسمة، ومن المتوقع مواصلة الارتفاع سنة **2025** ليبلغ حوالي **52** مليون نسمة ما يقابله **5,67** مليار.م^3 من الطلب على مياه الشرب ليصل عند نسبة **8,36** مليار.م^3 سنة **2047** مع تزايد في عدد السكان يقارب **78** مليون نسمة.

تعكس الأرقام السابقة حقيقة مفادها أنه على السلطات المعنية العمل ليس فقط على توفير المياه اللازمة للسكان، و إنما التركيز على ترشيد استعمالها و زرع ثقافة عدم تبذير هذا المورد الحيوي لدى كافة المواطنين لضمان حصة الأجيال القادمة منها، خاصة وأننا نلاحظ انخفاض في متوسط نصيب الفرد للمياه، حيث تشير التقديرات إلى أنه سيبلغ حوالي **220م**^{3}/سنة للفرد الواحد، في حين كانت تقدر بحوالي **600م**^{3}/سنة للفرد. ويرجع ذلك إلى أساسا إلى عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والثروة المائية.

2.الري (حصة القطاع الفلاحي من المياه)

يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه، إذ يستهلك ما يقارب **70%** إلى **80%** من موارد المياه العذبة في العالم، وما بين **85%** إلى **92%** من الموارد المائية المستغلة في الوطن العربي، وحوالي **50%** من إجمالي الثروة المائية المتاحة في الجزائر[139]، وهذا ما توضحه الإحصائيات في الجدول (**رقم 2-11**).

[139] – محمد بلغالي، **الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010، ص02.

فالطلب على المياه الموجهة للري قد قدّر لسنة **1990** بنسبة **2,73** مليار م^3 أي ما يعادل **62,6%** من إجمالي الطلب على المياه، لينخفض سنة **2000** ليقدر ب .**03** مليار.م^3، أي ما يعادل **49,18%** من إجمالي الطلب على المياه، ومن المتوقع أن يبلغ نسبة **35,15%** من إجمالي احتياجات المياه سنة **2025** أي ما يعادل **3,65** مليار م^3، بينما يتوقع أن يقدر سنة **2047** الطلب على مياه الري بـ **4,25** مليار م^3 ما يعادل **29,84%.**

بناءا على الإحصائيات السابقة، نستخلص أن نسبة الطلب على المياه الموجهة للاستخدام في قطاع الفلاحة ترتفع بنسب قليلة مقارنة مع ارتفاع الطلب عليها في القطاعات الأخرى ما ينتج عنه تقليص نسبة الطلب على مياه الري من إجمالي المياه المتواجدة في الجزائر، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر على سبيل المثال: تقليص المساحات المخصصة للزراعة وكذا اعتماد أساليب حديثة في ترشيد استهلاك المياه الموجه للري (كالري بالرش[140] والري بالتنقيط[141]).

3.الصناعة

يشكل الماء عنصرا هاما في الصناعة باعتباره من أهم السلع الوسيطة في عمليات الإنتاج الصناعي، حيث يستخدم في عمليات التبريد والتخلص من النفايات، وقد يدخل كمادة خام في بعض الصناعات كصناعة المياه الغازية والمشروبات والأدوية الطبية. وكلما زاد اعتماد الدولة على الصناعة زادت حاجتها إلى المياه لهذا الغرض.

وبالنسبة للجزائر فإن الإحصائيات تشير إلى أن احتياجات القطاع الصناعي من الموارد المائية سوف تتضاعف، بدليل زيادة الطلب على المياه الموجهة لهذا القطاع، إذ نلاحظ أنه خلال سنة **2000** قدّرت نسبة الطلب على المياه الموجهة للصناعة بـ **0,5** مليار م^3 لتقدر بعدها بـ**1,1** مليار.م^3

[140]– انتشر **نظام الري بالرش** في النصف الأخير من هذا القرن في المناطق الجافة و شبه الجافة لري معظم المحاصيل في النوعيات المختلفة من التربة، وفي الأراضي الصحراوية المستصلحة، وله عدة أساليب تشمل: الرش الثابت، الرش نصف الثابت، الرش المتنقل، الرش المحوري. **ينظر**:سامر مخيمر،خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية:الحقائق والبدائل الممكنة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت، ماي1996، ص122.

[141]–لقد استخدم العالم العربي"ابن العوام" منذ أكثر من خمسمائة عام في الأندلس **الري بالتنقيط** بتقنية بسيطة للغاية تعتمد على تخزين الماء في جرار ثم توزيعه تحت الأرض بأنابيب لها فتحات عند كل شجرة وبمقدار يناسب احتياجاتها. **ينظر**:سامر مخيمر، خالد حجازي، نفس المرجع السابق، ص123.

سنة **2025** مقارنة بـ **0,25** مليار م^3 سنة **1990.**

غير أنه من الضروري مقابلة هذا الارتفاع الايجابي في الجانب الاقتصادي والتنمية بنوع من الصرامة من الجانب البيئي والبيولوجي، فالأنشطة الصناعية المقامة بالمناطق الإستراتيجية والمحاذية للمواقع المائية، تؤدي إلى ارتفاع نسب تلوث المياه وتدهور البيئة بفعل النفايات والسوائل والمخلّفات الصناعية، ما ينعكس سلبا على الأمن المائي المستدام بالمنطقة.

جدول(رقم 2-11): مصادر واستخدامات الموارد المائية الحالية والمستقبلية في الجزائر

الوحدة: مليار متر مكعب/ سنة

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية (المصادر)					الاحتياجات المائية (الاستخدامات)				نصيب الفرد من الموارد م^3/سنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية		متجددة %	إجمالي	شرب	صناعة	ري	إجمالي	أ	ب
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة								
1990	25	13,5	3,7	0,05		16	17	1,37	0,26	2,73	4,36	12,89+	7,75-
2000	33	13,5	3,7	0,1		16	17,3	2,6	0,5	03	6,1	11,2+	15,7-
2025	52	13,5	3,7	0,15		16	17,35	5,67	1,1	3,67	10,44	6,91+	34,65-
2047	78	13,5	3,7	0,2		16	17,4	8,36	1,63	4,25	14,24	3,16+	60,6-

المصدر: سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ماي1996، ص72.

الفرع الثاني

الأمن المائي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

يعدّ تحقيق الأمن المائي أمرا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك لأن ضمان المياه يرفع من الإنتاج الزراعي والعكس صحيح. فنقص الموارد المائية والجفاف يهدّد البشرية بالمجاعة وانعدام الأمن الغذائي، مثلما هو الحال في الدول التي يتميز مناخها بقلة التساقطات المطرية.

و من خلال هذا الفرع سنشير إلى مدى التأثير الذي يلعبه الأمن المائي على تحقيق الأمن الغذائي، باعتبار كل من الماء والغذاء عنصريين لا غنى للإنسان عنهما، ولا يمكن توفير أحدهما دون وجود لآخر.

أولا: مفهوم الأمن المائي

خلق الله سبحانه وتعالى الماء قبل أن يخلق السماوات والأرض حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى:"**وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ليبلوكم أيكم أحسن عملا** ..."[142]. ثم بعد ذلك أصبح الماء أصل الحياة ومصدرها على الأرض استنادا لقوله تعالى:"...**وجعلنا من الماء كل شيء حيا**..."[143].

ولذا ارتبطت نشأة المجتمعات والحضارات القديمة وبقاؤها وتطورها بوجود المياه وتوفرها إذ لا حياة بدون الماء، وقد ارتبط هذا العنصر الحيوي بإنتاج الغذاء في القرآن الكريم، في قوله عز وجل :"... **وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم**..."[144].

وعليه يصبح مفهوم الأمن المائي يعني:"المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوّثها وترشيد استخدامها في الرّي والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها"[145].

---

[142]- سورة هود، الآية 07.

[143]- سورة الأنبياء، الآية 30.

[144]- سورة ابراهيم، الآية 32.

[145]- بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،جويلية 2005، ص93، **مقتبس عن**: منذر خدام، **الأمن المائي العربي–الواقع والتحديات**، مركز دراسات الوحدة العربية، سوريا، ص45.

اضاف إلى ذلك، فإن مفهوم الأمن المائي يرتكز على عدد من الأسس نذكر منها[146]:

1– اعتبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى إلحاق أضرار بالبيئة.

2– المياه إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية إذ أنه من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3– إن التنافس على مصادر المياه بين الدول يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان وقد تتخذها بعض البلدان تبريرا لشنّ حروب ضد جيرانها للاستيلاء على مياههم أو للحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة.

ثانيا: انعكاسات الأمن المائي على الأمن الغذائي

تتمثل ندرة المياه أساسا في عدم وجود الكميات اللازمة لسد الاحتياجات المنزلية للسكان، غير أن التحدي الأكبر يكمن في نصيب الزراعة من الموارد المائية، حيث يقدّر الحد الأدنى لاحتياجات الفرد من المياه يوميا من **20-50** لتر، بينما تصل نسبة احتياج الزراعة إلى معدل **3500**ل.

بالمقارنة بين معدل الطلب اليومي من المياه للاستهلاك المنزلي والإنتاج الزراعي نستنتج أن الإنتاج الغذائي يستهلك من المياه ما مقداره **70** ضعفا من الكميات المستخدمة للأغراض المنزلية[147].

ولذا بات من الضروري اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الزراعة بغية تحقيق الأمن الغذائي، ويتطلب ذلك[148]:

1- تفعيل استخدام المياه: ينبغي الاستعانة بتقنيات استخدام المياه أفضل استخدام في الزراعة.

2- تأهيل الأراضي المنخفضة وتنميتها: حيث تكثر إمكانات التكثيف والتنويع المجدية في الأراضي

---

[146]– بيان العساف، نفس المرجع السابق، ص95.

[147]– تقرير التنمية البشرية، **ما هو أبعد من الندرة القوة والفقر والأزمة العالمية**، برنامج المم المتحدة الإنمائي، الناشر **MERIC**، مصر، 2006، ص135.

[148]– حبيبة عامر، فتيحة قشرو، **الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية ومتطلبات التسيير المتكامل المستدام لتحقيق الأمن الغذائي– دول شمال افريقيا–**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 28-29أكتوبر 2014، ص08-09.

المنخفضة بفعل توافر المياه بسهولة أكبر. ويجب أن تندرج تنمية الأراضي المنخفضة في إطار الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه.

3- الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه في مستجمعات المياه وحمايتها: تحافظ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على استدامة النظم الايكولوجية من خلال الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد من المياه والأراضي، وتساعد بالتالي على حماية الأراضي والغطاء النباتي من التدهور والمياه من التلوث، كما تساهم في الحد من عملية توحيل خزانات المياه وردم الأنهار.

4- استخدام المياه السطحية والجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي: الأمر الذي يتيح إمكانات كبيرة لتنمية مشروعات الري الصغيرة.

وعليه، تهدف الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى ترشيد استهلاك المياه، خاصة في ظل ندرتها وزيادة الطلب عليها حاليا ومستقبلا، وتنتهج في هذا الإطار استراتيجية لتحقيق الأمن المائي في أفق سنة **2030**، تتمثل أهم خطوطها العريضة في[149]:

1- تعبئة موارد سطحية وجوفية إضافية تقدر ب **02** مليار.م^3 في السنة، وذلك بانجاز **13** سد كبير (**1,5** مليار.م^3)، وسحب كمية **0,5** مليار.م^3 من الخزان الجوفي الجنوبي.

2- تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة حوالي أكثر من **01** مليار.م^3 من خلال **13** محطة تحلية إضافة إلى إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة من بين **01** مليار.م^3 منتجة في أفق **2025.**

3 – إنشاء قنوات وشبكات الربط لنقل المياه من الشمال إلى الجنوب على طول آلاف الكيلومترات.

4- حماية السكان والممتلكات من الفياضات وحماية الموارد المائية والمجال الطبيعي من التلوث.

5- ري مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

ويبقى تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات الموجهة لتحقيق الأمن المائي وكذا الأمن الغذائي يحتاج إلى تكامل بين مختلف القطاعات والمؤسسات والجهات المعنية من دون استثناء. ولعل قطاع الصناعات الغذائية من أبرز القطاعات التي لها دور فعال في ذلك، نعالج هذه النقطة من خلال المبحث الموالي.

[149]- عبد القادر العرابي، **المصادر المائية في المغرب العربي وإمكانية تطوير استغلالها بما يخدم التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي حول استراتيجية الأمن المائي العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 19-21ديسمبر 2011، ص19.

المبحث الثاني

دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الحسّاسة في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في سدّ حاجيات المواطنين من السلع والمواد الغذائية، وبالأخصّ الضرورية منها أي ذات الاستهلاك الواسع. فلا يمكن الحديث عن تنمية القطاع الصناعي خاصة في مجال الصناعات الغذائية دون تنمية القطاع الفلاحي، نظرا إلى كون القطاعين متشابكين، فالمنتجات الزراعية تعد مدخلات في الصناعة الغذائية وكذا بعض المنتجات الصناعية الغذائية تستعمل كمدخلات في الزراعة (**المطلب الأول**).

ولهذا تعتمد الحكومة الجزائرية على مخططات في إطار التنمية المستدامة تعمل على تطوير وتوسيع الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية خاصة التحويلية منها، وهذا سعيا إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية والأمن الغذائي للوطن (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

الصناعة الغذائية وأهميتها

تعد الصناعات الغذائية من القطاعات الأكثر حيوية وديناميكية في مختلف دول العالم، فهي تشارك في تكوين الثروة وتشكيل القوة الاقتصادية التي تخلقها المبادلات التجارية القوية المرتكزة على تصدير المنتجات الغذائية إلى الأسواق الخارجية وغزوها، وذلك بعض تحقيق الإكتفاء الذاتي منها في الأسواق المحلية (**الفرع الأول**).

غير أن هذه الصورة لا تنطبق على وضع الجزائر، فقطاع الصناعات الغذائية به يحتاج إلى المزيد من الدعم والتسهيلات لجعله قادرا على تحقيق الإكتفاء الذاتي محليا والمنافسة في الأسواق الأجنبية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

مفهوم الصناعة الغذائية ومكانتها في الاقتصاد

تتعدد التعاريف والمفاهيم المفسرة لماهية الصناعة الغذائية، غير أنها تتفق في نقاط، على سبيل المثال كون الصناعة الغذائية تهدف إلى تحويل أو حفظ المنتجات والمحاصيل الزراعية بمختلف أصنافها، سواء

النباتية أو الحيوانية بما فيها الثروة السمكية، وذلك لأغراض الاستهلاك المباشر للأفراد أو استخدامها في قطاعات أخرى كالزراعة وبعض الصناعات.

فالصناعات الغذائية لها دور هام في الاقتصاد الوطني، بحيث تساهم في خلق الثروة وتوفير مناصب العمل، وكذا توفير احتياجات الأفراد من الأغذية المصنعة وتسهيل نمط حياتهم.

أولا: تعريف الصناعات الغذائية

تعرّف الصناعات الغذائية على أنّها:

التعريف الأول:"الصناعة الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية"[150].

التعريف الثاني:"التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها وجودتها"[151].

التعريف الثالث:"أنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...الخ. والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري"[152].

من خلال التعريفات التي تم ذكرها نستنتج أن الصناعات الغذائية تنقسم إلى نوعين من الصناعات: الأولى **تحويلية**، والتي يتم فيها تحويل الخامات الزراعية الزائدة عن الاستهلاك الطازج إلى منتجات غذائية، والثانية **حفظية**، وتشمل كل من التعليب والتبريد والتجميد وغيرها من العمليات التي

[150]– عز الدين فراج، **الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997، ص04.

[151]– إنعام قرشي، **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة آفاق اقتصادية، دبي، الإمارات العربية المتحدة،مجلد 28، العدد 109، 2007، ص17.

[152]– عيون عبد الكريم، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1985، ص212.

تحفظ المنتجات الزراعية أطول مدة ممكنة، بغية استعمالها أو استهلاكها في فترات زمنية متباعدة.

ولنجاح عملية التصنيع الغذائي هنالك ثلاثة ركائز تتمثل في[153]:

1- الحصول على المادة الخام: إذ تمثل المادة الخام الأساس في عملية التصنيع الغذائي ولا يمكن القيام بذلك دون توفرها، وإن كانت متواجدة على المستوى المحلي (السوق المحلية)، فذلك أمر ايجابي بالنسبة للمؤسسة الصناعية بحيث تساهم في تخفيض التكلفة الإجمالية للمنتج الغذائي.

2- التصنيع: والذي يقصد به استخدام الطرق التكنولوجية المتطورة في خطوط الإنتاج، والتي تفيد في تنويع الإنتاج، فمثلا: يمكن لمادة الحليب أن تتحول إلى منتجات متنوعة عبر عملية التصنيع.

3- تسويق وتوزيع المنتج النهائي: في قطاع الصناعات الغذائية يعتبر التسويق وبالأخص وظيفة التوزيع ضروريا ولابد من وجود احترافية وجودة كبيرة في تسيير وإدارة قنوات توزيع المواد المنتجة الغذائية.

بتواجد العناصر الثلاثة المكونة للصناعة الغذائية المذكورة أعلاه يصبح من السهل توفير المنتجات الغذائية وإيصالها للمستهلكين خاصة إذا تمّت الوظائف الخاصة بالصناعة الغذائية بنجاح. حيث أن هذه الأخيرة لها أدوار ووظائف عديدة تقوم بها وهي تشمل أساسا[154]:

1- وظيفة السلامة الغذائية: لاشك أن لسلامة الغذاء أهمية كبيرة لذلك لابد من توفير غذاء سليم وآمن تتوافر فيه الشروط والإجراءات الواجب اتخاذها خلال إنتاج وتجهيز وتخزين أو توزيع الغذاء للتأكد من سلامته أو صلاحيته للاستهلاك البشري، فالغذاء الآمن هو الغذاء الخالي من الملوثات والمخاطر والذي لا يسبب أذى أو ضرر أو مرض للإنسان على المدى البعيد أو القريب[155].

---

[153]– عبد الباسط آدم مريود، **مقدمة في علوم وتكنولوجيا الأغذية**، دار جامعة السودان للنشر والطباعة والتوزيع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الطبعة 01، 2010، ص17.

[154]– ميلود زيد الخير، **الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية 08-09 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص11.

[155]– أشرف محمد عبد المالك، **النظام الحديث لسلامة الغذاء (الهاسب)**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة اسيوط، مصر، العدد32، يناير 2008، ص40.

2- وظيفة الحفظ: يتم حفظ الأغذية عن طريق تجميدها، تعبئتها أو تغليفها، حيث تمثل هذه العمليات في التصنيع الغذائي جزءا هاما من العمليات التي تجري على الغذاء، وذلك لتسهيل نقله ثم توزيعه فبيعه بشكل مريح، وللمحافظة على طبيعة الغذاء ومواصفاته طيلة الفترة الفاصلة بين لحظة الصنع والتغليف حتى البيع والاستهلاك محليا أو بعد التصدير دون أن تفسد المادة الغذائية، أي تبقى محافظة على مواصفاتها[156].

3- وظيفة التغذية: تحافظ تقنية التحويل على العناصر الغذائية الطبيعية للمنتجات، بل وقد ترفع من القيمة الغذائية، حيث نجد كثيرا من المنتجات يحمل عبارة "غني بالفيتامينات"، ومن جهة أخرى يتضمن التحويل جعل الغذاء أكثر قابلية للهضم، وهو ما تحققه عملية الطبخ مثلا.

4- وظيفة الملائمة للاستخدام: أصبحت الحاجة ملحة إلى الأطعمة الجاهزة في ظل تزايد ظاهرة المرأة العاملة والعائلة المصغرة وضيق الوقت، نظرا للسهولة والسرعة في التحضير والإعداد.

5- التنويع: تهدف الصناعات التحويلية إلى تلبية مختلف متطلبات المستهلكين وفق أذواقهم ورغباتهم، وذلك بتوفير أشكال وأحجام مختلفة ومكونات متنوعة تناسب مختلف الفئات العمرية والطبقات الإجتماعية.

6- مراعاة القدرة الشرائية: تحاول الصناعة الغذائية تمكين المستهلك من إشباع أكبر قدر من حاجاته، وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير المنتجات المطلوبة لذلك، لكن بأسعار تدخل ضمن القدرة الشرائية، وتستطيع ميزانية البيت استيعابها[157].

ثانيا: أهمية الصناعة الغذائية ودورها في الاقتصاد الوطني

يبرز دور وأهمية قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة التي يساهم بها وقدرته على استيعاب أعداد معتبرة من اليد العاملة، وتنمية الصادرات خارج المحروقات، إلى غير ذلك من الأدوار التي يلعبها

[156]– عاطف محمد أبو هربيد، **القواعد الشرعية لسلامة إنتاج وحفظ الغذاء**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 20، العدد 01، يناير 2012، ص183.

[157] -Fevia.Alimentation-info. Rôle de l'industrie Alimentaire : http://www.voedingsinfo.org/fra/chainealimentaire/chaineB2.htm . Page consultée le : 24-01-2016.

هذا القطاع الحيوي في الجانب الاقتصادي وكذا الاجتماعي، والتي نلخصها فيما يلي[158]:

1- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني: يعتبر القطاع الصناعي الغذائي من القطاعات الإنتاجية الرئيسية في اقتصاد أي بلد، لما له من دور مميز في إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح تطوير هذا القطاع يشكل هدفا محوريا للدول لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، ذلك أن تنمية وتطوير الصناعات الغذائية يعني تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل واسعة، وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين النمو الاجتماعي والتقني في تلك الدول.

2- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية: إن تزايد الطلب العالمي على المنتجات الغذائية المصنعة يدفع الدول إلى الاستثمار أكثر في قطاع الصناعات الغذائية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثمّ التوجه نحو التصدير للخارج، خاصة تلك البلدان التي تتوفر لديها الركائز الأساسية لإقامة الصناعة الغذائية، وتشجّع على حرية المنافسة والتبادل التجاري الحر.

3- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في معالجة مشكلة البطالة: تكمن أهمية أي قطاع اقتصادي في المنفعة التي يقدمها للاقتصاد والمجتمع، وأهمها المساهمة في الحد من البطالة أو تقليصها، ويظهر ذلك من خلال عدد مناصب العمل التي يتيحها للسكان خاصة الشباب منهم.

وقطاع الصناعات الغذائية بمختلف فروعه يوفّر في دول عديدة مناصب شغل معتبرة، ما يمنحه المزيد من الأهمية من قبل الحكومات والتشجيع على الاستثمار فيه.

4- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشابك القطاعي: لكل صناعة ترابط أمامي مع صناعات أخرى متصلة بها بنسب مختلفة، والصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي والأمامي، كونها تحصل على منتوجات الصناعات الأخرى، كصناعة التعليب بشتى أنواعها، صناعة التعدين، صناعة الورق، الصناعات الكيماوية...الخ.

[158] – عبود زرقين، فوزي عبد الرزاق، **إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، يومي 28و29 أكتوبر 2014، ص07.

5- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة: لقطاع الصناعات الغذائية أثر مباشر في تكوين قيمة مضافة للإقتصاد الوطني، فهو في الجزائر مثلا بنسبة **36,5%** (أي ما يعادل تقريبا **266** مليار دينار)، مقابل حوالي **728** مليار دينار من القيمة المضافة للصناعة خارج قطاع المحروقات[159].

بما أن لقطاع الصناعات الغذائية دور كبير في كل الاقتصادات العالمية، من ناحية خلق مناصب العمل والثروة والقيمة المضافة وغيرها من المساهمات الإيجابية، فما مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، وما مدى اسهامه في التنمية الاقتصادية للوطن؟.

نجيب عن هذا التساؤل من خلال الفرع التالي.

الفرع الثاني

مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر مكانة مميزة تنعكس في مدى مساهمة الدولة في تشجيع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والأفراد على الاستثمار في هذا القطاع، وهذا بمنحهم تسهيلات في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة والتحفيزات المختلفة لإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة مختصة في تصنيع الأغذية أو تحويلها، غير أن الملاحظ أنه بالرغم من كل المجهودات يبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية بالأخص الواسعة الاستهلاك غير كاف.

فيما يلي نستعرض مؤشرات أداء قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، ونبرز الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولا: مؤشرات أداء قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية

يرتبط الإنتاج الصناعي الغذائي في الجزائر ارتباطا وثيقا بالإنتاج الزراعي، فيؤثر ويتأثر به سلبيا أو ايجابيا، حيث أنّ المواد الخام المستعملة في قطاعات الصناعات الغذائية التحويلية أو الحفظية ناتجة عن القطاع الزراعي بالأساس، والتغيرات التي تطرأ على أحد القطاعين تمس بالثاني.

[159] **-L'activité Industrielle –Année 2012-**, ONS, Alger, juillet 2013, p45.

ففي أغلب الأحيان تشكل التذبذبات في الإنتاج الزراعي عائقا أمام الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى العديد من الصعوبات والمشاكل والتي نوجزها فيما يلي[160]:

– زيادة الواردات على حساب الصادرات: وهذا نتيجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج وتحرير التجارة الخارجية، ما يؤدي إلى دخول المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة هذه المنتجات المستوردة، وبالتالي عرقلة الإنتاج الصناعي الغذائي المحلي والذي غالبا تنقصه الجودة ولا يتسم بالمواصفات والمقاييس العالمية المطلوبة.

– اتساع ظاهرتي التهريب والإغراق في السوق الجزائرية: وهذا بالرغم من الجهود المكثفة للسلطات بمراقبة الحدود (عن طريق الجمارك) لمحاربة التهريب، والإجراءات التجارية الحمائية المضادة لسياسة الإغراق وحماية السوق والمنتج المحليين من آثار هذه الظاهرة.

– افتقاد الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية الصناعية: حيث أنّ الاستراتيجيات السابقة لم تحقق التنمية الصناعية بالشكل المخطط له، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، كعدم متابعة التطبيق الفعلي لمختلف مراحل الإستراتيجية من بدايتها إلى نهايتها، وعدم تطابق الأهداف المخطط لها مع الوضع الاقتصادي.

– الافتقار إلى بنية تحتية صناعية ملائمة: تحتاج الصناعة الغذائية وباقي فروع الصناعات الأخرى إلى توفير بنية تحتية ضخمة، نظرا لتعدد مراحل وعمليات التصنيع، كالنقل والتخزين والمناولة والتبريد وغيرها، فالبنية التحتية والهياكل القاعدية في الجزائر تبقى غير كافية لجميع الصناعات الغذائية، ما يرفع من تكاليف المنتجات المصنعة، كصناعة حفظ وتعليب الأسماك التي تحتاج إلى مراكز تبريد متطورة وهياكل متخصصة.

– عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل لبنة أساسية لتطوير القطاع الصناعي كالقطاع الزراعي، حيث أن التشابك القطاعي له التأثير المباشر في التنمية الاقتصادية للبلاد ووضعية القطاعات ذات الصلة بالصناعات الغذائية تؤثر في مردودية الإنتاج الصناعي باعتبار أن الزراعة مورّد وممّون للصناعة.

– عدم الاهتمام بمراكز الأبحاث و التطوير الصناعي، ما له الأثر على كفاءة العمالة الصناعية.

– عدم توفر العمالة الوطنية المتخصصة في مجالات صناعات الأغذية المختلفة.

[160] – زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، **إشكالية الاستثمار في قطاع الصاناعات الغذائية في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، العدد 01، جوان 2014، ص155.

– محدودية القدرة لأصحاب الأعمال والمؤسسات الصغيرة في الحصول على مصادر التمويل التي يحتاجونها في أنشطتهم الصناعية، فغالبا ما يكون التمويل من حظ كبرى المؤسسات، وهذا لعوامل تتعلق بالإدارة والبيروقراطية، من جهة، والقدرة المالية للمؤسسات على تسديد ديونها.

في حين يتميّز هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بكثرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات الطابع الخاص، وهذا في جميع القطاعات المكوّنة للنشاط وترتكز أساسا على المطاحن، إنتاج وتحويل الحليب، تعبئة وتغليف المواد الغذائية، المشروبات الغازية والمعدنية، تصبير الخضر والفواكه[161].

وتجدر الإشارة إلى أنّ فروع الصناعات الغذائية في الجزائر عديدة، تعتمد على استعمال مدخلات خام، كما تنتج أيضا منتجات خام (الغلوكوز، الخمائر، المستخلصات، المواد الحافظة....).

جدول رقم(2–12): فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الحليب	الأجبان، الياغورت، الكريمات، الكريمة المجمدة، الحليب المعلب
اللحوم الحمراء/ البيضاء	المذابح، التحويلات، الحفظ والتحضير
الأسماك	المصبرات، التصبير والتحضير
الفواكه	الفواكه الجافة، العصائر، المصبرات والمربى.
الخضر	المصبرات، التجميد، التحضير (خضر مجمدة/ مجففة)
المشروبات	المياه المعدنية، مشروبات غازية وغير غازية
الزيوت والمواد الدسمة	زيوت غذائية، زيت زيتون، الزبدة، مواد دسمة نباتية وحيوانية.
الحبوب	الدقيق، السميد، الكسكس، الخبز، الحلويات، خبز صناعي، وبسكويت
الطماطم الاصطناعية	مركز الطماطم
السكر	صناعة السكر، الحلوى، استعمالات السكر في باقي القطاعات

المصدر Horri khelifa et autres, Problématique du developpement des industries agroalimentaires en Algérie, European Scientific Journal, January 2015 , édition Vol11, P126.

نفصّل أكثر في أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر، والتي تشمل إنتاج الحليب، السكر، الحبوب، والمشروبات، إضافة إلى الزيوت بأنواعها، من خلال النقاط التالية:

1– فرع إنتاج الحليب ومشتقاته: تتعدى القدرات الكلية للصناعة التحويلية للحليب الاحتياجات

[161]– زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق،المرجع السابق، ص154.

الكلية لهذه المادة ومشتقاتها في الوقت الراهن، فهنالك فائض في الإنتاج، غير أن نسبة كبيرة من المؤسسات المنتجة تعتمد على المواد الأولية المستوردة.

فخلال الفترة (**2000-2011**) قدّر متوسط الإنتاج السنوي لصناعة الحليب بحوالي **04** مليار لتر: تشمل **2.148.660** طن من الإنتاج الوطني أي بنسبة **53%** مقابل **1.906.069** طن من الواردات بنسبة **47%.**

ويعاني هذا الفرع كباقي الفروع من الصناعات الغذائية من مشاكل عديدة، كعدم تموقع الشركات المنتجة بالقرب من المراعي التي ينتج فيها الحليب الطازج مثلا، وعدم احترام معايير ومقاييس الإنتاج العالمية الخاصة بجودة المنتج[162].

2- فرع إنتاج الحبوب: يشمل هذا الفرع إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين، حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة (**2000-2012**) ب: **1.376.690** طن فيما يتعلق بإنتاج القمح الصلب، وكمية **808.130** طن للقمح اللين، ليكون بذلك الإجمالي: **2.184.820** طن[163].

غير أن الجزائر لا تحقق اكتفاءها الذاتي من إنتاج الحبوب، خاصة القمح وهي بذلك تلجأ إلى المصادر الخارجية بالرغم من الإمكانات التي تتوفر عليها، فإنتاج القمح يتوافق ومختلف الأقلمة المناخية حتى الصحراوية منها.

3- فرع إنتاج السكر: يعتبر فرع السكر من فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية[164].

---

[162] Abdelhamid Soukehal, **communication sur la filière laitière**, Colloque sur le thème Sécurité alimentaire : quels programmes pour réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013, P12.

[163] -Fouad Chehat**, La filière Blé : Etat des lieux et perspectives,** Communication DG INRAA, Colloque sur le thème « Sécurité alimentaire : quels programmes pour réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013 , P05.

[164] – أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص12.

وفيما يتعلق بإنتاج السكر فان القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تموين السوق المحلية، حيث بلغ إنتاج مؤسسة سفيتال حوالي **210.000** طن/سنة، وقد انتقلت الجزائر من مرحلة استيراد هذه المادة إلى تصديرها إلى أوروبا، الشرق الأوسط و المغرب العربي[165].

4- فرع المشروبات[166]: يهتم هذا الفرع بالإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية، حيث عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا خاصة في سنوات التسعينات وذلك نظرا لتزايد الطلب المحلي، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من **60** مليون لتر في سنة **1980**، أصبح يقدر ب**1,5** مليار لتر في سنة **2004.**

وبالنسبة للمشروبات الغازية فقد قدّر الطلب عليها في سنة **2004** ب **750** مليون لتر، وعرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات العمومية وإقبال كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم **95%** من سوق المشروبات.

5- فرع إنتاج الزيوت: إن زراعة الزيتون في الجزائر لازالت تعرف مشاكل من حيث الدعم المالي، وتوفر الآلات الحديثة وكذلك عدم تطوير وإعادة تكثيف الأشجار المغروسة، كما أن الزيادات التي كانت تعتبرها غير كافية مقارنة بالمناطق الجبلية التي تتوفر عليها هذه الزراعة في الجزائر شهدت نسبة زيادة في عدد الأشجار قدرها **10,1%** بين سنتي **2002/ 2003**، وهذا يعتبر غير كافي بالنسبة للمناطق المؤهلة لزراعة هذا النوع من الأشجار والذي كان له أثر سلبي على زيادة الإنتاج أو من حيث المردودية.

من خلال دراستنا لإنتاج أهم السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، نستنتج أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لا يزال بعيدا عن الأهداف المرجوة منه، خاصة وأنه يعتمد على استيراد المدخلات الأساسية وبكميات كبيرة، كما أنه يغطي العجز في بعض المنتجات من خلال المصادر الخارجية (المنتجات الأجنبية)، وترجع بعض أسباب ضعف هذا القطاع إلى الصعوبات التي يواجهها المنتجون وكذا نقص الكفاءة في اليد العاملة والإنتاجية.

[165]- سفيتال للصناعات الغذائية، الموقع الرسمي: **http://www.cevital.com/ar**، بتاريخ 25 جانفي 2016، 18:40.

[166]- كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، المرجع السابق، ص94.

ثانيا: دور الصناعات الغذائية في تنمية الاقتصاد الجزائري

يعتمد قطاع الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى على الإبداع والابتكار، وبالتالي فهو يتميز بالتجديد المتواصل، مما يساهم في تنويع المنتجات ورفع معدلات الإنتاجية، ما له الأثر المباشر على التنمية الاقتصادية. إضافة إلى خلق فرص العمل، خاصة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يضم أعداد معتبرة من الأيادي العاملة.

ونظرا للأهمية التي يتميز بها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني تتجه الحكومة نحو الاستثمار في مختلف فروعه، وتشجيع القطاع الخاص على التوجه نحو الصناعات الغذائية في إطار الاستراتيجيات المسطرة من قبل الحكومة.

حيث تشير التقارير الصادرة عن السلطات الرسمية الجزائرية أن قطاع الصناعات الغذائية يساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، وهذا ما تؤكده الإحصائيات الخاصة بهذا القطاع والتي تشير إلى أنه سنة **2012** بلغ عدد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة **23555** مؤسسة، في حين بلغ عدد العاملين بهذا القطاع **140000 أي** ما يعادل نسبة **40%** من اليد العاملة في قطاع الصناعة، وساهمت الصناعة الغذائية بنسبة **33%** من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات[167].

فاهتمام السلطات بهذا القطاع الحيوي يعود إلى الأسباب التالية[168]:

– تنعكس تنمية قطاع الصناعات الغذائية على تحقيق الأمن الغذائي للوطن، فالعلاقة طردية بينهما، أي كلما كانت وضعية قطاع الصناعات الغذائية جيدة (توفير الإنتاج الكافي لمواجهة طلبات السكان من المنتجات الغذائية) كلما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الابتعاد أكثر عن مستويات اللأمن الغذائي.

– مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني مهمة جدا، وهي مقدرة بالنسبة للجزائر بحوالي **900** مليار دينار[169].

---

[167] – Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, **Cadre Programmation par pays (Algerie 2013-2016),** décembre 2012, P08.

[168] – الماحي ثريا، **إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، نوفمبر2010، ص03.

[169] **–Les comptes économiques de 2000 à 2014**, ONS, Alger, N°709, juillet 2015.

- ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها خاصة، حيث تشير إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (**2013**) أن فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية قد بلغت **5515,01** مليون دولار أمريكي سنة **2012** في حين أن الصادرات قدرت ب **116,29** مليون دولار أمريكي.

هذا الفرق في الميزان التجاري الغذائي يحتم على الدولة وضع إستراتيجية تنافسية في أداء المؤسسات الغذائية المحلية كمّا ونوعا من أجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ يمثّل فرع الصناعات الغذائية نسبة **28%** من الواردات الصناعية الكلية[170].

- مساهمة الصناعة الغذائية إلى جانب باقي الصناعات الأخرى في دعم سياسة التوظيف، فالإحصائيات لسنة **2015** تشير إلى أن قطاع الصناعة في الجزائر يشغل حوالي **13%** من إجمالي اليد العاملة الإجمالية، أي ما يعادل **1377** مليون عامل، بينهم **365** مليون عامل من سكان الأرياف، والبقية أي **1012** من الحضر.

جدول (2-13): تقسيم السكان الناشطين (العاملين) في القطاع الصناعي من الحضر والأرياف

	العدد (مليون نسمة)	النسبة (%)
الحضر	1012	14,1
الأرياف	365	10,8
المجموع	1377	13

المصدر: **Office National des statistiques, (activité, emploi et chômage en septembre 2015, N°726 , Alger, decembre 2015 ,P04.**

يتضح لنا من خلال الجدول السابق، الدور المنوط بالصناعات الغذائية ومختلف الصناعات الأخرى في سياسة التشغيل والتصدي لمشكلة البطالة، فنسبة **13%** من إجمالي اليد العاملة في مختلف القطاعات بالجزائر، هي نسبة معتبرة.

كما سجلت التقارير الإحصائية ارتفاعا في تطور الإنتاج الخام للنشاط الاقتصادي للصناعات الغذائية، حيث بلغ حوالي **899.318** مليون دينار سنة **2012**، مقابل حوالي **824.146** سنة **2011**.

[170]-تتكون الواردات الغذائية الجزائرية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح، السكر والزيت.

هذا ويساهم القطاع الخاص بالنسبة الأكبر مقارنة بالقطاع العام في الإنتاج الصناعي الغذائي، ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(2-14): تطور الإنتاج الخام الخاص بقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر (2006-2012)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع العام	96.496,3	99.978,7	107.866,3	112.604,1	118.983,5	143.147,2	150.014,2
القطاع الخاص	423.378,3	452.544,1	499.556,9	568.821,4	610.851,6	680.999,5	749.304,6
الإجمالي	**519.874,6**	**552.522,8**	**607.423,1**	**681.423,1**	**729.835,1**	**824.146,6**	**899318,8**

المصدر: L'activité industrielle –année 2012-,ONS, Algerie, juillet 2013,P44

الإحصائيات والأرقام المشار إليها سابقا تعكس مدى أهمية قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته في ترقية التجارة الخارجية وسياسة التشغيل الوطنية، وكذا تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية.

و لا ينحصر دوره في المجال الاقتصادي فقط، إنما هو أوسع ليشمل مختلف المجالات الإجتماعية، والسياسية وكذا البيئية. كما له دور هام في سياسة الأمن الغذائي، وذلك بتوفير الأغذية المطلوبة وبالكميات الازمة لأفراد المجتمع مثلا.

ومن خلال المطلب التالي نتعرف على كيفية اسهام الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الثاني

مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

ظلت مشكلة توفير الغذاء تشكّل إحدى الرهانات الرئيسية للاقتصاد الوطني، والتي تحتاج إلى البحث عن الطرق الكفيلة بمضاعفة الإنتاج المحلي من الغذاء الذي تنتجه الزراعة والصناعة الغذائية، خاصة في ظلّ تنوع وتطور رغبات وطلبات الأفراد. حيث أصبح المستهلك يتوجه نحو شراء المنتجات الغذائية الجاهزة، المعلّبة والمصبّرة، أو المجمّدة والمجفّفة، وذلك لما تتمتع به من مميزات كسرعة وسهولة التحضير.

وبالتالي صار من الضروري توفير الأغذية المصنّعة والجاهزة للاستهلاك المباشر لتلبية احتياجات

هؤلاء المستهلكين، خاصة في المناطق الحضرية أين يزيد الطلب عليها ضمانا لإكتفائهم الذاتي من الغذاء (**الفرع الأول**).

وهنا يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في انتاج مختلف أنواع وأصناف الأغذية الموجهة للاستهلاك من قبل الأفراد أو المؤسسات، حيث أن نسيج قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر تغلب عليه مثل تلك المؤسسات، والتي تحقق تقدما معتبرا وتلبي احتياجات السوق المحلية من السلع الغذائية المتنوعة حسب الطلب، كما أن بعضها يتجه نحو تصدير منتجاته إلى الأسواق الأجنبية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

إنّ الطلب على المنتجات الغذائية في الجزائر في تزايد مستمر، حيث يمثل الاستهلاك الغذائي حوالي **45%** من ميزانية العائلات الشهرية لسنوات التسعينات، ليصبح حاليا كنتيجة لارتفاع الأسعار الاستهلاك الغذائي يمثل **70%** من مصاريف العائلات[171].

الأمر الذي يفرض على الحكومة التوجّه نحو الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية تلبية لهذا الطلب المرتفع، والاستثمار عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبرا حلا ناجعا لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

أولا: علاقة الصناعة الغذائية بالأمن الغذائي

هناك مقاربة تفسّر العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي للأغذية، والتي تفسر انتماء الصناعة الغذائية كفرع للاقتصاد الزراعي، الذي يعتبر بدوره فرعا من العلوم الاقتصادية.

وتجيب هذه المقاربة عن التساؤل التالي: **ما هي علاقة الصناعات الغذائية بالإنتاج الزراعي؟ وما دورها في تحقيق الأمن الغذائي؟.**

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الشكل التالي:

[171] – الماحي ثريا، **استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمامول**، المرجع السابق، ص03.

شكل رقم(2-1): علاقة الصناعة الغذائية بالأمن الغذائي

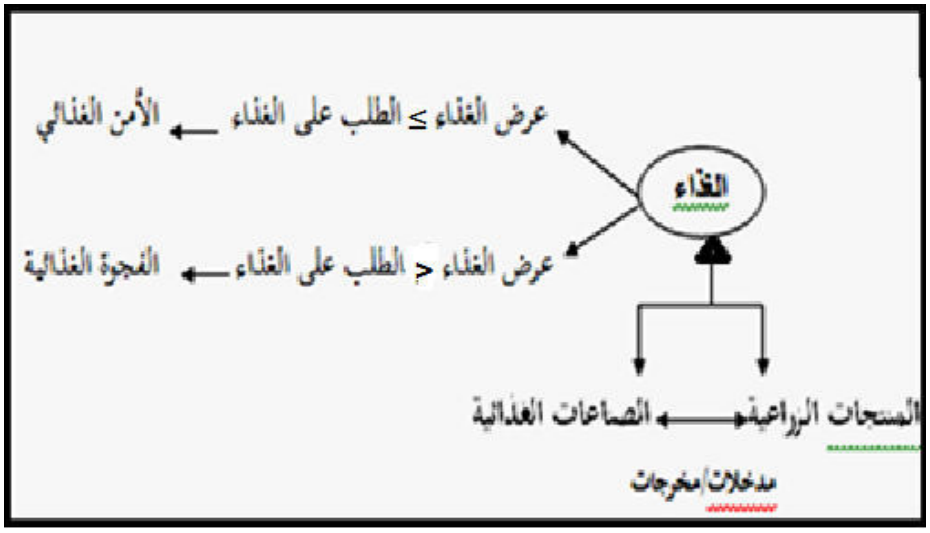

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل السابق، نستنبط مجموعة النقاط التالية:

- لتحقيق الأمن الغذائي لابد من توفير الغذاء الكافي، بحيث يفوق أو يساوي المعروض منه الطلب عليه.
- تخلق الفجوة الغذائية في حالة ما إذا فاقت نسبة الطلب على الغذاء المعروض منه.
- يتم تحصيل الغذاء عن طريق إنتاجه في القطاع الزراعي، أو التصنيع الغذائي، بحيث تتشابك تلك القطاعات من ناحية المدخلات والمخرجات، فالعلاقة تبادلية بين كلاهما.

تجدر الإشارة إلى أننا أشرنا في المخطط السابق إلى حالة الأمن الغذائي على المستوى المحلي، بينما تدخل عناصر أخرى على المستوى الدولي، كعنصري التصدير والاستيراد.

ولتفسير العلاقة من وجهة نظر المختصين والعلماء، فقد قدم **Rastoin**، تصنيفا للصناعات الفلاحية الغذائية حسب مراحل تقدمها يصنفها إلى[172]:

1- مرحلة الفلاحة: وهي التي ترتكز فيها أنشطة الفرع على إنتاج واستهلاك المواد الغذائية الناتجة عند الاستغلال الفلاحي المباشر.

[172]- عبد المليك مزهوده، **واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية اللوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2007، ص114.

2- مرحلة الانتقال نحو الصناعة (المرحلة الحرفية): وهي المرحلة التي توصف بالتقليدية، وتتميز بنوع من تقسيم العمل عن طريق مؤسسات صغيرة لتحويل المواد الفلاحية، كما أن التوجه الحضري للمجتمع فيها يسمح ببروز القطاع التجاري الذي يتكفل بنقل وتوزيع المنتوج إلى المستهلك.

3- مرحلة الصناعات الغذائية: تتميز بأهمية قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية، الذي يقارب أو يفوق قطاع الفلاحة نفسه من حيث القيمة المضافة والعمالة، كما تتميز بتعدد الأنشطة الجانبية المحيطة بالنواة التي توصف بمركز الإنتاج الفلاحي الغذائي الذي يضم السلسلة كاملة من صناعات التزويد الغذائي إلى الخدمات.

4- المرحلة القمة: وهي السائدة حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسمى أيضا بمرحلة الصناعات الفلاحية الخدماتية، نظرا لحجم ووزن الخدمات في السعر النهائي للمنتج الغذائي.

تهدف هذه المقاربة إلى تحديد وفهم كل الأنشطة التي تتقاطع في دورة حياة المنتج الفلاحي الغذائي، مع التأكيد أكثر على العلاقات بين القطاعات المختلفة لفهم مدى تجانس وتوافق الكل في تحقيق الأمن الغذائي.

وبالنسبة للجزائر فإن النشاط الاقتصادي خاصة الصناعي والفلاحي يتميز بهيمنة القطاع الخاص على حساب القطاع العام، فالنسيج الصناعي يتشكل من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل عدد محدود من المؤسسات الكبرى، والتي تعمل على توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الزراعية في إطار متكامل ومتجانس يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي و خلق الثروة في البلاد.

ثانيا: دور الصناعة الغذائية في تحقيق الاكتفاء الذاتي

من ناحية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن هدف الصناعات الغذائية يرتكز أساسا على تلبية الاحتياجات الغذائية للمستهلكين من سلع قابلة للاستهلاك المباشر، الاستهلاك الحيواني، أو في شكل مدخلات لقطاعات مختلفة كالزراعة أو الصناعة بالجودة والسعر المطلوبين والمناسبين[173].

أما من الناحية التغذوية، فتدعيم الأغذية[174] أثناء التصنيع هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتحسين الجودة التغذوية لها، ويمكن لشركات الأغذية أيضا أن تعيد تشكيل الأغذية المصنعة لتغيير الخصائص

[173]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة2013** ، روما 2013، ص145.

التغذوية للمنتجات المعروضة، وكثيرا ما تفعل ذلك استجابة لطلب المستهلكين، على سبيل المثال: أغذية قليلة الدسم ومنخفضة الكربوهيدرات وخالية من الغلوتين أو غير ذلك من الخواص التغذوية.

وبهدف تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لابد من تطوير الصناعات الغذائية من خلال التركيز على الجوانب التالية[175]:

– تحديث الهيكل التنظيمي وتطوير التكنولوجيا المستخدمة وتنمية الموارد البشرية، عن طريق إقامة دورات تكوينية لمسيري المؤسسات، والعمال وتدريبهم على العمل على أحدث التكنولوجيا والتقنيات.

– إدخال نظم الإدارة الحديثة ومتطلبات التكنولوجيا، بهدف التمكن من إنتاج منتجات بمواصفات عالية الجودة وقادرة على مواجهة المنافسة في السوق المحلية والأجنبية.

– توفير التدريب اللازم والمناسب للموارد البشرية، ويكون ذلك بصورة دورية وفق مستجدات السوق الدولية والمحلية.

– تطوير نظم آليات التسويق، واختيار الموزعين المناسبين، أو قنوات التوزيع الأفضل لتصريف المنتجات.

– تطوير نظم الجودة وتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة والالتزام بالمواصفات العالمية التي تتماشى مع صحة التغذية، هذا لأن النظام التغذوي تطور كثيرا في السنوات الأخيرة، وأصبح المستهلك يبحث دائما عن المنتج الصحي والسليم.

– إعادة ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي الغذائي وهذا حتى يمكن تشجيع المستثمرين في القطاعين، خاصة هؤلاء المستثمرين الخواص، من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وملاك الحيازات الصغيرة (الأراضي المحدودة المساحة).

الفرع الثاني

تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة

هنالك العديد من الأدوات والسياسات التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن، ولعل

---

[174]– يقصد **بتدعيم الأغذية** هنا: "إضافة عنصر أو أكثر من العناصر الغذائية الأساسية لغذاء يحتويها أو لا يحتويها بشكل طبيعي بغرض تجنب أو تصحيح نقص بين لواحد أو أكثر من المغذيات لدى السكان أو فئات معينة من السكان (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.1991).

[175]– فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص70.

التنمية الاقتصادية إحداها، فهذه الأخيرة تتطلب تنمية المؤسسات الاقتصادية الفاعلة في الدولة، خاصة تلك التي تهدف إلى خلق القيم المضافة وتسهم بشكل ايجابي في ترقية الاقتصاد الوطني.

فالدولة دائما تسعى إلى دعم وتشجيع تلك المؤسسات الناجحة والتي تخدم دائما اقتصاد البلاد والمجتمع، وأبرز مثال عن ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما فيها المختصة في نشاط التصنيع الغذائي، والتي تقدم إضافة للاقتصاد دون الحاجة إلى الدعم المالي الضخم.

أولا: مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة

قبل التعريف بمؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة، من الأجدر التعريف بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومعرفة على أية أساس يتم اعتبار أي منشأة أنها صغيرة أو متوسطة.

وفق تعريف البنك الدولي فإن تقسيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتم باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا، حيث ورد:" تلك المنشآت التي توظف أقل من **50** عاملا، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من **10** عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين **10-50** عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين **50-100** عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة"[176].

وعليه، فإن المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي يكون مجال نشاطها التصنيع الغذائي، أي تعمل على إنتاج نوع أو عدة أنواع من الأغذية، تدعى بمؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة أو المتوسطة.

وهذا الصنف من المؤسسات (كما نلاحظ من خلال الشكل رقم **2-2**) له دور فعال في خلق فرص العمل، أي زيادة المداخيل لدى الأفراد أو الأسر، ما يتيح لها تنويع الاستهلاك وزيادة فرص الحصول على الغذاء وفق مداخيلها ورغباتها، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء.

[176]– آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–آفاق وقيود–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، السداسي 01، العدد 06، 2009، ص273.

شكل رقم(2-2): مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وزيادة الاستهلاك

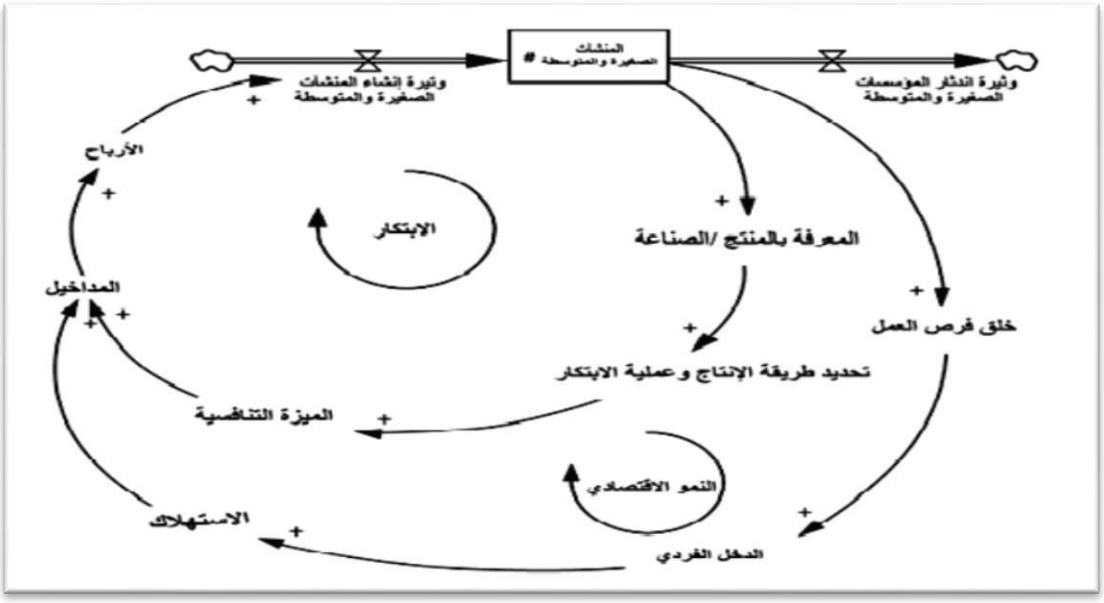

المصدر: عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011، ص188.

يشير الشكل أعلاه إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، ومن ثم رفع مداخيل الأفراد، فزيادة استهلاكهم، ما يؤدي إلى زيادة مداخيل تلك المؤسسات وبالتالي رفع نسبة أرباحها. الأمر الذي يخلق المزيد من الثروة لدى الدولة والتي تسمح بخلق المزيد من هته المؤسسات، وهذا ما يحقق المزيد من النمو الإقتصادي.

كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في الإبتكار، الذي يساعد في عملية ولوج الأسواق الأجنبية، عن طريق تسويق منتجات جديدة ومبتكرة تتمتع بميزة تنافسية، ما يؤدي بدوره إلى تعظيم أرباح المؤسسات ورفع مداخيل الدولة.

وباعتبار النسبة الأعظم من مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، هي مؤسسات صغيرة أو متوسطة، فإن لها نفس الدورات السابقة، وبالتالي من شأنها الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، الذي بدوره يعتبر عاملا هاما في تحقيق معدلات أعلى من الأمن والأمان الغذائي.

ثانيا: واقع مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودوره في تحقيق لأمن الغذائي

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاحا اقتصاديا، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لتوفير مناصب الشغل، ودعم الإنتاج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

فقد بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة **2013** بالجزائر **747.934** مؤسسة، مقابل **687.386** مؤسسة لسنة **2012**، تنشط في مختلف المجالات، تمثل **65.859** مؤسسة منها سنة **2012** إجمالي المؤسسات الناشطة في الصناعة، وارتفع عددها إلى **70.840** مؤسسة سنة **2013** (**ينظر الملحق رقم 03**).

ضمن مجموع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعة هنالك ما يقارب **20.200** مؤسسة مختصة بالصناعات الغذائية وفق الإحصائيات لسنة **2012**، والتي زاد عددها بحوالي **850** مؤسسة (خلق تقريبا **760**مؤسسة، غلق **110** مؤسسة، وإعادة النشاط لحوالي **175**مؤسسة).

فأصبح بذلك عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية لسنة **2013** ما يعادل **21.022** مؤسسة[177].

نلاحظ من خلال الشكل رقم **(2-3)**، أن عدد المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية بالجزائر يمثل حوالي ثلث إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، بما فيها صناعة النسيج، والجلود، وصناعة الورق والخشب، ومختلف الصناعات الأخرى.

[177] - Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistiques de la PME**,direction Générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques, Algérie, données du 1er semestre 2013, N°23, novembre 2013, P15.

شكل رقم(2-3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الصناعات والصناعات الغذائية (2012-2013)

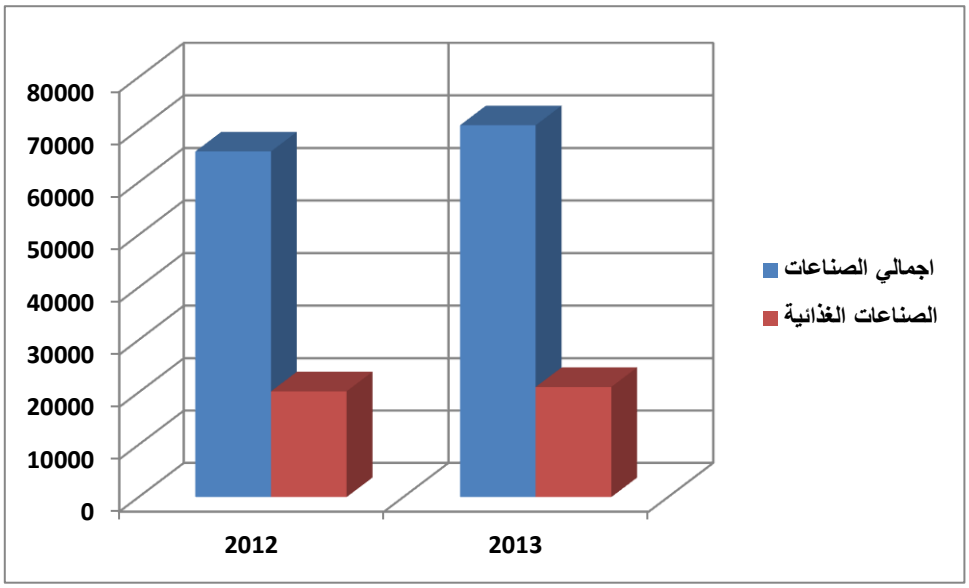

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى:

Bulletin d'information statistiques de la PME, direction Générale de la veille stratégique, op, cit, P16.

بما أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يغلب عليه القطاع الخاص، وهو يتشكل في معظمه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لها أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وتفعيل الإستراتيجيات الصناعية والزراعية، وذلك من خلال[178]:

1- تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية للسكان: حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتصاص الاختلالات المسجلة على صعيد القطاعات والفروع الصناعية التي تعمل على تلبية حاجيات السكان بشكل مباشر، فطبيعة هذه المؤسسات لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية تمكنها من تلبية الحاجيات الجارية والمستقبلية من مختلف السلع الغذائية على مستوى السوق المحلية، وإنما تتطلب الإبداع والابتكار في الإنتاج.

[178]- علي عبد الصمد عمر، قمان أنيسة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول " القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014، ص16.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التوازن الإقليمي والتنمية الريفية: تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن والتنمية الإقليمية وذلك لقدرتها على الانتشار وقلة احتياجاتها للبنية التحتية نتيجة صغر حجمها ومحدودية نشاطها، وتحسين مداخيل المناطق الريفية عن طريق توزيع الاستثمار، فهي تساعد بذلك على تنمية المناطق المعزولة وتوجيه الاستثمارات إليها[179].

3- التكيف مع التقلبات والأزمات الاقتصادية: تعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى في التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية، كما أن لها القدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق بصورة سريعة وفي أقل وقت ممكن، ويعود هذا لصغر حجم الاستثمار مما يسهل عملية التحول الاقتصادي[180].

[179]- ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات االصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، خلال الفترة 2000-2010، بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، ص18.

[180]- ساري أحلام، بوعلاق نوال، نفس المرجع السابق، ص16.

المبحث الثالث

دراسة الفجوة الغذائية في الجزائر

بداية السبعينات كانت فترة بداية أزمة التبعية الغذائية للخارج بالنسبة للجزائر، وتفاقمت فيما بعد حيث تسارعت وتيرة الواردات الغذائية من ناحية الكمية والقيمة، وزادت قيمتها في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية المتنامية، وفي المقابل عرفت صادرات المنتجات الزراعية والغذائية انخفاضا حادا من حيث الكمية والقيمة والأهمية بالنسبة لإجمالي الصادرات، لأسباب تتعلق بالسياسات المنتهجة في القطاعين الزراعي والصناعات الغذائية.

وبغية دراسة هذا الاختلال في الميزان التجاري، لابد أولا من تحليل كفتي الواردات والصادرات للميزان الغذائي الجزائري (**المطلب الأول**)، وذلك بهدف تحديد عمق الفجوة الغذائية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية الجزائرية

تتأثر وضعية الميزان التجاري لأي دولة بوضعية التجارة الدولية، وسياسات التجارة الخارجية المطبقة من قبل تلك الدولة. فسياسة تحرير التجارة الخارجية مثلا لها دور مباشر على الميزان التجاري بصفة عامة، وعلى الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية بصفة خاصة سواءا ايجابيا أو سلبيا.

والجزائر باعتبارها دولة مستوردة بالدرجة الأولى للسلع الغذائية، فميزانها التجاري لأهم السلع الغذائية يتأثر بالتقلبات والأوضاع المتعلقة بالتجارة الدولية، وبالتالي بتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لها، أو بتعميق فجوة الأمن الغذائي من عدة نواحي كتوافر الأغذية، واستقرار المعروض منها، وكذا استخداماتها الغذائية والتغذوية، وفرص تحصيل الغذاء. خاصة وأنها انتهجت سياسة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية منذ الثمانينات في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها عليها المؤسسات الدولية "**FMI**"، ما انجر عنه آثار سلبية وأخرى ايجابية على الميزان التجاري، بالأخص الصادرات والواردات الغذائية.

والجدول التالي يوضح لنا آثار التجارة الدولية على الأمن الغذائي بصورة عامة:

جدول رقم(2-15): الآثار المحتملة للتجارة الدولية على أبعاد الأمن الغذائي

	الآثار المحتملة الايجابية	الآثار المحتملة السلبية
التوافر	– تعزز التجارة الواردات وترفع درجة الجودة والتنوع للأغذية المتوفرة. – آثار ديناميكية على الإنتاج المحلي: قد تحدث زيادة التنافس في الخارج تحسينات على مستوى الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار والبحث والآثار الجانبية للتكنولوجيا.	– بالنسبة للبلدان المصدرة الصافية للأغذية، يمكن لارتفاع الأسعار في الأسواق المالية أن يحول جزءا من الإنتاج المتاح سابقا للاستهلاك المحلي نحو التصدير مما يمكن أن يقلل من توافر الأغذية الأساسية محليا. – بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية، فان المنتجين المحليين غير القادرين على التنافس مع الواردات من المرجح أن يقلصوا الإنتاج مما يقلل من الإمدادات المحلية ويضيع فرص التأثيرات المضاعفة للأنشطة الزراعية في اقتصادات المناطق الريفية.
الوصول	– بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للأغذية، تنخفض أسعار الأغذية عادة عندما تقل حماية الحدود. – في القطاعات التنافسية من المرجح أن ترتفع الإيرادات نتيجة زيادة الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى الصادرات. – من المرجح أن تنخفض أسعار المدخلات. – إن منافع الاقتصاد الكلي الناجمة عن انفتاح التجارة مثل نمو الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تدعم النمو والعمالة وهذا بدوره يعزز الإيرادات.	– بالنسبة إلى البلدان المصدرة الصافية للأغذية، قد ترتفع أسعار المنتجات القابلة للتصدير. – قد تنخفض العمالة والإيرادات في القطاعات الحساسة والمتنافسة على الواردات.
الاستخدام	– قد تشجع زيادة تنوع الأغذية المتوافرة وجود نظم غذائية أكثر توازنا وتلائم تفضيلات وأذواق مختلفة. – قد تتحسن سلامة الأغذية وجودتها لو كان لدى المصدرين نظم مراقبة وطنية أكثر تطورا أو إذا كانت المعايير الدولية تطبق بصرامة أشد.	– ارتبطت زيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة بزيادة استهلاك أغذية أرخص وأسهل توافرا ذات سعرات حرارية عالية/قيمة غذائية متدنية. – يمكن لتحديد أولويات صادرات السلع الأساسية أن يحول الأراضي والموارد عن الأغذية التقليدية الأصلية هي أفضل من الناحية التغذوية.

الاستقرار	– تقلل الواردات من الأثر الموسمي على توافر الأغذية وأسعار المستهلك. – تخفف الواردات من مخاطر الإنتاج. – الأسواق العالمية أقل عرضة للصدمات المتصلة بالسياسة العامة أو بأحوال المناخ.	– بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، فان الاعتماد أساسا على الأسواق العالمية من أجل الإمدادات الغذائية وعلى سياسات التجارة المنفتحة يقلل من المساحة المتوافرة للسياسة العامة لمعالجة الصدمات. – قد تتأثر البلدان المستوردة الصافية للأغذية بتغيرات السياسة التجارية للمصدرين، مثل تدابير حظر الصادرات. – قد تصبح القطاعات التي تكون في مراحلها الأولى أكثر تأثرا بصدمات الأسعار و/أو الارتفاعات المفاجئة للواردات.

المصدر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، نفس المرجع السابق، ص 34.

بتحليل ما جاء في الجدول السابق وبإسقاط وضعية الجزائر عليه، نستخلص مجموعة النقاط التالية:

1- الآثار الإيجابية للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الجزائر

– **من ناحية توافر الأغذية:** تساعد التجارة الدولية على توفير الأغذية المتنوعة ذات الجودة العالية، كما تدفع درجة التنافس في الخارج المستثمرين المحليين إلى تكثيف البحث واعتماد التكنولوجيا.

– **من ناحية الوصول:** يساهم تحرير التجارة وتقليل حماية الحدود في انخفاض أسعار الأغذية بالنسبة للدول المستوردة الصافية على غرار الجزائر.

– **من ناحية الاستخدام:** استيراد منتجات غذائية مختلفة يعني تلبية أذواق ورغبات متنوعة، أي أن تنويع الأغذية يساعد على التوازن أكثر في النظم الغذائية والتغذوية.

– **من ناحية استقرار المعروض من الغذاء:** تقلّل الواردات من أثر التقلبات الموسمية على توافر الأغذية وارتفاع أسعارها، كما تخفف أيضا من مخاطر التذبذبات في الإنتاج المحلي للسلع الغذائية.

2- الآثار السلبية للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الجزائر

– **من ناحية توافر الأغذية:** بالنسبة للجزائر كونها دولة مستوردة فقد تنعكس المنافسة الشديدة للمنتجات الدولية على الإنتاج المحلي من المنتجات الغذائية الغير مؤهلة على مواجهة هذه المنافسة، ما يدفع بهذا الأخير إلى التدني والإتجاه نحو مرحلة الإضمحلال أو الزوال.

– **من ناحية الوصول:** تُغني الواردات عن إنتاج بعض المنتجات محليا و عن القيام ببعض الأنشطة، ما يؤثر سلبيا على اليد العاملة التي قد تنخفض نسبتها، بالإضافة إلى انخفاض محتمل في الإيرادات أيضا.

- **من ناحية الاستخدام:** يؤدي الانفتاح التجاري إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات الغذائية الرخيصة، ذات القيمة الغذائية المتدنية والسعرات الحرارية العالية، والتي تتوافق غالبا والقدرة الشرائية المنخفضة، بينما لا تتوافق والشروط الغذائية والتغذوية السليمة.

- **من ناحية استقرار المعروض من الغذاء:** بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية كالجزائر، فإن الاعتماد أساسا على الأسواق العالمية من أجل الإمدادات الغذائية وعلى سياسات التجارة المنفتحة يؤدي حتما إلى التبعية الغذائية وصعوبة مواجهة الصدمات التي قد تحدث على مستوى الأسواق العالمية للأغذية.

تتجه سياسات التجارة الخارجية للجزائر نحو الانفتاح أكثر، خاصة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ما له الأثر المباشر على وضعية الميزان التجاري للسلع الغذائية.

ومن خلال الفرعين المواليين ندرس وضعية الميزان التجاري للسلع الغذائية الذي يعاني عجزا بالرغم من كل السياسات والإمكانات المالية والمادية والبشرية المتاحة.

الفرع الأول

واردات المواد الغذائية في الجزائر

يستطيع أي متتبع للتجارة الخارجية في الجزائر منذ أوائل السبعينات ملاحظة مدى تطور واردات المواد الغذائية وبنسب مرتفعة، وفي المقابل انخفاض الصادرات بنسب عالية، وهذا ما أصبح يشكل عناء بالنسبة للحكومة، حيث عرفت الكميات المستوردة من المواد الغذائية، وخاصة الحبوب والبقول الجافة والحليب والسكر زيادات مستمرة ومعتبرة[181].

أولا: تطور الواردات الغذائية الجزائرية (2005-2015)

تشير الإحصائيات إلى أن قيمة الواردات الجزائرية شهدت ارتفاعا متواصلا بنسب متباينة منذ الفترة **2005** إلى غاية **2014**، حيث بلغ الارتفاع ثلاث أضعاف ما كان عليه، أي من قيمة **20.357** مليون دولار أمريكي سنة **2005** إلى **58.580** مليون دولار أمريكي سنة **2014** (**ينظر الملحق رقم 04**).

[181]- عزه الأزهر، خالدي رشيدة، **الفجوة الغذائية في الجزائر –الواقع ومقترحات الحلول–**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، يومي 28و29 أكتوبر 2014، ص03.

تزامن الارتفاع في الواردات الإجمالية مع الارتفاع في الواردات الغذائية بنفس النسبة تقريبا، أي بمعدل ثلاثة أضعاف خلال الفترة **(2005-2014)**، حيث قفزت من قيمة **3587** مليون دولار أمريكي إلى **11.005** مليون دولار أمريكي لنفس الفترة (ينظر الجدول رقم **2-16**).

جدول رقم(2-16):تطور الواردات الجزائرية للفترة 2005-2014

القيمة: مليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات الغذائية	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	11.005
مستلزمات الإنتاج الزراعي	160	96	146	174	233	341	387	330	508	658
مستلزمات الإنتاج الصناعي	8452	8528	8534	13093	15139	15776	16050	13604	16194	18961
الواردات الكلية	**20.357**	**21.456**	**27.631**	**39.479**	**39.294**	**40.473**	**47.247**	**47.490**	**55.028**	**58.580**

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات مصالح الجمارك الجزائرية http://www.douane.gov.dz

تاريخ التصفح:27-01-2016.18:54.

لتوضيح مدى التغير في قيمة الواردات، نترجم إحصائيات الجدول السابق من خلال المنحنى التالي:

شكل رقم(2-4): تطور الواردات الجزائرية الكلية والغذائية للفترة 2005-2014

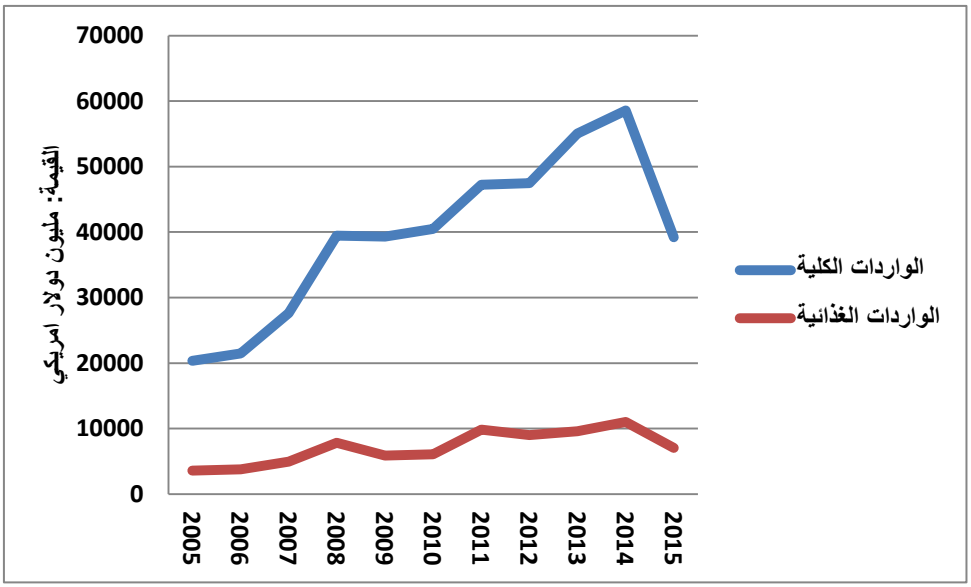

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات الجدول رقم (2-16)

* إحصائيات سنة 2015 شملت 09 أشهر الأولى فقط.

نلاحظ من خلال المنحنى السابق أن قيمة الواردات الجزائرية من السلع الغذائية لم تتجاوز **10** مليار دولار أمريكي خلال الفترة (**2005-2013**)، لتجاوز هذه القيمة سنة **2014**، ويفسر ذلك بزيادة الطلب على الغذاء مع عدم قدرة الإنتاج الغذائي المحلي على تغطية هذا الطلب، إضافة إلى عوامل أخرى، كالتقلبات في أوضاع المعروض عالميا من الأغذية وأسعارها وغيرها.

وفيما يخص الانخفاض في قيمة الواردات الكلية والغذائية في الأشهر الأولى من سنة **2015**، فتوضحه الإحصائيات المقارنة للفترة (**2014-2015**) المشار إليها ضمن الجدول رقم **(2-17)**.

جدول رقم(2–17): تطور الواردات الغذائية والكلية للفترة (ماي 2014–2015)

القيمة بالمليون

	ماي 2014		ماي 2015	
	مليون دولار	النسبة (%)	مليون دولار	النسبة (%)
الواردات الغذائية	938	16,92	907	20,01
الواردات الكلية	5541	100	4531	100

المصدر: Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période: mois de mai 2015), ministère des finances, direction générale des douanes, Algérie, P15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات الجزائرية قد شهدت ارتفاعا، حيث قدرت هذه الأخيرة بحوالي **16%** سنة **2014**، مقابل ما يعادل تقريبا **20%** لنفس الفترة من سنة **2015**.

وبما أن إجمالي الواردات قد تراجع خلال الفترة (ماي/**2014** وماي/**2015**)، فهذا يعني أن الدولة قد تمكنت من تقليص فاتورة الواردات الكلية بحوالي **10** مليار دولار أمريكي مقابل **30** مليون دولار أمريكي للواردات الغذائية.

فتقليص حجم الواردات الغذائية يعني تقليص نسبة فجوة الأمن الغذائي، وهذا مؤشر ايجابي نحو تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

خاصة وأنّ الجزائر تقوم باستيراد مجموعة من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية والتي لا يستطيع الإنتاج المحلي تغطيتها، على رأسها القمح بصنفيه الصلب واللين، والحليب، السكر، وغيرها كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(2-5): أهم السلع الغذائية المستوردة لسنة 2014

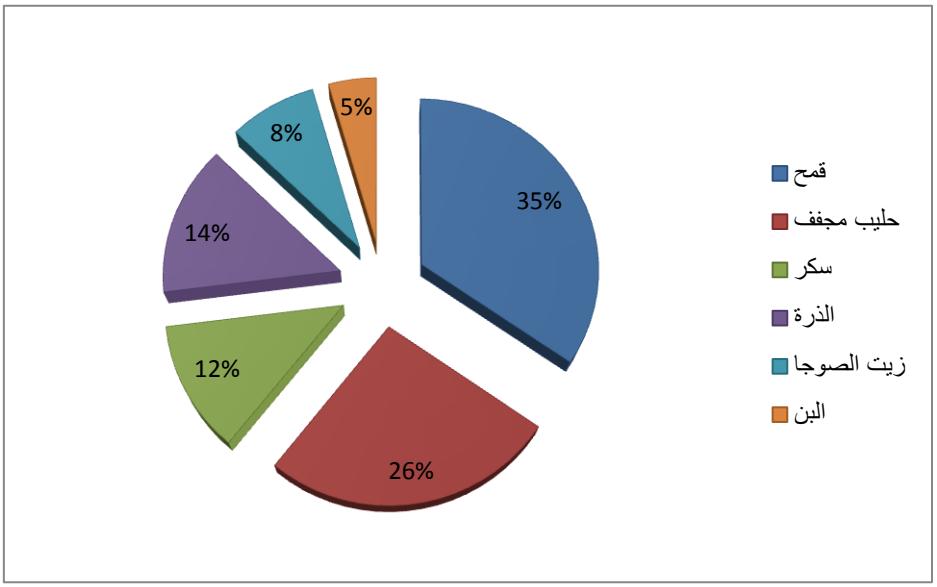

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بتاريخ 2016/01/27، 20:54
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

يعتبر القمح أهم سلعة غذائية مستوردة بنسبة **35%** ما يعادل (**2371** مليون دولار أمريكي) من مجموع السلع الغذائية الأساسية المستوردة إلى الجزائر، تليها في المرتبة الثانية الحليب المجفف بنسبة **26%**، وتأتي الذرة في المرتبة الثالثة بنسبة **14%** ما يعادل (**1795** مليون دولار أمريكي)، ليليه السكر وزيت الصوجا والبن غير المحمص، بنسب متفاوتة (ينظر شكل رقم **2-05**).

ثانيا: الآثار الاقتصادية المترتبة على زيادة حجم الواردات الغذائية

كما هو معلوم فالاقتصاد الجزائري يتميز بهشاشته نظرا لاعتماده المفرط على النفط في التصدير، مقابل استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية، ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، بسبب الفجوة والاختلال في الميزان التجاري، وبالتالي التأثير السلبي على ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى خلق العديد من المشاكل الاقتصادية، نذكر منها[182]:

[182]- السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية وغذائية وبيئية)**،المرجع السابق، ص290-293.

1- إعاقة عملية التنمية الاقتصادية: يمكن لبعض الدول أن تحقق فائضا في الميزان التجاري الذي ينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات، لذا يمكن القول بأن التوازن الخارجي للدولة يلعب دورا فعالا في إنجاح عمليات التنمية[183].

2- تزايد العبء على ميزان المدفوعات: باعتبار الواردات الغذائية جزء من الواردات الكلية، والتي هي أيضا جزء من الميزان التجاري الذي يعتبر بدوره جزءا من ميزان المدفوعات، فالعجز في الميزان التجاري يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات. ومن أنجع السياسات التي تهدف إلى معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع الواردات الغذائية هي سياسة إحلال الواردات[184].

3- تزايد قيمة الديون الخارجية: حيث أن زيادة الواردات بما فيها الواردات الغذائية عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري، وبميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لابد وأن يمول عن طريق تدفق لرأسمال أجنبي، أي الوقوع في فخ المديونية الخارجية[185].

بالإضافة إلى الآثار السابقة، هنالك آثار أخرى سلبية على الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية لا تمس فقط الاقتصاد الكلي، إنما الاقتصاد الجزئي أيضا، كالأثر على الأسعار النهائية للمواد الغذائية، وعدم قدرة المستهلك النهائي على تحصيل المنتجات الغذائية الضرورية لحياته ونشاطه اليومي.

الفرع الثاني

صادرات المواد الغذائية الجزائرية

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنويع فيها وهيمنة قطاع المحروقات عليها بنسبة كبيرة جدا (**97%** ما يعادل **71,79** مليار دولار أمريكي خلال سنة **2012**)[186]، ما يجعل التجارة الخارجية عرضة

---

[183]– تومي صالح، جمعة رضوان، **علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970–2010**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 12، 2013، ص 70.

[184]– يقصد **بإحلال الواردات** هنا: "أن تنتج محليا ما كنا نستورده من قبل أو ننتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج". **ينظر:** نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005–2012**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص43.

[185]– فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية – حالة بعض الدول المدينة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص41.

للأزمات والتقلبات في أسعار البترول وإنتاجه، مثلما حدث في الفترة الأخيرة حيث تهاوت أسعار هذه المادة الخام بصورة مست باستقرار الاقتصاد الوطني، نظرا لاعتماده في ميزانياته على إيرادات قطاع المحروقات.

الأمر الذي يفرض على الدولة انتهاج سياسة التنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بغية تعويض العجز الذي سببته أزمة النفط، وعدم خوض تجربة جديدة أخرى للمديونية الخارجية.

أولا: مكانة الصادرات الغذائية الجزائرية من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات

باعتبار القطاع الزراعي والصناعي بما فيه الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الحيوية التي يمكن التعويل عليها في النهوض بالاقتصاد الوطني نحو النمو والتطور خاصة في ضوء الأزمات الاقتصادية الدولية على غرار أزمة النفط وانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، نستعرض من خلال الجدول (رقم **2-18**) وضعية الصادرات الغذائية الجزائرية مقارنة بالصادرات الزراعية والكلية للفترة (**2006-2013**) ومدى تطورها.

جدول رقم(2-18):الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2006-2013

القيمة: مليون دولار أمريكي

متوسط الفترة 2006-2010			2012			2013		
الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
74.514,02	212,98	107,47	71.865,80	840,03	604,33	47.998,49	561,05	403,63

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014، ص195.

بتحليل إحصائيات الجدول رقم **(2-18)** نستنتج مجموعة النقاط التالية:

- نسجل انخفاضا في قيمة الصادرات الجزائرية الكلية منذ الفترة (**2006-2010**) إلى غاية سنة **2013** بحوالي **25** مليون دولار أمريكي، وهي قيمة معتبرة لا تخدم الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، إذ أنها تعمق من حجم الفجوة الغذائية خاصة في ظل ارتفاع قيمة الواردات الكلية عموما والغذائية بالأخص.

[186] – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تجارة خارجية، المجلة الصحفية، (وأج)، الأحد 20 يناير2013.، تم الإطلاع على الموقع الرسمي بتاريخ 2016/01/28، 10:39: http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/717-commerce-exterieur-de-l-algerie-excedent-commercial-de-plus-de-27-mds-usd-en-2012-douanes

- نلاحظ تراجع قيمة الصادرات الزراعية بين سنتي **2012 و2013**، حيث قدرت هذه القيمة بحوالي **280** مليون دولار أمريكي، وهي بذلك أعلى من متوسط ما تم تصديره خلال الفترة **(2006-2010)**، وهذا مؤشر سلبي على أداء التجارة الخارجية بالأخص الصادرات خارج مجال المحروقات للجزائر.
- تزامن الانخفاض في قيمة الصادرات الزراعية الانخفاض في قيمة الصادرات الغذائية بين سنتي **2012-2013**، بالرغم من الارتفاع المسجّل خلال الفترة **(2006-2010)** وسنة **2012**، والذي قدّر بحوالي **500** مليون دولار أمريكي.

تتشكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات أساسا من المواد نصف المصنعة، والتي تمثل نسبة تفوق **80%** من إجمالي الصادرات، تليها المواد الغذائية بنسبة **11%**، لتشكل بعدها المواد الخام والمعدات والتجهيزات الصناعية، وكذا السلع الاستهلاكية غير الغذائية باقي النسب.

وللإشارة، فإن مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتعدى قيمتها **03** مليار دولار أمريكي، حيث تبلغ قيمة السلع الغذائية حوالي **323** مليون دولار أمريكي لسنة **2014** (ينظر الجدول رقم **2-18**)، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما يتم تصديره من المحروقات.

شكل رقم(2-6): أهم السلع الغذائية المصدرة من الجزائر سنة 2014

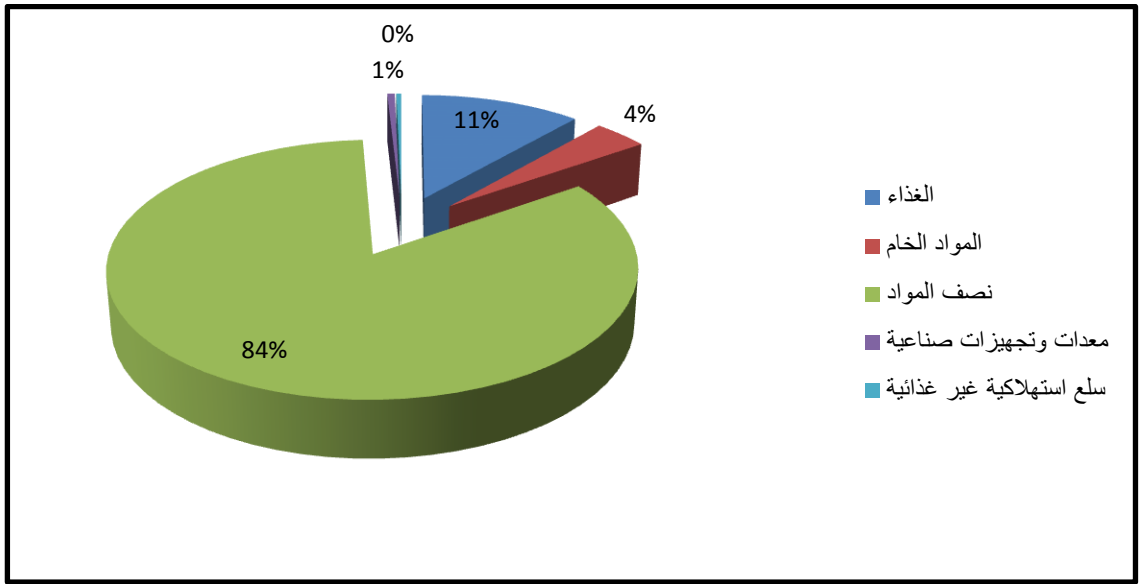

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بتاريخ 2016/01/27، 21:33
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

ثانيا: هيكل الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية

شملت الإحصائيات السابقة مختلف الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومكانة الصادرات الغذائية ضمن هذه المجموعة، وفيما يأتي ندرس تطور هيكل الصادرات الغذائية الجزائرية.

فبالمقارنة بين سنتي **2013** و**2014**، وفيما يتعلق بالصادرات الغذائية، تشير إحصائيات الجدول رقم(**2-19**) إلى حدوث انخفاض في قيمة هذه الأخيرة من **402** مليون دولار أمريكي إلى **323** مليون دولار أمريكي خلال هذه الفترة (ينظر الملحق رقم **05**).

جدول رقم(2-19): تطور الصادرات الغذائية الجزائرية للفترة 2013-2014

	2013		2014	
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار أمريكي)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار أمريكي)
السكر	474,61	272,16	476,49	228,14
المياه المعدنية والغازية	45,41	33,83	25,99	15,43
التمور	20,79	29,85	25,64	38,35
الكسكس	2,31	1,74	1,90	1,47
صادرات أخرى		**64,42**		**39,61**
المجموع	-	**402**	-	**323**

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.andi.dz/PDF/import-export/EXPORTATIONar.pdf

تعتبر مادة السكر أهم مادة مصدّرة إلى الخارج في مجموعة الصادرات الغذائية الجزائرية، حيث تقدر كميتها بحوالي **475** ألف طن، بقيمة **272,16** مليون دولار أمريكي، وهي بذلك أعلى قيمة في المجموعة، أي أنها تشكل أكثر من نصف قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية.

فالجزائر تتمتّع بالميزة النسبية في إنتاج التمور، والتي تعتبر عالميا من أجود أنواع التمور، بحيث يتزايد الطلب عليها ويتم إنتاجها محليا وتسويقها دوليا في أفضل الظروف، فقيمة الصادرات من هذه السلعة قد قدرت ب **20,79** ألف طن سنة **2013**، لترتفع إلى أكثر من **25** ألف طن خلال سنة **2014**، ويرجع هذا لارتفاع الطلب العالمي عليها وزيادة الإنتاج المحلي منها بسبب الجهود المبذولة من

قبل المستثمرين في إنتاج التمور، والتشجيع من طرف الدولة لرفع الإنتاج والإنتاجية من محاصيل هذا المنتج.

غير أننا نسجل تراجعا في قيمة هذه المجموعة من الصادرات الغذائية بين سنتي **2013** و**2014** بحوالي **80** مليون دولار أمريكي، ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري الذي يعاني أصلا من تراجع قيمة إيرادات صادرات المحروقات، ما يؤثر أيضا على ميزان المدفوعات للدولة تأثيرا سلبيا.

المطلب الثاني

مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر

بلغت فاتورة الواردات الغذائية مستويات تستدعي القلق، خاصة في ظل الظروف الإقتصادية الدولية الراهنة وما تشهده الأسواق العالمية من تغيرات وتقلبات في انتاج الأغذية وباقي المواد الأساسية المتداولة على غرار البترول.

وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات المحروقات في تغطية عجز الميزان التجاري وتلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، فتحقيق الأمن الغذائي للوطن وتقليص الفجوة الغذائية بات يشكّل تحديا لابد من العمل على تحقيقه لأنه بالأخير يمس بالأمن القومي للوطن ومستقبل أفراده.

ومن خلال النقاط التالية نحاول تقدير حجم الفجوة الغذائية في الجزائر ونسب الاكتفاء الذاتي المحققة في بعض السلع الغذائية الأساسية.

الفرع الأول

أوضاع الفجوة الغذائية

بالنظر إلى الأرقام التي قمنا بعرضها فيما سبق حول الصادرات والواردات الغذائية يمكننا القول بأن الجزائر تعاني من عجز غذائي نسبي، أي أنه لا يمس مختلف السلع الغذائية، ويعود ذلك إلى ارتفاع ميزانية قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الغذائية، وكذا استيراد كميات ضخمة من بعض السلع الأساسية مقابل انتاجها الضئيل محليا على غرار مادة القمح بأمختلف أصنافها.

أولا: مفهوم الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي

إن مصطلحي الفجوة الغذائية والإكتفاء الذاتي لهما علاقة بمصطلح الأمن الغذائي، فإن كان هذا الأخير كما عرّفناه سابقا يقصد به توفير الغذاء المناسب في الوقت المناسب لكل الأفراد، بحيث يتم ذلك إما اعتمادا على مصادر محلية (الإنتاج الوطني)، أو مصادر خارجية (الاستيراد). فهنا يبرز الفرق بين المصطلحين، فالأول (الفجوة الغذائية) تعني عدم تلبية الإنتاج المحلي من الغذاء للاحتياجات الكلية منه، ما يستدعي تحصيله من مصادر خارجية، في حين أنّ المصطلح الثاني (الاكتفاء الذاتي)، فهو على العكس من الفجوة الغذائية.

1- تعريف الفجوة الغذائية: الفجوة الغذائية هي:"تعبير عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتوضح مدى حجم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد". وتقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، فكلما زاد الفرق دلّ ذلك على عدم قدرة الاقتصاد الوفاء باحتياجات الغذاء، لذلك تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد[187].

وللفجوة الغذائية أحجام مختلفة، تتأثر بعاملين، هما[188]:

1- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، ما يؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.

2- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.

2- أنواع الفجوة الغذائية وطرق قياسها

هنالك نوعين من الفجوة الغذائية، الأولى فعلية والثانية معيارية، إذ لابد أن نفرق بين مفهوم الفجوتين. حيث أن الأولى (الفعلية) تعبر عن مدى الكفاية لسلعة غذائية معينة أو لسلع الغذاء عموما لمقابلة احتياجات سكان البلد، في حين تعبر الثانية عن مدى الكفاية الكمية والنوعية ضمن طريق زيادة

[187]- عبد الغفور أحمد، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص157.

[188]- كينة عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص33، **نقلا عن:** عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص216.

الانتاج والاستيراد من الخارج وكلما زادت هذه الفجوة (كمية ونوعية) دلّ ذلك على تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلد ما[189].

2-1- قياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية

تقاس فجوة الأمن الغذائي الفعلية بالاعتماد على المؤشرات التالية[190]:

المؤشر الأول: رصيد الميزان التجاري الغذائي

تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة والنسبية، وتقاس فجوة الأمن الغذائي من الناحية المطلقة بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية، فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا، فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، حيث توجد لدى الدولة موارد مالية ذاتية تتجاوز أو تكفي لسد الفجوة الغذائية الفعلية بالاستيراد من الخارج، وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا، ومن الناحية النسبية فان:

$$\text{الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية} = \left(1 - \frac{\text{الصادرات الغذائية}}{\text{الواردات الغذائية}}\right)$$

تعبّر القيمة الموجبة لهذا المقدار عن وجود فجوة أمن غذائي فعلية، أما القيمة الصفرية أو السالبة تدلّ على عدم وجود فجوة أمن غذائي فعلية.

المؤشر الثاني: نسبة تغطية الموارد الذاتية المخصّصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية

تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي لمقدار فجوة الأمن الغذائي الفعلية، فمن الناحية المطلقة تقاس فجوة الأمن الغذائي الفعلية بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء. والقيمة الموجبة لهذا المؤشر تدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصّصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، أما القيمة الصفرية أو السالبة لفجوة الأمن الغذائي الفعلية، فتعني عدم وجود فجوة أمن غذائي فعلية، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء كافية لتمويل الواردات الغذائية، ومن الناحية النسبية فان:

---

[189]- عبد الله علي مضحي وآخرون، **الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، ص 132.

[190]- السيد محمد السريتي، نفس المرجع السابق، ص57-61.

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية = (1 − الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء / الواردات الغذائية)

تعبّر القيمة الموجبة عن وجود فجوة أمن غذائي فعلية، حيث تعني تلك القيمة أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، وهنا يتم اللجوء إلى تمويل الواردات الغذائية بموارد مالية غير ذاتية، وبالتالي يعاني المجتمع من وجود مشكلة أمن غذائي، أما القيمة الصفرية أو السالبة تدل على عدم وجود فجوة امن غذائي ظاهرية، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء كافة لتمويل الواردات الغذائية، وبالتالي لا يعاني المجتمع من وجود مشكلة امن غذائي.

2-2- قياس فجوة الأمن الغذائي المعيارية

تقاس الفجوة الغذائية المعيارية بالاعتماد على **مؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية**، والتي توصي بها المعايير الدولية:

تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية المعيارية، ومن الناحية المطلقة، فان حجم الفجوة الغذائية المعيارية يقاس بالفرق بين متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم، ومتوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، فإذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أكبر أو تساوي متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية، فان المجتمع لا يعاني من وجود فجوة أمن غذائي معيارية، وتظهر الفجوة الغذائية المعيارية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية.

ومن الناحية النسبية فإن:

الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيارية = (1 − متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم / متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية)

تعبّر القيمة الموجبة عن وجود فجوة غذائية معيارية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية، أما القيمة الصفرية أو السالبة فتدلّ على عدم وجود فجوة غذائية معيارية.

3- تعريف الاكتفاء الذاتي: يعرّف الاكتفاء الذاتي الغذائي على أنه:"قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[191].

يتّضح من خلال هذا التعريف أن الاكتفاء الذاتي يختلف عن الأمن الغذائي، في كون الأول يتطلب الاعتماد على الإمكانيات والموارد الذاتية في الإنتاج المحلي لتلبية كل الاحتياجات من الغذاء لسكان بلد ما، في حين أن الأمن الغذائي قد يتحقق بتلبية الاحتياجات الغذائية من مصادر خارجية عن طريق موارد ذاتية.

تحسب درجة الاكتفاء الذاتي بالعلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي × 100/ المتاح للاستهلاك

فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس درجة الاعتماد على الذات، فعند مساواتها ل**100%** نقول أن هناك اكتفاء ذاتي، ويسمى الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك على الانتاج المحلي، ويسمى عجزا غذائيا أو فجوة غذائية عندما يقل الانتاج المحلي عن المتاح للاستهلاك.

ثانيا: وضعية الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الجزائر

تعاني الجزائر على غرار باقي الدول العربية من عدم التمكن من تلبية الطلب المحلي الكلي على الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي منه، ما يدفعها إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز، أي أنها في وضعية عجز غذائي، ولا تحقق اكتفاءها الذاتي، ما يعني اقتصاديا وجود فجوة أمن غذائي.

وتختلف مساهمة الدول العربية في قيمة هذه الفجوة الغذائية، حيث تشكل مساهمة كل من السعودية ومصر والإمارات والجزائر ما يفوق **63%**، حيث تبلغ مساهمة الجزائر وحدها ما يقارب **12%** في قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية.

[191]- ترقو محمد، **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص03.

شكل رقم(2-7): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية –متوسط الفترة 2014/2012

القيمة: نسبة مئوية (%)

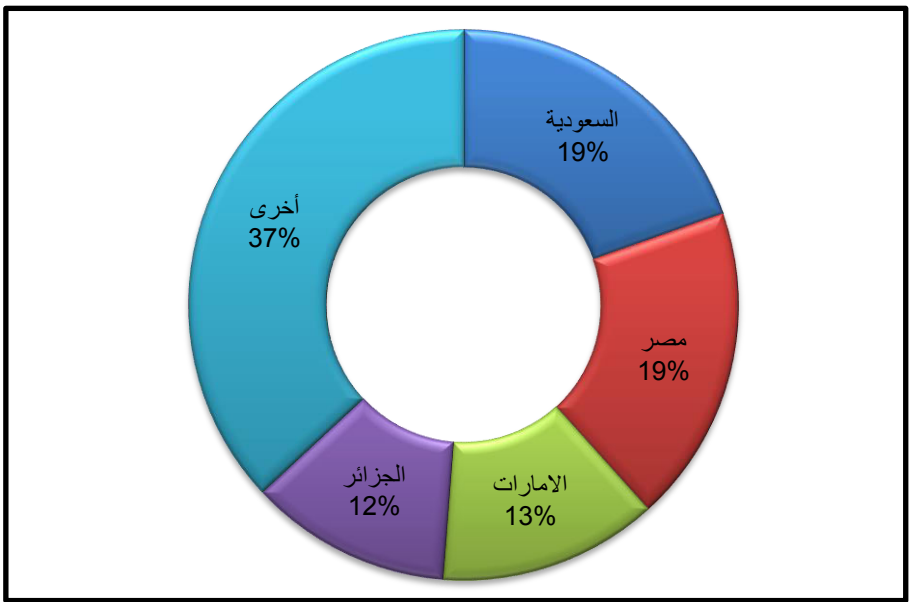

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (34)، 2014، ص27.

الفرع الثاني

قياس فجوة الأمن الغذائي في الجزائر

تشكل فجوة الأمن الغذائي في الجزائر مشكلة اقتصادية تحتاج الى حل استراتيجي، هدفه الرئيسي العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص فاتورة الاستيراد، خاصة ما يتعق باستيراد المنتجات الغذائية، وهذا عن طريق النهوض بالقطاعات الحيوية والفعالة في الاقتصاد الوطني، أهمها القطاع الفلاحي، كونه المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الوقت الراهن، في ظل الظروف والتغيرات الاقتصادية الدولية.

ولمعرفة الوضعية الحالية للفجوة الغذائية في الجزائر ومدى خطورتها على تحقيق الأمن الغذائي خاصة، والأمن القومي عموما، نقوم فيما يلي بقياسها اعتمادا على المؤشرات السابق ذكرها.

أولا: قياس وتحليل الفجوة الغذائية في الجزائر

سوف نعتمد في قياسنا للفجوة الغذائية في الجزائر على مختلف المؤشرات التي تتعلق بالفجوة الغذائية الفعلية والمعيارية أيضا.

1- قياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية

يتم قياس هذه الفجوة الغذائية باعتماد مؤشرين، الأول يتعلق بالميزان التجاري، والثاني بنسبة تغطية الموارد الذاتية المخصّصة لاستيراد الغذاء.

1-1- حساب الفجوة الغذائية الفعلية عن طريق مؤشر الميزان التجاري

اعتمادا على ما تمّ تقديمه من إحصائيات حول الفجوة الغذائية (صادرات/واردات غذائية)، نقوم بحساب الفجوة الغذائية الفعلية لسنة **2014**، حيث قدّرت نسبة الواردات الغذائية بقيمة **11005** مليون دولار أمريكي، مقابل **323** مليون دولار أمريكي من الصادرات الغذائية.

1-1-1- حساب فجوة الأمن الغذائية الفعلية المطلقة

والتي تحدد كما أسلفنا بالفرق بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية، وفق المعادلة التالية:

فجوة الأمن الغذائي الفعلية المطلقة = الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية

باسقاط احصائيات الجزائر من الصادرات والواردات الغذائية، تصبح العلاقة كما يلي:

فجوة الأمن الغذائية الفعلية المطلقة = **323- 11005**

(10682−) =

تشير القيمة المتحصل عليها إلى وجود فجوة أمن غذائية مطلقة لسنة **2014** بقيمة عجز تقدر بأكثر من **10** مليار دولار أمريكي، وهي بذلك شهدت ارتفاعا مقارنة بما كانت عليه خلال سنة **2013** حيث قدرت بأكثر من **09** مليار دولار مقابل **8,70** مليار دولار خلال سنة **2012**، وحوالي **3,5** مليار دولار سنة **2005**.

وعليه نستنتج أن قيمة العجز الغذائي بالجزائر تضاعفت بحوالي **03** مرات خلال الفترة (**2005-2014**).

1-1-2- حساب فجوة الأمن الغذائي الفعلية النسبية

والتي يتم تقديرها وفق المعادلة التالية:

$$\text{الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية} = \left(1 - \frac{\text{الصادرات الغذائية}}{\text{الواردات الغذائية}}\right)$$

لتصبح العلاقة كالتالي:

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية = 1 − (323/ 11005)

(0.97) = (0,03) −1 =

بما أن النتيجة المتحصل عليها موجبة وهي مقدرة ب (**0,97**) فإن هذا يدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية، أي أن رصيد الميزان التجاري سالب، ما يعكس عدم قدرة الصادرات الغذائية على تغطية قيمة ما يتم استيراده من الغذاء.

2-1- حساب الفجوة الغذائية عن طريق تحديد نسبة تغطية الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية = (**1** − الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء)
الواردات الغذائية

2- قياس فجوة الأمن الغذائي المعيارية

لقياس حجم فجوة الغذاء المعيارية بالنسبة للجزائر، نعتمد المعادلة التالية:

الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيارية = (1 − متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم)
متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية

لحساب الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيارية في الجزائر إن وجدت، نستعين باحصائيات الجدول رقم(**2-20**)، لتقدير متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحراية مقارنة بالمتوسط العالمي.

جدول رقم (2−20): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

الدولة	كيلو كالوري/يوم	بروتين/غرام/اليوم	دهون/غرام/اليوم
الجزائر	3296	92	76,6

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى احصائيات:

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 34، 2014.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد الجزائري من السعرات الحرارية نحو **3296** كيلو كالوري، مقابل حوالي **2870** كيلو كالوري على المستوى العالمي، بينما يقدر المتوسط اليومي من البروتين ب **92** غرام للفرد، مقابل **80,5** غرام على المستوى العالمي، ومتوسط **76,6** غرام/ اليوم للفرد من الدهون، مقابل **82** غرام من الدهون على المستوى العالمي.

وعليه، تصبح العلاقة:

الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيارية =1- (2870 /3296)

= 1,15-1 = (0,15 -)

بما أن القيمة المتحصل عليها سالبة وتبعا لما سبق ذكره، نستنتج عدم وجود فجوة أمن غذائية معيارية، أي أن الفرد الجزائري يستهلك ما يحتاجه من سعرات حرارية كافية لطاقته اليومية.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة التي تعكس وضعية الفجوة الغذائية في الجزائر، هنالك مؤشرات أخرى تقيس نسبة تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي من جهة، ونسبة التبعية الغذائية من جهة ثانية.

تحسب درجة الاكتفاء الذاتي وفق العلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي × 100/ المتاح للاستهلاك

يجمع الجدول التالي أرقام مختلفة تعكس وضعية الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الزراعية المنتجة محليا، والتبعية الغذائية لبعض المنتجات الغذائية التي تستورد من الخارج في معظمها.

جدول رقم(2–21): الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية (2012)*

القيمة: ألف طن

المجموعة الغذائية	الإنتاج المحلي	الصادرات	الواردات	المتاح للإستهلاك	نسبة الإكتفاء الذاتي (%)
الحبوب	5137,2	8,3	7946	13075	**39,3**
الخضر	10402,3	5,2	30,8	10428	**99,8**
الفواكه	3857	9,0	354,8	4202,5	**91,8**
اللحوم	606,3	0,0	62,8	669	**90,6**
الألبان ومنتجاتها	3064	16,8	2832	5879	**52,1**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 2013.

* تم انتقاء مجموعات معينة من السلع الغذائية فقط.

نستنتج من خلال الجدول رقم**(2-21)**، مجموعة النقاط التالية:

– تحقق الجزائر اكتفاءا ذاتيا نسبيا فيما يتعلق بمجموعة السلع الغذائية الرئيسية، أي ذات الاستهلاك الواسع والضروري، والمتضمنة مجمووعة الخضر والفواكه واللحوم، بنسبة **99,8%** و**91,8%** و**90,6%** على التوالي.

– لا تحقق الجزائر اكتفاءا ذاتيا فيما يخص انتاج الحبوب، حيث تمثل نسبة العجز أكثر من **60%**، وهي أقل من ذلك فيما يخص منتجات الألبان ومشتقاتها، بحيث تقدر بحوالي **48%.**

– تعاني الجزائر من التبعية الغذائية فيما يتعلق بانتاج الحبوب، حيث أن نسبة الواردات منها تفوق بكثير ما يتم انتاجه محليا، حيث يقدر الفرق تقريبا ب **2800** ألف طن.

خلاصة الفصل الثاني

تتمتع الجزائر بإمكانات زراعية جد معتبرة تسمح لها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الغذائية والتصدير نحو الخارج، إن أحكمت إدارتها. فالأرقام والإحصائيات تشير إلى أن عوامل الإنتاج الزراعي الأساسية متوفرة و تحتاج فقط إلى التنمية والاهتمام.

وتشير الإحصائيات أيضا إلى ارتفاع ملحوظ في إجمالي الإنتاج الزراعي النباتي، المتضمن الخضر والفواكه والحبوب، وكذا ارتفاع في الإنتاج الحيواني- ما عدا إنتاج الأسماك- والذي شهد تراجعا في الكميات المنتجة خلال السنوات القليلة الماضية.

هذا التطور الإيجابي في الإنتاج الزراعي يشير إلى تحسن في أداء القطاع الفلاحي، الذي لابد وأن يرافقه التطوّر في مختلف القطاعات ذات الصلة بالأمن الغذائي، كقطاع الموارد المائية، والذي هو الآخر يحتاج إلى الحوكمة وحسن الاستغلال.

فالجزائر على غرار باقي دول العالم معنية بشحّ الموارد المائية وندرتها، ولابد لها من الحفاظ عليها والعمل على استدامتها، فضمان الأمن المائي من ضمان الأمن الغذائي. فهي بذلك تنتهج استراتيجيات على الأفق البعيد وتعتمد على أحدث التكنولوجيا في الإدارة المتكاملة لهذا المورد.

كما تهتم أيضا بقطاع الصناعات الغذائية، باعتباره هو الآخر قطاعا فاعلا وفعالا في الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي، وهذا عن طريق خلقه للثروة ومناصب العمل وتنمية قطاع التجارة الخارجية.

حيث تولي الدولة الاهتمام لهذا القطاع عن طريق توجيه الاستثمار نحوه، خاصة القطاع الخاص، والتشجيع على خلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة المختصة بالصناعة الغذائية وما يرتبط بها، كونها الأكثر هيمنة في نسيج قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر.

غير أنه، وبالرغم من كل المجهودات المبذولة وضخامة الميزانيات المخصّصة لتطوير القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، إلاّ أنّ الجزائر لا تزال تعاني من فجوة أمن غذائي، ما يجعلها دائما تابعة اقتصاديا وغذائيا للخارج.

حيث أن نسبة الواردات الغذائية قد تضاعفت في السنوات الأخيرة مقارنة بالصادرات من السلع الغذائية، والتي لا يمثل نموها سوى نسبة ضئيلة جدا ومساهمتها ضعيفة ضمن حصيلة الإيرادات الكلية.

وما يزيد الوضع سوءا وخطورة هو هشاشة الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والأزمات الغير متوقعة، كأزمة تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية وما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، والأمن الغذائي بالأخص.

هذا ما سنشير إليه في الفصل الموالي من الرسالة.

الفصل الثالث

آفاق تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية

تمهيد:

بات اعتماد الجزائر على الخارج في تأمين احتياجات شعبها من الغذاء يشكل خطرا على أمنها الاقتصادي والقومي، ما يستدعي تكثيف الجهود وتحديد الإستراتيجيات الكفيلة بالخروج من وضعية التبعية الغذائية، وهذا إما باعتمادها على مواردها الزراعية الذاتية وترشيد استغلالها لتنمية الإنتاج، أو عن طريق تعاونها الدولي في شكل تكامل اقتصادي مع الدول المجاورة أو دول أخرى للاستفادة من المزايا النسبية لعناصر الإنتاج الزراعي المتبادلة في هذا الإطار، كاليد العاملة الزراعية، التكنولوجيا، المدخلات الزراعية أو غيرها.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي تمنحها باعتبارها دولة نامية مزايا اقتصادية وتجارية خاصة، تسمح لها بتسهيل المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء، وحرية انتقال عناصر الإنتاج بما فيها الإنتاج الزراعي.

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي في منظومة التجارة الدولية، فقد قامت منظمة التجارة العالمية بإنشاء اتفاقية الزراعة، والتي تهدف أساسا إلى تنمية هذا القطاع الحيوي لكل الدول الأعضاء بدون استثناء، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والتجارية الراهنة والمتميزة بعدم الاستقرار، وحدّة الأزمات (خاصة الأزمات الغذائية)، وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية وما ينعكس عنها من آثار سلبية على اقتصاديات الدول المستوردة بالأخص، على غرار الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والأمن الغذائي بصفة خاصة.

ولمعالجة هذه النقاط، والبحث فيها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية

المبحث الأول

تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي

يعتبر الأمن الغذائي من أولى القضايا الاقتصادية المعاصرة اهتماما وتركيزا من قبل الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية، في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة، ونظام عالمي لا مكان به إلاّ للكيانات والتكتلات الاقتصادية العملاقة (**المطلب الأول**).

فالأمن الغذائي متغيّر تحكمه قيود طبيعية (المناخ والبيئة ونوعية الموارد)، وأخرى اقتصادية (أسعار السلع والموارد محليا وعالميا)، والتي شهدت ولازالت تشهد تقلبات وعدم استقرار نتيجة عوامل مختلفة تخدم في الغالب مصالح الدول المتقدمة على عكس الدول النامية والمستوردة الصافية للأغذية كالجزائر مثلا.

هذه الأخيرة صارت ملزمة بتنمية اقتصادها، خاصة القطاع الزراعي، وذلك في إطار العمل المشترك والتعاون الدولي والإقليمي في المجال الزراعي، والذي يصطلح عليه اقتصاديا بالتكامل الاقتصادي الزراعي (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

التكامل الاقتصادي

إن حاجة الدول لبعضها البعض في مختلف المجالات يجعلها تسعى إلى التعاون فيما بينها في إطار تنظيمي وقانوني مشترك، بحيث تستفيد كل دولة من خبرات ومزايا الدول الأعضاء بنفس القدر وتقدم كل دولة ما لديها تكملة لما لدى غيرها، حتى يصبح الكل واحدا، وهذا ما يطلق عليه اصطلاحا التكامل.

وفي المجال الاقتصادي أيضا يمكن إقامة تكامل بين مجموعة من الدول، بحيث يتم تبادل المقومات والموارد في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، لم تكن لتستطيع كل دولة على حدى بلوغها (**الفرع الأول**).

وللتكامل الاقتصادي أهداف عديدة، أبرزها تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية للدول الأعضاء، والإتجاه نحو تحقيق أكبر المزايا المشتركة في مختلف المجالات والفروع، أهمها المجال الزراعي (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

مفهوم التكامل الاقتصادي

يهدف التكامل الاقتصادي إلى جعل الدول الأعضاء فيه موحدة اقتصاديا، بحيث يتم إزالة الحواجز والقيود الجمركية في التعاملات التجارية بينها، وكذا توحيد السياسات الاقتصادية والتجارية وجعل الأهداف الإستراتيجية مشتركة من حيث التخطيط والتنفيذ.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي هو:"العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح بذلك هذه الدول في الأخير كلا واحدا"[192].

يتضح من خلال المفهوم السابق أهمية وأهداف قيام أي تكامل اقتصادي، والمتمثلة بإيجاز في[193]:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير.
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع.
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.
- تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات الأجنبية.
- رفع مستوى رفاهية المواطنين.
- التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية

[192]- عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 05.

[193]- مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)**، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، 2009، ص37. **مقتبس عن:** عبد المطلب عبد المجيد، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص 52-54.

التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصا إذا كان التكامل قد وصل إلى مرحلة متقدمة.

ثانيا: أشكال التكامل الاقتصادي

يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة، بحيث يمثل كل شكل مرحلة من مراحل عملية التكامل، وهي كما يلي[194]:

1- اتفاقية التجارة التفضيلية

وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الاستيرادية وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة (أو لأنواع منها) وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجيع التبادل التجاري بين الدول[195].

2- منطقة التجارة الحرة

في هذا الشكل (المرحلة) تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأعضاء الأخرى، ولكل دولة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة، ومن أهم صور المناطق التجارية الحرة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "**NAFTA**"[196].

3- الاتحاد الجمركي

ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.ومن أهم صور هذا الاتحاد، السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية "**Mercosur**"[197].

---

[194]- الياس سالم، **التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي – اتحاد المغرب العربي نموذجا–**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 03، 2012، ص 170 .

[195]- فتحي حسن سلامة، **النظم الجمركية والاستيراد والتصدير**، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 105.

[196]- بن عمر الأخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 34.

[197]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

4- السوق المشتركة

يتم في هذا النوع إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية والإدارية كما في منظمة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية كما في الاتحاد الجمركي، ويتم كذلك إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أي أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم دمج أسواق السلع للدول الأعضاء بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج، وبالتالي تصبح هناك حرية لتنقل السلع والعمال ورؤوس الأموال[198].

5- الاتحاد الاقتصادي

هذه المرحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة، حيث وبالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها[199].

6- الاتحاد الاقتصادي التام

ويعتبر أرقى درجات التكامل الاقتصادي، وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق وطنية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة. وأوضح مثال على هذا التكامل تجربة الاتحاد الأوروبي[200].

الفرع الثاني

التكامل الاقتصادي وأثره على القطاع الزراعي

تسعى العديد من الدول إلى إقامة الشراكة مع دول أخرى في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي أو الدولي، بحيث تكون لها نفس الأهداف الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها، والتي يصعب

---

[198]- سايح بوزيد، المرجع السابق، ص 84.

[199]- سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 02، 2002، ص 87.

[200]- عجيلة محمد وآخرون، **تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 94.

عليها الوصول إليها بمفردها.

وبالنسبة للجزائر، فهي تهدف من وراء التكاملات الاقتصادية التي تنضم إليها إلى تنمية إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بما فيها الإمكانات الزراعية.

أولا: أهم تجارب التكامل الاقتصادي للجزائر

باعتبار الجزائر دولة نامية، مغاربية، عربية، إسلامية، وبحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها التجارية الدولية، فهي مؤهلة لإقامة العديد من التكاملات الاقتصادية مع دول وتكتلات اقتصادية مختلفة، وهذا بدافع التعاون والعمل المشترك في مختلف المجالات، في ظل التحديات التي فرضتها العولمة، والإطار الاقتصادي الجديد، الذي يتميز بهيمنة التكتلات العالمية على الأنشطة الاقتصادية وغيرها دوليا وإقليميا.

ومن أبرز التكتلات التي انضمت إليها الجزائر في إطار اقتصادي هي[201]:

1- اتحاد المغرب العربي[202]

كان لقيام اتحاد مغاربي أهداف واستراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، جاءت نظرا لتوفر مجموعة من المقومات التي تتمتع بها الدول المغاربية والتي إن أحسن استغلالها نجح مشروع هذا الاتحاد، على غرار المقومات الزراعية والمناخية الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي.

إذ نصت المادة الثالثة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي أن السياسة المشتركة بين دول الاتحاد تهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا

---

[201]- سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر–** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 01، 2002، ،ص 90-91.

[202]- أنشئ **اتحاد المغرب العربي** بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) في فبراير **1989**، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها، على غرار موجة الاتحادات العربية آنذاك، حيث تم إنشاء مجلس التعاون العربي، بالإضافة إلى ضرورة الاستجابة لإكراهات العولمة، وما يتطلبه ذلك من تكتل. وضمن هذا السياق انطلق بناء التجربة الاتحادية المغاربية، استنادا إلى عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية. **ينظر:** عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 378.

الصدد"[203].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدول المغاربية المجاورة للجزائر وبالرغم من محدودية مساحتها مقارنة بمساحة الجزائر وإمكاناتها، إلا أنها استطاعت تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي لسكانها وكذا السياح الأجانب القادمين إليها، والذين يعملون على تصدير بعض المنتجات الزراعية إلى بلدانهم في إطار شراكات دولية، وتبقى الجزائر في المقابل رهينة العجز الغذائي لعدم وضوح إستراتيجيتها الزراعية وبالتالي عدم تنمية وتطوير هذا القطاع[204].

غير أن ذلك لا يعني تحقيق الأمن الغذائي في تلك الدول، فحتى المنتجات الزراعية التي تنتجها وحققت إكتفاءا ذاتيا فيها لا تراعى فيها المقاييس العالمية لجودة وسلامة هذه المحاصيل، في الوقت الذي تتعرض فيه الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) إلى سوء التسيير والاستغلال الغير رشيد والمتمثل في التوسع الزراعي والزحف العمراني الأفقي العشوائي على حساب البيئات الطبيعية التي تشكل مراعي والغابات، وتكثيف استغلال الموارد البيئية بما يؤدي إلى إنهاك التربة وسرعة استنزاف الموارد المائية وتلوث البيئة وغيرها من المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في بلدان المغرب العربي[205].

2- التكامل الاقتصادي مع البلدان العربية

تتمتع الدول العربية بمقومات طبيعية ومالية وبشرية خاصة بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي، نوجزها فيما يأتي[206]:

– توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات وثروة حيوانية، وثورة بترولية، وثورة مائية، وثورة معدنية. حيث تقدر المساحة التي تزرع في الدول العربية بنحو **72,1** مليون هكتار، أي ما يعادل **5,4%** من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي[207].

---

[203]– المنظمة العالمية للملكية الفكرية، **معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**، 17 فبراير 1989، ص 04.

204 -MERABBI Houari, **Programme pour une nouvelle Algérie**, édition Dar EL Gharb, Oran, Algérie, 2001,P 67.

[205]– كفاح عباس رمضان الحمداني، **مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي بين عامي (2000–2007)**، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص 02.

[206]– الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 05، جانفي 2008، ص 26.

[207]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، الخرطوم، السودان، ص 01.

– توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول، غير أنها لم تسهم في تنمية الدول العربية، وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج.

– توفر الموارد البشرية في الوطن العربي، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي **385,6** مليون نسمة سنة **2014**[208].

– اتساع السوق ففي الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي والذي يضم أكثر من **385** مليون مستهلك.

– موقع الدول العربية موقع استراتيجي له أهميته الاقتصادية خاصة، حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا وأوروبا، وتطلّ معظم الدول العربية على بحار ومحيطات العالم مما يسمح لها بربط دول العالم ببعضها البعض ما يسهل التبادلات التجارية البينية والدولية، وبالتالي تيسير تدفق السلع الغذائية وغيرها نحو البلدان العربية.

وبالرغم من الإمكانات المتاحة في الوطن العربي، والتي من شأنها تعزيز التعاون في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية بما فيها الزراعية، إلا أننا نلاحظ أن الوطن العربي لا يزال يعاني من فجوة امن غذائي تقدر بأكثر من **34** مليار دولار في سنة **2014**[209]، تساهم الجزائر بنسبة **11,39%** من قيمة هذه الفجوة، أي ما قيمته **3,87** مليار دولار.

3- اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

بما أن الجزائر دولة متوسطية، ومجمل مبادلاتها التجارية من استيراد وتصدير تقام مع دول الإتحاد الأوربي (**64,21%** بالنسبة للصادرات، و**50,67%** بالنسبة للواردات لسنة **2014**)[210]، فكان عليها العمل على إقامة شراكة مع هذه الدول، والتي تسمى بالشراكة الأورومتوسطية، حيث يندرج اتفاق

[17]– وفق إحصائيات البنك الدولي، تم الإطلاع على الموقع الرسمي، بتاريخ 01 جانفي 2016، 14:49: http://data.albankaldawli.org/region/ARB

[209]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 27.

210 -D.G.D, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, (période 2005-2014), ministère des finances, Algérie, 2014, P 12.

الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة **1995**، والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط[211].

غير أن الطرف المستفيد من اتفاق الشراكة هذا هو بالأكيد دول الاتحاد الأوروبي، التي تسعى من خلال اتفاقها مع الجزائر إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، تحققها من خلال تصريف منتجاتها إلى الأسواق الجزائرية، والتي لا تستطيع المنتجات الوطنية منافستها، ما يؤثر سلبا على تنمية الإنتاج الوطني، وغيرها من السياسات والإجراءات التي لا تخدم الاقتصاد الجزائري، ولا تضيف قيمة إلى القطاع الزراعي ولا الصناعي.

إن التكاملات الاقتصادية السابق الإشارة إليها من أبرز التكاملات التي قامت الجزائر بالانضمام إليها في سبيل الاستفادة من المزايا والفرص التي يمنحها كل تكامل على حدا، غير أن التعهدات والاتفاقيات تبقى حبرا على ورق، فالواقع يعكس وضعا آخر.

ومن خلال النقاط الموالية نشير إلى انعكاسات هذه التكاملات على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر.

ثانيا: انعكاس التكامل الاقتصادي على القطاع الزراعي

كان للاتفاقيات والمعاهدات المقامة بين الجزائر والأطراف الأخرى، سواء الإقليمية أو الدولية في إطار التكامل الاقتصادي الأثر على القطاع الزراعي، سواء كان ذلك بصورة ايجابية أو سلبية.

ففي إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، شكّلت مسألة انعدام الأمن الغذائي في الدول الخمس المغاربية مكوّنا رئيسيا في السياسات التنموية، خاصة المتعلقة بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، والتي تهدف إلى ضمان حجم كاف من المواد الغذائية للأفراد آنيا ومستقبلا، حيث يتوقع تزايد الطلب على الغذاء مع تزايد عدد سكان المغرب العربي (يتوقع أن يقدر بحوالي 90 مليون نسمة بحلول سنة **2020**)[212]، واستقرار في المخزون الاستراتيجي الغذائي على مستوى الأسواق الوطنية، مع ضمان

[211]– زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2004، ص 53.

[212] - M.Chabane**, l'Agriculture de conservation : Voie de sécurité alimentaire dans les pays du Maghreb ?**, Option Méditerranéennes, A n° 96, 2010, P 199.

أسعار مقبولة، توافق القدرة الشرائية للجميع، خاصة الفئات الفقيرة (المتواجدة خصوصا بالمناطق الريفية)[213]. حيث تبنى رؤساء الدول المغاربية اتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية بين الدول المغاربية **(ينظر الملحق رقم 06)**.

وفي لقاء القمة لسنة **1990**، نص اتفاق الزراعة على ترقية الإمكانيات الزراعية وتسهيل تصريف المنتجات الزراعية، وتعهدت بموجب الاتفاقية إعفاء المواد الزراعية المحلية من الرسوم والحقوق الجمركية، والتزمت بحماية الإنتاج الفلاحي المغاربي من منافسة المنتجات المستوردة والمدعمة،وكذا توحيد التشريعات وتدعيم المراقبة الصحية وسياسة الأسعار[214].

وجاءت هذه التعهدات ضمن نصوص الاتفاقية التالية[215]:

– التعجيل بإقامة اتحاد جمركي استعدادا لتحقيق سوق مغاربية زراعية مشتركة.

–إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي، من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة المفروضة عند الاستيراد، باستثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل بلد من بلدان الاتحاد.

– تتولى لجنة الأمن الغذائي إعداد قائمة للمنتجات الفلاحية، والمصنعة من تحويل ذات الأصل المغاربي.

– ترفق المنتجات ذات المنشأ المحلي المصدرة من قطر أحد الأطراف إلى أقطار الأطراف الأخرى بشهادة منشأ.

– تتعهد الدول بوضع نظام مشترك لحماية المنتجات الفلاحية المغاربية من مزاحمة المنتجات الواردة من خارج أقطار الاتحاد.

– العمل تدريجيا على توحيد قوانين الرقابة الصحية ومواصفات السلع الغذائية، وكذلك سياسات الأسعار.

– تجري تسوية المعاملات المتعلقة بالمبادلات التجارية بين الأقطار المغاربية، طبقا لأحكام

---

[213] - Housssem Eddine CHEBBI, Lassad LACHAAL, **l'agriculture et la sécurité Alimentaire : une étude comparative des pays du maghreb**, New MEDIT, N 03, 2004, P 09.

[214]– تواتي بن علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014، ص 141.

[215]– بن خزناجي أمينة، المرجع السابق، ص 112.

اتفاقيات الصرف المغاربية، أو الثنائية أو طبقا لقوانين الصرف المعمول بها في كل قطر.

أما اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فيرى العديد من الاختصاصيين أن لها آثار سلبية عديدة على القطاع الفلاحي بغض النظر عن الآثار الايجابية، ومن بينها[216]:

– المنافسة اللامتكافئة والحادة التي يتمتع بها المنتوج الأوروبي مقابل المنتوج الوطني.

– الاختلاف الكبير في نسبة الدعم الفلاحي، حيث تحظى المنتجات الفلاحية الأوروبية بدعم يتراوح بين **40%** إلى **70%**، في حين لم يتعدى الدعم الفلاحي الجزائري **4,5%**، مما يؤثر على المردودية الإنتاجية الفلاحية.

– إغراق[217] السوق الجزائرية بالمنتجات الزراعية الأوروبية المدعمة: فقد أدى تحرير التجارة الخارجية إلى أضرار بالغة بالصناعة والتجارة المحلية، خاصة في إطار اتفاقية الجات، حيث تمكنت كثير من الدول الأجنبية بإغراق أسواق الدول النامية، بمنتجات عالية الجودة ورخيصة السعر[218].

– تضرر العديد من الفلاحين والمزارعين في الجزائر نتيجة تحرير استيراد المنتجات الزراعية الأوروبية.

– تشدد الاتحاد الأوروبي في المواصفات الفنية والصحية للمنتجات الزراعية مما يعيق وصولها إلى الأسواق الأوروبية.

– استخدام التدابير الوقائية الخاصة من طرف الاتحاد الأوروبي إذا ما تجاوزت الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعية المحددة، هذا من أجل حماية المنتجين المحليين وهو ما يمنع زيادة الصادرات وبالتالي اختلال الميزان التجاري.

أما في إطار التكامل الاقتصادي العربي، فقد تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية مقرها في

---

[216]– رابح زبيري، **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص 26.

[217]– يعرف **الإغراق** على أنه:"بيع أو تصدير السلعة بأقل من السعر المعتاد البيع به لنفس السلعة أو للسلع الشبيهة داخل البلاد أو للتصدير". **ينظر**: مصطفى محمد عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 1988، ص 155.

[218]– محمد على عكاز، **القيود الشرعية الواردة على حرية التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة فقهية مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة 01، 2008، ص 475.

مدينة الخرطوم، وباشرت المنظمة عملها سنة **1972**، بينما اكتملت عضويتها سنة **1980** بانضمام جميع الدول العربية إليها[219] **(ينظر الملحق رقم 07)**.

وتهدف هذه المنظمة إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول والبلاد العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية والسمكية وعلى الأخص[220]:

– تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.

– رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية تحقيقا للأمن الغذائي العربي.

– تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية.

– العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة.

– النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في قطاعي الزراعة والصيد البحري.

وفقا لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية ومؤشرات أداء الزراعة العربية عامة، والعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية، وتعظيما للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهارا للزراعة العربية، دفعا لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة، وتعزيزا للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، وصولا إلى السوق العربية المشتركة خلال الأفق الزمني المحدد للإستراتيجية، فقد اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (الدورة **28**)، سنة **2005** الموجهات الرئيسية لإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين **2005-2025**.

بحيث تتضمن التوجهات المعتمدة ضمن هذه الإستراتيجية المحاور الرئيسية التالية[221]:

---

[219]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، بدون سنة نشر، ص 05.

[220]– إدارة المنظمات والاتحادات العربية، **دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية**، القاهرة، مصر، يناير 2015، ص 57.

1- المياه: المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية.

3- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي.

4- التطوير والتحديث التقني للزراعة.

5- أولويات التنمية الزراعية: ويتضمن هذا المحور وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية للتنمية على المستويين القطري والعربي، والتي من بينها: الكفاءة الاقتصادية، برامج الزراعة المستدامة، البعد الاجتماعي للتنمية وغيرها.

6- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

7- الاستثمار الزراعي المشترك.

8 – تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية.

9- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية.

10- المساهمة في ازدهار الريف.

11- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

غير أنه وبالرغم من كل ما بذل من تخطيط لسياسات واستراتيجيات زراعية، يبقى تحقيق الأمن الغذائي العربي واقعيا بعيد المدى، ويتطلب في ذلك معالجة للوضع في إطار المسارات طويلة الأمد لتأمين مستويات مرضية من الأمن الغذائي، حيث ينبغي النظر إليها وفقا للمستويات الإقليمية، وذلك من خلال العمل على تكامل أسواق الموارد الزراعية، إذ أن أمرا من هذا النوع سيؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الزراعية باتجاه تعظيم عوائدها من السلع الغذائية، واعتماد سياسات اقتصادية زراعية تعمل على إعادة هيكلة القطاع الزراعي باتجاه السلع المرتبطة بالحاجات الأساسية لأفراد المجتمع العربي، وتحفيز الاستثمار نحو الخيارات التكنولوجية في مجال إنتاج الغذاء، وأن تضم هذه المعالجات في إطار إستراتيجية للأمن الغذائي، وتأخذ بالاعتبار فترات زمنية بعيدة تزيد عن ربع قرن من الزمن[222].

[221]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005–2025**، جامعة الدول العربية، أوت 2007، ص 13.

[222]– سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011، ص 32.

المطلب الثاني

الأمن الغذائي والتكامل الاقتصادي الزراعي

يشكل التكامل الاقتصادي فرصة بالنسبة للدول الأعضاء فيه لتبادل المزايا الاقتصادية بعضها لبعض، وبالنسبة للقطاع الزراعي، فتعدد عوامل الإنتاج والمزايا النسبية التي قد تتميز بها كل دولة، يمكن دمجها في إطار التكامل الاقتصادي لتعظيم الفوائد ورفع إنتاجية المحاصيل، واستغلالها أفضل استغلال، بحيث يستفيد كل طرف من مزايا الطرف الثاني في إطار ما يسمى بالتكامل الاقتصادي الزراعي (**الفرع الأول**).

وبالتالي يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للعديد من المحاصيل الزراعية للدول الأعضاء ضمن التكامل الاقتصادي الزراعي، إن تم التعاون بينها عن طريق تقسيم العمل والموارد في المجـال الزراعي (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

التكامل الاقتصادي الزراعي

يهدف التكامل الاقتصادي عموما إلى تبادل وتنمية الموارد والمقومات الإنتاجية بين مجموعة من الدول، بحيث يتم التعاون فيما بينها في إطار اتفاقية اقتصادية، تخدم مصالح كافة الأطراف.

فالتكامل الاقتصادي الزراعي هو الآخر، أيضا يهدف إلى تبادل وتنمية الموارد الزراعية بين مجموعة من الدول تسعى كلها غلى تحقيق أمنها الغذائي المحلي والمشترك أيضا.

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي الزراعي

هناك عدة مقومات ينبغي أن تتوفر حتى يتعزز قيام تكامل اقتصادي زراعي، ويضمن له البقاء والاستمرارية، ومن أهم المقومات الزراعية، تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية، ومختلف عناصر الإنتاج الزراعي، وكذا البنية الأساسية اللازمة للعملية الإنتاجية، نفصل فيها فيما يلي[223]:

1- توفر الموارد الطبيعية

وهو عامل أساسي في نجاح التكامل الاقتصادي الزراعي، حيث أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول قد يعتبر حافزا على دخولها في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر

[223]- مهدي ميلود، المرجع السابق، ص 28.

على مثل تلك الموارد، محاولة الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية التي قد تنجم عن التكامل الاقتصادي الزراعي.

2- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للإنتاج الزراعي

ويبرز هذا الجانب أهمية الدور الذي يلعبه العالمون في القطاع الفلاحي أو الصيد، أو الصناعات الغذائية، من اختصاص ومهارة، تسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها.

3- توفر البنية الأساسية

ويقصد بها شبكات الطرق ووسائل النقل، والاتصال، ومعدات وآلات الزراعة...، إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي، لأنه حتى في ظل توفر حرية انتقال المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية، فإن مدى التكامل وفاعليته محدودين ما دامت الدول المتكاملة تفتقر إلى طرق ووسائل نقل بينها.

4- إعطاء الوقت المناسب والكافي للدراسات والبحوث الزراعية

إنّ قيام التكامل الزراعي على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيره الفشل والتفكك بعد وقت قصير، حيث أن الدراسات والبحوث تهدف إلى تحديد المشاكل في القطاع الزراعي وفرض الحلول والبدائل الممكنة، والتوصل إلى القرارات السليمة والمثلى في ظل الظروف والعوامل المحيطة[224].

ونضيف إلى مجموعة المقومات السابقة، مقوما آخر ضروريا في إتمام العمليات الزراعية ، ألا وهو التكنولوجيا، حيث أن نجاح الزراعة يقوم على استخدام أحدث التكنولوجيا بما فيها التكنولوجيا الحيوية الحديثة في هذا المجال. فالدول التي تتمتع بهذا المقوم من شأنها التأثير أكثر على بقية الدول التي تفتقر إليها.

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي الزراعي

يعمل التكامل الزراعي على تنسيق الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول الأعضاء، ودعم التخصص الإنتاجي بينها (حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول الأخرى)، ولهذا أثر ايجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية لكافة الدول. كما أنه يؤدي إلى جعل المنتوج الزراعي

[224]- بن خزناجي أمينة، المرجع السابق، ص 90.

داخل التكامل أكثر قدرة على المنافسة خارجه، كنتيجة عن التخصص الإنتاجي من خفض التكاليف واستفادة من مزايا الإنتاج المتسع.

وعليه فالتكامل في مجال الزراعة يخدم بدرجة كبيرة مسألة الأمن الغذائي، وتهدف الأقطار بوجه عام من وراء التكامل الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[225]:

– إمكانية الاستعمال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة والذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في مستوى الإنتاج على نطاق واسع.

– تحقيق مبدأ التخصص الإنتاجي والتقسيم الاجتماعي الدولي للعمل، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وخفض التكاليف.

– الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير سواء بالنسبة للوفرات الداخلية أو الخارجية، نظرا لأن التكامل يؤدي إلى توسيع السوق.

– زيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان، نظرا لما يحققه هذا التكامل من معدلات النمو المرتفعة، والذي يؤدي إلى زيادة المداخيل.

الفرع الثاني

التكامل الاقتصادي الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تندمج الدول في إطار التكاملات الاقتصادية أساسا بهدف الحصول على المنافع الاقتصادية والمزايا التجارية من وراء الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار، والأمر ذاته بالنسبة لإقامة تكامل اقتصادي زراعي، بحيث يكون الهدف الأساسي منه هو توفير الاحتياجات الزراعية أو عناصر إنتاجها بطريقة أفضل. ويختلف ذلك بين تكامل وآخر.

فالتكامل الاقتصادي الزراعي يسهم في توفير الغذاء لكافة سكان الدول الأعضاء فيه، وهذا عن طريق الإدارة المتكاملة للموارد الزراعية المتاحة، وتوفير إمدادات إضافية من الغذاء، تصب في مصلحة الدولة من ناحية بلوغ هدف الأمن الغذائي.

[225]– لرقام جميلة، المرجع السابق، ص 173.

أولا: دور استراتيجيات التكامل الزراعي في دعم الأمن الغذائي

بما أننا تطرقنا في دراستنا هته إلى التكامل الاقتصادي للجزائر ضمن الاتحاد المغاربي، والتكامل الاقتصادي العربي، فقد قمنا باختيار إستراتيجيتين متعلقين بمسألة الأمن الغذائي لكل من التكامل المغاربي والعربي.

1- إستراتيجية اتحاد المغرب العربي الداعمة لمسألة الأمن الغذائي المغاربي

يسعى المغرب العربي إلى تحقيق الأمن الغذائي لشعوبه، ومن أجل ذلك قام مجلس الرئاسة المغاربي بإنشاء لجنة الأمن الغذائي (**ينظر الملحق رقم 08**).

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى[226]:

– وضع سياسات وخطط مغاربية مشتركة بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي على الصعيد المغاربي للأجيال الحالية وضمان حق الأجيال المستقبلية.

– تحقيق التكامل في ميدان الإنتاج الفلاحي وإنشاء الآليات والهياكل المناسبة لذلك مع وضع استراتيجيات مشتركة للرفع من إنتاج المواد الغذائية الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتدعيم الصناعات والبحوث والخدمات المرتبطة بالفلاحة والتنمية الريفية.

– وضع سياسات فلاحية مشتركة لحماية السوق المغاربية من مزاحمة الواردات من خارج دول الاتحاد.

2- إستراتيجية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الداعمة لمسألة الأمن الغذائي العربي

أصدرت الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية "إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية" في أفريل **2008**، والذي تضمن عدة تدابير منها "**البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**" (**ينظر الملحق رقم 09**).

بحيث يمتد هذا البرنامج لمدة عشرين عاما (**2011-2031**)، وقد صمّم هذا لتحقيق الأهداف التالية[227]:

---

[226]– وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **محاضر اجتماعات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي ونظامها الداخلي (1989–2006)**، بمشاركة المديرية العامة للبلدان العربية ومديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، 2006، الجزائر، ص 75.

[227]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، الخرطوم، السودان، ص 31.

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة واردات السلع الغذائية.
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للقطاع الخاص.
- توفير فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، وتساعد على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية.

ثانيا: أثر مبادلات السلع الغذائية بين أطراف التكامل على تحقيق الأمن الغذائي

يبرز أثر التكامل الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي أولا من خلال المبادلات التجارية للسلع الغذائية بين أطراف التكامل، وفي ما يلي توضيح لذلك.

جدول رقم(3-1): استيراد السلع الغذائية وفق المجموعات الدولية لسنة 2013

القيمة: مليون دينار جزائري

المنطقة	السلع الغذائية المستوردة	النسبة (%)
الاتحاد الأوروبي	328.508,4	43,19
المغرب العربي	5685,0	0,74
الدول العربية	10.929,1	1,43
المجموع الفرعي	345.122,5	45,38
بقية دول العالم	415.395,2	54,62
المجموع الكلي	**760.514,7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى:

Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 à 2013, la direction Technique chargée de la comptabilité nationale, ONS, Algérie, Novembre 2014, PP 83-84.

بتحليل بيانات الجدول (رقم **3-1**)، نستنتج مجموعة النقاط التالية:

- يشكل الاتحاد الأوروبي المورّد الرئيسي للسلع الغذائية للجزائر، حيث تقدر نسبة ما يتم استيراده من دول هذا التكامل بحوالي **43,19%**، أي ما قيمته **328** مليار دينار جزائري من السلع الغذائية، حيث تعتبر فرنسا أكبر ممول للجزائر بالغذاء.

– إن نسبة المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي والجزائر ضعيفة جدا، وينعكس ذلك في قيمة الواردات من الاتحاد إلى الجزائر من السلع الغذائية والتي لا تزيد عن **5685** مليون دينار جزائري، أي بنسبة أقل من **01%.**

– تمثل قيمة الواردات الغذائية المستوردة من الدول العربية إلى الجزائر حوالي **10** مليار دينار جزائري، أي بنسبة **1,43%** من مجموع الواردات الغذائية. وهي بالتالي تمثل نسبة ضعيفة جدا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي.

وعليه، نستنتج أن الجزائر في وضعية صعبة من حيث التبعية لدول الاتحاد الأوروبي، وبالدرجة الأولى فرنسا، حيث تقدر قيمة الواردات من الحبوب الفرنسية إلى الجزائر ب **121.727** مليون دينار جزائري، وهذه القيمة وحدها فقط بدون إضافة المواد الغذائية الأخرى المستوردة من هذا البلد نحو الجزائر تمثل أكثر من مجموع السلع الغذائية المستوردة من الدول العربية والمغاربية مجموعة، والمقدرة بحوالي **16614** مليون دينار جزائري.

وبالتالي فإن التكامل الزراعي العربي أو المغاربي لم يحقق نتائج ايجابية بالنسبة للجزائر، وينعكس ذلك في النسب الضئيلة جدا من السلع الغذائية العربية والمغاربية المستوردة نحو الجزائر مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي ودول أجنبية أخرى، أهمها: فرنسا، كندا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، واسبانيا والمكسيك[228].

وبما أن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تشكل أهم مؤسسة تجارية دولية، وتضم عددا كبيرا من الدول الأوروبية والعربية وغيرها، فهي بالتأكيد سوف تتأثر بما ينجر عن إبرام الاتفاقيات الخاصة بها، خاصة تلك المتعلقة بالزراعة، ما ينعكس إيجابا أو سلبا على مسألة الأمن الغذائي، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

[228] - FAO, **Global Information and Early Warning Systam on Food an agriculture (GIEWS), Algeria,** , May 2013, P 02.

المبحث الثاني

الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

ظلت التجارة الدولية عقودا عديدة تعاني من مشاكل كبيرة بسبب ما تطرحة الزراعة من مشاكل، وفي إطار التحولات الاقتصادية الراهنة تم تطوير اتفاقيات ما يعرف بـ "**الجات**" إلى ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية لتشمل الزراعة وذلك بعد سلسلة من المفاوضات الشاقة[229]، والتي انبثقت عنها اتفاقية التجارة للسلع الزراعية.

المطلب الأول

ماهية المنظمة العالمية للتجارة

كانت الفكرة السائدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هي أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد المقترح لما بعد الحرب سوف يقوم على ثلاث ركائز هي: استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات من ناحية، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي من ناحية ثانية، ثم ضمان حرية التجارة الدولية من ناحية ثالثة، وأما قضايا التجارة العالمية فقد انعقد بشأنها مؤتمر في هافانا **1948**، صدر عنه ما يعرف بميثاق هافانا، لتأكيد مبدأ حرية التجارة وإنشاء منظمة التجارة الدولية للإشراف على تنفيذ هذه المبادئ.

ولكن عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الميثاق أجهض إنشاء هذه المنظمة الدولية وبالتالي ظل الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي معطلا حتى أمكن الاتفاق، بعد نهاية الحرب الباردة ومن خلال ما يعرف بجولة أورجواي **اتفاقية الجات**[230]، على انشاء منظمة التجارة العالمية سنة **1994**، وبذلك استكمل قبل نهاية القرن الشكل المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي الذي كان قد تم

---

[229] – بن عناية جلول وآخرون، **الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –حالة الجزائر–** ، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28– 29 أكتوبر 2014، ص 02.

[230] – **اتفاقية الجات** "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"، هي عبارة عن "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا وواجبات متبادلة بين مجموعة من الدول المهتمة بالتجارة الدولية، حيث ينطبق على هذه الدول صفة الأطراف المتعاقدة". **ينظر**:

-General Agreement On Tariffs And Trade, **What GATT It Is- What GATT It Does**, GENEVA,1991, PP 19-20.

اقتراحه قبل خمسين عاما[231].

الفرع الأول

المنظمة العالمية للتجارة: مبادئها ومهامها

تقوم منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ بغرض إقامة نظام اقتصادي حر يقوم على مبدأ حرية المبادلات التجارية وعدم التمييز والمعاملة بالمثل، نستعرضها في النقطة الآتية، بعد التعرف على ماهية منظمة التجارة العالمية وخصائصها.

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

تطرق إلى منظمة التجارة العالمية العديد من الباحثين لإعطائنا صورة دقيقة عنها وعن الإطار المؤسساتي الذي تعمل فيه، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي[232]:

– منظمة التجارة العالمية هي:"منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي"[233].

– المنظمة العالمية للتجارة هي:"منظمة متخصصة في الجوانب المتعلقة بالتبادلات التجارية الدولية، ولا تختلف أحكام العضوية فيها عما هو سائد في المنظمات الدولية الأخرى إلا في الاستثناءات والتسهيلات التي منحت للبلدان النامية والأقل نموا كحافز لها على الانضمام لعضويتها"[234].

– تعرّف المنظمة العالمية للتجارة بأنها:"منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية

---

[231]– حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 54.

[232]– غردي محمد، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 178.

[233]– عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 176.

[234]– محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، دار الكتاب والوثائق القانونية، المجلة الكبرى، مصر، 2007، ص 396.

واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية"[235].

من خلال التعريفات السابقة للمنظمة العالمية للتجارة، نستنتج أن هذه المؤسسة الاقتصادية العالمية، تعمل على تسهيل وتنمية المبادلات التجارية وحرية انتقال عوامل الإنتاج بين مختلف دول العالم دون تمييز، في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحيث تمنح العديد من المزايا والتحفيزات للدول الأعضاء خاصة النامية منها، ولها من الآثار الايجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ما يستدعي ضرورة الانضمام غليها، كما لها من الآثار السلبية بالمقابل، ما توجب التعامل بحيطة وحذر.

يرتكز عمل المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية[236]:

1- مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية: حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء فيما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى، وهذا المبدأ يخدم بالدرجة الأولى الدول النامية والأقل نموا.

2- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية: إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية[237]، وليس بإجراءات تقليدية أخرى كالقيود الكمية.

3- مبدأ إعطاء امتيازات للدولة النامية: وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.

4- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

5- **مبدأ الشفافية:** ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن

---

[235]- بن عمر الأخضر، **تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 25، **مقتبس عن:** حسين الفتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2006، ص 46.

[236]- عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص 186.

[237]- **التعريفة الجمركية** "الرسم الجمركي"، هو عبارة عن:"ضريبة تفرضها الحكومة على الواردات الأجنبية". **ينظر:** روبرت ميرفي، **دروس مبسطة في الاقتصاد**، **ترجمة:** رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة 01، 2013، ص 283.

القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

6- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية: لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

ثانيا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

يهدف عمل المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق العديد من النقاط، تتصل كلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأمور التجارة الدولية، ومن ضمن تلك الأهداف، أهداف تتعلق بتجارة المنتجات الزراعية، نتطرق إليها من خلال النقاط التالية:

1- الأهداف الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية

نصت المادة الثالثة من اتفاقية الجات على أنها تهدف إلى[238]: رفع مستوى المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، والعمل الدائم لزيادة الإنتاج المتواصل، وزيادة نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي والتجارة في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية، وذلك مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها، في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية وتهدف إلى تأمين حصول البلدان النامية، لاسيما أقلها نموا، على نصيب في نمو التجارة الدولية تتماشى واحتياجاتها التنموية.

كما تهدف إلى تأمين مزايا متبادلة، والقضاء على المعاملة التمييزية في علاقات التجارة الدولية ويتعلق بعدم التمييز بين الإنتاج المحلي والأجنبي بين بلدان الاتفاقية أي عدم التفرقة في المعاملة مع اعتبار **سياسة الإغراق**[239] منافية لأغراض الاتفاقية.

بالإضافة إلى عدم إلغاء بند استخدام الدعم كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني وعدم إلغاء تراخيص الاستيراد طالما أنها لا تعيق التجارة العالمية.

---

[238]- ياسر زغيب، **"اتفاقية الغات بين النشأة والتطور والأهداف"** ، دار الندى، بيروت، لبنان، 1999، ص 48-50.

[239]- عرّف **الإغراق** في المادة الثانية من المادة السادسة من اتفاقية الجات 1994 المتعلقة بإجراءات مكافحة الإغراق، بأنه:"قيام دولة بتصدير سلعة معينة بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق الدولة المصدرة، أو في سوق دولة أخرى، أو بسعر يقل عن السعر المقابل لسلعة مماثلة تباع في دولة التصدير، أو بسعر يقل عن سعر تكلفة الإنتاج سواء تم الاستيراد من المنتج مباشرة أو من خلال طرف وسيط". **ينظر:** عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة**، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 77.

وإن كانت المنظمة العالمية للتجارة لها أهداف كونها وريث الجات، فإنه من الطبيعي أن تكون هذه الأهداف أكثر تطورا وأوسع شمولا كونها باتت منظمة عالمية، وهي الأهداف التي تمت صياغتها في إطار الشكل النهائي الذي اتخذته المنظمة المذكورة على اثر انتهاء جولة الأورغواي والتي انبثقت المنظمة عنها فيما بعد وتشمل هذه الأهداف[240]:

1. الأهداف المتعلقة بالمنتجات الصناعية.
2. الأهداف بشأن المنتجات الزراعية.
3. الأهداف المتعلقة بالملكية الفكرية.
4. الأهداف بشأن الدعم.
5. الأهداف المتعلقة بالحواجز التكنولوجية.
6. الأهداف المتعلقة بسن قواعد ضد الإغراق.
7. الأهداف بشأن الإجراءات الوقائية أو الحمائية.
8. الأهداف المتعلقة بسوية النزاعات.
9. الأهداف المتعلقة بالترابط والتكامل في صنع السياسة العالمية وإدارتها.
10. الأهداف المتعلقة بشرط ميزان المدفوعات.

2- الأهداف بشأن المنتجات الزراعية

يمكن إجمال الأهداف بشأن التجارة الزراعية في مجموعة الأهداف التي المسطرة في اتفاق الزراعة، والذي جاء أصلا لحسم الخلاف الذي طال أمده بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول التجارة الدولية في السلع الزراعية وخاصة (السلع الغذائية مثل الحبوب، الزيوت والدهون، السكر، الألبان) وحرب الدعم التي استمرت بينهما إلى الحد الذي أجهضت ميزانيات كل منهما خاصة مع وجود عجز تجاري لدى الولايات المتحدة الأمريكية في بداية ومنتصف الثمانينات. إذ يتحدد الدعم المقدم للزراعة بحدود **230** و**270** مليار دولار سنويا جاء معظمه من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان[241].

---

[240]– لوزري نادية، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 57.

[241] – ثائر محمود رشيد العاني، محمد علي موسى المعموري، **إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص17.

وفيما يلي أهم العناصر التي يقوم عليها اتفاق الزراعة[242]:

1- النفاذ إلى الأسواق

تركزت أهم النصوص في هذا المجال وفقا للمادة الرابعة والملحق الخامس من الاتفاقية، على تيسير النفاذ إلى الأسواق وتسهيل فرص عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة بشأن السلع الزراعية من خلال تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى معدلات تعريفية، وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية.

2- التزامات دعم الإنتاج المحلي

تلزم الاتفاقية أطرافها بخفض الدعم الموجه لمنتجي السلع الزراعية بمعدل **20%** من متوسط الدعم في الفترة **86-88**، وذلك على مدار ست سنوات للدول المتقدمة، وبمعدل **13,3%** بالنسبة للدول النامية على مدار عشر سنوات، ولم تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء الأقل نموا بتخفيض الدعم المحلي المقدم للزراعة.

3- دعم التصدير

تلتزم الدول بعدم تقديم أي دعم للصادرات إلا وفق أحكام الاتفاقية والالتزامات المقدمة في جداول الأعضاء وقد تم تفصيل أوجه دعم الصادرات التي ينبغي أن تخضع لتخفيضات في الكميات المستحقة للدعم والقيمة المالية المستحقة للدعم وهي:

- المدفوعات الحكومية المباشرة للمنتجين اعتمادا على مستوى الصادرات.
- البيع المباشر من قبل الحكومة لمخزونات المنتجات الزراعية غير التجارية بأسعار تقل عن أسعار السوق.
- المدفوعات الحكومية على صادرات المنتجات الزراعية الممولة من طرف أنشطة الحكومة بغض النظر عن الكيفية التي تمول المدفوعات.
- تقديم دعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات من المنتجات الزراعية.
- دعم تكلفة النقل والشحن الداخلي.

[242]- بن عناية جلول، سلماني هناء، مرجع سابق، ص 5-7.

4- التزامات الإبلاغ ومبدأ الشفافية

نصت اتفاقية الزراعة على ضرورة قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ سنويا وبشكل دوري عن إجراءات الدعم المحلي التي تتخذها، أو أي إجراء دعم محلي جديد أو تعديل في إجراء قائم، وكذلك الإخطار عن الدعم التصديري سواء المعفى أو غير المعفى وبرامج المساعدات الغذائية التي تنوي تنفيذها في تلك السنة، يضاف إلى ذلك ضرورة قيام الدول التي التزمت بتخفيض كمية الصادرات المدعمة والإبلاغ عن إجمالي صادراتها السنوية من السلع الزراعية، وأساليب إدارة الحصص التعريفية ومدى استيفاء الحصص المختلفة، وهذا الإخطار يكون سنويا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية ويكون سنتين بالنسبة للدول الأقل نموا.

5- الأحكام الخاصة بمعاملة الدول النامية في اتفاقية الزراعة

رأت الدول الموقعة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، من الأهمية الملحة أن توضع أحكام تفضيلية في صالح الدول النامية لتساعدها على مواكبة ظروف الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك بوضعها العديد من الأحكام الخاصة بالمعاملة التفضيلية فيما يتعلق باتفاق الزراعة، التي تم التوصل إليها قبل جولة أورغواي فيما يخص الدول النامية عامة والدول الأقل نموا خاصة، حيث تركزت هذه الأحكام التفضيلية الخاصة بمعاملة الدول النامية فيما يتعلق باتفاق الزراعة في مجالات ثلاثة وهي: الدعم المحلي للإنتاج الزراعي، النفاذ إلى الأسواق ودعم التصدير للسلع الزراعية.

الفرع الثاني

مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يحق لأي دولة أو إقليم جمركي، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد تقدمه بطلب الانضمام والتزامه بالتنازلات والتعهدات المحددة في كافة الاتفاقيات من خلال المفاوضات مع الدول الأعضاء، كما يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة بعد ستة أشهر من إخطار المدير العام للمنظمة، فيتحلل بعد ذلك من كافة الالتزامات والتعهدات ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام[243].

والجزائر كباقي الدول تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقد مر سعيها هذا بعدة مراحل تخللتها مفاوضات بين الطرفين لتحديد أهداف كل طرف ومناقشتها.

[243]- رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة01، 2013، ص 308.

أولا: مراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن اتصال الجزائر المستقلة بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة **1987** في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ولكن الاتصال الفعلي لم يتم إلا سنة **1996** بعد جولة الاورغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة[244]، وقد جرت المفاوضات وفق المراحل التالية[245]:

- المرحلة الأولى

كانت الجزائر منذ سنة **1964** دولة ملاحظة على مستوى الجات لكنها لم تخطو أي خطوة للانضمام إليها للأسباب التالية:

- انتهاج الاشتراكية التي تستبعد اللامركزية وتحرير التجارة الخارجية، حيث كانت تخضع هذه الأخيرة إلى الاحتكار التام من طرف الدولة، وهذا ما يتنافى مع شروط اتفاقية الجات التي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية.

- استبعاد المنتجات الطاقوية من مفاوضات الجات، و**95%** من صادراتنا تمثل في المحروقات، وفي الحقيقة فان الولايات المتحدة الأمريكية هي السبب في إقصاء المحروقات باعتبارها سلعة غير مالية.

- المرحلة الثانية

تقدمت الجزائر بطلب الانضمام في **03** جوان **1987**[246]، وكان طلب الانضمام هذا موجها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، وكان الهدف الأساسي من خلال إيداع الطلب هو تسريع عملية الإصلاح بفتح المنافسة في السوق الجزائرية[247].

---

[244]- عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 62.

[245]- لوزري نادية، المرجع السابق، ص 177.

[246]- وزارة التجارة الجزائرية، **مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، ص 03. تم الاطلاع على الموقع الرسمي بتاريخ 2016/02/04، 13:47:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf

[247]- حاج يوسف سارة أم الخير، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، رسالة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 32.

– المرحلة الثالثة

حددت مدة المفاوضات في هذه المرحلة من **18** شهرا إلى عامين، ابتداء من فبراير **2002**، الإستراتيجية الجزائرية في المفاوضات سوف تركز على التحرير الاقتصادي من جهة ووسائل حماية المصلحة الوطنية من جهة أخرى، لتحصل الجزائر على تذكرة الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، بحيث يجب أن تتفاوض مع **43** بلد عضو يشكلون مجموعة العمل، ومن **143** بلد عضو في المنظمة.

– المرحلة الرابعة

بدأت هذه المرحلة في **28** نوفمبر **2003** بجنيف، بوفد جزائري مكوّن من **28** عضوا يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة السيد **نور الدين بوكروح** وقد تضمن جدول الأعمال:

- تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
- محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
- التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

– المرحلة الخامسة

تبدأ من أكتوبر **2004** إلى حدود الخريف **2005** بجنيف كذلك، وتعتبر آخر مرحلة، وبعدها من المفروض أن يتم الإعلان عن نهاية المفاوضات ومن ثم الانضمام.

لم يتنه مسار المفاوضات الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عند المرحلة الخامسة، إنما استمر لعدد من السنوات ولا يزال الأمر كذلك إلى يومنا هذا.

فقد قام سفير اللأرجنتين إلى الجزائر ألبرتو دالوتو **Alberto d'Alotto**، رئيس مجموعة العمل الخاص بانضمام الجزائر، بزيارة إلى الجزائر في **18** إلى **21** أكتوبر **2014**، الهدف منها السعي نحو تسريع وتيرة المفاوضات بشأن الانضمام، حيث تم النقاش مع السلطات الجزائرية المعنية بالموضوع حول مسائل متعددة، كالإصلاحات الهيكلية (تنظيم الاستثمار، الخدمات، تشجيع الصادرات، وتقييد الواردات....)[248].

[248] -OMC, **Bulletin d'information sur les accessions à l'OMC**, , 30-10-2014, P 03.

وبقي على الجزائر في إطار التحضير للاجتماع المقبل لمجموعة العمل، تقديم الملفات التالية:

- إجابات عن أسئلة الأعضاء.
- خطة عمل قانونية محدثة.
- جداول مفسرة ومراجعة تخص القطاع الزراعي.
- تحسن في نص الالتزام الخاص بتقرير فريق العمل.

ثانيا: أهداف الجزائر من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تسعى الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي يمكن حصرها فيما يلي[249]:

1- إنعاش الاقتصاد الوطني

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيرفع من حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفات الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، واحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة لإنعاش اقتصادها الوطني، عن طريق تحسين المنتجات المحلية من حيث الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد، ومن أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث النمو في الاقتصاد الوطني.

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات

إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وفي هذا الصدد فقد قدمت الدولة عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، كمنحهم امتيازات وإعفاءات ضريبية، والمساواة بينهم، وقد أكدت القوانين المتعلقة بالاستثمار مؤكدة لذلك، كقانون النقد والقرض (**90-10**) الصادر في سنة **1990**، ثم قانون الاستثمار (**12-93**) الصادر في سنة **1993**، ثم

[249]- غردي محمد، نفس المرجع السابق، ص222-223، **مقتبس عن:** ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها**- دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 135-136.

قانون الاستثمار (**03-01**) الصادر في **2001**، وغيرها من القوانين[250] وصولا إلى القانون (**14-10**) الصادر في **2014**.

وبالتالي فان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال لجذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة، خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، مما يزيد من حجم المبادلات السلعية والخدمية والتكنولوجيا بين الدول والتكتلات.

3- مسايرة التجارة الدولية

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات بنسبة تفوق **95%** من الصادرات، أي ما قيمته حوالي **60** مليار دولار أمريكي من صادرات المحروقات ، مقابل **62** مليار دولار من الصادرات الكلية لسنة **2014** [251]، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على المنافسة وتوفير مدخلاته من السلع والمعدات الإنتاجية التي يستورد أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الامتيازات التي تمنحها هذه المنظمة خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدول المستوردة الصافية للغذاء، وأن التجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا ما أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

---

[250]- بالإضافة إلى مجموعة القوانين السابقة المتعلقة بالاستثمار، صدرت مجموعة الأوامر التالية: **أمر** (**06- 08**)، الصادر سنة 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار- أمر (**09-01**) الصادر سنة 2009.- **أمر** (**10-01**) الصادر سنة 2010.
كما صدرت مجموعة القوانين التالية: **قانون** (**11-16**) الصادر سنة 2011.- **قانون** (**12-12**) الصادر سنة 2012- **قانون** (**13-08**) الصادر سنة 2013. للمزيد من التفاصيل ينظر: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، **قانون الاستثمار في الجزائر**، فبراير 2015.

251 - D.G.D, **Evolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupe d'utilisation (période années 2005-2015): les exportations**, Centre national de l'information et des statistiques, , Ministère des Finances, Algérie, 2015, P05.

4- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأعضاء في المنظمة

خاصة تلك المزايا التي تمنح للدول النامية، باعتبار الجزائر إحداها، حيث تخصص المنظمة العالمية للتجارة برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل، مصمم لزيادة قدرتها على تنمية تجارتها الدولية، وفي هذا السياق، قررت دول الاتحاد الأوروبي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية[252].

المطلب الثاني

انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي

يعتبر توجه الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية توجها استراتيجيا يحتاج إلى دراسة معمقة لكافة جوانبه وتأثيراتها السلبية والإيجابية، خاصة ما يمس بالأمن القومي للبلاد وأمن أفرادها.

فالأكيد أن المزايا التي تمنحها هذه المنظمة سوف تنعكس ايجابيا على مردودية النشاط الزراعي المحلي وكذا نشاط الصناعات بصفة عامة والصناعات الغذائية بصفة خاصة.

وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي، وهذا في ضوء تعاون دولي اقتصادي وتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة.

الفرع الأول

الانعكاس على القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي في الجزائر هو أكثر القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها حاضرا ومستقبلا في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، والجزائر باعتبارها دولة نامية، وفي ظل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى الاستفادة أكثر من الاتفاقيات المتعلقة بالمجال الزراعي، مع التقليل إلى أقصى حد ممكن من الآثار السلبية لهذا الانضمام على هذا القطاع.

[252]– محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 20.

أولا: الآثار السلبية لاتفاقية تجارة المنتجات الزراعية

من أهم الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، نذكر[253]:

1- إلغاء الدعم على القطاع الزراعي

يؤدي خفض الدعم أو إلغائه على المنتجات الزراعية إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، كنتيجة لزيادة المنافسة المتوقعة في السوق المحلي، وبالتالي توقف صغار المزارعين عن الإنتاج، خاصة المنتجين غير القادرين على تبني التقنيات الحديثة لخفض تكاليف الإنتاج والوصول إلى اقتصاديات الحجم بسرعة[254].

2- التدخل في رسم السياسات الزراعية

إن اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية –وبعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة- تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو على الأقل فإنها تستوجب التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة.

3- ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية[255] الحديثة

ستؤدي عدم قدرة المنتجات الزراعية المحلية منافسة المنتجات الأجنبية إلى البحث عن سبل لتطوير الجودة في الإنتاج، وهذا لن يتم إلا عن طريق التكنولوجيا الحيوية الحديثة، إذ أن التنمية الزراعية تظل متخلفة وعاجزة عن التقدم بدونها، فهي التي أضافت معنى آخر للزراعة وهو صناعة الزراعة.

4- فقدان الميزة النسبية لبعض المنتجات الزراعية

وهذا لأن المنتجات الزراعية التي تتمتع بالميزة النسبية في إنتاجها بالجزائر ستضعف أمام المنافسة الدولية من قبل مثيلاتها من المنتجات. وهذا راجع لاختلاف عوامل الإنتاج بين الجزائر ودول أخرى أعضاء في المنظمة خاصة تلك المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

---

[253]- بن عمر الأخضر، المرجع السابق، ص 128.

[254]- غردي محمد، المرجع السابق، ص 249.

[255]- تعرّف اتفاقية التنوع البيولوجي **التكنولوجيا الحيوية** بأنها:" أية تطبيقات تكنولوجية تستخدم النظم البيولوجية والكائنات الحية أو مشتقاتها، لصنع أو تحوير المنتجات أو العمليات من أجل استخدامات معينة". **المصدر:** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **بيان منظمة الأغذية والزراعة عن التكنولوجيا الحيوية**، اليابان، 2000.

5- الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية الزراعية

إن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية تنصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية الزراعية، ويتم التغاضي عن الإصلاحات والتغيير الهيكلي مقابل المصالح التجارية.

ثانيا: الآثار الايجابية لاتفاقية المنتجات الزراعية

كما أن لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية آثارا سلبية على القطاع الزراعي نتيجة التوقيع على اتفاقية الزراعة، كما أشرنا إليه في النقطة السابقة، لها من الآثار الإيجابية أيضا التي تنعكس على القطاع الزراعي في حال العمل وفق مبادئ اتفاقية المنتجات الزراعية للمنظمة، والتي نوجزها فيما يلي[256]:

1- تشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته

حيث يتطلب تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية في أسواق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة خاصة منها تلك التي تمنح تسهيلات للدول النامية لتصريف منتجاتها، جودة عالية توافق رغبات وطلبات المستهلكين في تلك الدول، وبالتالي من الضروري تشجيع الإنتاج وتحسين نوعيته بحيث يصبح مطابقا للمعايير الدولية للجودة، وبالتالي يسهل تصديرها إلى الخارج.

2- إعادة النظر في النمط الزراعي بما يتماشى مع اتفاقية الزراعة[257]

حيث تفرض منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إتباع بعض التوصيات والإجراءات الخاصة بالسياسات الزراعية، بما يتوافق وتحقيق الأهداف المحددة من قبل المنظمة، وبنود اتفاقية الزراعة، وبالتالي يصبح وضع القطاع الزراعي صورة عن النموذج الذي رسمته المنظمة.

3- الاستفادة من التفضيلات التي أتاحتها اتفاقية الزراعة

يمكن للجزائر باعتبارها دولة نامية الاستفادة من الأنظمة العامة للتفضيلات (**GSP**)، والتي تمنح معاملة تفضيلية لبعض السلع والخدمات دون مقابل للدول الأعضاء من دون مخالفة مبدأ عدم التمييز ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية[258].

---

[256]- بن عمر الأخضر، المرجع السابق، ص 133.

[257]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية**، القاهرة، مصر، 1996، ص 10.

4- انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي

بما يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية و كميات المحاصيل الزراعية المنتجة، وهذا في إطار التكامل الاقتصادي الزراعي وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في المنظمة.

5- تشجيع الاستثمار في الزراعة

ويتم ذلك من خلال المخططات التنموية الفلاحية، التي تهدف إلى تكثيف الاستثمار في القطاع الفلاحي ورفع الإنتاج، بغية تحسين الوضع في هذا القطاع بما يتماشى وأهداف المنظمة.

الفرع الثاني

الانعكاس على تحقيق الأمن الغذائي

للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة آثار ايجابية وأخرى سلبية على القطاع الزراعي بشكل عام والأمن الغذائي بشكل خاص، ويظهر ذلك من خلال بنود الاتفاقيات الخاصة بتجارة المنتجات الزراعية والغذائية. والتي نستعرضها ضمن النقاط الموالية.

أولا: آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الأمن الغذائي

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما هو معلوم يخلف آثارا على الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية للبلاد، وضمن تلك الآثار نجد ما يمس بمسألة الأمن الغذائي، حيث يكون التأثير مرتبطا بتجارة المنتجات السلعية الغذائية، أو مستلزمات إنتاجها، وفيما يلي أبرز تلك الآثار:

1- إلغاء الدعم الحكومي

يتوقع أن يؤدي إلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية (دعم المزارعين+ دعم الصادرات)، إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية مثل اللحوم ومنتجات الألبان والسكر والحبوب، والسوق الجزائرية تعتمد في عرض الغذاء على المنتجات الزراعية والغذائية المستوردة، خاصة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، ما يؤدي إلى رفع قيمة فاتورتها الغذائية، أي أن التأثير سيكون سلبيا على توفير الغذاء في الأسواق الجزائرية في حال إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وفق ما تنص عليه اتفاقية الزراعة.

---

[258]- لوزري نادية، المرجع السابق، ص 112.

2- حقوق الملكية الفكرية

من المتوقع حصول زيادات في أسعار مستلزمات الإنتاج، ولاسيما تلك المتعلقة بمدخلات الإنتاج الزراعي ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتي تمنع أي تبادل تجاري بدون اتفاق مسبق ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف، مثل البذور المحسنة أو تقاوي البطاطا والمبيدات وغيرها، وهي تقانة تخضع لقواعد حقوق الملكية الفكرية.

ونظرا لحاجة الزراعة الجزائرية للتكنولوجيا الحيوية الحديثة، لرفع الإنتاج والإنتاجية الزراعية، فهي بحاجة إلى استيراد أيضا هذه التكنولوجيا من الخارج لعدم امتلاكها محليا، ما يكلفها رؤوس أموال ضخمة، تزيد ضخامة في إطار حماية الملكية الفكرية.

ثانيا: آثار اتفاقية الزراعة على الأمن الغذائي

للأمن الغذائي أربعة أبعاد كما سبق وأشرنا، لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تكاملها، ألا وهي: توافر الأغذية، والقدرة الاقتصادية والمادية للحصول عليها، واستخدام الأغذية، واستقرارها مع الوقت.

وقد راعت اتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة تلك الأبعاد، وترجم هذا الاهتمام ضمن بنود هذه الاتفاقية، وذلك وفق ما يلي[259]:

من ناحية توافر الأغذية، فقد تم العمل على تسهيل المبادلات التجارية لمختلف السلع، خاصة الزراعية والغذائية منها، على المستويات العالمية والإقليمية، وذلك عن طريق إقرار **مبدأ النفاذ إلى الأسواق،** حيث تم الاتفاق على ربط الرسوم الجمركية (تثبيتها وعدم زيادة الفئات التي تحددها كل دولة)، وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة على مدى فترة زمنية معينة، ويرتبط بذلك تحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية، التي تفرضها الدول على واردتها من السلع الزراعية في إطار السياسات الحمائية، إلى رسوم جمركية محددة تخضع للربط والتخفيضات، شأنها في ذلك شأن الرسوم الجمركية العادية (نظام الحصص، الحصص الموسمية، الحد الأدنى للأسعار، وغيرها). بالإضافة إلى ذلك حددت الاتفاقية كيفيات **الحصول على المعونات الغذائية المحلية،** حيث تخضع صلاحية استحقاق الحصول على

[259]- تواتي بن على فاطمة، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية،** المرجع السابق، ص 226.

المعونات الغذائية لمقاييس محددة بصورة واضحة تتعلق بأهداف غذائية وتكون هذه المعونات على هيئة تقديم مباشر للمواد الغذائية إلى المعنيين أو إتاحة وسائل لتمكين المؤهلين لتلقي هذه المعونات من شراء المواد الغذائية إما بأسعار السوق أو بأسعار مدعمة، وتكون مشتريات الحكومة من المواد الغذائية بأسعار السوق الجارية ويكون تمويل المعونات وإدارتها واضحين وعلنيين[260].

أما **من ناحية استقرارها،** فقد تدخلت الاتفاقية في طريقة **تسيير الحكومات للمخزون الاستراتيجي من المنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي،** بحيث يكون حجم وأسلوب تجميع هذا المخزون متفقا مع أهداف محددة مسبقا متصلة بالأمن الغذائي وحده كما تكون عملية تجميع المخزون والتصرف فيه واضحة وعلنية من الوجهة المالية وتكون مشتريات الحكومة من المواد الغذائية بأسعار السوق الجارية، وتباع الكميات من مخزون الأمن الغذائي هذا بأسعار لا تقل على السعر الجاري في السوق المحلية للمنتج والنوعية المعينين[261].

من حيث القدرة الاقتصادية والمادية للحصول عليها، فقد تدخلت الاتفاقية في السياسات الزراعية عن طريق فرض **تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية، وتخفيض دعم تصدير السلع الزراعية،** غير أن هاتين السياستين تدفعان بأسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع وبالتالي التأثير سلبا على الإنتاج الزراعي وقدرة المستهلك على الحصول على الغذاء.

وبالمقابل راعت نفس الاتفاقية **أوضاع الدول المستوردة الصافية للغذاء، وذلك** حسب ما جاء في المادة **(12)** من الاتفاقية، حيث تلتزم الدول المتقدمة باتخاذ إجراءات من شأنها التخفيض من الصعوبات التي تواجه الدول النامية المستوردة للغذاء عند تمويل وارداتها من السلع الغذائية، وذلك خلال فترة السماح المقررة لتنفيذ الاتفاق.

من حيث استخدام الأغذية، فقد نصت الاتفاقية على ضرورة **تحقيق عملية تناسق بين إجراءات الوقاية الصحية وسلامة النبات** حيث جاء في (المادة **14**) من الباب الثامن للاتفاقية الزراعة[262]: "توافق البلدان الأعضاء على وضع الاتفاق بشأن تطبيق التدابير المتعلقة بصحة الإنسان

[260]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[261]- نفس المرجع السابق، ص 22.

[262]- منظمة التجارة العالمية، **اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة،** بدون سنة نشر، ص 16.

والنبات موضع لتنفيذ".

وكخلاصة للقول، نشير إلى أن المنظمة العالمية للتجارة وما ترتب عنها من ايجابيات أو سلبيات تمس بمختلف القطاعات، بما فيها القطاع الزراعي والذي له دور في تحقيق الأمن الغذائي لا ينبغي أن نغفل وضعية الاقتصاد الجزائري والذي لم تكتمل بعد مقوماته الاقتصادية، خاصة الزراعية، للقيام بتطبيق مبدأ حرية التجارة وتنفيذ ما تتطلبه اتفاقية الزراعية، إلا إذا تم التعاون في إطار التكامل الاقتصادي الزراعي مع الدول التي تتمتع بالمزايا النسبية في الإنتاج الزراعي، واستغلال فرص الاندماج في تنمية الفلاحة والريف، والعمل على رفع تحدي تحقيق الأمن الغذائي واستدامته. في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية الدولية، كتقلبات الأسعار العالمية للغذاء وما ينجم عنها في من آثار على أسواقها العالمية.

المبحث الثالث

الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية

تؤثر التقلبات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الاقتصاد العالمي، والمحلي، وكذا على مستوى الأفراد، خاصة منهم الطبقات الضعيفة والمحدودة الدخل، حيث تشير التقارير العالمية حول هذه المشكلة إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، أو لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية أو شرائها، قد بلغ **854** مليون شخص حتى قبل ارتفاع أسعار الأغذية، ونتيجة لارتفاع هذه الأسعار صعد هذا الرقم ليقارب المليار[263].

فالارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية سبب وراء مشاكل عديدة، تمس أولا حياة البشر، وتشكل خطرا على وضعيتهم الصحية، قبل أن تشكل تهديدا لاستقرار اقتصاديات الدول وأمنها.

المطلب الأول

وضعية الأسواق العالمية للغذاء

تتحدد وضعية السوق العالمية للغذاء كباقي الأسواق بعاملين وهما العرض والطلب على الغذاء، بحيث يتنامى الطلب على الغذاء بفعل التزايد السكاني عبر العالم، بالإضافة إلى عوامل أخرى نشير إليها في النقاط الموالية.

إذ تتميز هذه الأسواق بعدم الاستقرار غالبا، فهي تتغير على مر الوقت، أحيانا بشكل دوري وأحيانا بشكل دائم، فهي تخضع إلى الموسمية السنوية التي هي ميزة من ميزات الإنتاج الزراعي، ولكنها تتسم أيضا بفترات من الهدوء النسبي أو عدم الاستقرار الذي قد يدوم سنوات عدة[264].

الفرع الأول

السوق العالمية للمواد الغذائية الأساسية

الأسواق العالمية للسلع الغذائية الأساسية، ما هي إلا أسواق يتم فيها العرض والطلب على

---

[263]– الأمم المتحدة، **عدم استقرار أسعار الأغذية وارتباطه بالأمن الغذائي والتغذوي**، الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، نيويورك، 23- 26 يناير 2009، ص 02.

[264]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة أسواق السع الزراعية (التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام)**، روما، 2015، ص 11.

الغذاء، عن طريق التجارة الدولية ، أي التصدير والاستيراد، وبالتالي هذه الأسواق تتميز بمرونة وعدم استقرار نتيجة التقلبات والاختلاف بين العرض والطلب. ما ينجر عنه مشاكل وأزمات تختلف في حدتها حسب حدة التقلبات في هذا السوق.

وهنالك العديد من الحكومات والمؤسسات الرسمية الدولية والإقليمية التي تهتم بدراسة أسباب هذه التقلبات وكيفية تفادي أو تجنب آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والدول المستوردة الصافية للغذاء بصفة خاصة.

أولا: خصائص الأسواق العالمية للمواد الغذائية الأساسية

تتميز الأسواق العالمية للسلع الغذائية بمجموعة من الخصائص والمميزات تتناسب مع طبيعة السلع الغذائية المتداولة فيها، كما تختص الأسواق الدولية للسلع الغذائية بعرض مختلف المنتجات تلبية للطلب الدولي عليها وتتمثل أهم خصائص هذه الأسواق فيما يلي[265]:

– انخفاض مرونة الطلب السعرية والدخلية[266].

– الطبيعة الديناميكية للأسواق الدولية للسلع الغذائية: والتي تجعل أسعارها والكميات المنتجة منها والمباعة عرضة للتقلب موسميا تقلبا شديدا تضفي جوا من عدم التأكد في التعاقدات طويلة الأجل مما يضر بأسواق التصدير ويصرف الدول المستوردة إلى أسواق أخرى لذلك تلجأ الدول المنتجة للسلع الغذائية إلى تثبيت الأسعار ومنعها من التقلب لإعطاء المتعاملين قدرا من التأكد واليقين.

– الموسمية: يتميز إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية بالموسمية التي تؤثر على استقرار المعروض منه ومخزونه أيضا.

– عدم مرونة عرض السلع الغذائية في الأسواق الدولية، ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب والأسعار.

– تشتت العرض، إذ يؤدي تعدد المنتجين على خلاف المشترين وهم عادة الوسطاء، إلى

[265]– فالحة قطاب، المرجع السابق، ص 103.

[266]– **مرونة الطلب السعرية:** يقصد بها:" مدى استجابة الكمية المطلوبة من الغذاء بالنسبة للتغير في أسعار الغذاء. بينما يقصد **بمرونة الطلب الدخلية** على الغذاء: مدى استجابة الطلب على الغذاء بالنسبة للتغير في الدخل الحقيق". **ينظر:** السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية**، المرجع السابق،ص 254-264.

إضعاف قوة التفاوض لديهم[267].

ثانيا: الفاعلون الرسميون في سوق الغذاء العالمي

تهتم العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية بمعالجة أو وضع استراتيجيات لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في العالم، وتقليص نسبة الجوع وسوء التغذية عبر مختلف الأقاليم، وهذا عن طريق تحديد سياسات تقترحها أو تفرضها على الدول، خاصة في ظل الأزمات الممتدة والمؤقتة للغذاء، لعل أبرزها[268]:

1- منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)

تم إنشاؤها بتاريخ **16** أكتوبر **1945**، ويقع مقرها بمدينة روما، بايطاليا، تتمحور أهداف المنظمة في ثلاثة نقاط، هي[269]:

- القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
- القضاء على الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع.
- الإدارة المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

2- برنامج الغذاء العالمي(WFP)

يعتبر هذا البرنامج أكبر منظمة للإغاثة الإنسانية تعنى بمكافحة الجوع في جميع أنحاء العالم، تم إنشاؤه سنة **1962**، ويتبنى خمسة أهداف إستراتيجية، هي[270]:

- إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في حالات الطوارئ.
- الحماية من الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من وطأتها.

---

[267]- هارون الطاهر، عز الدين بن تركي، **الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 02، 2003، ص 148.

[268]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص 97.

[269]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **لمحة عن المنظمة**، تم الإطلاع على الموقع الرسمي، بتاريخ 06 فبراير 2016، 14:44: http://www.fao.org/about/ar /

[270]- برنامج الأغذية العالمي، تم الإطلاع على الموقع الرسمي بتاريخ 05 فبراير 2016، 23:40: http://ar.wfp.org/overview

- استعادة الحياة الطبيعية وسبل كسب العيش في الفترات التي تلي الصراعات أو الكوارث أو المراحل الانتقالية.

الحد من الجوع المزمن ونقص التغذية.

- تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك استراتيجيات تسلم المشروعات والشراء المحلي.

3- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)

وهو عبارة عن مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكرسة لاستئصال الفقر والجوع من المناطق الريفية من البلدان النامية، بحيث يقدم الصندوق قروضا منخفضة الفائدة ومنحا للبلدان النامية لتمويل برامج ومشروعات مبتكرة في حقل التنمية الزراعية والريفية.

و قد تم إنشاء الصندوق عام **1977** نتيجة رئيسية من نتائج مؤتمر الأغذية العالمي الذي انعقد في عام **1974.** وتضمم عضوية الصندوق **172** بلدا، بما في ذلك أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)[271].

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)

تم تأسيس هذه المنظمة سنة **1964**، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة، تهدف إلى تعزيز دمج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

5- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة(ICARDA)

تأسس المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في عام **1977**، لدعم الدول في ما يلي[272]:

- رفع كفاءة إنتاجية نظم الإنتاج الزراعي وديمومتها.
- زيادة دخل صغار المزارعين في المناطق الجافة والمناطق ذات النظم البيئية الهشة.
- تحسين التغذية وتطوير سياسات الأمن الغذائي.

---

[271]- الموقع الرسمي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 06 فبراير 2016، 15:23 /http://www.ifad.org

[272]- برنامج نظم المناطق الجافة في الأردن:

file:///C:/Users/hp/Downloads/Activities_in_El-Karak_Governorate_Arabic.pdf

6- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (IFPRI)

تتمثل مهمة هذا المعهد في تحديد وتحليل الاستراتيجيات والسياسات القطرية والدولية البديلة، الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية في الدول النامية على أساس مستدام مع تركيز خاص على بلدان الدخل المنخفض والسكان الفقراء والغدارة السليمة لقاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم الزراعة.

تقوم المنظمات والهيئات المذكورة أعلاه وأخرى لم يسعنا المجال لذكرها بالعمل في إطار التعاون والتكامل على تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بمشكلة الغذاء عالميا، وهذا بوضع الخطط واقتراح الإجراءات الكفيلة بمعالجة الأخطار والفرص الحالية الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء، وإجراء تغييرات في السياسات لتجنب أزمات الغذاء في المستقبل، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية[273].

الفرع الثاني

تطور السوق العالمية للسلع الغذائية

تشهد الأسواق العالمية للغذاء تطورات عديدة تميزها التغيرات في مستويات الإنتاج العالمي من الغذاء، بالأخص المنتجات الواسعة الاستهلاك، والتي يتزايد الطلب عليها يوما بعد يوم نتيجة التزايد في أعداد السكان عبر العالم، إضافة إلى النمو الاقتصادي الذي تعرفه بعض البلدان الناشئة، على غرار الصين والهند.

غير أن عدم التوازن بين كفتي الطلب والعرض على الغذاء عالميا ينتج عنه تقلبات في الأسعار العالمية للغذاء أسبابها عديدة وآثارها متعددة نناقشها فيما يلي.

أولا: العرض والطلب العالمي على الغذاء

يشكل العرض والطلب العالميين على الغذاء، عاملين أساسين في استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية، إذ يعتبران السبب الرئيسي الأول وراء العديد من التقلبات والأزمات، كأزمة الغذاء العالمية لسنة **2008**، وذلك بالتأثير سلبيا على وضعية أسواق الغذاء العالمية.

[273]- الأمم المتحدة، فرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، **إطار عمل شامل**، تموز 2008.

1- الطلب على الغذاء العالمي

لقد تباينت آراء المحللين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الدول على تغطية الطلب على الغذاء مستقبلا، حيث يتوقع ارتفاعه نظرا لزيادة عدد السكان في العالم، وهناك اتجاهان للمحللين بين متفائلين ومتشائمين بشأن مشكلة الغذاء[274].

فالاتجاه التشاؤمي يرى بأن اتجاهات الطلب على الغذاء المستقبلية ستكون موضع لدراسة ستة محددات[275]:

- تقلص استخدام التكنولوجيا الزراعية.
- طلبات الإنسان المتزايدة والضاغطة على حدود أراضي المراعي.
- زيادة الطلب على المياه.
- تناقص استجابة المحاصيل لإضافات الأسمدة المتزايدة في العديد من الأقطار.
- فقدان أراضي المحاصيل المستمر لحساب التصنيع والتحضر والإسكان.
- انخفاض المخزون العالمي للحبوب كنسبة مئوية من الإنتاج في جميع السنوات.

2 – عرض الغذاء العالمي

إن السوق العالمية للسلع الغذائية الأساسية، يتميز بتفاوت نسب الإنتاج من سلعة إلى أخرى، كما أن التقلبات في المعروض منها وآثارها تتحدد وفق السلعة المعروضة، ولعل أبرز السلع التي يؤثر إنتاجها عالميا على الموازين الغذائية وأوضاع السوق العالية للغذاء هي مجموعة الحبوب، بما فيها القمح.

حيث يتوقع أن يتدنى إنتاج الحبوب عالميا خلال الفترة **2015-2016**، ليصل حوالي **2509** مليون طن، أي بتراجع قدره **39** مليون طن مقارنة بإنتاج سنة **2014.**

يترافق التدني في الإنتاج بتدني في المخزون، في حين يواصل الطلب العالمي على الحبوب ارتفاعه وفق ما تظهره تقديرات الشكل أدناه، والمقدر بحوالي **2500** مليون طن.

---

[274]– بلال خزار، المرجع السابق، ص 132.

[275]– محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 01، لبنان، 2007، ص 543.

شكل رقم (3-1): إنتاج الحبوب واستهلاكها ومخزونها

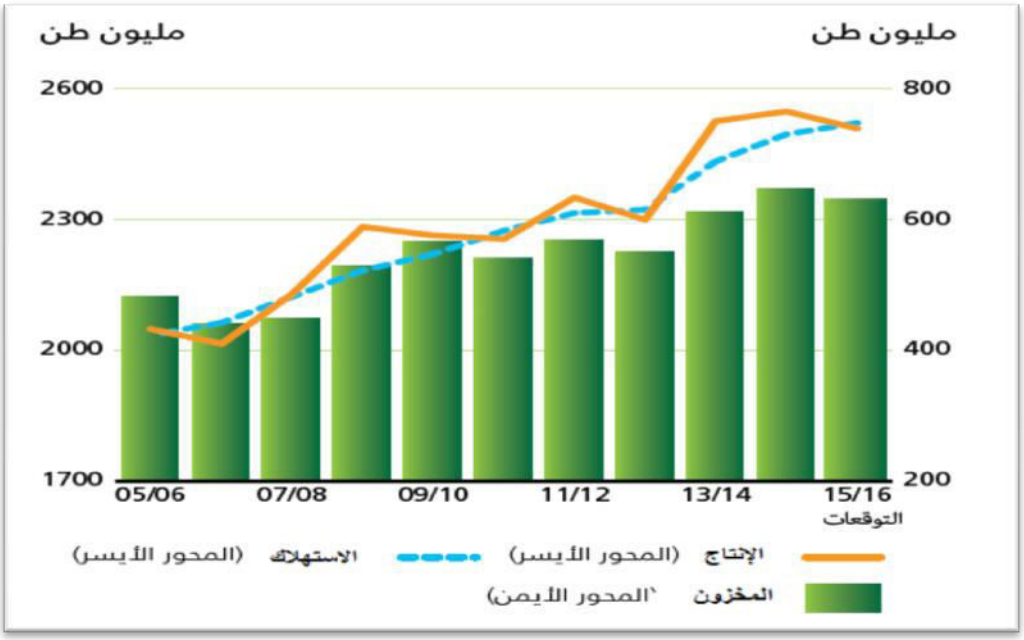

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دراسة استشرافية للأغذية، نشرة نصف سنوية تتناول الأسواق العالمية للغذاء، ماي 2015، ص03.

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب وفي مقدمتها القمح من أهم المنتجات الغذائية الأساسية عالميا، نظرا للطلب عليها من كافة أنحاء العالم، ولذا تشكل سلاحا تستخدمه الدول المصدرة لهذا المحصول، للضغط على الدول المستوردة والتابعة غذائية لهذه المادة الغذائية.

وهنالك مجموعات أخرى من السلع الغذائية التي يتم عرضها في الأسواق العالمية للغذاء، والتي نستعرض أهمها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3–2): الإنتاج العالمي لأهم السلع الغذائية

القيمة: مليون طن

السلعة	2014/2013	2015/2014	2016/2015	النسبة المئوية للتغير في 16/015 مقارنة مع 15/2014
القمح	717,2	729,5	719,1	1,4 –
الأرز	496,6	494,4	500,1	1,2
المحاصيل الزيتية	513	542	–	–
السكر	180,6	181	–	–
اللحوم	314,7	318,7	–	–
الألبان ومشتقاتها	788,5	804,5	–	–
الأسماك	164,3	168,6	–	–
المجموع	3174,9	3238,7	–	–

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، دراسة استشرافية للأغذية، المرجع السابق.

تشير الإحصائيات وفق ما جاء في الجدول رقم(**3-2**) إلى أنه:

– تميزت الفترة (**2014-2015**) بارتفاع في الإنتاج العالمي لأهم السلع الغذائية مقارنة بالفترة السابقة (**2013-2014**)، حيث شهد الارتفاع في الإنتاج العالمي كل المنتجات الغذائية المذكورة باستثناء مادة الأرز، والتي تراجع إنتاجها خلال هذه الفترة بنحو **2,2** مليون طن، ليرتفع خلال الفترة الموالية (**2015**).

– يشكل إنتاج كل من القمح والألبان ومشتقاتها، أول المنتجات الغذائية الأساسية المعروضة من حيث الكمية، ويرجع ذلك لارتفاع الطلب عليها، واستهلاكها بكميات كبيرة مقارنة بباقي المنتجات الغذائية.

ثانيا: تقلبات الأسعار العالمية للغذاء

يشير مؤشر أسعار الأغذية (شكل رقم **3-2**) إلى تدني الأسعار خلال الفترة **1990-2006**، لتشهد بعدها ارتفاعا حادا خلال سنة **2008**، ثم تنخفض مؤقتا لترتفع من جديد بنسبة أعلى خلال سنة **2011**، ثم نلاحظ تراجع الأسعار إلى معدلات اقل منذ سنة **2014**. ما يدل على عودة أسواق

السلع الغذائية من جديد إلى الاستقرار.

شكل رقم(3-2): مؤشر أسعار الأغذية بالقيمة الاسمية والحقيقية (1990-2015)

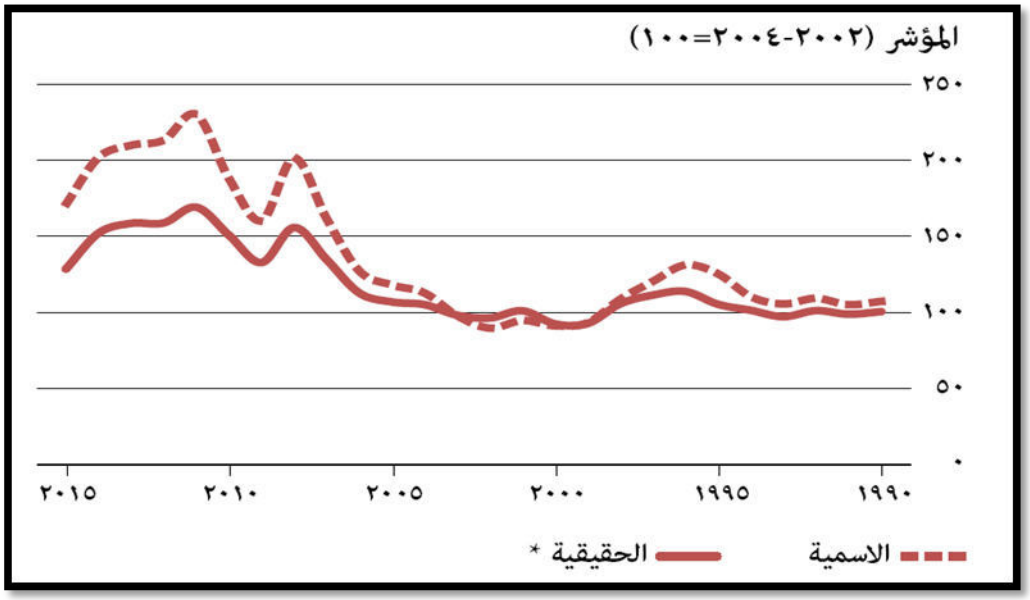

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016، ص11.

*مؤشر السعر الحقيقي هو مؤشر السعر الاسمي مخفضا بمؤشر البنك الدولي لقيمة الوحدة من المصنوعات.

والسؤال الذي يطرح نفسه، بعد ملاحظة هذه التقلبات في أسعار الأغذية خاصة في ظل ارتفاعها المفاجئ هو: **ما هي الأسباب الكامنة وراء هذه التقلبات وهذا الارتفاع في الأسعار العالمية للأغذية ؟.**

تكمن الإجابة بكل بساطة في أنه وإلى جانب العوامل الخاصة بالسلع الأساسية مثل المخاطر الجيوبوليتيكية وظروف الطقس وآفات المحاصيل، فإن التقلبات خاصة الارتفاع في الأسعار تحركه قوى العرض والطلب التي تشد بعضها البعض في خضم ظروف اقتصادية عالمية داعمة لهذه التقلبات[276].

المطلب الثاني

انعكاسات تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على الأمن الغذائي

أثارت التقلبات في أسعار السلع الغذائية عالميا مخاوف الحكومات ومنظمات الغذاء العالمية والإقليمية، بسب أثرها السلبي على معدلات الفقر والجوع وسوء التغذية عالميا، حيث يؤدي الارتفاع في

[276]- توماس هيليلنج وآخرون، **انتعاش أسعار السلع الأساسية**، التمويل والتنمية، مارس 2008، ص 10.

هذه الأسعار إلى تزايد عدد الأفراد الذين يعانون المجاعة وسوء التغذية عبر العالم، خاصة في الأقاليم النامية والأقل نموا.

كما يساهم الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء في رفع قيمة الميزانية المخصصة لاستيراد السلع الغذائية تلبية للطلب عليها محليا من قبل الدول ذات العجز الغذائي، ما يزيد في تفاقم وضع الفجوة الغذائية لتلك الدول، ما ينعكس سلبيا على تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول

تقلبات الأسعار العالمية للغذاء وتحقيق الأمن الغذائي

إن السعي وراء تحقيق الأمن الغذائي في أية دولة لا يتم إلا عن طريق تلبية حاجات أفرادها من الغذاء إما بالاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، أو عن طريق الاستيراد بالاعتماد على الموارد المالية الذاتية للدولة. ففي الحالة الثانية، تؤثر التقلبات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية في قيمة المخصصات المالية لاستيراد هذه المنتجات، بحيث يؤدي الارتفاع في الأسعار إلى زيادة العبء على نفقات الاستيراد.

وتنجم تلك التقلبات من ارتفاع أو انخفاض في أسعار الغذاء عالميا عن العديد من العوامل المرتبطة بجانبي العرض والطلب على المواد الغذائية.

أولا: أسباب تقلبات أسعار الأغذية عالميا

هنالك عوامل عديدة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، يرتبط بعضها بجانب العرض وبعضها الآخر بجانب الطلب، نوجزها فيما يأتي[277]:

1 – العوامل المرتبطة بجانب العرض

لعل من أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، والمرتبطة بجانب عرض الغذاء ما يلي:

- انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزراعية، حيث يساهم القمح لوحده بنسبة

[277]– جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، ورقة عمل مشتركة مقدمة من قبل: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، الإتحاد العربي للأسمدة، الدورة 83، الخرطوم، السودان، يناير 2009، ص 04.

10% في التجارة الدولية، غير أن مخزونه شهد انخفاضا إلى أدنى مستوياته في يونيو **2008**[278] لأسباب عديدة أثرت في أسعاره العالمية، أين اتجهت هذه الأخيرة نحو الصعود.

- قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها، علما أن منظمة التجارة العالمية تجيز للدول الأعضاء فرض قيود أو حظر على صادرات الأغذية لتوفير الإمدادات الغذائية لشعوبها، الأمر الذي دفع بعض الدول والمنظمات إلى بذل جهود كبيرة لمنع البلدان من تقييد صادراتها، ويقول مدير منظمة التجارة العالمية "باسكال لامي" في هذا الصدد: "**إن قيود التصدير هي سبب رئيسي للارتفاعات في أسعار الغذاء العالمية، وإنه ينبغي أن تبحث الدول عن طرق أخرى لتوفير الإمدادات الحلية**"[279].
- انخفاض المخزون العالمي من المنتجات الغذائية، خاصة الحبوب، فالكثير من السلع الغذائية الرئيسية قابلة للتخزين، على النقيض من الأغذية السريعة التلف، وعندما يحدث نقص في المحصول يمكن استخدام المخزون في زيادة المعروض، وكلما قل المخزون بالنسبة للاستهلاك – وهو ما يسمى نسبة المخزون إلى الاستخدام- زاد إحجام أصحاب المخزونات عن طرح أجزاء من مخزوناتهم للعرض بأي سعر مهما بلغ، مدعين أنهم يحتفظون بها للحماية من حالات النقص مستقبلا، ومن ثم يزداد تأثير صدمات العرض في الأسعار مع انخفاض في نسب المخزون إلى الاستخدام[280].

2- العوامل المرتبطة بجانب الطلب

تعتبر العوامل التالية من أبرز الأسباب وراء ارتفاع أسعار الغذاء عالميا:

- **ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة:** فقد شهدت دول عديدة من العالم نموا اقتصاديا متسارعا خلال السنوات الأخيرة في آسيا، حيث حققت كل من الصين والهند معدلات نمو اقتصادية لم سبق لها مثيل، ولاشك أن هذا النمو الاقتصادي الجيد في مثل هذه

---

[278]- سلطان أحمد الخلف، **اقتصاديات القمح والأمن الغذائي**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، العدد 73، أغسطس 2011، ص 17.

[279]- ليتيم ناجي، بوبكر هشام، **غلاء الأسعار العالمية للغذاء ودورها في ازدياد نسب الفقر في الوطن العربي**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011، ص 06.

[280]- محمد شايب، نعيمة بارك، **الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 65، 2014، ص 62.

الدول قد يترتب عليه زيادة الدخل القومي مما ينعكس إيجابا على معدلات دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب على السلع الغذائية[281].

- **ارتفاع أسعار النفط:** إن تزايد الطلب على النفط يؤثر على أسعار الغذاء من خلال قنوات متعددة، أولهما ما يترتب عنه من ارتفاع في تكلفة إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والتخزين والتصنيع، ويختلف مدى تأثير أسعار النفط تبعا لنوع المحصول ومستوى الميكنة في إنتاجه[282].
- **تزايد استخدام بعض الأغذية في إنتاج الوقود الحيوي:** حيث أدى تحويل نسبة كبيرة من إنتاج المحاصيل الزراعية من إنتاج السلع الغذائية نحو إنتاج الايثانول والديزل الحيوي إلى زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية ما أدى في الأخير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في كامل دول العالم وبالتالي إلى تعظيم أزمة الأمن الغذائي عالميا[283].

بالإضافة إلى أسباب أخرى:

- انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية الغير ملائمة خلال موسم معين.
- السماح بتصدير بعض السلع رغم وجود عجز بها.
- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي، وارتفاع تكاليف النقل.
- المضاربات في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة

---

[281]- إبراهيم بورنان، بن دحان إلياس الأزهر، **تزايد الانكشاف الغذائي العربي وتدهور مرتكزات الأمن الغذائي العربي**، الملتقى العلمي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28- 29 أكتوبر 2014، ص 10.

[282]- زرزار العياشي، صيد نوال، **ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء في الأسواق الدولية: الأسباب والتداعيات على البلدان العربية**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011، ص 03.

[283]- خالد بوجعدار، محمد الأمين وليد الطيب، **الوقود الحيوي وآثاره على الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي: التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 07- 08 ديسمبر 2011، ص 16.

وعقود الخيارات)، بعد أن أصبحت العائدات التي تتحقق لهم من الأصول الأخرى أقل جاذبية[284].

ثانيا: أثر التقلبات العالمية في أسعار الأغذية الأساسية على الأمن الغذائي

تؤثر التقلبات العالمية في أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي، بحيث يشمل الأثر السلبي المستهلكين النهائيين للغذاء، فهم الذين يدفعون ثمن الارتفاع في أسعار السلع الغذائية بالدرجة الأولى.

فعندما ترتفع الأسعار غالبا ما يلجأ المستهلكون إلى الأغذية الأقل تكلفة ذات القيمة التغذوية المنخفضة، ما يزيد من خطر الإصابة بنقص في المغذيات الدقيقة وغيرها من أشكال سوء التغذية، التي لها أثر سلبي طويل الأمد على صحة الأشخاص والتنمية والإنتاجية[285].

كما أن ارتفاع الأسعار وتقلبها لا يزيد فحسب من الفقر وانعدام الأمن الغذائي بل يعمق مستواهما، وتؤثر آثارهما أيما أثر على أشد الناس فقرا – ولاسيما الفقراء في المناطق الحضرية والمعدمون–، الذين قد ينفقون ما يصل إلى **75%** من دخلهم على الأغذية.

وبالإضافة إلى الأثر على الأفراد، فإن منتجي الأغذية أيضا، يتأثرون بالتقلبات في أسعار المواد الغذائية، خاصة هؤلاء المنتجين الصغار، كملاك الأراضي وأصحاب المنشآت الغذائية الصغيرة، محدودي الموارد المالية والمداخيل، إذ يزيد تقلب الأسعار من حالة عدم اليقين لديهم، ولا يشجع الاستثمارات التي لا غنى عنها لزيادة إنتاج الأغذية والحد من العجز الغذائي.

أما على المستوى الوطني، يهدد ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية فواتير الواردات الغذائية بتضخيمها، كما يهدد احتياطات العملة الصعبة وميزانيات التنمية ويبطئ عجلة النمو والتنمية[286].

وبالتالي، فإن عدم قدرة الأفراد على الحصول على ما يكفيهم من غذاء كاف لنشاطهم يوميا كما ونوعا، وعدم استطاعة منتجي الأغذية الحفاظ على استقرار محاصيلهم الزراعية والغذائية، واتساع

---

[284]– عمار بن نوار، **تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23– 24 نوفمبر 2014، ص 07.

[285]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013**، روما، 2013، ص 15.

[286]–تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة السابعة والثلاثون، روما، 17– 22 أكتوبر 2011، ص 32.

فجوة الغذاء وارتفاع فاتورة الواردات، نتيجة التقلبات في الأسعار العالمية للغذاء، كلها بوادر تعكس الأثر السلبي لهذه التقلبات على الأمن الغذائي عالميا أو وطنيا.

الفرع الثاني

أثر ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر

تستورد الجزائر وبأسعار باهضة حوالي **75%** من احتياجاتها الغذائية، فأمنها الغذائي مرهون بإيرادات الصادرات البترولية، والتي في غضون ال**25** سنة المقبلة تصبح غير أكيدة، أو غير قادرة على التغطية المالية لهذه الواردات[287].

وللتغيرات والتقلبات في الأسعار العالمية للغذاء آثار سلبية على توفير الغذاء في الجزائر، سواء كان مستوردا أو منتجا محليا.

أولا: أثر الارتفاع العالمي لأسعار الأغذية الأساسية على ارتفاعها محليا

إن تطور أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية مرتبط بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات، أو كمنتوج مصنع موجه للاستهلاك المباشر، يخضع للاستيراد بنسب عالية[288].

وتؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثيرا مباشرا في الاستهلاك منها كما ونوعا، وبخاصة أسعار السلع الرئيسية كالحبوب والسكر والزيوت والمنتجات الحيوانية، وقد تراجعت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية خلال الفترة **2013** و**2014**، وكان لتراجعها هذا أثرا في تراجع أسعارها في الجزائر، حيث قدر الانخفاض عالميا من قيمة **232,3%** إلى **201,8%**، مقابل انخفاض من **193%** إلى **185%** بالنسبة للجزائر.

287 - Said BENMERAD , Au- delà de 2030-2040, le futur alimentaire de l'Algérie est incertain, Décembre 2011, P 01.

[288]– تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، أكتوبر 2011، ص 85.

شكل رقم(3-3): تطور الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في الجزائر مقارنة بالعالم خلال الفترة (2011-2014)

سنة الأساس:2002-2004

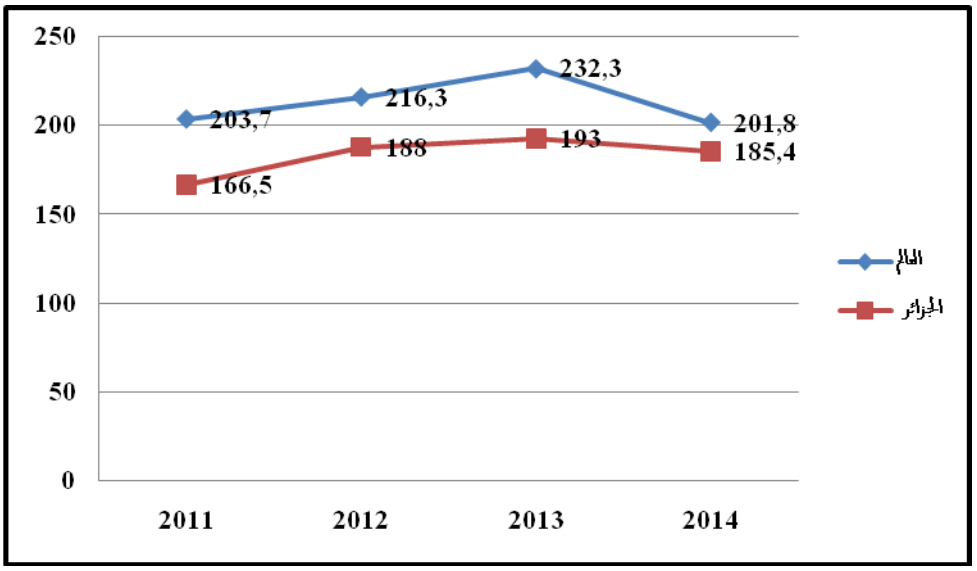

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية 2015.

والملاحظ من الشكل أعلاه، أن التقلبات في أسعار الغذاء عالميا تؤثر في تقلبات أسعار الغذاء في الجزائر مباشرة، غير أن درجة التأثر تختلف من حيث ارتفاع أو انخفاض الأسعار، ومن فترة لأخرى.

حيث تشير الأرقام إلى أن العالم شهد ارتفاعا لأسعار الأغذية بمعدل تغير **12,6%** ما بين سنة **2011** و**2012**، مقابل معدل تغير مقدر بـ **16%** بين سنة **2012** و**2013**، أي أن ارتفاع أسعار الغذاء خلال الفترة **(2012-2013)** كان أعلى مقارنة بالفترة السابقة.

غير أن وتيرة الارتفاع في الأسعار الغذائية بالنسبة للجزائر كانت مختلفة، حيث تشير الأرقام إلى ارتفاع الأسعار خلال الفترة **(2011-2012)** بنسبة أعلى من الارتفاع الحاصل خلال الفترة **(2012-2013)** بمقدار **21,5%** و**05%** لكل فترة على التوالي.

ثانيا: انعكاس ارتفاع أسعار الغذاء عالميا على الأمن الغذائي في الجزائر

يشمل أثر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء ناحيتين:

- **أولا** ناحية التأثير على الوضعية الاقتصادية للوطن، ومدى انكشافه على المخاطر السعرية

الناتجة عن صدمات أسواق السلع الغذائية، وبالتالي تأثيره على أمنه القومي وأمنه الغذائي.

– **ثانيا** الأثر على مستوى الأفراد (المستهلكين) من حيث قدرتهم الشرائية على الحصول على الغذاء، وإمكانية تغطية مداخيلهم لاحتياجاتهم الغذائية والتغذوية دون المساس باحتياجاتهم الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها.

1- تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية الأساسية على الانكشاف الغذائي في الجزائر

يعرض اعتماد الجزائر على الخارج في تلبية حاجيات سكانها الأساسية من الغذاء إلى خطر انعدام الأمن الغذائي، وازدياد الانكشاف الغذائي، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، أين انخفضت الأسعار العالمية للنفط، انخفاضا غير متوقع، ما أثر سلبا في الموازين والسياسات المالية للدولة، وبالتالي أصبح من الضروري تقليص حجم الواردات الغذائية.

ويشير الجدول رقم(**3-3**) إلى وضعية الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، حيث كانت مواردها المالية الذاتية قادرة على تغطية العجز الغذائي.

جدول رقم(3-3): انكشاف الدول العربية على أسواق الغذاء العالمية

المجموعة الأولى دول عالية الانكشاف، مع حيز مالي محدود، تواجه مخاطر كمية وسعرية (الأردن، لبنان، اليمن، تونس)	المجموعة الثانية دول أقل انكشافاً، مع حيز مالي محدود، تواجه مخاطر سعرية (المغرب، مصر، سورية، السودان)
- درجة الانكشاف (61-102) - عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (-5.1%) - نسبة الدين العام الى الناتج المحلي (40%-150%) - عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي (-6.4%) - مدى تغطية الاحتياطيات للواردات السلعية (11 شهراً) - صافي الأصول الأجنبية 40 مليار دولار أمريكي	- درجة الانكشاف (30-47) - عجز الموازنة إلى الناتج المحلي (-3.8%) - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (35%-75%) - عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي (-0.33%) - مدى تغطية الاحتياطيات للواردات السلعية (8.8 شهراً) - صافي الأصول الأجنبية 53 مليار دولار أمريكي
المجموعة الثالثة دول عالية الانكشاف، مع وضع مالي جيد، تواجه مخاطر كمية (دول مجلس التعاون الخليجي، ليبيا، الجزائر)	المجموعة الرابعة دول أقل انكشافاً، مع وضع مالي جيد، لا تواجه مخاطر كمية أو سعرية (–)
- درجة الانكشاف (65-103). - فائض الموازنة إلى الناتج المحلي (5%) - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (أقل من 27%) - فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي (16.2%) - مدى تغطية الاحتياطيات للواردات السلعية (20 شهراً) - صافي الأصول الأجنبية 421 مليار دولار أمريكي	

المصدر: أحمد بدوي، تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2013، ص 12.

يشير الجدول رقم **(3-3)** أعلاه إلى أن:

– اعتماد الجزائر (وهي ضمن المجموعة الثالثة) على أسواق الغذاء العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية، وتتمتعها بأوضاع مالية جيدة نتيجة الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة، باعتبارها دولة مصدرة للنفط واقتصادها اقتصاد ريعي، فإن انكشافها على المخاطر السعرية الناتجة عن صدمات أسواق السلع الغذائية العالمية أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى، وذلك بسبب الفوائض المالية المحققة من جراء ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية، مما عزز أوضاعها المالية لامتصاص التداعيات السالبة لارتفاع أسعار الغذاء، ما سمح لها بتحقيق نوع من الأمن الغذائي لشعبها.

– قد تتعرض الجزائر إلى مخاطر سعرية إذا ما تزامن ارتفاع أسعار الغذاء عالميا مع تراجع في

أسعار النفط في الأسواق العالمية أيضا، ما قد يترتب عنه ضغوطات على حيز السياسة الاقتصادية، كما أنها تبقى معرضة للمخاطر الكمية الناتجة عن تراجع إمداداتها في الأسواق العالمية بسبب القيود التي قد تفرضها الدول المنتجة على صادراتها، وهو الوضع السائد حاليا.

2- تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية الأساسية على المستهلكين

تنعكس تقلبات أسعار الأغذية عالميا على الأمن الغذائي للدول والوضع التغذوي للأفراد، حيث يعتبر الفقراء هم أول من يتأثر سلبيا في حال ارتفاع هذه الأسعار، بحيث تنفق الأسر ما بين **30** إلى **60%** من مداخيلهم على الغذاء، وقد يضطرون إلى تعويض نفقات الغذاء بنفقات التعليم أو الصحة لهم ولأبنائهم.

ويبرز مدى تأثير تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي للأفراد في مجموعة من المؤشرات، نذكر منها:

- مستوى الإنفاق الأسري على الغذاء.
- مستويات الاستهلاك اليومي للأفراد.
- درجات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.

وبالنسبة للأسر الجزائرية فهي توجه نسبة معتبرة من مداخيلها نحو شراء الأغذية بمختلف أنواعها، حيث بلغ الإنفاق السنوي على الغذاء من قبل الأسر الجزائرية لسنة **2011**، حوالي **1875** مليار دينار جزائري، بحيث شهدت هذه النفقات ارتفاعا ملحوظا منذ سنة **2000**، إذ قدرت قيمة نفس النفقات بأكثر من **682** مليار دينار جزائري، أي تضاعفت بنسبة **2,7**[289].

والجدول التالي يوضح التطور في نسبة النفقات الشهرية للأسر الجزائرية خلال القترة **2000** و**2011.**

289 - ONS, Direction technique chargée des statistiques et des revenus, **Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011**, Algérie, Novembre 2015, P 06.

جدول رقم (3–4): تطور المتوسط الشهري النفقات الغذائية للأسر الجزائرية خلال الفترة (2000–2011)

القيمة: دينار جزائري

المنطقة	2000		2011	
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة (%)
الحضر	13.343	108,5	24.953	100
الريف	10.697	87	24.926	99,9
المجموع	12.300	100	24.945	100

المصدر: ONS, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011, op.cit, P17.

نستنتج من خلال الجدول رقم (**3-4**) ما يأتي:

– إن إنفاق الأسر على استهلاك المواد الغذائية قد شهد ارتفاعا خلال حوالي **10** سنوات بحوالي الضعف تقريبا، حيث قفز من متوسط شهري مقدر بـ **12,300** دج إلى **24.945** دج، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل، منها ارتفاع الأسعار وزيادة الكتلة الدخلية للأفراد.

– ارتفاع نسبة الإنفاق من قبل سكان الأرياف على الغذاء لتقارب نسبة ما ينفقه سكان المدن، فخلال سنة **2011** قدر معدل الإنفاق الشهري للأسر الحضرية بـ **24.953** دج، مقابل **24.926** دج للأسر الريفية، وهذا يعكس تحسن وضعية المداخيل للأسر في الأرياف، بفضل السياسات التنموية الريفية خاصة منها السياسات السعرية المطبقة في الجزائر.

تختلف الأسر الجزائرية من حيث استهلاكها للمواد الغذائية الأساسية، وفق اختلاف العادات الاستهلاكية لكل منها، وقدرتها الشرائية. حيث يعتمد نظام التغذية لديها على الاستهلاك الكبير للحبوب ومشتقاتها، ففي حين توصي المنظمة العالمية للصحة باستهلاك **300** غ من الحبوب للفرد يوميا، فإن استهلاك الجزائري يبلغ **780** غ/اليوم، الشيء الذي يوضح التوجه الحكومي حو دعم مادة الخبز ذات الاستهلاك الواسع[290].

فالإنفاق الأسري على الحبوب، بما فيها القمح الصلب واللين والشعير يمثل أعلى معدل ضمن

[290]– خليفة الحاج، زقاي وليد، **ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 08، جانفي 2015، ص302.

المواد الغذائية المستهلكة إجمالا، حيث تقدر قيمة النفقات السنوية للأسر الجزائرية لاقتناء الحبوب ما يفوق **327** مليار دينار جزائري، لسنة **2011**، أي ما يعادل نسبة **17,5%** من الإجمالي، وفق ما تشير إلية معطيات الجدول رقم (**3-5**).

وتجدر الإشارة هنا أن احتياجات الجزائر من الحبوب حوالي **08** مليون طن في السنة، وهي تعد من بين الدول الأولى المستوردة للقمح في العالم، لاسيما القمح اللين، ما يعكس الطلب المحلي الهام على هذه المادة[291].

جدول رقم (3-5): تقسيم نفقات الأسر الجزائرية على المواد الغذائية الأساسية خلال سنة2011

القيمة: مليون دينار جزائري

المنتج/ المجموعة الغذائية	القيمة	النسبة (%)
الحبوب	327.442	17,5
لحوم حمراء	249.046	13,3
لحوم بيضاء+ بيض	155.924	08,3
الأسماك	26.449	01,4
الحليب ومشتقاته	158.035	08,4
الزيوت والدهون	133.438	07,1
الخضر الطازجة	250.860	13,4
خضر جافة ومصبرات	62.560	03,3
فواكه طازجه	95.047	05,1
فواكه مجففة	36.242	01,9
سكر+ مواد مسكرة	74.931	04,0
القهوة+ الشاي	61.133	03,3
مشروبات غير كحولية	70.038	03,7
مواد غذائية أخرى	174.224	09,3
المجموع	**1.875.368**	**100**

المصدر:

ONS, **Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011**, op.cit, P12.

[291]- وكالة الأنباء الجزائرية، الاثنين 02 ديسمبر 2013.

في حين يعتبر الإنفاق على الخضر الطازجة واللحوم الحمراء في المرتبة الثانية والثالثة، بنسبة **(13,4%)** و**(13,3%)** على التوالي.

بينما يشكل الإنفاق على الأسماك أدنى نسبة **(1,4%)**، وهذا نظرا لعدم توافق القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري مع أسعار هذه المادة الغنية بالبروتين الحيواني، والضرورية لتغذية الفرد.

حيث يقدر متوسط سعر الكيلوغرام الواحد من سمك الجمبري الأحمر حوالي **2000** دج، خلال الفترة (**2014-2015**)[292]، وهو ثمن بعيد عن القدرة الشرائية لأغلب الأسر الجزائرية.

القدرة الشرائية لا تتحدد فقط بمداخيل الأسر، وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار المستوى العام للأسعار وكذا مستوى أسعار المواد الغذائية، ومقارنتها بمدى استقرار الأسعار العالمية، حيث استنتجنا سابقا أن مدى التغير في أسعار المواد الغذائية عالميا يؤثر على تغيراها محليا، لكن بدرجات متفاوتة.

فميزانية الدولة تتحمل الفرق بين ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة، وأسعار عرضها في السوق الوطنية، وهذا عن طريق **سياسة الدعم**.

فإلى غاية **2011**، كان القمح وحليب الأكياس من بين المنتجات الوحيدة الخاضعة لنظام الأسعار المقننة، وبالتالي لم تتأثر أسعارها لدى الاستهلاك بتقلبات متغيرات السوق الخارجية، ذلك أن دعم الدولة لهذه المواد يبقي على استقرار السعر في مستوى مقبول[293].

جدول رقم(3–6): سعر القمح في شهر جوان 2012

	سعر البورصة	سعر الوصول إلى الديوان الوطني للحبوب	سعر بيع الديوان الوطني للحبوب للمطاحن	سعر التجزئة	الفارق الذي تتحمله الخزينة
السميد	360 دولار /القنطار	2955 دج/القنطار	2850 دج/القنطار	3500 دج/قنطار	105دج/ قنطار
الفرينة	250 دولار/قنطار	2200 دج/ القنطار	1285دج/القنطار	2000دج/القنطار	915دج/القنطار

المصدر: بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص 339.

[292]– الديوان الوطني للإحصائيات، **مؤشر أسعار الاستهلاك**، الجزائر، 2015، ص 05.

[293]– **تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية**، المرجع السابق، ص 100.

نلاحظ أن خزينة الدولة الجزائرية تتحمل تغطية الفوارق المالية بين أسعار المنتجات الغذائية الأساسية المدعمة في السوق العالمية، وأسعارها في السوق الوطنية، حيث قدر دعم مادة السميد لسنة **2012** بمقدار **105** دينار للقنطار الواحد، بينما قدر دعم مادة الفرينة بـ **915** دينار للقنطار.

ولمعرفة مدى كفاية المواد الغذائية الأساسية للمواطن الجزائري، في ظل ارتفاع أسعارها عالميا، نستعرض كل من مستويي الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك خلال فترة **2011** و**2012** لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية.

جدول رقم (3–7): المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الجزائر للفترة (2011–2012)

المجموعة السلعية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	
الغذائية	2011	2012	2011	2012
الحبوب	11.666	13.075	32	39,3
الخضر	9595	10.428	99,7	99,8
الفواكه	4054	4202,5	91,5	91,8
السكر	1234	1234	47	47
الزيوت	794,7	752,1	13,3	08,4
اللحوم	660,5	669	90,6	90,5
الأسماك	122,9	138	77,5	75
الألبان ومشتقاتها	5981	5879	52,9	52,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى إحصائيات:

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 33، الخرطوم، 2013.

– تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المرجع السابق، ص92.

على اعتبار الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية الأساسية قد شهدت ارتفاعا بين سنتي **2011** و**2012**، حيث قفزت من **203,7** إلى **216,3** على التوالي.

كما شهدت الأسعار الوطنية لنفس السلع وخلال نفس الفترة ارتفاعا من **166,5** إلى **188** (انظر الشكل رقم **3-3**).

وفق ما تشير إليه الإحصائيات في الجدول رقم(**3-7**)، نستنتج مجموعة النقاط التالية:

– لم تؤثر الأسعار المرتفعة عالميا ولا محليا لأهم السلع الغذائية في نسب الاكتفاء الذاتي، ولا في معدلات المتاح للاستهلاك من الغذاء.

– بالنسبة لمجموعة الحبوب، وبالرغم من ارتفاع أسعارها عالميا، إلا أن المتاح للاستهلاك منها قد ارتفع أيضا، وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المواد، ما يعكس جهود الدولة في رفع الإنتاج المحلي من الحبوب، حيث قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه السلعة سنة **2012** بـ **39,3%** مقابل **32%** لسنة **2011**.

– تحقق الجزائر اكتفاء ذاتيا مقدرا بـ **99,8%** و**91,8%** و**90,6%** لكل من السلع الغذائية الأساسية التالية: الخضر، الفواكه، واللحوم على التوالي، والتي شهدت هي الأخرى ارتفاعا في المتاح للاستهلاك منها، وبالتالي نستنتج أنها لا تتأثر بتقلبات أسعار نفس المواد عالميا.

– انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأسماك من **77,5%** إلى **75%** بالرغم من ارتفاع المتاح منها للاستهلاك، وهذا يدل على وجود عوامل داخلية تمنع المستهلك من اقتناء هذه السلعة الغذائية الهامة، كارتفاع أسعارها محليا، ولا علاقة للتغيرات الخارجية في انخفاض هذه النسبة، والتي تشير إلى اعتماد الجزائر في تلبية الطلب المحلي على الأسماك من إنتاجها الوطني بنسبة أعلى.

وعلى العموم، تشير الأرقام السابقة ضمن الجدول أعلاه إلى أن الجزائر تحقق إكتفاءا ذاتيا في العديد من السلع الغذائية الرئيسية، ولا تؤثر تقلبات الأسعار العالمية لهذه المواد على مستويات المتاح منها للاستهلاك.

في حين تشهد عجزا في إنتاج بعض المحاصيل الغذائية الرئيسية كإنتاج الحبوب، وعدم كفاية إنتاجها المحلي بالنسبة للسكر والألبان ومشتقاتها، ما يضطرها إلى استيرادها، وهي تعتمد على سياسة دعم هذه السلع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتفادي النقص في المعروض منها في الأسواق المحلية.

خلاصة الفصل الثالث

تواجه الجزائر على غرار باقي دول العالم خاصة النامية منها، العديد من التحديات الدولية في تحقيق الأمن والاستقرار الغذائي، إذ بات لزاما على الدول المستوردة للغذاء التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الدولية وما ينجم عنها من انعكاسات وآثار سلبية كانت أو ايجابية على اقتصادها ومختلف قطاعاتها الحيوية، بما فيها القطاع الزراعي.

وقد أصبحت الجزائر في ظل هذه المتغيرات الخارجية والتي تشكل تحديات لها بحاجة أكثر إلى التعامل والتعاون مع الخارج لتعزيز مكانتها دوليا وإقليميا، وتحسين مستويات نموها الاقتصادي، وتنميتها الزراعية والصناعية محليا.

فمن خلال دراستنا لهذا الفصل استخلصنا أهم التحديات الدولية التي تواجهها الجزائر والمتمثلة أساسا في:

– يشكل أول تحد بالنسبة لمسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، في إطار التعاون الدولي أو الإقليمي في المجال الزراعي، فيما يدعى بالتكامل الزراعي بالنسبة للجزائر (حيث أنها انضمت إلى العديد من التكاملات الاقتصادية: كإتحاد المغرب العربي، والتكامل العربي، والشراكة الأورومتوسطية) أمرا ضروريا لتبادل المقومات والإمكانات الزراعية بين مختلف الدول المغاربية أو العربية أو دوليا، وهذا للاستفادة أكثر من المزايا النسبية التي تمنحها كل دولة، بهدف رفع مستويات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي إقليميا ودوليا.

– تحدي الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما له من آثار ايجابية وسلبية على القطاع الزراعي. حيث شكلت اتفاقية الزراعة لهذه المنظمة أهم اتفاقية عالمية تحدد شروط وظروف التجارة العالمية للمنتجات الزراعية.

بالإضافة إلى التحديات السابقة، هنالك تحد كبير يهدد الأمن الغذائي لسائر دول العالم، مصدرة أو مستوردة للغذاء كانت، ألا وهو تقلبات الأسعار العالمية للغذاء، والتي تزداد حدة انعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر إذا ما تزامنت مع انخفاض في أسعار النفط.

وسعيا من الجزائر إلى تحقيق أمنها الغذائي في ضوء التحديات والمتغيرات الدولية المذكورة سابقا، قامت باتخاذ العديد من الإجراءات وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بالمجال الزراعي في إطار التكاملات الاقتصادية، والتي انبثقت عنها مجموعة الاتفاقيات التالية:

– اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية بين الدول المغاربية، والتي تبناها رؤساء الدول المغاربية الخمسة سنة **1990.**

– إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (**2005-2025**)، والصادرة عن منظمة التنمية العربية الزراعية.

أما فيما يخص التعاون الأورومتوسطي في المجال الزراعي، فهو كما أكده العديد من الاختصاصيين يخدم مصالح الدول الأوروبية أكثر مما يخدم مصالح الجزائر، خاصة وأنها في وضعية الدولة النامية المستوردة الصافية للغذاء.

كما انتهجت الجزائر مجموعة من السياسات وطبقت العديد من الإجراءات التي تحمي سوقها المحلية من الآثار السلبية لتقلبات الغذاء في الأسواق العالمية، بحيث تؤثر هذه الأخيرة بنسب متفاوتة على أسعار أهم السلع الغذائية، وفقا لنوع السلعة ونسبة العجز أو الاكتفاء الغذائي منها.

الفصل الرابع

آفاق تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الداخلية

تمهيد:

تتزايد يوما بعد يوم أزمة الفجوة الغذائية في الجزائر، والناجمة عن العديد من العوامل والمسببات الخارجية والداخلية، حيث تشمل الأخيرة مختلف المتغيرات والظروف التي تنشأ في إطارها الزراعة الجزائرية، كالسياسات المطبقة في هذا المجال والهادفة أساسا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك خاصة، والتي لا تزال تستورد من الخارج إلى يومنا هذا.

إضافة إلى مجموع العوامل الطبيعية المتحكمة في الإنتاج الزراعي والغذائي بالجزائر، والتي من أبرزها التقلبات المناخية والتي أدت في فترات متعددة إلى مشكلة الجفاف وضعف الإنتاج والإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية، والاستغلال الغير الرشيد للموارد الزراعية الأساسية، كالأراضي والمياه.

كما تسهم الموارد الطبيعية الناضبة في الجزائر في تفاقم المشكلة الغذائية، حيث أن لإيرادات النفط المتقلبة أثرها المباشر في توفير الغذاء، خاصة في ظل الظروف الحالية. حيث تشهد أسعار هذه المادة الخام انخفاضا رهيبا، ستكون لوقعها آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري وتحقيق الأمن الغذائي.

وبهدف دراسة النقاط السابقة وتحليلها، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: أثر السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري

المبحث الثاني: تأثير التقلبات المناخية على تحقيق الأمن الغذائي الجزائري

المبحث الثالث: شح الموارد الطبيعية ونضوب النفط وأثره على تحقيق الأمن الغذائي الجزائري

المبحث الأول

أثر السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري

إن قضية الأمن الغذائي تشغل حيزا معتبرا ضمن السياسات والإستراتيجيات التي تخطط لها الدولة الجزائرية، وينعكس نجاحها في زيادة الإنتاج الوطني وتحقيق معدلات الاكتفاء الذاتي من سلع غذائية مختلفة.

فقد تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج إيجابية نتيجة اعتماد سياسات زراعية رشيدة، غير أنها لم تستطع بلوغ كافة أهدافها المسطرة، وهذا يبرز في وجود فجوة الأمن الغذائي، والتي تطرقنا إليها فيما سبق.

المطلب الأول

السياسات الزراعية

لا يمكن القيام بإدارة الموارد الزراعية بطريقة عشوائية، ولا منتظمة، إنما لابد من تدخل الدولة في شؤون الزراعة بمختلف تقسيماتها، وهذا عن طريق تحديد مخططات وسياسات تهدف إلى تنظيم القطاع وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية والمالية، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليص فجوة العجز الغذائي.

الفرع الأول

ماهية السياسة الزراعية

لتحديد مفهوم السياسة الزراعية، ارتأينا من خلال النقاط الموالية تحديد تعريف السياسة الزراعية، وأنواعها (**أولا**)، ثم التطرق إلى مختلف مضامين السياسات الزراعية (**ثانيا**).

أولا: تعريف السياسة الزراعية وأنواعها

للسياسة الزراعية مجموعة من التعاريف والأنواع التي توافق مختلف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، نتعرف عليها فيما يأتي.

1- تعريف السياسة الزراعية

تعرّف السياسة الزراعية على أنها:"فرع من السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وتطبيقها في

القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين: يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع الاستهلاكي لمستهلكي السلع الزراعية، والهدف الثاني يتضمن تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين"[294].

وقد وردت عدة تعاريف أخرى للسياسة الزراعية نذكر منها[295]:

التعريف الأول:"السياسة الزراعية هي جزء من السياسة العامة في البلد فهي الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة، والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمستغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره"[296].

التعريف الثاني:"السياسة الزراعية هي مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال الاقتصادية الزراعية المستقبلية"[297].

من خلال ما تقدم من تعريفات حول السياسة الزراعية، نستخلص بأن السياسة الزراعية تمثل مجمل الإجراءات والخطط التي تحددها الدولة بغية تنمية القطاع الزراعي، ورفع إنتاج وإنتاجية المحاصيل

---

[294]– نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 33، المجلد 09، 2013، ص06. **مقتبس عن**: فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، – حالة الجزائر –**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 02، بيروت، 2011، ص109-110.

[295]– بن ناصر عيسى، **أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر–**، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 16/15نوفمبر2011، ص06.

[296]– عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة 01، مطبعة العالمي، بغداد، العراق، 1969، ص289.

[297]– أحمد أبو زيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية–رؤى معاصرة–**، مكتبة سبتان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص44.

الزراعية واستدامتها تحقيقا للاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل للأجيال الحاضرة والمقبلة، وكذا تحسين مداخيل المزارعين وظروف معيشتهم من جهة، ودعم المنتجين المحليين للغذاء من جهة ثانية.

2- أنواع السياسات الزراعية

يمكن تصنيف السياسات الزراعية التي أتبعت في حل المسألة الزراعية إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي[298]:

2-1- سياسة التوجيه الفلاحي

طبقت هذه السياسة في الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، هدفها الرئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية[299].

ويتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال[300]:

- أدوات التوجيه الفلاحي.
- أدوات تأطير العقار الفلاحي.
- أحكام تخص العقار الفلاحي.
- تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي.
- التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل.

2-2- سياسة الإصلاح الزراعي

طبق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية بشكلين[301]:

[298]- أحمد أبو زيد الرسول، نفس المرجع السابق، ص110-111.

[299] - فوزية غربي، المرجع السابق، ص75.

[300]- قانون **رقم 16-08 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 03 أوت 2008**، الباب الأول (التوجيه الفلاحي).

[301] - بلال خزار، المرجع السابق، ص09.

- **الشكل الأول:** يكون بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي عن طريق الضغط من الأعلى، وذلك من خلال قيام الدولة بتأميم الأراضي الزراعية بضغط من كبار الملاكين الزراعيين للتخلص من الأرض الأقل خصوبة والحصول على التعويضات التي تم تأميمها.

- **الشكل الثاني:** يتمثل في تطبيق الإصلاح الزراعي بأسلوب الضغط من الأسفل، ويكون عن طريق الضغط من المعارضة السياسية والمظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بها الحركة الفلاحية، ويكون

تطبيق القوانين حسب درجة نجاح الدولة أو فشلها في قمع المعارضة فإذا قامت الدولة باحتواء الحركة الفلاحية فإنها لا تقوم بتطبيق قوانين التأميم إذا كانت تلحق ضرر بكبار الملاكين الزراعيين، أما إذا حدث العكس فإن الدولة تستجيب لمطالب الحركة الفلاحية كما حصل في المكسيك وفنلندا.

2-3- سياسة الثورة الزراعية

طبقت هذه السياسة في البلدان التي تبنت التوجه الاشتراكي، حيث تقوم على ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة الشعب، وعرفت هذه السياسة الفشل في معظمها، نظرا إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى[302].

نستنتج من خلال ما سبق، أن السياسات الزراعية لها توجهين، التوجه الرأسمالي (الليبرالي)، والذي تدخل ضمنه سياسة التوجيه والإصلاح الزراعي، بحيث تتدخل الدولة في شؤون القطاع الزراعي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بينما يتضمن التوجه الاشتراكي سياسة الثورة الزراعية، والتي تقوم على ملكية الأرض للشعب.

بالرغم من اختلاف السياسات الزراعات من حيث درجة تدخل الدولة في القطاع الزراعي، فإننا نرى بأن لابد من تظافر الجهود بين الدولة والأفراد في إدارة وتسيير أمور القطاع الزراعي لأن النتائج المحققة سواء كانت ايجابية أو سلبية فهي تعود بالنفع أو الضرر على الجانبين.

[302] - زيرمي نعيمة، بودخيل محمد أمين، **التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في ظل السياسات الزراعية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 28-29 أكتوبر2014، ص04.

ثانيا: مضامين السياسات الزراعية

مهما اختلفت السياسات الزراعية فيما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية[303]، يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار والتمويل، وبعضها الآخر بسياسة الأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا...الخ، وكلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات.

وبصفة عامة، يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاثة أنواع وهي: السياسات السعرية، والسياسات التسويقية، والسياسات الهيكلية.

وهذا التقسيم هو فقط لأغراض التحليل، ذلك أن كل هذه السياسات تتكامل وتتفاعل مع بعضها، بحيث لا نستطيع أن نعزو التطورات الحادثة في القطاع الزراعي لإحدى هذه السياسات دون سواها.

1- السياسة السعرية الزراعية

مما لاشك فيه أن السياسات السعرية الملائمة تلعب دورا حيويا مهما في توجيه الموارد وكفاءة استخدامها في مختلف العمليات الإنتاجية الزراعية، فكما هو معروف أن الأسعار المرتفعة للمحاصيل الزراعية المحلية تسهم في تحسين مستوى دخول المزارعين المحليين، الأمر الذي يحفزهم على الاستمرار في زيادة إنتاجيتهم من هذه المحاصيل[304].

2- السياسة التسويقية الزراعية

السياسة التسويقية للمحاصيل الزراعية هي في الحقيقة سياسة اقتصادية اجتماعية، لأنها مؤلفة من مجموعة البرامج التسويقية للمحاصيل الزراعية المتناسقة التي تصمم لتحقيق هدف في فترة زمنية معينة تنفذ خلالها هذه البرامج التسويقية للمحاصيل الزراعية باختلاف الهدف، وتستهدف السياسة التسويقية تقليل التكاليف التسويقية، أو رفع الكفاءة التسويقية، أو زيادة الدخل الزراعي الفردي والقومي[305].

---

[303]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص82.

[304] - محمد علي المقبلي، المرجع السابق، ص118.

[305] - عبد الوهاب مطر الداهري، المرجع السابق، ص204.

3- السياسة الهيكلية الزراعية

تكون هذه السياسة موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات. وتحدث التغييرات الشديدة (التي تمس الجانب الهيكلي) خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وكذا جراء التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات/المخرجات لنظام زراعي قائم، أو يقدم نظاما زراعيا جديدا، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية[306].

تهدف كل سياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية، زمنية ومكانية معينة، غير أنها عموما تسعى إلى تحقيق التنمية في القطاع الزراعي والريفي، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي للأفراد.

سنتطرق إلى أهداف السياسات الزراعية بصفة عامة، ومتطلباتها من خلال الفرع الآتي.

الفرع الثاني

أهمية السياسة الزراعية ومتطلباتها

يمثل القطاع الزراعي جزءا هاما من الإقتصاد الوطني، بحيث يساهم في تنميته، عن طريق رفع معدلات الإنتاج المحلي الإجمالي والقومي أيضا، ودعم ميزان المدفوعات، وغيرها من الأدوار التي يلعبها هذا القطاع ويهدف إلى تحقيقها على غرار الأمن الغذائي بصفة خاصة والأمن القومي عموما.

أولا: أهمية وأهداف السياسة الزراعية

تستمد السياسة الزراعية أهميتها من أهمية القطاع الزراعي، والمتمثلة في[307]:

- تحقيق تنمية ريفية، وبالتالي وضع حد للعديد من المشاكل مثل الفقر، الهجرة الريفية، السكنات العشوائية، تقليل الضغط على قطاع الخدمات في المدينة، تعزيز التنمية المستدامة.
- توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير قطاعات أخرى، كقطاع الخدمات (التخزين،

[306] - فوزية غربي، المرجع السابق، ص91.

[307] - فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص15.

النقل، التوزيع)، ومن ثم خلق فرص عمل ومحاربة البطالة والفقر، وهو ما يحفز النمو الاقتصادي.

- تقدم واستمرارية الصناعات الغذائية.
- تطوير قطاع التصدير وتوليد النقد الأجنبي.

تهم السياسة الزراعية كل مواطن في البلد لأنها تسعى إلى تحسين حالة المنتج والمستهلك معا، وتتطلب لأجل نجاحها عدم وجود التنافر والتعارض بين أجزائها[308].

ومن أهم الأهداف التي تسعى السياسة الزراعية إلى تحقيقها هي[309]:

- تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ على البيئة.
- زيادة إنتاجية الأرض مع الاحتفاظ بقدرتها الإنتاجية وصيانتها.
- تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في استصلاح الأراضي واستزراع الأراضي الجديدة والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- ترشيد استخدام المياه وزيادة مصادرها وحمايتها من التلوث.
- تحسين أوضاع التنمية البشرية، خاصة لسكان الريف، أي مساعدة المجتمعات الريفية على تحقيق أهدافها وحل مشاكلها في ضوء الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، بزيادة فعالية دور أجهزة الإرشاد والتعليم والتدريب.
- تنمية الموارد المالية، عن طريق تشجيع الاستثمارات خاصة من قبل الخواص في القطاع الزراعي، وتهيئة المناخ الملائم لذلك.

ثانيا: متطلبات السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية والتي هي قسم رئيسي من السياسة الاقتصادية العامة لا يمكن أن تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعيشي للسكان وتحقيق الرفاهية العامة إلا إذا توافرت فيها المتطلبات التالية[310]:

---

[308]- بن ناصر عيسى، **أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي**، المرجع السابق، ص06.

[309] - سعد نصار، **الإستراتيجية الزراعية للدولة وعلاقتها بخدمة قضايا التنمية الزراعية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 1996، ص120.

[310]- سعد نصار، المرجع السابق، ص07.

– أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيأة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها الصالح العام.

– يجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات محددة تتمثل فيها أماني ورغبات غالبية الشعب، ويشترط فيها الأهداف أن تكون واضحة وغير متعارضة فيما بينها.

– تحتاج السياسة الزراعية إلى اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل كلفة وجهد.

– يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهج العملي من مؤشرات فنية واقتصادية وسياسية وغيرها عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة في تحقيق أهداف السياسة الزراعية.

المطلب الثاني

السياسات الزراعية الجزائرية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي

إن توفير الغذاء للسكان محليا يتم عبر مصدرين، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج. فالدول تسعى دائما إلى تحقيق أمنها الغذائي بتلبية الطلب على الغذاء اعتمادا على مصادرها الداخلية، أي تهدف دائما إلى تحقيق اكتفاء ذاتي من الإنتاج المحلي.

وحتى تتمكن من القيام بذلك، تقوم بوضع استراتيجيات وخطط في المجال الزراعي، هدفها إنتاج أكبر قدر ممكن من الغذاء، بأفضل الطرق ودون هدر للموارد الزراعية.

فإن تم التخطيط جيدا لهذه السياسات الزراعية وتطبيقها بفعالية تم بلوغ الأهداف المرجوة، وبالتالي يتحقق الأمن الغذائي.

الفرع الأول

تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر

"لقد كان لمختلف السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال كثابت من الثوابت، أهداف أساسية لتحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي. لقد تم تصور هذه السياسات وتنفيذها في ظروف أخذت بعين

الاعتبار كل مرة المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة"[311] .

فقد توالت السياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا عبر أربعة مراحل، ترافقت كل مرحلة والوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد، نتطرق إليها فيما يلي:

– المرحلة الأولى (1963-1979)

وقد شملت هذه المرحلة سياستين، الأولى سياسة التسيير الذاتي، والثانية سياسة الثورة الزراعية، نتطرق إليهما في النقاط التالية بنوع من التفصيل:

1- سياسة التسيير الذاتي (1963-1970)

كان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان **مراسيم مارس 1963** من طرف الرئيس الراحل بن بلة، لوضع أسس وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية، لانشغالها بالصراع حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات[312].

تلت سياسة التسيير الذاتي سياسة الثورة الزراعية، حيث جاءت أهداف الثانية مكملة لأهداف الأولى، وهي أكثر دقة وصرامة، وتسعى إلى القضاء على استغلال الإنسان للإنسان كما نادى بذلك النظام السابق.

2- سياسة الثورة الزراعية (1971-1979)

أعلنت الدولة الجزائرية سياسة الثورة الزراعية في **08**نوفمبر**1971**، تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها**" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

وقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت **1966** لتحضير نصوص الثورة الزراعية والتي تمت

[311]– الدكتور رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض وآفاق)**، الجزائر، ماي 2012.

[312]– صبيحة بخوش، **السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1991، ص74.

المصادقة عليها في عام**1971.** وبذلك جاء الأ**مر71-73** في نوفمبر**1971** الموافق ل**20** رمضان **1391**هـ حول الثورة الزراعية، وأكد على أن الأرض لمن يخدمها، وألغى كل تجارة في الموارد المائية المستعملة في الفلاحة[313].

– المرحلة الثانية (1979-1999)

مع بداية الثمانينات شرعت الحكومة في ما يسمى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة لما آلت إليه السياسات والبرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة، فرغم أن الجزائر كانت في بداية السبعينات في انتعاش اقتصادي خاصة في قطاع المحروقات والقطاع الصناعي، إلا أنها أهملت القطاع الفلاحي، ولهذا اعتبرت أحد أضعف الدول في الإنتاج الفلاحي من بين عدة دول متوسطية[314].

وقد شملت هذه المرحلة، حزمة من الإصلاحات الخاصة بالاقتصاد الفلاحي، أمام استمرارية ركود الإنتاج الفلاحي، وصعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا الكبرى والعجز المزمن لهذه الأخيرة.

إذ تم وضع التجارب الأولى لتحرير الأسواق التي تلتها فيما بعد إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي حولت إلى مستثمرات فلاحية جماعية والى مستثمرات فلاحية فردية. بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي (**قانون 87-19**)[315]. في نفس الفترة، تم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها السابقين (**قانون التوجيه العقاري90-25**)[316] وإعادة تنظيم النظام التعاوني المنبثق عن الثورة الزراعية[317].

– المرحلة الثالثة (2000-2008)

بدأت الجزائر في إعطاء القطاع الزراعي أهميته منذ سنة **2000**، وهذا ما يعكس إدراك المسؤولين

---

[313]– جرمولي مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2005، ص30.

[314] - Sahli Zoubir, **Ecosystèmes en crise, risques et sécurité dans une agriculture méditerranéenne, le cas de la zone semi-aride du Sersou** (Tiaret, Algérie), Montpelier, CIHEAM, 1991, P51.

[315]– صدر **القانون (87–19)** في 08 ديسمبر 1987، والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية: 50.

[316]– صدر **القانون (90–25)** في 01 ديسمبر 1990، والمتضمن قانون التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية: 49.

[317]– **مسار التجديد الريفي والفلاحي**، المرجع السابق، ص02.

بضرورة التنمية الفلاحية والريفية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للوطن، ووضعت لذلك خطط إستراتيجية تهدف إلى رفع الإنتاجية الزراعية وتنمية سكان الريف. وذلك من خلال:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة (**ينظر الملحق رقم 10**).

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فقد تم وضع أهداف لهذا المخطط تتمثل أساسا في[318]:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي في الاقتصاد العالمي.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

يعتبر هذا المخطط امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الريفية، باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية (**ينظر الملحق رقم 11**).

وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج منوعة تتمحور أساسا حول[319]:

---

[318]- سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة- تقييم ونتائج-**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة، 2006، ص7-8.

– تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.

– موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف.

– تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.

– القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها.

– تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.

– المرحلة الرابعة (2009– إلى يومنا هذا)

تميزت هذه المرحلة بالتوجه الفعال نحو تحقيق الأمن الغذائي من قبل السلطات المعنية بالقطاع الزراعي والحكومة، وقد انبثقت عنها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي شرع في تنفيذها من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام **2008**، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا[320].

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي[321]:

– التحسين المستدام للأمن الغذائي.

– التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية.

– مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

---

[319]– بلال خزار، المرجع السابق، ص80.

[320]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، نقلا عن الموقع الالكتروني التالي: www.minagri.dz .

321 - Ministère de l’agriculture et du développement rural **Evaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement rural**, Algérie , 22eme session d’évaluation, 03 mai 2015.

وتتشكل هذه السياسة الجديدة الخاصة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **(PNDAR)** من محورين:

1- المحور الزراعي

يركز هذا المحور على البعد الاقتصادي ومردود القطاع الفلاحي لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى[322]:

- تعزيز قدرات الإنتاج: وهذا عن طريق تقديم كامل الدعم المالي والمادي الذي يحتاجه المزارع للقيام بعمليات الإنتاج، كالمدخلات الزراعية من بذور وشتلات، والمكننة الفلاحية وغيرها.
- زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية: أي رفع إنتاج المحاصيل الزراعية والغذائية الواسعة الاستهلاك، وضمان الاكتفاء الذاتي منها، كالبطاطا والطماطم، والقمح والحليب، وغيرها.
- تأمين واستقرار عرض المنتجات: أي ضمان إمداد السوق الوطني بالمنتجات الغذائية الكافية لتلبية الطلب عليها، دون حدوث تذبذبات أو تغيرات في الكميات أو الأسعار الناتجة في أحيان كثيرة عن المضاربة.
- ضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك: من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية: حيث أن التأمين الزراعي يهدف إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المزارع وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية[323].

---

[322]- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر2014، ص07.

[323]- عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013**-، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر2014، ص09.

شكل رقم(4-1): برامج التجديد الفلاحي

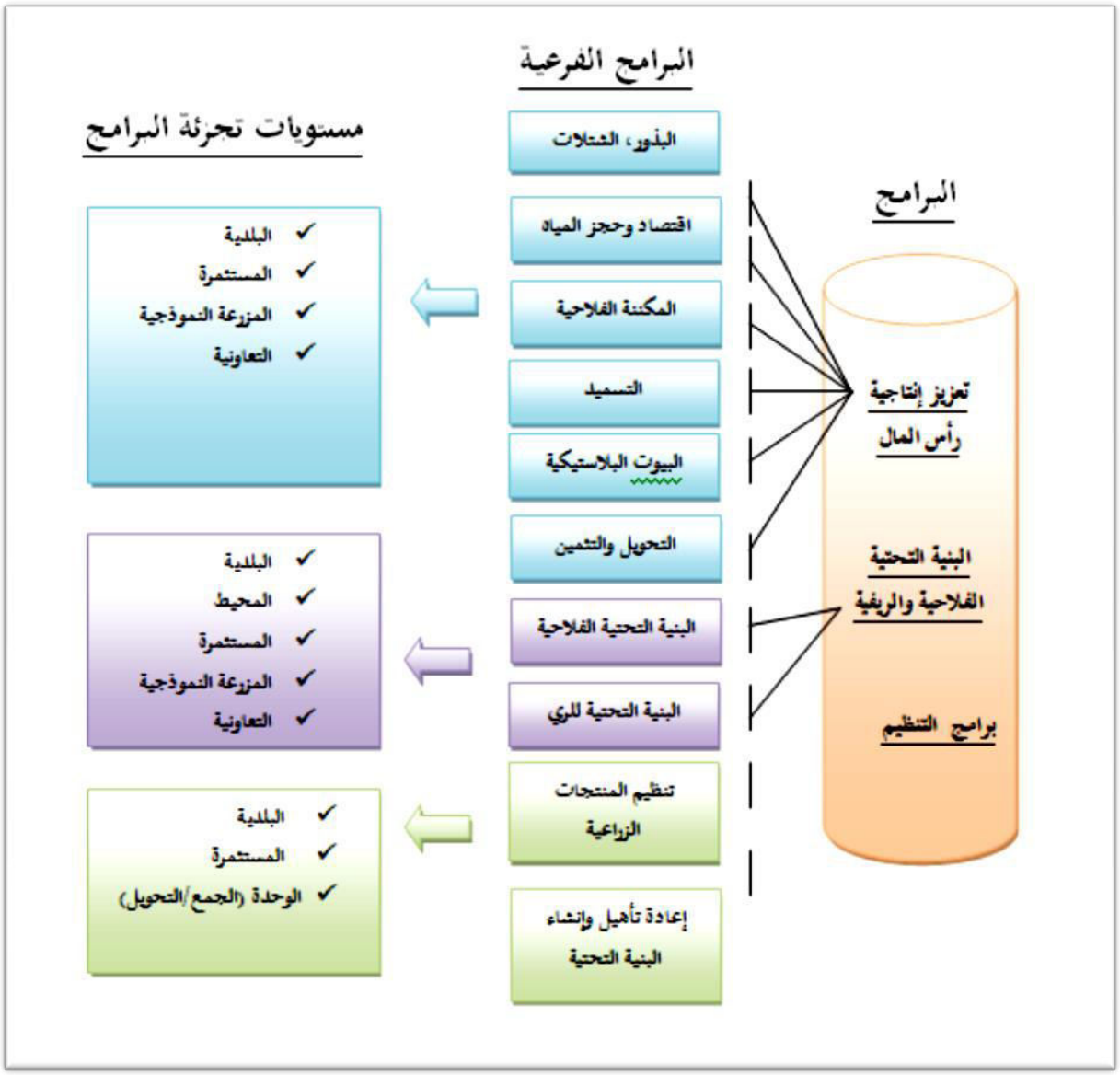

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، التجديد الفلاحي والريفي، ص03.

2- المحور الريفي

والذي يهدف إلى حماية وصون الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تخص:

- مكافحة التصحر.
- حماية التجمعات المائية.
- حماية وتعزيز الإرث الغابي،
- حماية النظم البيئية، والاستصلاح.

شكل رقم(4-2): برامج التجديد الريفي

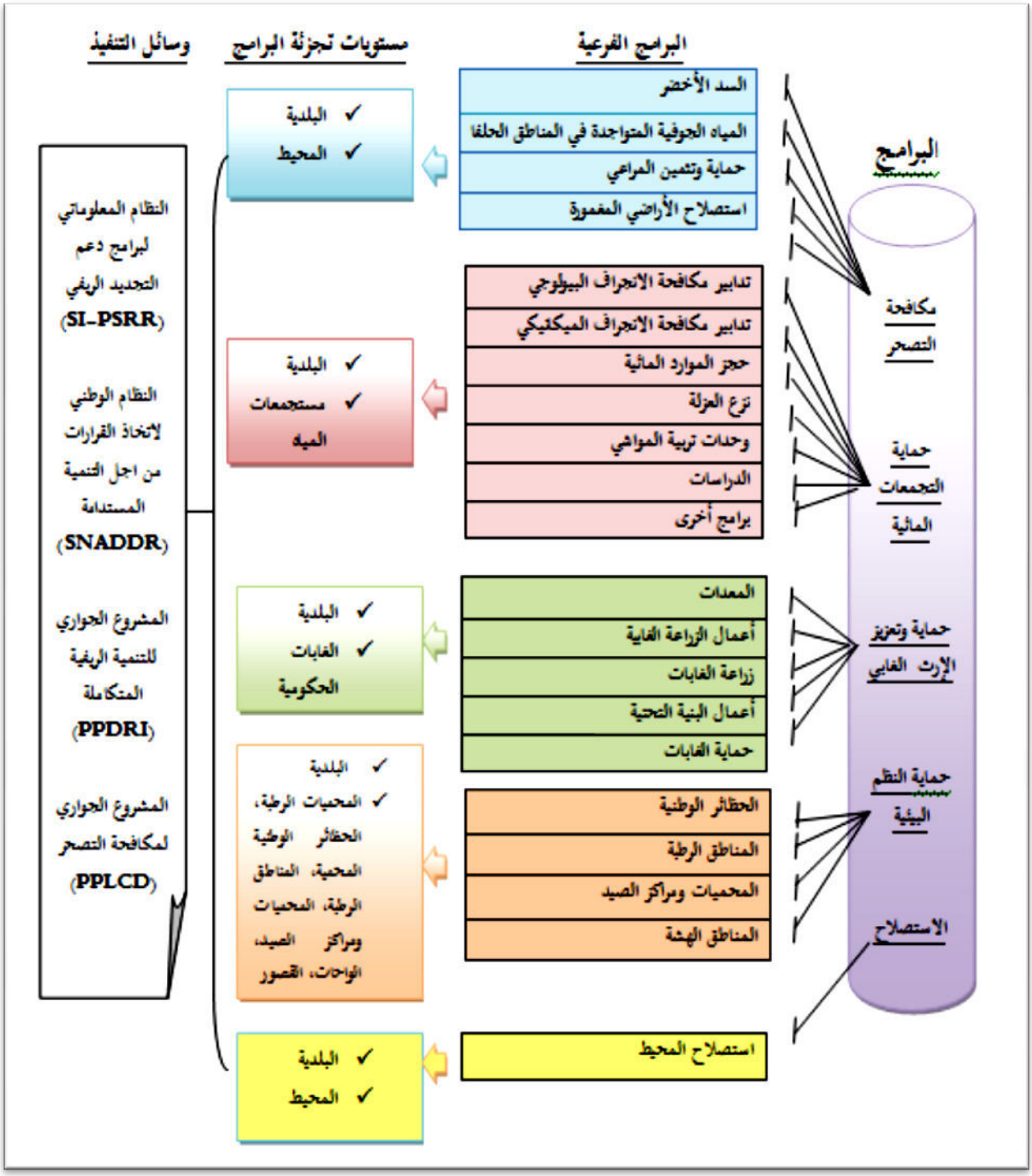

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، نفس المرجع السابق.

يتضح لنا من خلال العرض السابق لسياسة التجديد الفلاحي والريفي رغبة وهدف السلطات المعنية برسم سياسة فلاحية وريفية متكاملة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بالجزائر، وفي الفرع الموالي نتطرق للدور الذي تعلبه مثل هاته السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

الفرع الثاني

السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تهدف السياسات الزراعية في واقع الأمر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات أو كلها، وهذا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة، وتنمية الاستثمارات في القطاع الفلاحي، وقطاع الصيد البحري والموارد المائية، وكذا الصناعات الغذائية، والنجاح في تطبيق هذه السياسات يعني النجاح في تحقيق الأمن الغذائي.

غير أن الأهداف المسطرة ضمن السياسات الزراعية والنتائج المحققة في الجزائر، تعكس فشل هذه الأخيرة في تحقيق الأمن الغذائي.

– كيف ذلك؟ وهل يمكن تدارك الأمر مستقبلا ؟. نحاول الإجابة عن ذلك من خلال ما يلي:

أولا: أثر السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي

بالرغم من كل الإصلاحات المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال في المجال الزراعي في إطار السياسات الزراعية المخطط لها، غير أنها لم تحقق هدفها الرئيسي ألا وهو الأمن الغذائي، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، نوجزها فيما يأتي[324]:

1- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية

فالإصلاحات الزراعية لم تنجح بسبب ضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين، والتصنيع ولعدم الاهتمام في تطبيق معايير ومواصفات الجودة، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى نقص المتخصصين في التسويق في المجال الزراعي.

2- قلة الاستثمارات في المجال الفلاحي

فبالرغم مما جاءت به قوانين الاستثمار المتوالية من تحسين للأوضاع القانونية والتشريعية والاقتصادية والسياسية ومن إمتيازات النظام العام والنظام الخاص المتعلقة بالحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية، وبالإضافة إلى ما عرفه القطاع الزراعي من إصلاحات في مجال دعم وتشجيع الإستثمار

[324] – إسماعيل عرباجي، **اقتصاد وتسيير المؤسسة (أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل)**، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة 03، 2013، ص 318.

الزراعي، إلا أن هذا القطاع يبقى يعاني من ضعف في حجم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية[325].

3- ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها

يرجع هذا الضعف إلى محدودية النفقات لحكومية المخصصة للبحث في الميدان الزراعي والتي لا تتعدى نسبة **0,3%** من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى ضعف مرونة مؤسسات ومعاهد البحث الزراعي ما يقلل من قدرة هذا القطاع على الاستجابة لمؤشرات السوق[326].

4- غياب الأساليب العقلانية في استصلاح الأراضي

بالرغم من الجهود الكثيفة التي قامت بها الدولة في إطار استصلاح الأراضي، غير أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، ما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي.

5- ندرة الموارد المائية

إن الندرة التي تشهدها الجزائر في الموارد المائية الموجهة للسقي أثرت مباشرة على الزراعة وتدني الإنتاج في مختلف المحاصيل، خاصة منها تلك المحاصيل التي تحتاج إلى مياه أكثر في إنتاجها، ما يستدعي اتخاذ إجراءات وسياسات أكثر صرامة في ترشيد استغلال المياه وتوزيعها.

6- ضعف الإنتاج الحيواني

لدى الجزائر موارد حيوانية متنوعة تختلف باختلاف المناطق، فتواجد الأسماك بمختلف أنواعها في المناطق الساحلية، والإبل في الصحراء، بينما الماعز والأبقار فهي متواجدة عبر باقي مناطق الوطن، وبالرغم من تطور هذه الثروة كما أشرنا سابقا (**الفصل الثاني من الدراسة**) غير أنها لا تكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويرجع ذلك لصعوبات وعراقيل مختلفة كعدم خصوبة المساحات الرعوية وقلتها مقارنة بأعداد الماشية، وعدم استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تربيتها.

إضافة إلى ذلك، فإن انجاز سياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر تواجه عدة تحديات، تقف أمام تحقيق أهدافها المرجوة، نحاول حصرها في العناصر التالية[327]:

---

[325]- غردي محمد، المرجع السابق، ص104.

[326]- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 02، 2003، ص113.

– عائق الجمود الإداري، بما يجعل التنظيمات الريفية وبعض الأعوان الذين لهم مواقع ومصالح ضعيفة التمثيل للعالم الفلاحي.

– صعوبة انخراط بعض التنظيمات الريفية في عملية التغيير، حيث أن مستقبلها ومدى فاعليتها مرتبط بقدرتها على تمثيل بيئتها المؤسساتية الجديدة، والتحكم فيها لتحقيق استقلاليتها وخلق شروط ديمومتها ورفع مجموع العوائق والضغوط الإدارية والبشرية والمادية التي تعيق تطورها.

– تباين التوزيع الجغرافي وتباين الأهمية الاقتصادية لمختلف بلديات الوطن.

– ارتفاع نسب الفقر، الأمية، الجهل، البطالة في الوسط الريفي، ونسب التسرب المدرسي مازالت مرتفعة.

– الهجرة من الريف نحو المدينة وتفاقم الضغوط على الأنظمة البيئية.

– الرشوة والفساد على مختلف المستويات الإدارية المحلية.

– الجفاف والتصحر ونقص الموارد المائية لأغلب ولايات الوطن.

وبهدف إعادة الاعتبار للموارد الزراعية، وإدارتها بالصورة المثالية التي تضمن رفع إنتاجيتها والحفاظ عليها واستدامتها، تمت صياغة إستراتيجيات جديدة تهدف إلى استدامة الأمن الغذائي بالجزائر، نتعرف على مضمون أهمها في النقطة الآتية، والتي تتعلق بالقطاع الفلاحي والصيد البحري، وكذا تنمية الموارد المائية، نشير إليها في النقطة الموالية.

ثانيا: مستقبل السياسات الزراعية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن الفشل في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتسيير القطاع الفلاحي بالجزائر سابقا، يعود لأسباب مختلفة، لابد من تداركها، بحيث تصبح السياسات الزراعية والغذائية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي مبنية على مجموعة من الركائز، ألا وهي[328]:

– شمولية وتكامل سياسات وبرامج الأمن الغذائي.

– التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

---

[327] – بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، جوان 2013، ص202.

[328] – رزقة غراب، المرجع السابق، ص 58.

– دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجها.

– توفير التمويل اللازم والكافي بشروط ميسرة.

– تنمية الموارد البشرية، من خلال إنشاء مراكز البحوث، وكذا إعداد برامج للتدريب والإرشاد الزراعي.

– إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الأسواق والطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن.

– إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية، والحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي.

– حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة.

ولتدارك الوضع وتنمية القطاع الزراعي بغية تحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي لمختلف المحاصيل الزراعية الغذائية، ما يسمح بضمان الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والمستقبلية، خططت الجزائر للقيام بذلك عن طريق تنفيذ إستراتيجيات ضمن قطاعي الفلاحة والصيد البحري ضمن السياسة المستقبلية للقطاع، حيث شملت السياسات الآتية:

1- السياسة الفلاحية للخماسي (2015-2019)

تدخل هذه السياسة ضمن مخطط التنمية الفلاحية والريفية، وأبرز أهدافها ما يأتي[329]:

- تحقيق الأمن الغذائي في إطار تحقيق السيادة الوطنية والاستقلالية الاقتصادية، وذلك بالقضاء على التبعية للخارج في توفير الغذاء، من خلال تكثيف الإنتاج وتطويره في كل الفروع.
- مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بخلق ديناميكية في فروع الصناعات الغذائية المختلفة.

وتتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور إستراتيجية تتمثل في[330]:

– المحور 01:

المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية

[329] - Ministère de la l'Agriculture et du développement Rural, **Evaluation de la contribution du programme de développement agricole**, Algérie, 03 mai 2015, P02.

[330]- ينظر الملحق (**رقم 12**)، ص04.

المكننة وترقية الصيد التقليدي المسئول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

– المحور 02:

مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير عقلاني توفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

– المحور 03:

تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه، والصيد المسؤول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

– المحور04:

تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

– المحور05:

إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

والجدول رقم **(4-1)** يحدد لنا الأهداف المسطرة في أفق **2019**، والمتعقلة برفع الإنتاج في المحاصيل الزراعية المختلفة في إطار هذه الإستراتيجية:

جدول رقم(4-1):إنتاج أهم المواد الغذائية والزراعية في الجزائر آفاق 2019

الوحدة: قنطار

المادة الغذائية	الإنتاج المتوقع
الحبوب	70.000.000
الأعلاف	51.000.000
الخضر الجافة	1.300.000
الطماطم الصناعية	11.500.000
البستنة	161.000.000
البطاطا	68.000.000
زراعة الكروم	8.000.000
الحمضيات	13.500.000
الزيتون	8.000.000
التمور	12.500.000
اللحوم الحمراء	6.300.000
اللحوم البيضاء	5.800.000
الحليب (10^3 لتر)	4.300.000
البيض (10^3 وحدة)	8.200.000

المصدر: **Evaluation de la contribution du programme de développement agricole, minagri, op,cit.**

تشير الأرقام في الجدول أعلاه إلى أن الدولة تحاول مضاعفة الإنتاج بالمقارنة مع ما تم تحقيقه فعليا خلال السنوات القليلة الأخيرة، وهذا عن طريق تكثيف استغلال الموارد الزراعية التي تملكها، نأخذ على سبيل المثال:

- يتوقع إنتاج الحبوب لسنة **2019** حوالي **700** ألف طن، بينما قدر متوسط الإنتاج للفترة **2009-2013** بحوالي **350** ألف طن.

- يتوقع إنتاج اللحوم الحمراء لسنة **2019** حوالي **630** ألف طن، مقابل إنتاج محقق بحوالي **200**ألف طن.

2-الإستراتيجية المستقبلية لتنمية قطاع الصيد البحري والموارد المائية (مخطط Aquapêche 2020)

ترتكز هذه الإستراتيجية حول ما تم تحقيقه من خلال برنامج تنمية قطاع الصيد البحري والموارد المائية للخماسي (**2010-2014**)، بحيث يتم من خلالها مواصلة تنفيذ المشاريع والخطط المحققة والتي لا تزال قيد التنفيذ أو لم تحقق بعد، وتدخل هذه الإستراتيجية أيضا ضمن السياسة الوطنية المستقبلية لهذا القطاع آفاق سنة **2030**.

تتحدد أهداف هذه الإستراتيجية ضمن أربعة محاور رئيسية، وهي[331]:

– **المحور الأول**: تطوير فروع الصيد البحري وتربية المائيات الهادفة إلى الاندماج في الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستدامة في خلق فرص العمل.

– **المحور الثاني**: تهيئة وتحسين تموين السوق المحلية بالمنتجات السمكية المتنوعة، بالجودة العالية والتي توافق القدرة الشرائية لكافة المستهلكين في هذا السوق.

– **المحور الثالث**: وضع حيز التنفيذ مختلف إجراءات الدعم الموجهة لتنمية فروع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

– **المحور الرابع**: اعتماد الحوكمة والتسيير المشترك لإدماج القطاع في تنمية الإمكانات اللازمة لنمو الاقتصاد الإنتاجي الوطني.

ومن أجل ضمان التنفيذ الجيد لمختلف السياسات والاستراتيجيات المخطط لها مستقبلا في القطاع الفلاحي الجزائري، من المفروض العمل مسبقا على إعادة هيكلة وتنظيم كل من القطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري والصناعات الغذائية، باعتبارهم أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة والبديلة عن لقطاع المحروقات مستقبلا. خاصة في ظل الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الخام في الأسواق العالمية، وفي ضوء نضوب النفط في الآفاق الغير بعيدة، وما ينجر عنها من انعكاسات سلبية على تحقيق الأمن الغذائي.

كما أن التخطيط ضمن تلك السياسات والإستراتجيات للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية

331 -Ministère de la pèche et des ressources halieutiques, **Secteur de la pèche et de l'Aquaculture, Bilan (2012-2014), Prospective 2030, et Projet « Plan Aquapeche 2020 »**, Algérie, Avril 2014, P39.

البيئة أمر ضروري، ضمانا لاستدامتها للأجيال المقبلة، ذلك لأن إنتاج ما يكفي من الغذاء حاضرا ومستقبلا مرهون بتوفر الموارد الطبيعية اللازمة لذلك، وفي ظل كل الظروف والعوامل الطبيعية المؤثرة على عملية الإنتاج، على غرار التغيرات المناخية.

سنعالج في المبحث الموالي أثر هذه الأخيرة على تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

المبحث الثاني

أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في الجزائر

تؤدي التغيرات المناخية إلى حدوث مشاكل في العديد من القطاعات، خاصة الحيوية منها، والتي تتأثر مدخلاتها الإنتاجية بالظروف المناخية كالقطاع الزراعي مثلا، حيث أدت الظروف المناخية المتقلبة عبر الزمن إلى حدوث أزمات في الغذاء نتجت عنها أزمات في مجالات أخرى: إجتماعية، سياسية وحتى أمنية (**المطلب الأول**).

والجزائر ليست في منأى عن هذه التأثيرات، حيث أدت التغيرات المناخية والمتمثلة في قلة التساقطات المطرية (**ينظر الملحق رقم 10**)، والتي نجم عنها الجفاف في العديد من المناطق في فترات سابقة (أبرزها الفترات التالية: **1961-1966، 1972-1989**)[332] إلى انخفاض ملاحظ في إنتاج محاصيل مختلفة، وبالتالي حصل تذبذب في إمدادات الغذاء من الإنتاج المحلي (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

الإنتاج الزراعي والتغير المناخي

تشير التقديرات الأولية المتصلة بالفترة الممتدة حتى عام **2080** إلى انخفاض بنسبة تتراوح بين **15%** و**30%** في الإنتاجية الزراعية في منطقتي البلدان النامية الأشد تعرضا لتغير المناخ، أي إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث يمكن أن ينخفض إجمالي الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى **50%** لبعض البلدان الواقعة في هاتين المنطقتين[333] (**الفرع الأول**).

وباعتبار الجزائر ضمن الدول النامية فهي معنية بتلك التأثيرات المناخية على محاصيلها الزراعية، هذا ما سنتعرض إليه ضمن (**الفرع الثاني**).

332 - Salim Saadi, **La nouvelle reconfiguration permettra une meilleure prise en charge du service de l'eau**, Revue mutation, Algerie, N°32, juin, 2000, P08.

333 – الأونكتاد، الموجز السياساتي رقم 18 للأونكتاد، **لزراعة عند مفترق طرق: ضمان الأمن الغذائي في ظل مناخ عالمي متغير**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 01 ديسمبر 2010، ص01.

الفرع الأول

أثر التغير المناخي على الإنتاج الزراعي

يتم تحصيل المنتجات الزراعية عن طريق استثمار المدخلات الزراعية، والتي تشتمل أساسا على الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، والعامل البشري (العمل)، إضافة إلى الموارد المادية والمالية اللازمة لذلك، وها بإدماجها في إطار ظروف طبيعية ومناخية معينة، بحيث يتم إنتاج كل محصول وفق البيئة التي يتطلبها، وكل تلك المحاصيل أينما كانت وكيفما تواجدت تتأثر بالتغير المناخي، نوضح ذلك أكثر من خلال النقاط التالية.

أولا: مفهوم التغير المناخي

يعرّف التغير المناخي على أنه:"مجموعة التغيرات التي تحدث في طبقات الغلاف الجوي مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار وغيرها من التغيرات التي يتم قياسها على مدار عقود أو فترات أطول"[334].

فقد حدث التغير في المناخ نتيجة لإنبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن أنشطة بشرية، ووفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من المحتمل جدا أن تكون معظم الزيادة الملحوظة في متوسط درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين راجعة إلى الزيادة في تركيزات غازات الاحتباس الحراري المنبعثة بسبب التصرفات البشرية، والأنشطة الزراعية، بما فيها الآثار غير المباشرة الناتجة عن إزالة الغابات وغيرها من أشكال تحويل الأراضي، مسؤولة عن حوالي ثلث مجموع الاحترار العالمي المحتمل نتيجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الوقت الحالي، وبالتالي فإن تقليل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من الزراعة[335] هو جزء أساسي من الجهد الأكبر لإبطاء وتيرة تغير المناخ[336].

---

[334] – نصري ذياب خاطر، **الجغرافية الطبيعية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص171.

[335]– المحاصيل والثروة الحيوانية التي تربى في المزارع مسؤولة على الصعيد العالمي عن نحو **15 %** من مجموع الإنبعاثات اليوم، حيث تشمل الانبعاثات المباشرة لغازات الاحتباس الحراري من الزراعة انبعاثات غاز الميثان (**CH4**) من حقول الأرز المغمورة بالمياه ومن الثروة الحيوانية، وانبعاثات أكسيد النتروجين (**N2O**) الناجمة عن استخدام الأسمدة النتروجينية العضوية وغير العضوية، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (**CO2**) الناجمة عن فقدان الكربون العضوي للتربة في الأراضي الزراعية نتيجة للممارسات الزراعية. **ينظر**: لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الأمن الغذائي وتغير المناخ**، المرجع السابق، ص05.

[336]– لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الأمن الغذائي وتغير المناخ، موجز وتوصيات لصانعي السياسات**، الدورة 39، روما، ايطاليا، 15-20 أكتوبر 2012، ص03.

وتشكّل العوامل الآتية الأسباب الرئيسية للتغير المناخي[337]:

- تزايد تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

- تزايد تركيز ونشاط الشوائب والعوالق التي تنتشر في الغلاف الجوي وتمتص الإشعاع الشمسي والأشعة تحت الحمراء، وهي تعمل على تغيير الخصائص الفيزيائية والكيميائية للغيوم وتقلل من فرصة بقائها في الجو وتساعد على هطول الأمطار.

- الاستخدام السيئ للأراضي: حيث يساهم قطع أشجار الغابات في زيادة الأشعة المنبعثة من الأرض.

ثانيا: التغير المناخي والناتج الزراعي

نتجت الأزمات المتعددة للغذاء من جراء عوامل مختلفة للبشر يد فيها، وحتى تلك الأسباب التي أدت إلى حدوثها والمتمثلة على سبيل المثال في التغيرات المناخية التي تزداد حدتها يوما بعد يوم للإنسان دور في تدهورها.

فالتنبؤات تؤكد على مستقبل غير مبشر، فالزراعة عبر العديد من المناطق عبر العالم تتحدى تلك التغيرات، ولكن التحدي هذا لا يمكن أن يستديم إلا إذا تم إصلاح الوضع، على الأقل حتى يمكن توفير ما يلزم من الغذاء لسكان العالم حاليا ومستقبلا.

والجدول (رقم **4-2**) يؤكد خطورة ما سبق ذكره، فالإنتاج الزراعي مستقبلا يواجه تحدي التغير المناخي، بنسب متفاوتة بين الأقاليم، غير أن التغير سلبي عالميا.

[337]- عبد الملك بن عبد الرحمن آل الشيخ، **إستراتيجيات مقاومة التصحر في ظل التغيرات المناخية المتوقعة: المملكة العربية السعودية نموذجا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بدون سنة نشر**، ص05.

جدول رقم(4–2): الأثر المقدر لتغير المناخ على الناتج الزراعي المحلي الإجمالي وإنتاج الحبوب في عام 2080

الإقليم	النسبة المئوية للتغيير في الناتج الزراعي المحلي الإجمالي	النسبة المئوية للتغيير في إنتاج الحبوب
العالم	1,5–	1,4–
العالم المتقدم	0,5–	2,8+
أمريكا الشمالية	7,5+	1,3+
أوروبا	14,7–	3,4–
العالم النامي	1,9–	3,9–
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	4,9–	0,6–
آسيا	4,3–	8,6–
أمريكا اللاتينية	3,7+	15,9+
التغير في أسعار السوق العالمية	جميع المحاصيل: +10,5	الحبوب: +19,5

المصدر: المعهد الدولي تحليل النظم التطبيقية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المرجع السابق.

تشير التوقعات في الجدول السابق إلى ما يلي:

– تأثر كل من إقليم إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا أكثر بالتغير المناخي على الإنتاج الزراعي مستقبلا، ويعود ذلك إلى عامل الجفاف، لأن تلك المناطق معرضة أكثر لهذا التغير، وكذا التصحر كنتيجة لذلك.

– كنتيجة عن التغيرات السلبية عموما في الإنتاج الزراعي، فإن أسعار الغذاء عالميا سوف تبقى في نفس الوتيرة، أي أنها ستشهد ارتفاعا يقدر ب **(+10,5)**، في غضون العقود المقبلة.

– سوف يكون للجزائر أثر سلبي ناتج عن التغيرات المناخية على إنتاجها الزراعي، بحكم موقعها الجغرافي، وانتمائها إلى فئة الدول النامية، وفق ما يشير إليه الجدول سابقا، نؤكد صحة ذلك في النقطة الآتية.

الفرع الثاني

انعكاس التقلبات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر

ينبغي أن تكون السياسات والبرامج المصممة للتصدي لتغير المناخ مكملة لتلك اللازمة لتحقيق

أمن غذائي مستدام، لا مستقلة عنها. وتغير المناخ هو واحد من مجموعة متنوعة من التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي.

فمن المرجح جدا أن تسهم التدخلات الرامية إلى زيادة قدرة النظام الغذائي العام في التكيف أيضا مع تغير المناخ، وقد يكون من الأفضل توجيه الجهود الرامية إلى زيادة الإنفاق على التكيف فقط نحو زيادة الإنفاق عموما على الأمن الغذائي المستدام، مع إيلاء اهتمام خاص للتهديدات الفريدة وغير المؤكدة لتغير المناخ التي تتطلب اليوم اتخاذ إجراءات (القطاعان العام والخاص وقطاعات أخرى). وفي القيام بذلك، ينبغي أن يكون المزارعون محور هذه الجهود، وأن تعد نهج تطبق في مواقع بعينها لضمان توفير احتياجات المجتمعات المحلية والاستفادة من معرفتها[338].

فالزراعة اليوم يقع على عاتقها مسؤوليات عديدة، تقوم بها في إطار وظائف مختلفة تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذا التكيّف مع التغير المناخي، والحد من آثارها السلبية عليه، بالإضافة إلى العديد من الوظائف التي نوجزها في الشكل التوضيحي التالي:

شكل رقم(4-3): الوظائف المتعددة للزراعة

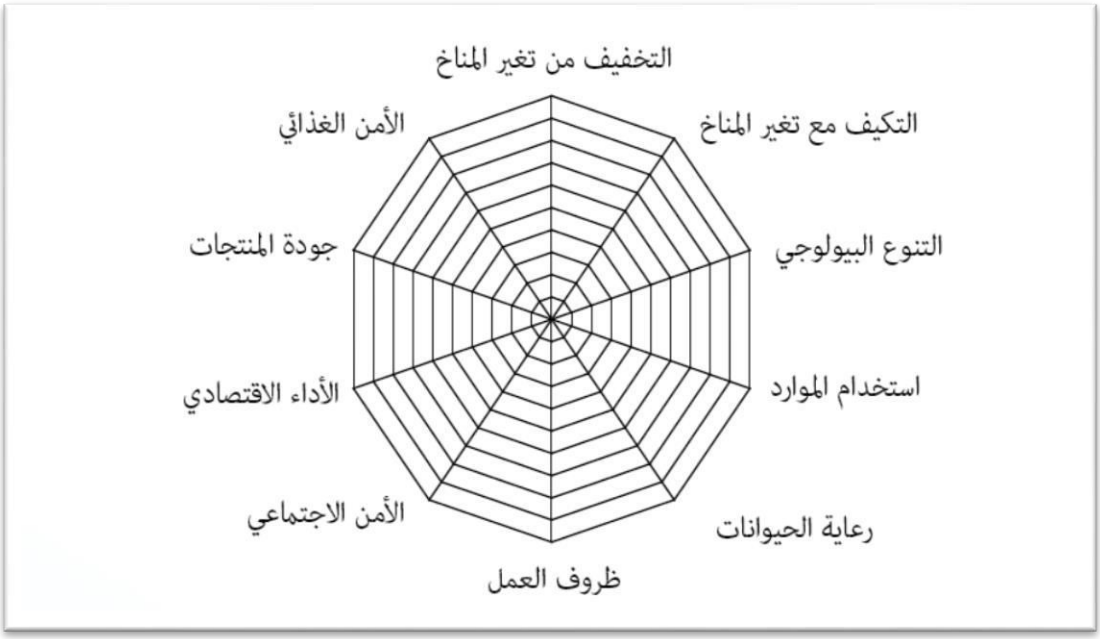

المصدر: أونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 02.

[338] -لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الأمن الغذائي وتغير المناخ**، روما، ايطاليا، 15-20 أكتوبر 2012، ص07.

بالنسبة للزراعة في الجزائر، فإن إنتاجها يتأثر بمختلف العوامل الطبيعية والمادية والبشرية، ولابد من التكيف معها وهذا بمحاولة التأثير ايجابيا فيها، حتى ينعكس هذا التأثير عليها بالإيجاب أيضا.

فكما يظهر الشكل أعلاه، العلاقة عنكبوتية بين مختلف العناصر ذات الصلة بالإنتاج الزراعي، والزراعة بحد ذاتها. وما يهمنا في هذه النقطة من الدراسة هو إبراز العلاقة بين التغيرات المناخية والإنتاج الزراعي، ليس من خلال تأثير الزراعة على تغير المناخ بل من خلال تأثرها به.

بصيغة أخرى، ما مدى تأثير التغير المناخي على الإنتاجي الزراعي؟، وكيف يمكن للزراعة التكيّف مع هذه التغيرات؟.

ففي هذا الإطار وبهدف تحسين الإنتاج الزراعي في ظل التغير المناخي بالجزائر، يوصي البنك الدولي بمجموعة التوجيهات التالية في هذا الإطار[339]:

- تطوير وتحسين عملية جمع وتخزين مياه الأمطار في مستجمعات المياه المخصصة.
- الحفاظ على مختلف أشكال الغطاء النباتي لحماية التربة من التدهور والرعي الجائر، المتسببين في مشكل التصحر.
- تطوير وتدعيم البحوث الزراعية الهادفة إلى إيجاد الحلول والطرق في مقاومة الجفاف، وتطوير المحاصيل التي تتحمل الارتفاع في درجات الحرارة والملوحة.
- تطوير النظم الزراعية وتهيئتها وفق ما يتماشى والظروف المناخية، كتطوير أنماط الزراعة، استخدام الزراعات التي تتطلب قصر المدة في التحصيل، أو في مرحلة النضج وغيرها من أنواع الزراعات الحديثة.
- توعية المزارعين بشأن التأثيرات المناخية وتدريبهم حول التكيف مع التغير المناخي.

المطلب الثاني

توفير الغذاء في ظل التقلبات المناخية

في عام **2010** بلغ عدد من يعانون نقص التغذية في العالم **925** مليون شخص، يعيش **98** في المائة منهم في البلدان النامية، وقد أدت الظروف القاسية الناجمة عن التفاعل المعقد بين العوامل المناخية والبشرية إلى انعدام الأمن الغذائي في الكثير من الأراضي الجافة في البلدان النامية[340](**الفرع الأول**).

339 -World Bank Group**, Algeria Dashboard Adaptation**, Agriculture: http://sdwebx.worldbank.org/ .

فتوفير الغذاء في تلك البلدان النامية، خاصة التي تتميز أراضيها بالجفاف، كالجزائر مثلا، مرهون حاضرا وبدرجة أكبر مستقبلا بالظروف والأوضاع المناخية التي تسود تلك الأقاليم، والتي عليها التفكير والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للتأقلم والتكيف معها، وتطوير وابتكار التقنيات والأساليب الزراعية التي تهدف إلى ذلك ضمانا لأمنها الغذائي (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

العلاقة بين إنتاج الغذاء والتغير في المناخ

إن الإنتاجية الزراعية هي الوسيلة الرئيسية لسد الاحتياجات المستقبلية من الأغذية، وذلك نظرا للقيود الملازمة لاستخدام الأراضي والمياه. ولكي تتحقق الاستدامة، فإن الزراعة، بما فيها تربية الأحياء المائية والزراعة المختلطة بالغابات تحتاج إلى تحسين إنتاجية المياه، وزيادة كفاءة الطاقة واستخدام المواد الكيميائية الزراعية، وحماية البيئة، واستعادة صحة التربة والمحافظة عليها، وحماية موارد المياه والتنوع البيولوجي وتحسين إدارتهما، والنهوض باستخدامات خدمات النظام الإيكولوجي[341].

كل تلك الإجراءات من شأنها خدمة الأمن الغذائي العالمي والوطني، لكن بشرط التوجه بالتفكير الإستراتيجي للتخطيط الزراعي نحو العمل في ظل الظروف الراهنة للمناخ، إذ لابد من إقامة نظم زراعية تتحدى الصعوبات المناخية المتقلبة، أو بمعنى آخر لابد من التكيّف مع التغيرات المناخية للقطاع الزراعي وما يتصل به كقطاع الموارد المائية.

يبين لنا الجدول (رقم **4-3**) مختلف الاستراتيجيات الممكن اعتمادها في التكيّف مع التغيرات المناخية والمعوقات التي تعترض طريق الزراعة نحو تحقيق المزيد من الإنتاج والإنتاجية في المحاصيل.

[340] – الأمم المتحدة، **اتفاقية مكافحة التصحر**، 09 سبتمبر 2011، ص03.

[341] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الزراعة، **مستقبل الموارد من الأراضي والمياه في ظل تغير المناخ**، الدورة 23، روما، 21-25 ماي 2012، ص05.

جدول رقم(4–3): استراتيجيات ومعوقات التكيف مع تغيرات المناخ لقطاعي الزراعة والموارد المائية

القطاع	إستراتيجية التكيف	معوقات التكيف
الموارد المائية	– زيادة تخزين مياه الأمطار – ابتكار تقنيات للتخزين والتنظيف – تحلية المياه – تطوير كفاءة استخدام المياه للري.	– حواجز الموارد المالية والبشرية – ضعف إدارة المياه – نقص التكامل مع القطاعات الأخرى.
الزراعة	–تنويع المحاصيل – تحسين إدارة الأراضي – القضاء على أسباب عدم خصوبة التربة وانجرافها كغرس الأشجار – تطوير البحث العلمي في مجال الزراعة – بناء القدرات – مساعدة الفلاحين ومنحهم الملكية للأراضي	–معوقات تكنولوجية ومالية – احتكار الأسواق العالمية من قبل الدول الاقتصادية – الفقر واللامساواة، ونقص التوزيع العادل للأراضي ..

المصدر:زبيري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2014، ص162.

نستنتج من خلال الجدول السابق أن:

– المعوقات المشار إليها في الجدول أعلاه، تتوافق ونفس المعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي الجزائري، وقطاع الموارد المائية أيضا. حيث أن ضعف إدارة الموارد المائية والمعوقات التكنولوجية والمالية، تتصدر أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة، وتصعّب من مهمة التكيّف مع التغيرات المناخية الصعبة التي تعيق تحقيق الأهداف المسطرة في مضاعفة الإنتاج الزراعي وتنميته.

– من بين الإستراتيجيات المشار إليها سابقا فإن الجزائر قد انتهجت العديد منها، أهمها القضاء على أسباب عدم خصوبة التربة وانجرافها، وتحلية المياه، عن طريق اعتماد سياسات وسن نصوص تشريعية تهدف للإدارة المتكاملة والرشيدة لموردي الأرض والمياه.

الفرع الثاني

أثر التقلبات المناخية في تحقيق الأمن الغذائي

إن تغيّر المناخ يشمل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي من توفير الغذاء، وقدرة الوصول إليه، وقدرة

استخدامه، واستقراره. وبالمقياس الكمي لتوافر الغذاء فإن زيادة تركزات ثاني أكسيد الكربون في الأجواء يتوقع أن تنعكس ايجابيا على تعزيز غلال العديد من المحاصيل، ومن شأن تغير المناخ أن يزيد من تقلبات الإنتاج الزراعي على امتداد جميع المناطق، مع التفاقم في تردد الأحداث المناخية الحادة، في حين ستتعرض أفقر المناطق إلى أعلى درجات عدم الاستقرار في الإنتاج الغذائي[342].

وعليه، فالوضع الغذائي مستقبلا في ظل التغيرات المناخية كارثي، وغير مطمئن، إذ سيدفع الإنسان ثمن سلوكه السلبي اتجاه البيئة عاجلا أم آجلا.

فالتغيرات المناخية التي حدثت بفعل التدخل البشري في التوازن البيئي سوف ينجرّ عنها أثر سلبي في توفير الغذاء مستقبلا.

فمن المحتمل أن يؤدي تغير المناخ إلى الآثار التالية بحلول عام **2080**[343]:

- أن يكون **75%** من سكان إفريقيا عرضة لخطر الجوع.
- أن يكون **75** مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة المطرية حاليا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد فقدت.
- أن ينخفض الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة قد تصل إلى **08%** في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبنسبة **04%** في آسيا.
- أن يزداد الطلب على الري في العالم بنسبة تتراوح بين **05%** و**20%.**

تنعكس التغيرات المناخية في الأراضي الجافة على جوانب الأمن الغذائي، على مختلف المستويات الوطنية والمحلية، وفق ما يشير إليه الجدول (رقم **4-4**) أدناه انعكاسات سلبية، تؤدي في أغلب الأحيان إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كخلق النزاعات، وتوسيع نطاق الفقر وسوء التغذية.

[342] – جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، **أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر**، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مؤتمر التغيرات المناخية وآثارها على مصر، القاهرة، مصر، 02-03 نوفمبر 2009، ص06.

[343] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تغير المناخ والمياه والأمن الغذائي**، المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، روما، بدون سنة نشر.

جدول رقم (4-4): العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الأراضي الجافة

جوانب الأمن الغذائي	مستوى التأثير		
	العالمي	**الإقليمي/ الوطني**	**المحلي**
الإتاحة	تغير المناخ	ضعف الاستثمار في الزراعة جوانب ضعف مؤسسية الاستيلاء على الأراضي	تدهور الأراضي ندرة المياه الهجرة نقص الاستثمار
إمكانية الوصول	تقلب الأسعار تحول في خطط الاستهلاك	نمو السكان النزاعات	ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية النزاعات الفقر سوء التغذية
الاستخدام			سوء التغذية
الثبات	تغير المناخ تقلب الأسعار	جوانب ضعف مؤسسية	

المصدر: الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التصحر، 09 سبتمبر 2011، ص17.

نستخلص من خلال الجدول أعلاه أنّ التغير المناخي يؤثر على الأمن الغذائي وفق ثلاثة مستويات، وهي:

- **المستوى الأول (العالمي)**

بحيث تنتج عن التغيرات المناخية عالميا تقلبات في الأسعار، خاصة أسعار الأغذية، ما يؤدي إلى التحوّل في خطط الاستهلاك، بحيث تكون ملائمة للظروف المناخية العالمية الجديدة، وإن كانت الآثار شديدة القسوة على بعض الدول فيتم حينها اختيار الخطط الطارئة في الاستهلاك.

- **المستوى الثاني (الإقليمي/ الوطني)**

حيث يكون التأثير من قبل التغير المناخي واضح في الجوانب المؤسسية، والتي تتجه نحو الضعف أكثر، وخلق النزاعات بين الأقاليم المختلفة حول استغلال الموارد الطبيعية وأولها الأراضي الصالحة للزارعة، أي الاستيلاء على الأراضي، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في المجال الزراعي.

- المستوى الثالث (المحلي)

تتأثر المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية من جراء التغيرات المناخية في الأراضي الجافة، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى مشاكل عويصة، كتدهور الأراضي، والهجرة نحو مناطق أخرى، بفعل سوء التغذية والفقر وغيرها. كما يكون للارتفاع في الأسعار انعكاسا سلبيا مشتركا بين مختلف المناطق عبر الوطن.

تشكل الآثار المعتبرة للتغيرات المناخية في الفترة الحالية والفترات المقبلة على الموارد المائية، الموارد البيولوجية وخاصة الموارد الطاقوية، خطرا على مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر في مختلف القطاعات كالصناعة، السياحة، الزراعة...وغيرها، باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن قرب نضوب هذه الثروة الطبيعية بات قريبا جدا بفعل الاستهلاك اللاعقلاني وظاهرة الاحتباس الحراري[344].

وعليه، يمكن القول أن توفير الغذاء واستدامته في الجزائر وغيرها من دول العالم، مرهون بالأوضاع الراهنة والمستقبلية للعوامل والموارد الطبيعية المختلفة، أبرزها وأشدها تأثيرا التغيرات المناخية كما سبق وأشرنا، بالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية، والمتمثلة في الأرض والمياه، ونضوب النفط، مثلما سنشير في المبحث الموالي.

[344]- بوسبعين تسعديت، **أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الطبيعية والحياة وعلوم الأرض، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، ص05.

المبحث الثالث

شح الموارد الطبيعية ونضوب النفط وأثرهما على تحقيق الأمن الغذائي

يعود التطور والنمو في أي قطاع من القطاعات الحيوية في الوطن إلى حجم الموارد والإمكانات التي يملكها، والتي تؤثر مباشرة في حجم الإنتاج والمساهمة في الناتج المحلي. والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية، وبالتالي التحكم في درجة الأمن الغذائي للوطن.

ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق ترشيد استغلال الموارد المختلفة بما فيها الطبيعية، خاصة في ظل ندرتها كالموارد المائية (**المطلب الأول**)، ونضوبها كالنفط (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

تحقيق الأمن الغذائي في ظل شح الموارد الطبيعية

أقرّت المنظمة الدولية لسياسات بحوث الغذاء (**IFPRI**) أنه لإحداث التنمية المطلوبة وتلافي أخطار اللأمن الغذائي والتدهور البيئي، وانتشار الفقر بشكل عريض، لابد من أن:"كل إنسان في العالم يستطيع الوصول إلى موارد اقتصادية وفيزيائية للحصول على الغذاء الكاف للاستدامة الصحية والإنتاجية من أجل الحياة، إذ بانعدام سوء التغذية وبوجود منظمات تغذية كفأة وفعالة، وتخفيض تكلفة قيمة الغذاء وتبني سياسات زراعية تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة والتسيير الفعال للموارد الطبيعية كأولية"[345].

وفق هذا المنطق، يشترط لحصول الأفراد على ما يكفي من الغذاء الصحي والضروري لحياتهم ونشاطهم اليومي توافر الموارد الطبيعية (**الفرع الأول**) وترشيد استغلالها عن طريق تدخل منظمات التغذية وتبني السياسات الزراعية الملائمة ضمانا للأمن الغذائي وكذا استدامته (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

ندرة الموارد الطبيعية

تهتم العلوم الاقتصادية بدراسة وتحديد السبل الكفيلة بالاستخدام الأمثل للموارد بمختلف

345 -PER, P,A.RAJUL PANDYA, L.**Food security and sustainable use of natural resources: a 2020 vesion, Internationa**l Food Policy Research Institute, Washington, USA, 1997, P02.

أنواعها وأشكالها، وذلك من خلال الإدارة المتكاملة لها، بغية تحقيق أكبر المنافع من وراء استخداماتها، خاصة بالنسبة لتلك الموارد النادرة والناضبة.

ومن بين أهم الموارد الطبيعية نجد الموارد التي تدخل ضمن النشاط الزراعي كمدخلات أساسية، منها المياه والأراضي، والتي من دونها يستحيل توفير الغذاء.

أولا: ماهية الموارد الطبيعية

يعرّف (**Jeseph Stiglitz**) المورد الطبيعي بأنه: " المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان"، أما (**مندور ونعمة الله**) فيعرفان الموارد الطبيعية بأنها:"ما يقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين"[346].

انطلاقا مما جاء في التعريفين السابقين، نستخلص أن الموارد الطبيعية تشمل كل تلك العناصر المتواجدة في الطبيعة سواء فوق الأرض أو في باطنها، في الجو أو في البحر، والتي يقوم الإنسان باستغلالها بغرض إشباع حاجة من أو رغبة منه ضرورية كانت أم كمالية.

وقد قسم الاقتصاديون التقليديون عناصر الإنتاج المختلفة إلى ثلاث فئات هي: الموارد البشرية، ورأس المال والموارد الطبيعية، تشتمل الأخيرة على[347]:

- سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة والسكن وبما يحوية من غابات ومراعي.
- باطن الأرض بما يحويه من موارد معدنية مختلفة، ومصادر الطاقة كالنفط واليورانيوم والفحم.
- موارد المياه كالأنهار والبحريات والبحار والمحيطات وما تتضمنه من أحياء مائية.
- الهواء أو الغلاف الجوي المحيط بالأرض، وما يحتويه هذا الغلاف من غازات.

ومن ناحية أخرى تقسم الموارد الطبيعية على أساس قدرتها على التجدد والاستمرار إلى[348]:

---

[346]- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة حالة البترول في الجزائر–**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، العدد 03، 2012، ص09.

[347]- صالح العصفور، **الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 01، العدد 05، ماي 2002، ص02.

- **موارد متجددة:** وتشمل التربة، المياه، الغطاء النباتي، الثروة الحيوانية.
- **موارد غير متجددة:** وتشمل المعادن، مصادر الطاقة.
- **موارد دائمة:** وتشمل الطاقة الشمسية، الرياح وغيرها.

تتمتع الجزائر بتوفر مختلف أنواع الموارد المذكورة سابقا، المتجددة وغير المتجددة والدائمة منها، لكن بدرجات متفاوتة، ما يجعل من الضروري الحفاظ عليها وتنميتها بغرض ضمان استدامتها وتوفيرها لكل الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ثانيا: مستقبل الأراضي والمياه في الجزائر

"أدت زيادة أسعار السلع الأولية وزيادة تقلبها خلال العقد الماضي إلى تجدد المخاوف بشأن ندرة الموارد الطبيعية، وما لم تتخذ إجراءات تصحيحية الآن، ستخضع تلك الموارد كالماء والبيئة لضغوط متزايدة نتيجة زيادة سكان العالم وتزايد الدخل، ويرجح أن يكون لندرة الموارد وتدهور البيئة تأثير غير متكافئ على الاقتصاديات النامية"[349].

وبهدف التقليل من حدة تلك التأثيرات الناجمة عن ندرة الموارد الطبيعية وتدهور البيئة على الأفراد خاصة، حيث أن احتياجاتهم وحقوقهم الرئيسية سوف تتدهور أيضا نتيجة لذلك، كالحق في الغذاء والصحة وغيرها.

تسعى الجزائر على غرار باقي الدول العالم إلى تطبيق استراتيجيات لحماية بيئتها ومواردها الطبيعية في ظل الظروف المناخية والجغرافية التي تتميز بها، خاصة تلك الموارد التي لها علاقة بتوفير الغذاء، والمتعلقة بالدرجة الأولى بالقطاع الزراعي، أي المتمثلة في المدخلات الطبيعية لإنتاج الزراعي، ألا وهي الماء والأراضي.

1- واقع ومستقبل الموارد المائية الموجهة للإنتاج الغذائي

يحتاج إنتاج كل سلعة أو محصول غذائي إلى كمية معتبرة من المياه، وهذا ما يوضحه الجدول

[348]- عبد المجيد يوسف آدم، **استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي**، دراسة ولاية جنوب دارفور، محلية نيالا (1980-2009)، رسالة ماجستير في الآداب في الجغرافيا، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، 2009، ص19.

[349]- صندوق النقد الدولي، **التمويل والتنمية**، سبتمبر 2014، ص13.

(رقم **4-5**).

جدول رقم (4–5): احتياجات بعض السلع الغذائية والزراعية من المياه.

السلعة	1 كلغ تفاح	1 كلغ جزر	1 كلغ بطاطس	1 كلغ طماطم	1 كوز ذرة	1 بيضة	1 رغيف خبز	1 كلغ لحم أبيض	1 كلغ لحم أحمر
معدل الاستهلاك من الماء	600 لتر	420 لتر	300 لتر	280 لتر	150 لتر	350 لتر	1700 لتر	5000 لتر	20.000 لتر

المصدر: محمد بلغالية، المرجع السابق، ص 03، مقتبس عن: محمود أبو زيد وآخرون، سياسات ترشيد استخدام الموارد المائية في الزراعة المصرية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص 56.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن متطلبات الزراعة والصناعات الغذائية من المياه كبيرة جدا، حيث أن إنتاج واحد كيلوغرام من البطاطا مثلا يتطلب **300** لتر، فماذا لو قمنا بحساب إجمالي الإنتاج الوطني من هذه السلعة الغذائية الكثيرة الواسعة الاستهلاك في الجزائر فكم سيلزمه من مياه في إنتاجه يا ترى؟.

فعلا، الرقم ضخم جدا، ويفوق التصور لو أننا أخذنا بعين الاعتبار كل ما يتم إنتاجه وطنيا من سلع غذائية ومحاصيل زراعية، خاصة وأن ندرة هذا المورد الحيوي تجعل من الضروري المحافظة عليه أكثر وترشيد استغلاله.

ولذا خططت الجزائر لإستراتيجية جديدة خاصة بتجديد المياه لإعادة استغلالها في مختلف القطاعات، أهمها القطاع الزراعي، تمتد بين الفترة (**2006-2025**).

بحيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى استدامة الموارد المائية وترشيد استهلاكها. وترتكز على أربعة مبادئ هي[350]:

- الماء خير من الخيرات المادية، والذي لابد من الحفاظ عليه لضمان ديمومته.
- إدارة شؤون الماء يجب أن تتولاها مصلحة الموارد المائية في كل منطقة من البلاد.
- هذا الخير لا يجب إهداره ولا التفريط بجودته.

[350]– نور الدين حاروش، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد07، جوان 2012، ص66.

– لابد من إقامة شورى مع المستعملين للماء في كل منطقة.

2- واقع ومستقبل الأراضي الموجهة للزراعة في الجزائر

بلغ متوسط المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر خلال الفترة **(1980-2009)** حوالي **7.951.402** هكتار، وتراوحت المساحة الزراعية بين **7.231.000** هكتار و**8.435.000** هكتار خلال عامي **1983** و**2009** على التوالي، حيث تشغل المساحة الموسمية حوالي **50%** منها (**ينظر الملحق رقم 11**).

وقد شهدت المساحة الصالحة للزراعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ارتفاعا لكنه غير كاف، على اعتبار أن هذه الأراضي ضيقة مقارنة بعدد السكان، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الرصيد العقاري للفرد الذي يؤول إلى انخفاضات بصفة لا رجعة فيها، وذلك نتيجة السطو المستمر للأراضي ذات الطابع الزراعي، حيث انخفض من **0,36** هكتار سنة **1982** إلى **0,27** هكتار سنة **2000**، ليصل إلى **0,23** هكتار للفرد الواحد سنة **2009**، ويتوقع أن يتواصل هذا الانخفاض مستقبلا ليبلغ **0,17** هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في أفق **2020**، أي أنه سيبلغ حد الندرة إن لم تتم حماية ما تبقى من هذه الأراضي واستصلاح ما يمكن استصلاحه[351].

الفرع الثاني

تأثير ندرة الموارد الطبيعية على تحقيق الأمن الغذائي

إن لندرة الموارد الطبيعية وسوء إدارتها الأثر الشديد والمباشر على حياة البشر، فتأمين الغذاء مثلا مرتبط بتوافر تلك الموارد الطبيعية، وأي تذبذب في هذه الأخيرة يؤدي لا محالة إلى تدني أوضاع الأمن الغذائي، وبالتالي حصول المجاعة وسوء التغذية وغيرها من المشاكل والأزمات الغذائية.

فإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا مثلا يواجه أسوأ أزمات ندرة المياه عبر تاريخه خلال العقود المقبلة، إذ لا يكاد يملك سوى **10%** من موارد العالم المائية، بل ويتجه نصيب الفرد من توافر المياه على صعيد الإقليم إلى التراجع بنسبة **50%** بحلول عام **2050** نتيجة للنمو السكاني، والتوسع الحضري

[351]– عماري زهير، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، جوان 2013، ص139.

السريع، وتغير المناخ[352].

أولا: انعكاس سوء إدارة الموارد الطبيعية على الأمن الغذائي

إن التدهور في معدلات الاكتفاء الذاتي في العديد من الدول العربية على غرار الجزائر مرده بالدرجة الأولى إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية المحدودة من المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ما نجم عنه الافتقار إلى سياسات وممارسات زراعية رشيدة على مدى العقود الماضية، مما أدّى إلى الحد من القدرات الحيوية للموارد لإعادة إنتاج خدماتها، وإلى تعريض فرص الاستدامة الزراعية للخطر، سواء للحاضر أو المستقبل[353].

فالأمن الغذائي على الأصعدة المحلية والقطرية والعالمية معرض للخطر نتيجة عدم توفر الإدارة المستدامة للمياه في مناطق أحواض الأنهار والبحيرات والطبقات المائية الصخرية للمياه الجوفية المتصلة بها، والتي تؤثر في استقرار الإنتاج العالمي من الأغذية[354].

وفي هذا الصدد، يشير تقرير أعدته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة بعنوان "**الزراعة العالمية في 2015-2030**"، إلى مستقبل الموارد الطبيعية والأمن الغذائي عالميا من خلال التقديرات التالية[355]:

– سيشهد الإنتاج العالمي للأغذية زيادة بنسبة **60%** لسد الفجوة التغذوية ومواجهة النمو السكاني التكيف مع تغير أنماط التغذية في الثلاثين سنة القادمة.

– زيادة كميات المياه التي تسحب لأغراض الزراعة بنسبة **14%** تقريبا لنفس الفترة.

– ستشهد الراضي المروية الصالحة للزراعة القسم الأكبر من الزيادة، حيث يتوقع اتساع مساحتها على مستوى العالم ككل من مليوني كلم^2 تقريبا إلى **2,24** مليون كلم ^{2}.

---

[352]– جوزيه غرازيانو دا سيلفا، **الأمن الغذائي وسط مناخ متغير**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، فبراير 2014، ص02.

[353]– الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، أكتوبر 2014، ص**15**.

[354]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تغير المناخ، المياه والأمن الغذائي**، نفس المرجع السابق.

[355]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصلحة الزراعة وحماية المستهلك، **إدارة المياه عام 2030**، مارس 2003، روما، ص**01**.

– تزايد كفاءة استخدام مياه الري – أي معدل استهلاك المياه لكل محصول من المحاصيل والكمية الإجمالية من المياه التي يتم سحبها– بنسبة **38%** إلى **42%.**

كما يمكن أن يواجه العالم تحدي الأمن الغذائي مستقبلا بما هو متاح من مياه وأراضي بعدة طرق، أنجعها[356]:

– الاستثمار من أجل زيادة الإنتاج في قطاع الزراعة المطرية

ويتم ذلك بزيادة الإنتاجية في المناطق المعتمدة على الأمطار عن طريق تحسين إدارة رطوبة التربة والري التكميلي، حيث توجد إمكانية لتخزين المياه على المستوى الصغير، إضافة إلى إدارة خصوبة التربة، بما في ذلك معالجة تدهور التربة، وكذا التوسّع في المساحات المحصولية.

– الاستثمار في الري

والذي يتم من خلاله زيادة الإمداد السنوي بمياه الري عن طريق التكنولوجيات المحسنة لإدارة النظام وإنشاء مرافق جديدة لتخزين المياه السطحية، وزيادة السحب من المياه الجوفية واستخدام المياه العادمة[357].

هذا ولابد أيضا من العمل على تحسين إنتاجية المياه بالمناطق المروية، وزيادة قيمة الوحدة من المياه، وذلك من خلال تكامل الاستخدامات العديدة مع بعضها، مثل الإنتاج الحيواني والأسماك والاستخدامات المنزلية في نظم الري.

– ترويج التجارة الزراعية الداخلية وبين الدول وبعضها: حيث أن التبادل التجاري فيما بين المناطق داخل القطر الواحد أو بين الدول بعضها لبعض له من المزايا العديدة على كل الأطراف، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتبادل المنتجات الزراعية والتي لا يمكن أن يتم حصرها في سوق واحدة، ذلك أن حاجة كل الأسواق إليها ضرورية على اعتبارها سلعا أساسية لا كمالية.

---

[356]– المعهد الدولي لإدارة المياه، منظمة الأغذية والزراعة العالمية للأمم المتحدة، **الماء من أجل الغذاء– الماء من أجل الحياة**، تقييم شامل لإدارة المياه في القطاع الزراعي، 2007، روما، ايطاليا، ص14.

[357]– تعرف **المياه العادمة** على أنها:"المياه التي تم استخدامها أو التي تنتج عن المصانع أو التجمعات السكانية"، وتتكون هذه المياه في معظمها حوالي **99,9%** من الماء و**0,1%** فقط فضلات. **ينظر:** ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير الربع السنوي الأول حول: **واقع المياه العادمة في الضفة الغربية**، رام الله، فلسطين، **2012**، ص**07**.

ثانيا: الموارد الطبيعية في الجزائر وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي

لعل أبرز المشاكل والمعوقات التي تتعلق بالموارد الطبيعية في الجزائر والتي تقف عائقا أمام تطور الزراعة ورفع الإنتاج والإنتاجية في المحاصيل الزراعية ما يلي[358]:

1- مشاكل ومعوقات متعلقة بالأراضي الزراعية

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها واستدامة عطائها، حيث تلعب دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي.

حيث تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية. وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية.

2- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية

تعتبر المياه من بين الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية، بالنسبة للجزائر وباقي المنطقة عموما، ومن ثم فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي والنوعي إنما يمثل خطرا إضافيا يتهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانيات تطوره ونموه المنشود.

وعلى العموم فالجزائر تعاني من مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه، إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى.

يحتمل مستقبلا أن يرتفع الطلب على الموارد المائية في كل القطاعات، بالأخص في مجال ري المحاصيل الزراعية، حيث يتوقع أن يتضاعف استعمال المياه في الزراعة في أفق سنة **2030** بالجزائر، ليقدر

[358]– فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 253-259.

بحوالي **7,8** مليار.م^3 إلى **8,2** مليار م^3، في حين يقدر الاستهلاك الزراعي للموارد المائية بحوالي **3,4** مليار م^3، والجدول رقم (**4-6**) يشير إلى ذلك.

جدول رقم(4–6): الاستعمال الحالي والمتوقع للموارد المائية في الجزائر (آفاق 2030)

القطاع	الاستعمال الحالي	الاستعمال المتوقع لسنة 2030
الاستهلاك المنزلي/ الصناعي	3,1	4,6–4,2
الري (الفلاحة)	3,4	8,2–7,8
المجموع	6,5	12,8–12

المصدر: Zinelaabidine TOUIDJENI, Abdelkrim BENARAB, **Sécurité hydrique et sécurité alimentaire, la stratégie de l'Algérie, état des lieux**, Université Mentouri de Constantine, 2014, P08.

إن حاجة القطاع الفلاحي للموارد المائية حاليا وتضاعفها مستقبلا، لا تقل أهمية عن حاجة نفس القطاع في تنميته وتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي لأهم المحاصيل الزراعية لإيرادات الموارد الطبيعة الناضبة وعلى رأسها النفط.

المطلب الثاني

النفط والأمن الغذائي

تكمن العلاقة بين النفط باعتباره موردا طبيعيا خام يدخل ضمن المدخلات الأساسية في العديد من القطاعات الصناعية بما فيها الصناعات الغذائية، وكذا قطاع الزراعة، في أن إنتاج كل منهما يتأثر بإنتاج الآخر، إذ تحتاج الزراعة مثلا لمادة البترول في استعمال وتشغيل المعدات والآلات الزراعية، بينما تتأثر أسعار المنتجات الزراعية في حالة ارتفاع النفط في الأسواق العالمية بالنسبة للدول التي تعتمد على إيرادات هذه الثروة الطبيعية في تأمين الاحتياجات الغذائية من الخارج، مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر.

فإن لم تتمكن الجزائر وغيرها من البلدان النفطية من تحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء لشعوبها، في ظل ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيلها منه، فهل يمكنها أن تحقق أمنها الغذائي في مرحلة انخفاض أسعار النفط؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال (**الفرع الثاني**)، بعد التطرق إلى مشكلة نفاذ الذهب الأسود، وفق ما تشير إليه مختلف التوقعات والدراسات ضمن (**الفرع الأول**).

الفرع الأول

معضلة النفط

"مع كون النفط مصدر غير قابل للتجدد، وحقيقة اقتراب موعد نضوبه، فإن البلدان الأعضاء في "أوبك" في سباق مع الزمن للوصول باقتصادها إلى مرحلة النمو والنضج القابلة للاستمرار.إذ يواجهنا السؤال تكرارا عما سيحل بنا بعد عهد النفط"[359].

يعكس هذا التساؤل وضعا مستقبليا مخيفا بالنسبة للدول التي تعتمد على النفط في اقتصادها، أي الاقتصادات الريعية كالاقتصاد الجزائري، فماذا سيحل بالجزائر واقتصادها بعد عهد النفط؟.

أولا: الإنتاج العالمي للنفط ومستقبله

قبل الخوض في مسألة الإنتاج العالمي للنفط حاليا ومستقبلا لابد من التطرق إلى تعريفه وتبيان خصائصه.

1- تعريف النفط

يعرّف النفط بأنه:"مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر...الخ، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون، فكلما زادت هذه النسبة كلما زادت كثافتها النوعية أو ثقله والعكس بالعكس"[360].

وقد بدأ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط في عام **1859** في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تم اكتشاف النفط في الوطن العربي في إيران عام **1908** ثم في مصر عام **1910**، توالى

[359]- محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1979، ص192.

[360]- رحمان آمال، **النفط والتنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2008، ص172.

بعدها حفر الآبار وإنتاج النفط في عديد الدول العربية[361].

وفي إطار الدراسات النظرية التي عالجت موضوع إنتاج النفط ونضوبه نجد نظرية **"قمة هوبرت"** والتي تعرف أيضا بنظرية **"الذروة النفطية"**، وهي محل خلاف فيما يخص الإنتاج والاستهلاك طويل المدى للنفط وأنواع الوقود الحفرية الأخرى، وتفترض أن مخزون النفط غير متجدد، وتتوقع أن إنتاج النقط المستقبلي في العالم يجب حتما أن يصل إلى قمة ثم ينحدر بعدها نظرا لاستمرار استنفاذ مخزون النفط[362].

2- حاضر ومستقبل الإنتاج العالمي للنفط

إن إنتاج النفط الخام مستقبلا سوف يتدنى إلى أدنى المستويات، ليقل عن **20** مليون برميل يوميا في سنة **2035 (ينظر الشكل رقم 4-4)**، وهذا راجع إلى التطوير في تكنولوجيا صناعة البترول وإنتاج منتجات جديدة من هذه المادة تكون بديلة عن السابقة نتيجة اكتشافات مناطق جديدة وتقنيات أحدث في استخراج المواد الخام.

شكل رقم(4-4): الإنتاج العالمي المتوقع للنفط

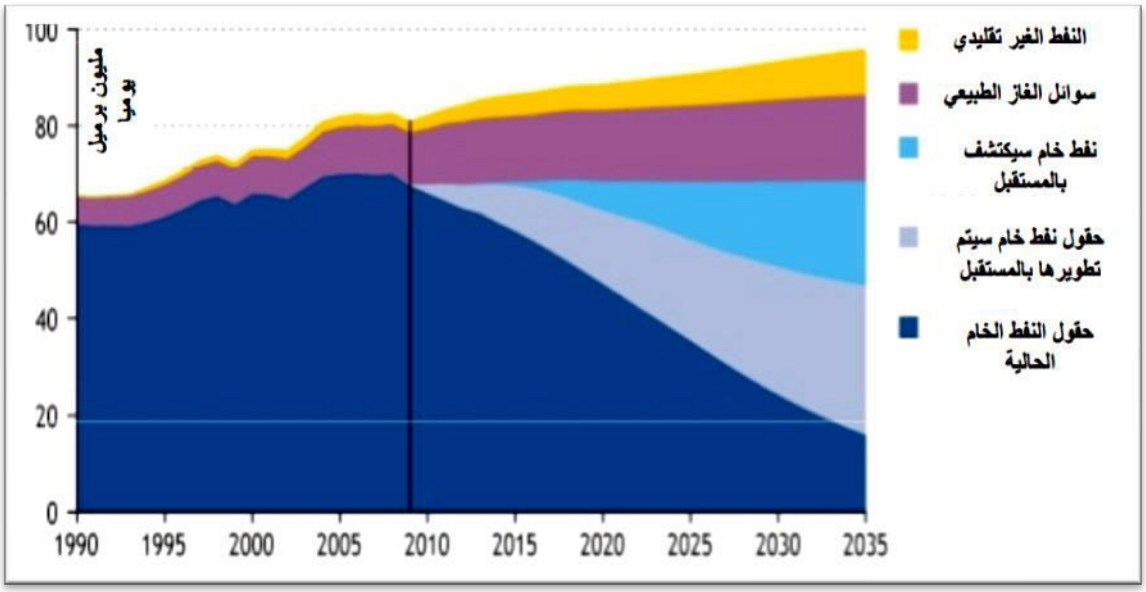

المصدر: محمد رمضان، المرجع السابق، ص 05.

[361]- معهد الدراسات المصرفية، **الذهب الأسود**، إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، جانفي 2013، ص02.

[362]- هاني عبد القادر عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص140.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (**4-4**) أنّ الفترة (**2010-2015**) تعتبر فترة مميزة في إحداث التغيير في إنتاج النفط عالميا، بحيث يتم خلالها العمل على اكتشاف حقول نفط خام جديدة وتطوير أخرى موجودة.

وعليه، لابد على الدول المنتجة للنفط أن تغير من إستراتيجيتها الحالية في الإنتاج، والتوجه نحو تطوير إنتاجها والتنقيب عن حقول جديدة لاستخراج هذه المادة، حيث أن الحقول الحالية سوف تنضب مع الوقت، وانحدار منحنى إنتاجها منخفض جدا بداية من سنة **2010** تقريبا إلى غاية آفاق **2025-2035**، مثلما هو موضح في الشكل السابق.

ثانيا: أثر تقلبات الأسعار العالمية للنفط على الاقتصاد العالمي

تتمثل أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط في العرض والطلب العالمي، فمنذ سنة **2000** زاد الاستهلاك اليومي العالمي على النفط بأكثر من **11** مليون برميل يوميا من **76,78** مليون برميل إلى **87,99** مليون برميل يوميا مدعوما بطلب متزايد من الصين والهند، وأصبحت الصين تؤثر بشكل كبير وبقوة على الأسعار إلى درجة انخفاض الأسعار في العطل والأعياد الصينية.

وقد وصل إنتاج النفط من خارج أوبك إلى الإنتاجية القصوى، بحيث تقدر الإنتاجية الاحتياطية العالمية للربع الأول من سنة **2012** إلى **2,4** مليون برميل يوميا (وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية **EIA**)، مما يجعل أي عامل يؤثر على الإنتاج -ولو بسيط- يؤثر بقوة على أسعار النفط على المدى القصير[363].

فخلال سنة **2008**، شهدت أسعار النفط هبوطا حادا يعود إلى الأسباب المرتبطة بالعرض والطلب في سوق المواد الأولية العالمية، والتي نوجزها فيما يأتي[364]:

- النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، حيث شهد الطلب على النفط زيادة مضطردة خلال هذه الفترة، والتي كانت مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي.

[363]- محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، مركز الأبحاث سينيار كابيتال، الكويت، يوليو 2012، ص04.

[364]- براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 12، 2013، ص10.

– انخفاض سعر صرف الدولار، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يرفع الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

– انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج.

– زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.

– مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير: حيث حفز النمو في الطلب العالمي على النفط إلى زيادة في استغلال طاقات التكرير المتاحة الأمر الذي دفع أسعار النفط للصعود.

– الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم خلال نفس الفترة.

بينما تمثلت أهم أسباب انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام **2014** في العوامل الرئيسية التالية:

– التخمة في الإنتاج العالمي للبترول، والتي عزيت إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، إضافة إلى تجاوز بعض دول أعضاء منظمة الأوبك سقف الإنتاج المحدد.

– تدني الطلب على النفط خلال هذه الفترة نتيجة التباطؤ في إقتصادات أهم الدول في العالم على غرار الصين ودول الإتحاد الأوروبي.

شكل رقم(4–5): تطور مؤشرات أسعار السلع الأولية الحقيقية* في الأسواق العالمية خلال الفترة (2005–2014)

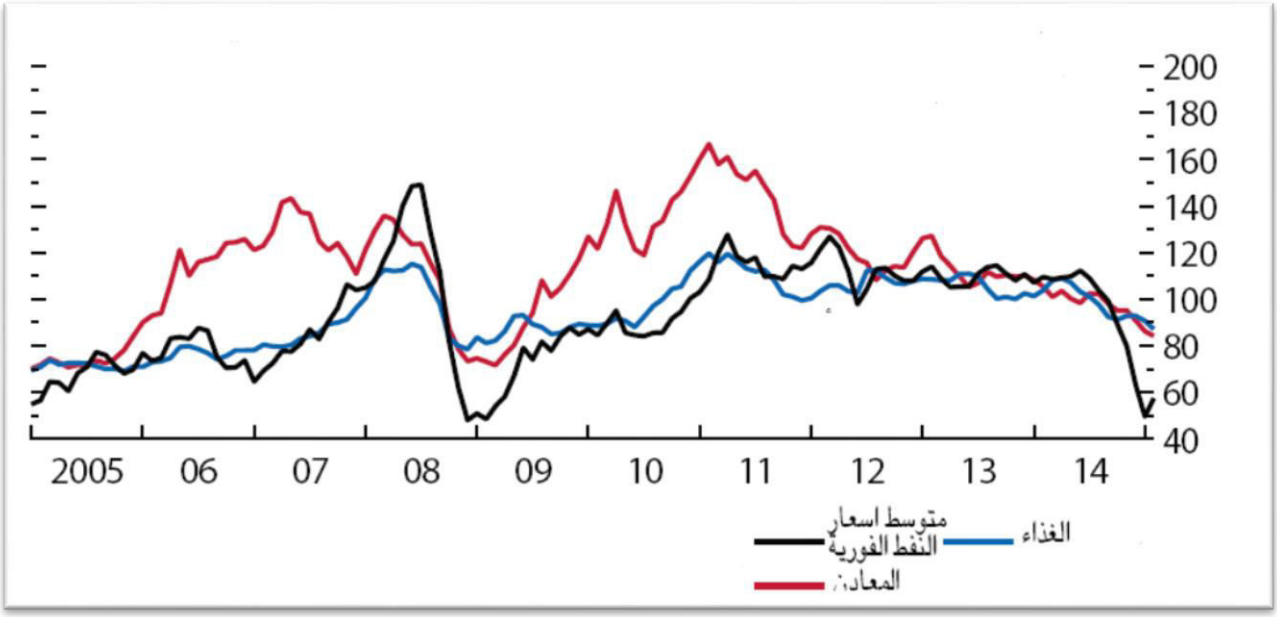

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفريل 2015، ص 05.

* أسعار السلع الأولية الحقيقية مخفضة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة، (المؤشر 2014=100).

بتحليل منحنيات الشكل رقم **(4-5)**، نستنتج مجموعة النقاط التالية:

– تتميز أسعار المواد الأولية من نفط ومعادن بتقلبات مستمرة على مدى الزمن، والملاحظ أن التقلب في أسعار النفط يؤثر أكثر على التقلبات في أسعار الغذاء، مقارنة بتأثر هذه الأخيرة بأسعار المعادن.

– شهدت الفترة **(2005-2008)** ارتفاعات متتالية في أسعار المواد الأولية، وكنا منحنى المعادن هو الأكثر ارتفاعا ما بين سنتي **(2006-2007).**

– تهاوى سعر البترول إلى أدنى مستوياته خلال سنة **2008**، أي خلال فترة الأزمات العالمية (المالية/ الغذائية)، وأدى هذا الانخفاض إلى التأثير على أسعار الغذاء والمعادن.

– عاد الاستقرار نوعا ما في أسعار السلع الأولية خلال الفترة **(2012-2014)** لتتبعه فترة أخرى من انخفاض أسعار النفط عالميا، غير أن هذه المرة لم تتأثر بصورة كبيرة أسعار المواد الأولية الأخرى والغذاء، مثلما حصل سابقا.

على اعتبار الجزائر ثالث منتج للبترول وأول منتج للغاز بإفريقيا، وتحتل المرتبتين **11** (بالنسبة للبترول) و **10** (بالنسبة للغاز) على المستوى العالمي[365]، فهي أكثر عرضة للتقلبات في أسعار هذه المادة الخام، نناقش ذلك من خلال الفرع الموالي.

الفرع الثاني

أثر تقلبات أسعار النفط على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

ارتبط الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، حيث يسهم هذا الأخير بالجزء الأعظم في الدخل القومي، الذي يتم إعادة توزيعه على مختلف القطاعات بما فيها القطاعات الحيوية كالزراعة. وأي تأثير ناتج عن انخفاض إيرادات البترول يؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني بكل فروعه، كما يكون التأثير سلبيا على تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا الأمن الغذائي.

ومن خلال النقاط الآتية، سنتطرق إلى وضعية الأسواق العالمية للنفط، ومدى تأثير تقلبها على الاقتصاد الجزائري وتحقيق الأمن الغذائي.

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على تأمين الغذاء في الجزائر

تشير التنبؤات والتقديرات لآفاق سنوات (**2030-2040**) أنّ الإيرادات المحصّلة من صادرات البترول والغاز سوف تؤمن –مثلما هو الحال اليوم– دفع مستحقات الفاتورة الغذائية، وما يأتي بعد هذه الفترة فمستقبل الأمن الغذائي غير مضمون فيه[366].

ففي الفترة الأخيرة انخفضت أسعار النفط الخام المصدّر من قبل الجزائر إلى الخارج انخفاضا غير مسبوق، حيث بلغ سعر البرميل الواحد حوالي **26,5** دولار في شهر جانفي **2016 (ينظر الشكل رقم 4-6)**، وهو أدنى من السعر الذي حددته الدولة في ميزانيتها لسنة **2016**، وبالتالي فالفارق يقدّر بأكثر من **10** دولار أمريكي للبرميل (هذا لأن السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام حدد بـ**37**

---

[365]– اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الأمم المتحدة، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر – فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه–**، بدون سنة نشر، ص04.

366 - Centre National d'Etudes et d'analyses pour la Population et le développement, **Quelles politiques de sécurité alimentaire pour l'Algérie à l'horizon 2025, Défis et enjeux**, Séminaire sur la Sécurité Alimentaire , P02.

دولار أمريكي في قانون المالية لسنة **2016**)[367].

شكل رقم(4-6): التطورات الشهرية لأسعار البترول الخام للفترة (2006-2016).

دولار/ للبرميل

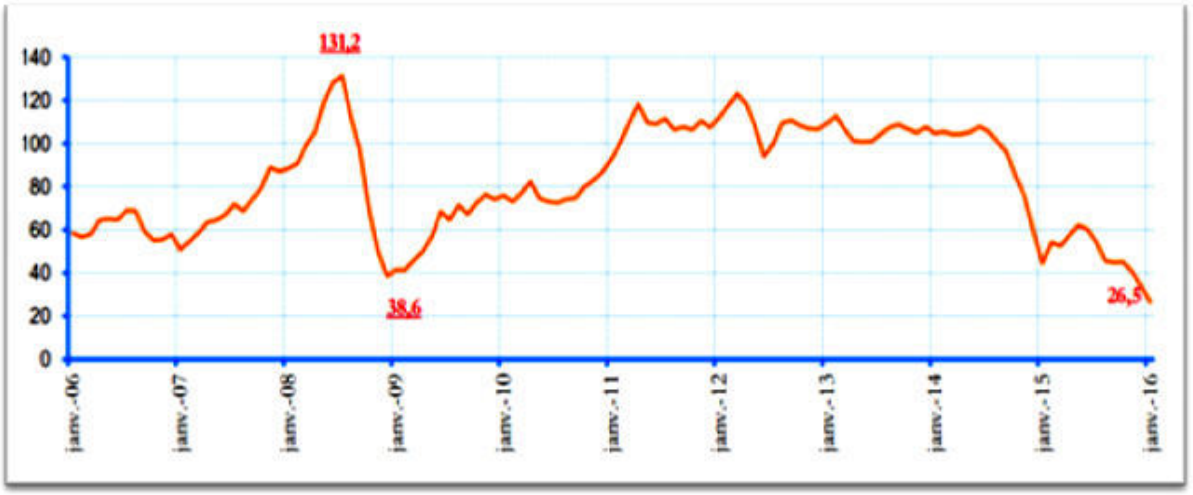

المصدر: إحصائيات وزارة الطاقة الجزائرية، 2016.

تسبّب تراجع أسعار الصادرات من المحروقات، المترافق مع أحجام أقل للمحروقات المصدّرة السائلة والغازية على حد سواء بواقع (**-7,4**) أي ما يعادل **99,3** مليون طن من البترول **(TEP)** في انخفاض إيرادات الصادرات بنسبة **10,27%**، أي إلى **63,327** مليار دولار[368].

وفي ظل هذه الظروف المالية والاقتصادية الصعبة، وبقصد ضمان الأمن الطاقوي للبلاد، والذي يستهدف من ورائه عدم التأثير على الأمن الغذائي للأفراد، تواصل الحكومة جهودها فيما يتعلق بالاستثمار في المجال الطاقوي وتنشيطه عن طريق اعتماد استراتيجيات توافق المتغيرات الدولية المستقبلية والتي تتجه نحو تجديد الطاقات وتنويعها.

ثانيا: إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في ظل انخفاض أسعار البترول

تهدف الدولة إلى الاستغلال الأمثل للاحتياطات البترولية بتجديدها وتقييم الموارد من المحروقات غير التقليدية، حيث يقدّر المخزون من الموارد القابلة للاسترجاع بحوالي **30.000** مليار.م^3 بالنسبة للغاز و**12** مليار برميل بالنسبة للبترول[369].

[367]- **تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2016**، لجنة المالية والميزانية، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، خريف 2015، ص16.

[368]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014، ص31.

كما تتجه الدولة نحو الاستكشاف وتشجيعه في هذا القطاع، فمن شأن دخول الحقول الجديدة للبترول والغاز حيز الإنتاج، أن يسمح بالعودة إلى النمو من جديد في مجال الإنتاج. وستساهم الموارد المستخرجة من هذا النشاط في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أي أن تمويل الاستراتيجيات المستقبلية المتعلقة بالأمن الغذائي في الجزائر أصبحت مرهونة بنجاح الإستراتيجية الجديدة في قطاع المحروقات والتي تتجه نحو الاستكشاف والشراكة لتنويع الموارد وتجديدها من البترول.

ومن بين الإجراءات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي للتخفيف من أزمة أسعار النفط المنخفضة في الفترة الأخيرة على الاقتصاد عموما وأوضاع العجز في المالية العامة، نشير إلى ما يلي[370]:

– تعتمد الإستراتيجية على المدى القصير في إمكانية استغلال المتاح من الاحتياطات الوقائية والتمويل لتجنب تخفيضات الإنفاق الحادة وتخفيف الأثر على النمو غير النفطي.

– ضمان العدالة بين الأجيال وإعادة بناء الهوامش الوقائية، إذ ينبغي أن تضع البلدان المصدّرة للنفط خططا متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، بإبطاء معدل نمو الإنفاق الجاري (على فواتير الأجور وتكاليف دعم الطاقة)، وكذا تحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي، وزيادة الإيرادات غير النفطية (كتنويع الصادرات خارج المحروقات وتنميتها).

– ينبغي أن يكون تنويع النشاط الاقتصادي داعما لضبط أوضاع المالية العامة، حتى يتمكن القطاع الخاص من الاعتماد على محركات أساسية للاقتصاد بدلا من النفط والإنفاق الحكومي.

والجدول أدناه يبين لنا وضعية الاحتياطات المالية الوقائية من ناحية حجمها بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والآفاق الزمنية للموارد بها، والتي تعكس لنا مستقبل الاقتصاد الوطني من حيث إمكانية ضمان العدالة بين الأجيال وتحقيق الخطط التنموية المخطط لها.

---

[369]– الوزارة الأولى، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الجزائر، ماي 2015، ص21.

[370]– صندوق النقد الدولي، **الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الاقتصاد الإقليمي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، يناير 2015، ص15.

جدول رقم(4–7): حجم الاحتياطات المالية الوقائية والآفاق الزمنية للموارد في الجزائر

الاحتياطات المالية الوقائية في الأجل القريب	الأفق الزمني للموارد 2012*	إجمالي دين الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي 2013)	الادخار بالقدر الكافي لضمان العدالة بين الأجيال؟
ضخمة	55,3	9,3	لا

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير 2015، ص14.

* نسبة الاحتياطات المثبتة إلى إجمالي إنتاج النفط والغاز الطبيعي.

إن المعلومات المشار إليها في الجدول (رقم **4–7**) تعكس وضعية غير خطيرة على الاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط، من جراء الانخفاض في الإيرادات النفطية، غير أن الوضعية البعيدة المدى غير مطمئنة في حال تواصلت الأسعار في الانخفاض، أو لم تتم معالجة وتصحيح الأوضاع بطريقة محكمة.

ومن خلال تحليل عناصر الميزان التجاري المتعلقة بالصادرات النفطية والواردات الغذائية التي يشير إليها الجدول (رقم **4-8**)، يمكن أن نجيب عن تساؤلنا حول قدرة الإيرادات النفطية في تغطية ميزانية العجز الغذائي في الجزائر.

جدول رقم (4–8): أثر انخفاض صادرات المحروقات الجزائرية على وارداتها من الغذاء خلال الفترة (2014–2015)

القيمة: مليون دولار

	2014	2015	نسبة التغير (%)
الواردات الكلية	58.580	51.505	12,08-
الواردات الغذائية	11.005	9314	15,37-
صادرات المحروقات	60.304	35.724	40,74 -

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات مديرية الجمارك الجزائرية، 2015.

انطلاقا من الجدول السابق، نستخلص مجموعة النقاط الآتية:

– شهدت فاتورة الواردات الغذائية تراجعا بنسبة**15,37%**، حيث قدّرت قيمتها لسنة **2015** بحوالي **9314** مليون دولار أمريكي مقابل **11.005** مليون دولار أمريكي لسنة **2014.**

– أثّرت الأسعار العالمية للمحروقات مباشرة في قيمة الصادرات لهذه المواد بشكل كبير، حيث

وصلت قيمتها إلى **35.725** مليون دولار أمريكي سنة **2015** مقابل **60.304** مليون دولار أمريكي، أي بنسبة تغير سالبة تقدر بـ **40,76%.**

- نلاحظ أن قيمة الصادرات للمحروقات لسنة **2014** كان كافية تغطية إجمالي قيمة الواردات الكلية، غير أنها عجزت عن ذلك في السنة الموالية بالرغم من انخفاض قيمة ما تم استيراده.

تميزت الفترة (**2015-2009**) بالنسبة للاقتصاد الجزائري بتذبذب في صادرات المحروقات نتيجة التذبذبات في أسعارها، مقابل ارتفاع متواصل في فاتورة الواردات الغذائية. الأمر الذي يسبب نوعا من اللاتوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويعمق من قيمة العجز التجاري، ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني (ينظر الشكل رقم **4-7**).

شكل رقم(4-7): العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وصادراته والواردات من الأغذية الجزائرية للفترة (2009-2015)

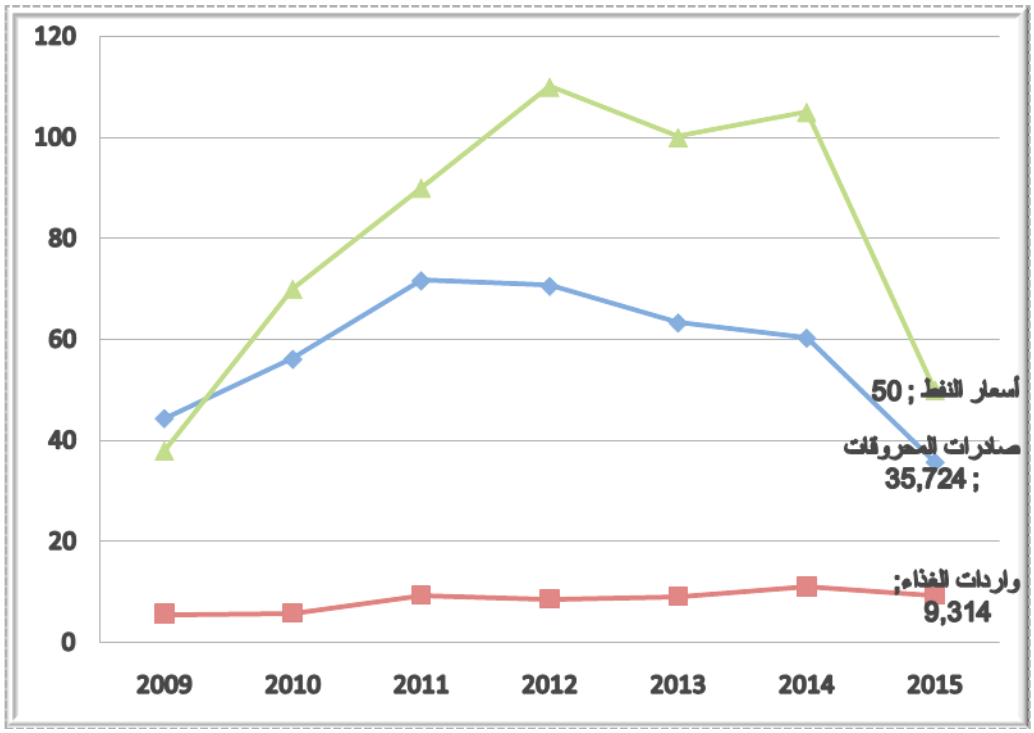

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الجدول رقم(4-8) والشكل رقم(4-6)

نلاحظ من خلال تغيرات المنحنيات المبينة في الشكل أعلاه، أنّ التقلبات في الواردات الغذائية لا تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط وصادراته الموسمية، مثلما هو الحال خلال الفترة (**2014-2012**)،

غير أنها تتأثر في مرحلة الانخفاض الحاد مثلما حدث خلال سنة **2015**، والتي تميزت بتدهور في أسعار النفط العالمية والصادرات الجزائرية من هذه المادة.

نؤكد من خلال ما سبق دراسته أنه وإن تمكنت الجزائر من تغطية العجز الغذائي عن طريق إيرادات النفط، فذلك يكون على المدى القريب، بينما يمكن استخدام الاحتياطات المالية في المدى المتوسط، ويبقى المدى البعيد لضمان الغذاء في الجزائر مرهونا بالعديد من العوامل والمتغيرات الدولية والداخلية.

خلاصة الفصل الرابع

يواجه الجزائر العديد من التحديات والعراقيل الداخلية التي تقف أمام سعيها لتحقيق أمنها الغذائي، والتي زادت حدة تأثيرها خلال السنوات الأخيرة، ما جعل الدولة تصارع من أجل رفع الإنتاج الزراعي والغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنيها من مختلف السلع الغذائية، خاصة تلك الواسعة الاستهلاك وذلك لتخفيف نسبة العجز والتبعية الغذائية للخارج.

وقد انتهجت في ذلك منذ استقلالها العديد من السياسات الزراعية، والتي كان لها توجهين: التوجه الرأسمالي (الليبرالي)، والذي تدخل ضمنه سياسة التوجيه والإصلاح الزراعي، بحيث تتدخل الدولة في شؤون القطاع الزراعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بينما يتضمن التوجه الاشتراكي سياسة الثورة الزراعية والتي تقوم على ملكية الأرض للشعب.

غير أن تلك السياسات لم تحقق الأهداف المسطرة والمرجوة منها، أي أنها باءت بالفشل في تحقيق الأمن الغذائي، ما جعل الدولة تعيد صياغة سياستها الزراعية، والتخطيط لإستراتيجية جديدة لتنمية القطاع الفلاحي والريفي.

وأصبح بذلك المسار الزراعي متوجها نحو تحقيق الأمن الغذائي منذ سنة **2009** عبر إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية، والتي تم تجديدها بعد ذلك لتواكب الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية المؤثرة في سير مسارها نحو تحقيق أهداف ايجابية.

غير أن إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي التي لا تزال قائمة قد حققت نتائج ايجابية بفعل التخطيط المحكم لها، إلا أنها تعاني من وجود عراقيل ومعوقات في تنفيذها، تحول دون رفع مستويات الإنتاج الزراعي.

ومن أهم تلك العراقيل: العراقيل الطبيعية و التغيرات المناخية، والتي بحكم الموقع الجغرافي للجزائر، فهي معرضة أكثر لخطر التقلبات المناخية كالجفاف والتصحر. بالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية الزراعية (الأرض والمياه)، حيث تشير التوقعات إلى انخفاض في مستوى المتاح من الموارد المائية بالجزائر مستقبلا وزيادة الطلب عليها في الاستعمال الزراعي، ما يدعو إلى ترشيد استغلالها ضمانا لاستدامتها، كما تشير إلى انخفاض في نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لتصل إلى مستويات قريبة جدا من الندرة.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى خطورة أهم عامل طبيعي ذو تأثير اقتصادي في الجزائر، والمتمثل في الذهب الأسود، أي أول ثروة طبيعية يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، وأي تأثير يمس إنتاجه أو أسعاره، ينعكس على مختلف القطاعات الأخرى في البلاد بما فيها القطاع الفلاحي.

وعلاقة الأمن الغذائي بهذا المورد الهام تكمن في الاعتماد على إيراداته في تغطية الفاتورة الغذائية، والتي بحكم عوامل عديدة أهمها: عدم التوازن بين الزيادة السكانية وزيادة الإنتاج الغذائي بالجزائر، وتسير في منحنى متصاعد، غير متحكم فيه.

وقد خلصنا من خلال دراستنا في هذا الفصل، إلى استنتاج يجيب عن التساؤل المطروح حول مدى إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء انخفاض أسعار البترول عالميا ومشكلة نضوبه؟.

وحيث أن استخلاصنا جاء مستندا إلى الدراسات والتقديرات التي قام بها مختصون ومنظمات دولية في المجال، والتي مفادها أنه:

"يمكن للجزائر تحقيق أمنها الغذائي في ضوء انخفاض أسعار البترول على المدى القصير، وعلى المدى المتوسط لابد من الاعتماد على مدخراتها المالية أو تطوير وتجديد إنتاجها النفطي عن طريق التنقيب والاستكشاف في مناطق جديدة، ليبقى مستقبل الأجيال البعيد من الغذاء غير مضمون".

خاتمــة

إن تحقيق الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للوطن، ويعد هدف زيادة الإنتاج والإنتاجية في المحاصيل الزراعية بصفة عامة والمنتجات الغذائية بالأخص محورا رئيسيا وإستراتيجيا، فبدون رفع نسبة ومستوى الإنتاج الوطني للمنتجات الغذائية لا يمكن تحقيق أوضاع أفضل للأمن الغذائي في الجزائر، وبالتالي لا يمكن التحرر من قيود التبعية للخارج، وتقليص قيمة الفجوة الغذائية والتي قدرت لسنة **2014** بأكثر من **10** مليار دولار أمريكي.

هذه القيمة كافية لإقامة العديد من المشاريع في الميدان الفلاحي، والصناعات الغذائية، والتي قد تكون قادرة على تخفيف عبء استيراد الغذاء؛ خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الإقتصاد الوطني، حيث أنه يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة وخطيرة في نفس الوقت، لأن ثروة النفط ليست بالثروة الطبيعية المتجددة، ولذا لابد من التفكير بجدية في إيجاد الحلول المناسبة لجعل العرض على الغذاء محليا يلبي الطلب عليه، وإن لم يكن في كل السلع الغذائية، ففي السلع الضرورية والإستراتيجية منها كالقمح، والسكر والحليب وغيرها من المواد الواسعة الاستهلاك.

فواقع الإنتاج الغذائي المحلي وفق الإحصائيات التي تم استعراضها في دراستنا هذه، يشير إلى أن أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر قد تحسنت خلال العقود الأخيرة، ويرجع ذلك إلى السياسات الإصلاحية والتنموية في القطاع الزراعي التي انتهجتها الحكومة، بالإضافة إلى القدرة المالية الذاتية للدولة على تغطية العجز المحلي من الغذاء؛ بالرغم من اتساع نسبة الفجوة الغذائية، حيث أنها تضاعفت بثلاثة إلى أربعة مرات خلال العقد الأخير تقريبا.

وهذا ما يدل على وجود خلل، يتمثل في تأثير عوامل عديدة على تحقيق الأمن الغذائي، أولها وأهمها الزيادة السكانية، حيث أن نسبة النمو في الإنتاج الغذائي لا تتوافق مع نسبة النمو السكاني في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة أكثر سرعة من الأولى، ما يجعل الدولة تلجأ إلى الخارج في تحقيق كفاية هؤلاء السكان من الغذاء؛ إضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية أخرى، كتحسن المستوى المعيشي للأفراد سواء في الأرياف أو الحضر، واستقرارهم أمنيا واقتصاديا، بحكم الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال نفس الفترة.

غير أن مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر كونه مرهونا بمردودية قطاع المحروقات، فهو غير مضمون على المدى البعيد، فلا ندري من أين للأجيال المقبلة بالغذاء، إن نفذ الذهب الأسود لدينا.

– نتائج البحث

توصلنا من خلال دراستنا إلى استخلاص مجموعة النتائج الآتية:

– إن توفير الكميات اللازمة من الاحتياجات الغذائية اليومية الضرورية لنمو ونشاط الفرد، بالجودة والنوعية الملائمين، أي بضمان الغذاء المحتوي على السعرات الحرارية اللازمة لطاقة كل فرد وفق عمره وحالته الصحية، بصفة متواصلة ومستدامة، هو ما يقصد به تحقيق الأمن الغذائي، وبإضافة عنصر الاستدامة، والتي تعني ضمان قوت الأجيال الحاضرة والمقبلة، نحقق الأمن الغذائي المستدام.

– للجزائر القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء، فموقعها الجغرافي وتنوعه، وكذا توفرها على مختلف عوامل الإنتاج الضرورية من موارد طبيعية وبشرية وإمكانات مادية ومالية، يسمح لها بإنتاج محاصيل زراعية وغذائية متنوعة، وبجودة عالية، تكفي لسد حاجيات شعبها من الغذاء والتوجه نحو التصدير أيضا.

– إن واقع الإنتاج من المحاصيل الزراعية والغذائية وبالرغم من تطوره ونموه خلال السنوات الأخيرة إلا أنه يشير إلى عدم كفايته في سد الطلب المتنامي على الغذاء محليا، خاصة أهم المحاصيل الضرورية، أولها القمح واللحوم الحمراء والسكر، والألبان ومشتقاتها، وصولا إلى الأسماك. والتي يتم استيرادها بكميات مضاعفة مقارنة بإنتاجها محليا.

– بهدف تنمية القطاع الزراعي والغذائي بالجزائر، تبذل كل الجهود في توجيه الاستثمارات الفعالة والمجدية نحو القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري، وكذا الصناعات الغذائية، وهذا ما تؤكده الأرقام التي تعكس ارتفاعا في عدد الاستثمارات في هذه القطاعات وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تخلق قيمة مضافة إلى الاقتصاد الوطني وتسهم في تنميته، بالإضافة غلى كونها عنصرا أساسيا في تفعيل الأمن الغذائي بالوطن.

– يبقى الميزان التجاري الغذائي للجزائر يعاني عجزا، تتزايد قيمته يوما بعد يوم، حيث نلحظ ارتفاعا في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات منها، وهذا ما يضعف اقتصادنا أكثر فأكثر، وذلك بجعله أكثر هشاشة و عرضة للأزمات والتقلبات الاقتصادية والتجارية العالمية، على سبيل المثال التأثيرات السلبية للتقلبات في الأسعار العالمية للغذاء على أسعارها محليا.

– بات من الضروري التأقلم مع هذه المتغيرات الدولية، وذلك لأن الانفتاح على الخارج،

وتحرير التجارة الخارجية أمر ضروري، في الوقت الراهن، حيث أنه من المستحيل العمل على تحقيق الأمن الغذائي بإنفراد.

– تسعى الجزائر إلى إقامة شراكة على مستويات مختلفة في إطار التكامل الاقتصادي، كالانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، والتكامل الاقتصادي العربي، وكذا السعي نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دعما لاقتصادها وتجارتها الدولية.

– إن مساعي الانضمام لتلك التكتلات لم يكن لها الأثر الإيجابي المتوقع على مسألة تحقيق الأمن الغذائي، فكل من دول المغرب العربي والدول العربية كافة لا تزال تعاني من العجز الغذائي، وذلك بسبب عدم تكامل جهودها وتوافق أهدافها وجدية تنفيذ خططها وإستراتيجياتها بخصوص تحقيق الأمن الغذائي المشترك.

– أما بالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية، فهدف تحقيق الأمن الغذائي لديها ضمن اتفاقية الزراعة لا يخدم مصالح الدول النامية على غرار الجزائر بقدر ما يخدم مصالح الدول المتقدمة، حيث أن تلك الدول المصدرة للغذاء تود أن تبقي على الدول المستوردة لها أسواقا لتصريف منتجاتها، بالإضافة إلى اتخاذها من الغذاء سلاحا للضغط عليها بهدف تحقيق مطالب أخرى قد تكون سياسية أو أمنية أو اقتصادية.

– بغض النظر عن التحديات الدولية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، نجد تحديات أخرى داخلية، تجعل من بلوغ هذا الهدف صعبا أيضا، لكنه غير مستحيل، والمتمثلة في الفشل في تنفيذ السياسات الزراعية، أو عدم نجاعتها، وكذا العوامل الطبيعية كالتغيرات المناخية وشح الموارد الطبيعية، إضافة إلى أبرز عامل اقتصادي استراتيجي في الوطن، ألا وهو النفط ومشكلة تقلبات أسعاره على المستوى الدولي، ونضوبه على المستوى المحلي.

– تحاول الجزائر ومنذ استقلالها إيجاد صيغة ملائمة لاستخدام أمثل للموارد الزراعية المتاحة ضمن سياستها الزراعية، غير أنها باءت بالفشل لأسباب مختلفة، وقد انتهجت في السنوات الأخيرة سياسة التنمية الريفية والفلاحية، ومن ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تحققت بفضلها نتائج إيجابية في القطاع، ولا تزال تعمل على تنميته ضمن المخططات المستقبلية لهذه السياسة، والتي

نأمل نجاحها في تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر هدفها الرئيسي وركيزتها الأولى.

– تعتبر تنمية القطاع الزراعي مسألة ضرورية، غير أنها ليست بالمهمة السهلة في ظل الظروف المناخية المتقلبة، والتي ينجم عنها العديد من المشاكل الغير متوقعة المضرة بالإنتاج الزراعي كالجفاف، والفيضانات، والأوبئة وغيرها، وما يزيد من صعوبة المهمة، هو التأثيرات السلبية التي تنجم عن انخفاض أسعار النفط عالميا، على الاقتصاد ككل، والقطاع الزراعي خاصة، وبالتالي إعاقة مسار تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

– التوصيات

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، وعملا بما تقره المنظمات المختصة في مجال الأمن الغذائي، نقدم مجموعة التوصيات الآتية:

– لابد أولا من وضع مشكلة الأمن الغذائي ضمن أولويات الدراسة والبحث في المجالات العلمية عامة والزراعية خاصة، وكذا توعية المستهلك بضرورة التوجه نحو تحقيق إشباعه التغذوي من الغذاء وليس الهدف فقط في الحصول عليه.

– لابد من التكامل في إدارة وتسيير الموارد الزراعية المختلفة، خاصة منها الموارد المائية والأراضي الزراعية، والعمل على استغلالها بطريقة عقلانية ورشيدة تضمن رفع كفاءتها الإنتاجية واستدامتها أيضا؛ وذلك بإشراك كل الأطراف والقطاعات المعنية بتوفير الغذاء من يد الفلاح أو المنتج إلى المستهلك النهائي.

– يجب العمل أولا على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية التي تتميز فيها الدولة بالميزة النسبية في إنتاجها، والتي حققت نتائج إيجابية من قبل، ثم التوجه نحو المنتجات الغذائية الأخرى، إما عن طريق الاعتماد على الذات أو بالتكامل للاستفادة من المزايا النسبية في الإنتاج الزراعي للدول الأخرى.

– دعم الاستثمارات في المجال الزراعي والصناعات الغذائية، خاصة تلك المقامة من قبل الخواص، وتقديم المساعدات المالية والتحفيز وتسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشروعات وتنفيذها والعمل على ستدامتها.

– أخذ التدابير اللازمة من قيود جمركية وغير جمركية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الدولية، خاصة المتعلقة بتجارة السلع الغذائية، والتي ينجم عنها إغراق الأسواق المحلية بالسلع الغذائية الأجنبية والتي تؤثر سلبيا في الإنتاج الوطني لنفس السلع أو مثيلاتها؛ خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وانتهاج سياسة التنويع الاقتصادي.

– مواصلة تنفيذ سياسة التنمية الفلاحية والريفية، ولكن بقدر أكبر من الجدية والصرامة، خاصة في ضوء الظروف الراهنة التي يمر بها الإقتصاد الوطني، والتي لا يجب أن تتأثر بها المخصصات المالية للقطاع الزراعي، بل لابد من العمل على تحقيق الأهداف المسطرة سابقا، مع إجراء تعديلات على تلك الفروع التي لم تحقق نتائج إيجابية.

– في ظل الانخفاض في أسعار النفط عالميا، وبهدف عدم التأثير على الأمن الغذائي، يمكن التوجه نحو تطوير وتنمية القطاع النفطي بالجزائر، وذلك عن طريق عمليات التجديد والاستكشاف والتنقيب في مواقع جديدة، أو استخدام الاحتياطات المالية لتغطية قيمة الفاتورة الغذائية إلى حين تحسن أوضاع الإنتاج الوطني من المنتجات الغذائية.

آفاق مستقبلية للبحث:

إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الإمكانات المتاحة والتحديات الدولية والخارجية التي تواجهها، تجعلها مسألة هامة على مستويات عديدة، ومثيرة لاهتمام الدارسين والباحثين في مختلف المجالات ترتبط بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإحاطة بمختلف الجوانب الاقتصادية المؤثرة في توفير الغذاء للسكان، وتبقى العديد من الجوانب التي لا يسعنا التطرق إليها، كون موضوعنا واسعا ومتشعبا، تكتنفه العديد من التساؤلات والإشكاليات المستجدة، والتي يمكن أن يتخذها طلبة العلم والباحثون مستقبلا دراسات وأبحاث أكاديمية في الإجابة عنها.

– استشراف مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل نضوب النفط.

– انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الأمن الغذائي بالجزائر.

– آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل محدودية/ندرة الموارد الطبيعية.

فهرس الجداول والأشكال

أولا: الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نقص التغذية حول العالم 2014-2016	07
(1-2)	مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي	15
(1-3)	متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية والدول الصناعية والعالم (باستبعاد الصين) خلال الفترة 1960-1980	21
(2-1)	الأراضي المستعملة للزراعة	66
(2-2)	تقسيم السكان الناشطين (العاملين) بالقطاع الزراعي للحضر والأرياف	66
(2-3)	إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005-2013	68
(2-4)	إنتاج وإنتاجية القمح في الجزائر (2012-2014)	69
(2-5)	إنتاج الخضر في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005-2013	71
(2-6)	إنتاج الفواكه في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005 و2013	73
(2-7)	الإنتاج الحيواني في الجزائر للفترة الممتدة بين سنوات 2005-2012	74
(2-8)	إنتاج اللحوم (البيضاء/الحمراء) خلال الفترة 2009-2015	75
(2-9)	الإنتاج الحيواني في الجزائر (الألبان/ البيض) للفترة 2005-2012	75
(2-10)	إنتاج الثروة السمكية في الجزائر خلال الفترة 2005-2013	76
(2-11)	مصادر واستخدامات الموارد المائية الحالية والمستقبلية في الجزائر	84
(2-12)	فروع الصناعات الغذائية في الجزائر	95
(2-13)	تقسيم السكان الناشطين (العاملين) في القطاع الصناعي من الحضر والأرياف	99
(2-14)	تطور الإنتاج الخام الخاص بقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر (2006-2012)	100
(2-15)	الآثار المحتملة للتجارة الدولية على أبعاد الأمن الغذائي	111
(2-16)	تطور الواردات الجزائرية للفترة 2005-2014	114
(2-17)	تطور الواردات الغذائية والكلية للفترة (ماي 2014-2015)	115
(2-18)	الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2006-2013	118
(2-19)	تطور الصادرات الغذائية الجزائرية للفترة 2013-2014	120
(2-20)	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون	128
(2-21)	الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية (2012)	129

(1-3)	استيراد السلع الغذائية وفق المجموعات الدولية لسنة 2013	151
(2-3)	الإنتاج العالمي لأهم السلع الغذائية	178
(3-3)	انكشاف الدول العربية على أسواق الغذاء العالمية	187
(4-3)	تطور المتوسط الشهري النفقات الغذائية للأسر الجزائرية خلال الفترة (2000-2011)	189
(5-3)	تقسيم نفقات الأسر الجزائرية على المواد الغذائية الأساسية خلال سنة2011	190
(6-3)	سعر القمح في شهر جوان 2012	191
(7-3)	المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الجزائر للفترة (2011-2012)	192
(1-4)	إنتاج أهم المواد الغذائية والزراعية في الجزائر آفاق 2019	218
(2-4)	الأثر المقدر لتغير المناخ على الناتج الزراعي المحلي الإجمالي وإنتاج الحبوب في عام 2080	224
(3-4)	استراتيجيات ومعوقات التكيف مع تغيرات المناخ لقطاعي الزراعة والموارد المائية	228
(4-4)	العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الأراضي الجافة	230
(5-4)	احتياجات بعض السلع الغذائية والزراعية من المياه	235
(6-4)	الاستعمال الحالي والمتوقع للموارد المائية في الجزائر (آفاق 2030)	240
(7-4)	حجم الاحتياطات المالية الوقائية والآفاق الزمنية للموارد في الجزائر	249
(8-4)	أثر انخفاض صادرات المحروقات الجزائرية على وارداتها من الغذاء خلال الفترة (2014-2015)	249

ثانيا: الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الكمية المطلوبة من الغذاء وأسعاره	30
(2-1)	علاقة الانفتاح التجاري بزيادة الطلب على الأغذية	32
(3-1)	التداخل بين الموارد الطبيعية المتجددة والمدخلات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام	51
(4-1)	العلاقة بين اللاأمن الغذائي والفقر	57
(1-2)	علاقة الصناعة الغذائية بالأمن الغذائي	102
(2-2)	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وزيادة الاستهلاك	106
(3-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الصناعات والصناعات الغذائية (2012-2013)	108
(4-2)	تطور الواردات الجزائرية الكلية والغذائية للفترة 2005-2014	114
(5-2)	أهم السلع الغذائية المستوردة لسنة 2014	116
(6-2)	أهم السلع الغذائية المصدرة من الجزائر سنة2014	119
(7-2)	مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية –متوسط الفترة 2014/2012	126
(1-3)	إنتاج الحبوب واستهلاكها ومخزونها	177
(2-3)	مؤشر أسعار الأغذية بالقيمة الاسمية والحقيقية (1990-2015)	179
(3-3)	تطور الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في الجزائر مقارنة بالعالم خلال الفترة (2011-2014)	185
(1-4)	برامج التجديد الفلاحي	211
(2-4)	برامج التجديد الريفي	212
(3-4)	الوظائف المتعددة للزراعة	225
(4-4)	الإنتاج العالمي المتوقع للنفط	242
(5-4)	تطور مؤشرات أسعار السلع الأولية الحقيقية* في الأسواق العالمية خلال الفترة (2005-2014)	245
(6-4)	التطورات الشهرية لأسعار البترول الخام للفترة (2006-2016).	247
(7-4)	العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وصادراته والواردات من الغذاء الجزائرية للفترة (2009-2015)	250

قائمة الملاحق

الملحق (رقم01): تطور الإنتاج السمكي وفق الأصناف للفترة (2011-2013)

الجزائر
Algeria

الكمية : الطن
Quantity : M.T.

مناطق الصيد Fishing Areas	إسم الصنف المحلي Local Name	الكمية Quantity		
		2011	2012	2013
مياه بحرية				
طرسلوج		908.66	925.71	757.16
سمك كرلكي		248.18	96.29	126.31
سمك الليمون		242.60	109.89	148.89
سمك البياض		724.65	857.93	865.18
سمك ابو سيف		216.25	387.77	521.36
جراد البحر		20.37	16.52	6.07
الطوفة		2707.66	2264.60	989.57
المالفة		1112.60	1248.40	581.63
المكاريل		737.84	330.23	212.56
الكلمار		197.72	177.16	157.05
القرمنتو		151.14	73.90	30.93
القرش		53.28	38.77	48.90
الثيون		254.59	186.69	178.67
السولة		163.67	175.36	161.28
السوريل		11338.67	11901.97	11967.59
السردين		33974.60	31873.25	35873.24
الراية		179.31	159.95	134.45
الحبار		259.00	268.25	240.33
الجمبري الرمادي		13.05	2.89	2.31
الجمبري الاحمر		1010.17	830.85	725.25
الجمبري الابيض		924.55	1114.54	892.79
البونيتو		354.62	353.12	614.18
البوقة		7287.66	6467.03	4089.23
البجيل		848.30	809.88	562.72
الاثلة		13430.65	17299.54	12510.48
الانطوط		971.02	977.14	854.15
أخرى		21324.83	24204.77	25819.25
الإجمالي حسب مصادر المياه		99745.64	103292.39	99963.53

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، المجلد رقم**08**، الخرطوم، **2014**، ص **53-54.**

الملحق (رقم01): تابع

Algeria			الجزائر
Quantity : M.T.			الكمية : الطن

Quantity		الكمية	إسم الصنف المحلي	مناطق الصيد
2013	2012	2011	Local Name	Fishing Areas
				مياه مفتوحة
1555.67	1837.24	1600.15	شبوط	
10.30	16.98	12.74	ستر	
185.27	150.28	197.99	بربيس	
8.66	10.09	0.29	الروش	
0.35	2.43	0.61	البوري	
0.72	2.17	0.00	البلطي	
0.00	0.01	0.00	الانقليس	
47.77	206.74	156.52	أخرى	
10.91	27.49	34.12	brème	
15.73	5.18	2.19	black bass	
1835.38	2267.61	2013.61	الإجمالي حسب مصادر المياه	
				مياه المزرعة
1.09	0.00	0.75	قنوج	
1.09	0.00	0.75	الإجمالي حسب مصادر المياه	
101800.00	105560.00	101760.00	Total	الإجمالي

الملحق (رقم02): مصادر الموارد المائة الموجهة للري في الجزائر خلال الفترة (2009-2013)

Nature de la ressource	Année 2009		Année 2010		Année 2011		Année 2012		Année 2013	
	Nombre	Superficie(ha)	Nombre	Superficie(ha)	Nombre	Superficie(ha)	Nombre	Superficie(ha)	Nombre	Superficie(ha)
Petit Barrage	96	4.019	91	5.194	86	5.938	141	9.325	140	11.172
Retenue Collinaire	273	6.090	296	8.416	309	7.663	294	6.407	281	6.205
Forages	57.826	455.322	60.044	457.207	62.967	486.806	65.967	487.872	66.810	535.280
Puits	133.333	293.253	140.326	301.356	144.050	316.198	140.343	11.667	147.310	346.716
Au fil de l'eau	9.936	68.012	11.690	66.822	9.247	75.637	11.677	77.157	12.145	79.949
Sources	6.288	75.509	6.029	76.434	5.939	19.043	5.892	20.640	6.139	19.349
Autres	934	18.748	953	24.078	1.115	12.558	1.146	22.158	1.156	19.035
Total	920.953		939.507		923.843		955.138		1.017.062	

المصدر: وزارة الموارد المائية الجزائرية،
http://www.mre.dz/baoff/bibliotheque/fichiers/CAMPAGNE_IRRIGATION.pdf

الملحق (رقم03): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وفق نوع النشاط

	Secteurs d'Activité	2012	Mouvements enregistrés au 1er semestre 2013				1er semestre 2013
			Créations I	Radiations II	Réactivations III	Ecart (I+III)-II	
I	**Agriculture et Pêche**						
1	Agriculture et pêche	4 277	186	30	25	181	4 458
	ST1	4 277	186	30	25	181	4 458
II	**Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés**						
2	Eau et énergie	111	4	0	2	6	117
3	Hydrocarbures	626	129	6	2	125	751
4	Services et travaux pétroliers	313	8	3	3	8	321
5	Mines et carrières	1002	22	2	6	26	1028
	ST 2	2 052	163	11	13	165	2 217
III	**BTPH**						
8	Bâtiment et travaux publics	142 222	4 361	806	1228	4 783	147 005
	ST 3	142 222	4 361	806	1 228	4 783	147 005
IV	**Industries manufacturières**						
6	IBMME	10 360	475	36	86	525	10 876
7	Matériaux de construction	8 802	509	27	53	535	9 337
9	Chimie, plastique	2 803	170	7	23	186	2 989
10	Industrie agroalimentaire	20 198	759	116	179	824	21 022
11	Industrie du textile	5 082	327	17	38	348	5 430
12	Industrie du cuir	1 764	72	5	3	70	1 834
13	Industrie du bois et papier	14 510	571	63	139	647	15 157
14	Industrie divers	4 008	171	14	31	188	4 196
	ST 4	67 517	3 054	279	548	3 323	70 840
V	**Services**						
15	Transport et communication	39 426	2 151	257	402	2 296	41 722
16	Commerce	76 050	4 593	385	805	4 813	80 863
17	Hôtellerie et restauration	22 590	974	113	198	1059	23 649
18	Services aux entreprises	31 476	2 886	355	456	2 987	34 463
19	Services aux ménages	29 064	1 637	165	446	1 918	30 982
20	Etablissements financiers	1 512	81	8	14	87	1 589
21	Affaires immobilières	1 292	100	7	12	105	1 397
22	Services pour collectivités	2 639	122	7	15	130	2 769
	ST 5	204 049	12 544	1 297	2 148	13 395	217 444
	Total Général	420 117	20 308	2 423	3 942	21 847	441 964

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Direction Générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, Bulletin d'information statistique de la PME, 1er semestre 2013, Algérie, P16.

الملحق (رقم 04): الواردات الغذائية إلى الجزائر للفترة (2005-2014)

المنتوجات الغذائية

المعدل= استيراد المنتج/الإجمالي للاستيرادات

الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014	المعدل	المجموع
القمح	1031	997	1 394	3 174	1 830	1 252	2 848	2 129	2 123	2 371	4,06	19 149
الحليب المجفف	670	639	975	1 163	799	902	1 360	1 091	1 069	1 795	3,08	10 463
السكر	281	427	413	411	541	646	1 119	961	881	840	1,44	6 520
الذرة	344	338	517	671	407	638	999	942	892	977	1,67	6 724
زيت الصويا	146	185	258	407	315	398	615	572	663	566	0,97	4 125
الكسب و بقايا زيت الصويا	145	148	204	308	306	391	485	462	698	820	1,41	3 967
بن غير محمص	126	153	221	302	231	213	310	339	316	307	0,53	2 518
المجموع الفرعي (3)	2 743	2 887	3 982	6 436	4 429	4 440	7 736	6 496	6 641	7 676	13,16	53 465

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

الملحق (رقم 05): الصادرات الغذائية للجزائر للفترة (2013-2014)

الـــغذاء		(%19,96)		(%11,5)	
	السنة 2013			السنة 2014	
	كمية	القيمة		كمية	القيمة
	الألف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري	الألف من الطن	بالمليون دولار أمريكي	بالمليون دينار جزائري
السكر	474,61	272,16	21 602	476,49	228,14	18 377,71
المياه المعدنية والغازية	45,41	33,83	2 685	25,99	15,43	1 242,97
التمور	20,79	29,85	2 370	25,64	38,35	3 089,37
العجائن	2,45	18,23	1 447	0,04	0,61	49,39
المصبرات الغذائية	19,46	13,71	1 088	8,03	5,65	455,30
زيوت الطعام	1,48	5,80	461	1,38	7,69	619,10
الفواكه وحبوب الفواكه	6,96	5,31	422	7,19	6,05	487,23
الزبدي ، الفيورت	4,16	4,69	372	2,96	3,79	305,21
لبن الشعر	16,09	3,17	252	7,10	1,38	110,85
الجعة	0,21	2,19	174	0,21	2,75	221,68
البصل والصلتان	2,32	1,98	157	3,14	1,94	156,43
الصلص	2,31	1,74	138	1,90	1,47	118,73
الأخشاب	0,78	1,73	137	1,15	2,62	211,40
زيوت عباد الشمس	0,87	1,35	107	0,07	0,11	8,60
الفواكه الجافة	0,18	1,29	102	0,09	0,83	66,47
الأسماك من الحلب الطازج	0,21	0,66	52	0,27	0,96	77,64
الخضروات والأعشاب بحرية	0,18	0,58	46	0,27	0,74	59,80
الحليب والحليب المخثر	0,73	0,54	43	2,07	1,06	85,48
البطاطا	0,82	0,42	33	0,64	0,22	17,79
دقيق القمح (القمح) أو ميسلين.	0,54	0,39	31	0,0009	0,0007	0,06
الصمغة والمخلفات الصلبة من استخراج الدهون والزيوت النباتية	5,50	0,37	29	2,90	0,14	11,44
الفواكه	0,06	0,27	21	0,07	0,32	25,90
الأسماك المطزجة أو المجمدة	0,06	0,19	15	0,15	0,40	32,46
الحليب والقشدة الحليب وفواد دهنية أخرى	0,04	0,12	10	0,0002	0,0001	0,01
جبنة فرعي الصمغم	0,06	0,08	6	0,01	0,01	1,04
منتجات المخبز ، المجمن والحلويات أو البسكويت	0,07	0,08	6	0,01	0,04	3,60
القشور والفاكهة و محضرات نباتية أخرى تحتوي على السكر	0,01	0,04	3	0,0017	0,01	0,61
الخضروات والبطاطا الدرنية الصالحة للأكل، طازجة أو مبردة أو مجمدة	0,37	0,04	3	1,82	0,24	19,02
محضرات الحمضيات والحمضيات الجافة	0,02	0,04	3	0,02	0,02	1,26
زيت الزيتون	0,01	0,02	2	0,0001	0,0003	0,02
لحوم الخيول الوصية	0,00	0,01	1	0,0031	0,0204	1,64
سعيد خنزير الطبخ			0	1,0003	0,6537	52,66
الثوم والسجاد			0	0,0422	0,2221	17,89
الفطر والكمأة الأخرى من النباتات الصالحة للأكل			0	0,0516	0,0213	1,72
زيت فول الصويا			0	0,0008	0,0003	0,02
الشاي خضرا			0	0,0013	0,0044	0,36
المجموع الفرعي	606,78	400,88	31 819	321,91	321	25 931
المجموع		402	31 908	323		26 019

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

الملحق (رقم 06): اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية بين دول المغرب العربي

اتفاقية خاصة

بتبادل المنتجات الفلاحية

بين دول اتحاد المغرب العربي

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

والمملكة المغربية،

والجمهورية الإسلامية الموريتانية،

والجمهورية التونسية،

والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،

. انطلاقاً من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، ولاسيما المادة الثالثة منها،

. وعملاً على تحقيق أهداف المعاهدة،

. وتنفيذاً لبرنامج عمل اتحاد المغرب العربي،

. ورغبة منها في توثيق العلاقات الاقتصادية، تحقيقاً لمتسع اقتصادي مغاربي مندمج متكامل،

. وإيماناً منها بضرورة الرفع من طاقات الإنتاج الفلاحي لدول اتحاد المغرب العربي، وتيسير انسياب المحاصيل الزراعية الأساسية بينها، لتحقيق الأمن الغذائي المغاربي الشامل،

اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى:

تتعهد الأطراف المتعاقدة بإقامة اتحاد جمركي بينها، وذلك بصفة تدريجية، بهدف إحداث سوق مغاربية فلاحية مشتركة. وفي انتظار تحقيق هذا الهدف، تخضع مبادلات المنتجات الفلاحية بين أقطار الاتحاد، للترتيبات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة الثانية:

تتعهد الأطراف المتعاقدة بإعفاء المنتجات الفلاحية، ذات المنشأ والمصدر المحليين، المتبادلة بينها، من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروضة عند الاستيراد، باستثناء الرسوم والضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي في كل قطر، وذلك طبقاً لبنود هذه الاتفاقية. وتبقى هذه المنتجات خاضعة لرقابة صحية ونوعية، طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية، أو لقوانين كل قطر.

المادة الثالثة:

تتعهد الأطراف المتعاقدة بإعفاء المنتجات الفلاحية، ذات المنشأ المغاربي، المتبادلة بينها، والمحددة في قائمات، من الإجراءات غير الجمركية، وتتولى لجنة الأمن الغذائي تحديد هذه القائمات.

المادة الرابعة:

تعتبر منتجات فلاحية المنتجات النباتية والحيوانية، ومنتجات الصيد البحري، بما فيها المصنعة، المنصوص عليها في الفصول 1 إلى 24 بالتصنيفة الجمركية للمنتجات.

المادة الخامسة:

تعتبر ذات منشأ محلي:

أ- المنتجات الفلاحية المنتجة كلياً في أحد أقطار الاتحاد.

ب- المنتجات المصنعة المتأتية من تحويل منتجات أقطار الاتحاد، كما هو معرّف بها في الفقرة (أ).

المادة السادسة:

ترفق المنتجات الفلاحية، ذات المنشأ المحلي، المصدرة من قطر أحد الأطراف المتعاقدة إلى أقطار الأطراف الأخرى، بشهادة منشأ، مستوحاة من النموذج المعتمد من طرف السلطات الجمركية من القطر المصدر.

المادة السابعة:

تجري تسوية المعاملات المالية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين أقطار المغرب العربي، طبقاً لأحكام اتفاقيات الصرف المغاربية أو الثنائية، أو طبقاً لقوانين الصرف المعمول بها في كل قطر.

المادة الثامنة:

تتعاهد الأطراف المتعاقدة على وضع نظام مشترك، لحماية المنتجات الفلاحية المغاربية من مزاحمة المنتجات الموردة من خارج أقطار الاتحاد ذات الأسعار المدعمة، ومن تقلبات السوق المجحفة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف المتعاقدة. وتتولى لجنة الأمن الغذائي تحديد قائمة هذه المنتجات.

المادة التاسعة:

تتعهد الأطراف المتعاقدة بالعمل تدريجياً على توحيد قوانين الرقابة الصحية والمواصفات وسياسات الأسعار.

المادة العاشرة:

يمكن للطرف المتعاقد في هذه الاتفاقية، أن يتخذ تدابير وقائية وفقاً لما جاء بالملحق المصاحب، والمتعلق بالتدابير الوقائية.

المادة الحادية عشرة:

يتم تعديل هذه الاتفاقية بطلب من إحدى دول الاتحاد، بعد موافقة الدول الأخرى. ويكون هذا التعديل ساري المفعول، بعد التصديق عليه من كافة دول الاتحاد، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة التالية.

المادة الثانية عشرة:

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء، وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل منها.

وتدخل حيز التنفيذ، بعد إيداع وثائق المصادقة عليها من طرف هذه الدول لدى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، التي تقوم بإشعار الدول الأعضاء بذلك.

وُقعت هذه الاتفاقية بمدينة الجزائر بتاريخ 1 محرم 1411هـ (1400 و.ر) الموافق لـ 23 يوليه 1990م، وذلك من خمسة نصوص أصلية، تتساوى جميعها في القوة القانونية.

المصدر: http://www.maghrebarabe.org/

الملحق (رقم07): اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية

اتفاقية بانشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ان حكومـــات :

المملكة الاردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جمهورية السودان الديمقراطية

الجمهورية العراقية

المملكة العربية السعودية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية الليبية

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية العربية اليمنية

دولة الكويت

الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

رغبة منها في ارساء كيانها الزراعي والاقتصادي على أسس متينة من العلم والخبرة، وادراكا للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الاقتصادي العربي، واقتناعا بأن تنمية القطاع الزراعي يعتبر اساسا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وادراكا بأن الموارد الزراعية في الدول العربية لم تستغل استغلالا كاملا بعد، وان المستغل منها ما زال دون الاستغلال الاقتصادي الامثل.

ونظرا للتشابه في الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية وكذلك المشكلات الزراعية.

وتأكيدا لاهمية زيادة الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لاستغلال الموارد المتاحة استغلالا اقتصاديا لسد حاجات الدول العربية في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وادراكا منها لاهمية التنسيق بين خطط الدول العربية وتوفير سبل الدراسة المشتركة للاسراع في حل المشكلات الزراعية للوصول الى التكامل الزراعي بين هذه الدول.

وتنفيذا لما يقضي به ميثاق جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

اتفقت على الاحكام الاتية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٣/١١ بقراره رقم (٢٦٣٥) من دور انعقاده العادي الثالث والخمسين ودعا الدول الاعضاء الى الارتباط بها.

الباب الاول

انشاء المنظمة ومقرهـــا

مادة ١

تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية اعتبارية يطلق عليها سم "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، ويشار اليها حيثما ورد ذكرها في هذه الاتفاقية "بالمنظمة".

مادة ٢

يكون مقر المنظمة في مدينة الخرطوم ولها أن تنشيء مكاتب فرعية في الدول والبلاد العربية الاعضاء.

الباب الثاني

العضـــــوية

مادة ٣

تكون عضوية المنظمة مفتوحة: -

أ - للدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية وفلسطين

ب - للدول والبلاد العربية الاخرى التي يوافق مجلس المنظمة على قبولها باغلبية ثلثي الاعضاء في المنظمة.

الملحق (رقم07) –تابع-

الباب الثالث

اهداف ومهام المنظمة

مادة ٤

تهدف المنظمة الى المساهمة في ايجاد وتنمية الروابط بين الدول والبلاد العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية وعلى الأخص:

١ ــ تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على اسس علمية.

٢ ــ رفع الكفاية الانتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول والبلاد العربية.

٣ ــ تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول والبلاد العربية.

٤ ــ العمل على زيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٥ ــ دعم اقامة المشاريع والصناعات الزراعية.

٦ ــ النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

مادة ٥

تتخذ المنظمة الوسائل الكفيلة بتحقيق اغراضها، وعلى الأخص: ــ

١ ــ جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالزراعة والاغذية.

٢ ــ دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي وخاصة ما يتعلق بما يلي:

أ ــ البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة والاغذية

وتنمية المجتمعات الريفية.

ب ــ النهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية وخاصة التعليم والتدريب والارشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي والائتمان والادارة وتنمية المجتمع الريفي.

جـ ــ صيانة الموارد الطبيعية واتباع الطرق المحسنة في الانتاج الزراعي.

د ــ تحسين تجهيز الاغذية والمنتجات الزراعية وتسويقها والنهوض بالصناعات الزراعية.

هـ ــ تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول والبلاد العربية.

و ــ العمل على تبادل الخبرات في المجال الزراعي.

٣ ــ متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية والعمل على حماية المصالح الزراعية.

٤ ــ العمل بكل الوسائل المحلية والقومية على تقييم وتحقيق المشروعات والبرامج الانمائية واتخاذ التدابير التمويلية الضرورية والملائمة لتحقيق اهداف المنظمة.

٥ ــ التعاون مع المنظمات المعنية بالشئون الزراعية والميادين المتعلقة بها.

٦ ــ العمل على تنسيق التشريعات والقوانين والانظمة الزراعية كلما امكن ذلك، وتوحيد المصطلحات الزراعية.

الباب الرابع

أجهزة المنظمة

مادة ٦

تتكون المنظمة من مجلس المنظمة وادارة عامة.

مادة ٧

مجلس المنظمة

١ ــ يتألف مجلس المنظمة من ممثلي جميع الدول والبلاد الاعضاء ويكون التمثيل على مستوى الوزراء او من ينوبونهم من ذوي الاختصاص، ولكل عضو صوت واحد.

٢ ــ تكون رئاسة مجلس المنظمة بالتناوب وفقا للترتيب الهجائي للدول الاعضاء في جامعة الدول العربية وتكون مدة الرئاسة سنة واحدة.

٣ ــ يجتمع مجلس المنظمة مرة كل عام في دورة عادية ويجوز للمجلس عقد دورات غير عادية بناء على طلب ثلث الدول الاعضاء.

٤ ــ يشكل ثلثا اعضاء المنظمة النصاب القانوني لاجتماعات المجلس وتتخذ القرارات بأغلبية اعضاء المنظمة.

مادة ٨

اختصاصات مجلس المنظمة

مجلس المنظمة هو السلطة العليا للمنظمة، ويختص برسم السياسة العامة التي تسير عليها المنظمة وتخطيط ومتابعة برامجها ونشاطها ومراقبة اعمالها الفنية والمالية والادارية، وله ان يتخذ ما يراه لازما من قرارات واجراءات لتحقيق اغراض المنظمة في حدود هذه الاتفاقية، وعلى الأخص: ــ

١ ــ وضع النظام الداخلي واللوائح المالية والادارية واسس تعيين الخبراء والموظفين.

٢ ــ تعيين مدير عام المنظمة وانهاء خدماته.

الملحق (رقم07) –تابع-

٣ ــ اقرار خطط المنظمة الانمائية.
٤ ــ تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة والنظر في توصياتها.
٥ ــ انشاء مكاتب فرعية للمنظمة في الدول والبلاد العربية الاعضاء.
٦ ــ اقرار برامج العمل السنوية واعتماد تقرير المدير العام.
٧ ــ مراجعة الحسابات الختامية للمنظمة والتصديق عليها.
٨ ــ اقرار الميزانية السنوية للمنظمة.
٩ ــ تنظيم التعاون بين المنظمة والدول والهيئات الدولية.
١٠ــ قبول المعونات والتبرعات.

مادة ٩

الادارة العامة

١ ــ تتكون الادارة العامة من المدير العام للمنظمة يعاونه عدد من الموظفين الفنيين والاداريين.

٢ ــ يراعى عند تعيين الموظفين ان توزع الوظائف بين مواطني الدول والبلاد الاعضاء على اساس جغرافي.

مادة ١٠

المدير العام

١ ــ يرأس الادارة العامة مدير عام يعينه مجلس المنظمة.

٢ ــ يكون تعيين المدير العام لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ويكون مسئولا عن اعمال الادارة العامة امام مجلس المنظمة.

مادة ١١

اختصاصات المدير العام

١ ــ يكون المدير العام مسئولا امام مجلس المنظمة عن جميع اعمال الادارة.

٢ ــ يتولى المدير العام ادارة اعمال المنظمة والعمل على تنفيذ قراراتها، وتمثيلها في المؤتمرات ولدى الهيئات والدول والبلاد المختلفة ويتعاقد باسمها ويقوم بكل ما يعهد اليه به مجلس المنظمة من مهام، وعلى الاخص:

أ ــ تعيين الموظفين والخبراء وانهاء خدماتهم طبقا للانظمة التي يضعها مجلس المنظمة.

ب ــ تقديم تقرير سنوي الى مجلس المنظمة عن اعمال الادارة العامة، وله ان يقدم للمجلس ما يراه ضروريا من تقارير اخرى.

جـ ــ اعداد مشروعات البرنامج السنوي للمنظمة وعرضه على المجلس.

د ــ اعداد خطط المنظمة الانمائية والاشراف على تنفيذها.

هـ ــ اعداد مشروع الميزانية السنوية وتقديم تقرير عن الحساب الختامي.

و ــ اعداد البحوث والتقارير التي يطلبها مجلس المنظمة.

الباب الخامس

ميزانية المنظمة ومواردها

يكون للمنظمة ميزانية مستقلة يوافق عليها مجلس جامعة الدول العربية.

"عدل هذا الباب بمقتضى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ والتعديل مرفق بآخر الاتفاقية".

مادة ١٣

تتكون موارد المنظمة من: –

١ ــ اشتراكات الدول والبلاد الاعضاء وفقا للاسس التي يحددها مجلس المنظمة.

٢ ــ المعونات والتبرعات والايرادات التي يوافق مجلس المنظمة على قبولها.

الباب السادس

علاقة المنظمة بجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية الأخرى

مادة ١٤

١ ــ يعقد اتفاق خاص بين جامعة الدول العربية والمنظمة تبين فيه اوجه التعاون بينهما.

٢ ــ تقدم المنظمة تقريرا سنويا عن نشاطها لمجلس جامعة الدول العربية.

مادة ١٥

تتعاون المنظمة مع المنظمات الدولية المعنية بالشئون الزراعية وبصفة خاصة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة مع احتفاظ كل عضو بحقه في التعاون منفردا مع تلك المنظمات.

الملحق (رقم07) –تابع-

الباب السابع

احكام عامة

مادة ١٦

تقدم الدولة التي ينشأ بها مقر المنظمة او احد مكاتبها الفرعية الارض والمباني اللازمة لاستعمالها بدون مقابل.

مادة ١٧

تتمتع المنظمة (مقرها – اموالها وموجوداتها ومحفوظاتها – ممثلو الاعضاء لدى هيئاتها وموظفوها وخبراؤها) بالمزايا والحصانات المقررة بموجب اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية.

مادة ١٨

يكون تعديل هذه الاتفاقية بناء على اقتراح المدير العام للمنظمة او طلب موقع من ثلاثة اعضاء على الاقل وبموافقة ثلاثة ارباع اعضاء المنظمة على الاقل، ولا يكون التعديل نافذا الا بعد التصديق عليه من مجلس جامعة الدول العربية.

مادة ١٩

يعمل بهذه الاتفاقية بعد انقضاء شهر من ايداع وثيقة التصديق السابقة عليها من قبل الدول الاعضاء في جامعة الدول

١١

العربية لدى الامانة العامة للجامعة وتسري بشأن كل من الدول والبلاد الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها عليها او انضمامها اليها، ويتولى الامين العام الدعوة الى عقد الاجتماع الاول لمجلس المنظمة خلال شهر من تاريخ نفاذها.

لكل عضو في المنظمة ان ينسحب منها بكتاب رسمي يرسله الى المدير العام للمنظمة الذي يتخذ الاجراءات لابلاغه الى اعضاء المنظمة والامين العام لجامعة الدول العربية، ولا يعتبر الانسحاب نافذا الا بعد سنة من تاريخ تبليغه للمدير العام للمنظمة.

واثباتا لما تقدم وقع المفوضون المبينة اسماؤهم فيما بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة من نسخة واحدة تحفظ لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل من الاطراف المتعاقدة.

عن حكومات:

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جمهورية السودان الديمقراطية
الجمهورية العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية العربية اليمنية
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
المملكة المغربية
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

١٢

تعديل

تم تعديل الباب الخامس من اتفاقية انشاء المنظمة بمقتضى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ في دور انعقاده العادي الثالث والستين بالنص التالي:

"يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشئون القانونية الآتية: –

"اطلعت اللجنة على مذكرة الامانة العامة، واستمعت الى بيان ممثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتوصي بالموافقة على التعديل المقترح بالنص التالي: –

"يكون للمنظمة ميزانية مستقلة يقرها مجلس المنظمة مع مراعاة الاحكام الخاصة بهيئة الرقابة المالية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية".

١٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية

الملحق (رقم08): لجنة الأمن الغذائي لدول المغرب العربي

قرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة

لاتحاد المغرب العربي

إن : صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،

وفخامة العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

-تماشياً مع مقتضيات المادتين الثامنة والعاشرة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، والمادة الثالثة من القرار بالمصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية،

-وإيماناً منهم بالدور الطلائعي، الذي يمكن أن تلعبه هذه اللجان في بناء صرح المغرب العربي،

-وبعد الاطّلاع على تقرير مجلس وزراء الخارجية حول تكوين اللجان الوزارية المتخصصة،

يقررون ما يلي:

المادة الأولى :يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة، هي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنْية الأساسية، لجنة الموارد البشرية .

المادة الثانية :اختصاصات اللجان

أ) تهتم لجنة الأمن الغذائي بقطاعات: الفلاحة والثروة الحيوانية - المياه والغابات - الصناعات الفلاحية والغذائية - استصلاح الأراضي - الصيد البحري - تجارة المواد الغذائية - البحث الزراعي و البيطري - البيئة - مؤسسات الدعم الفلاحي.

ب) تهتم لجنة الاقتصاد والمالية بميادين: التخطيط - الطاقة - المعادن - التجارة - الصناعة - السياحة - المالية والجمارك - التأمين والمصارف وتمويل الاستثمار - الخدمات - الصناعة التقليدية.

ج) تهتم لجنة البنْية الأساسية بقطاعات: التجهيز والأشغال العمومية - الإسكان والعمران - النقل والمواصلات - البريد - الري.

د) تهتم لجنة الموارد البشرية بمجالات التربية والتعليم - الثقافة - الإعلام - التكوين - البحث العلمي - الشؤون الاجتماعية - التشغيل - الرياضة - الشبيبة - الصحة - العدل - الإقامة وتنقّل الأشخاص - شؤون الجالية المغاربية.

المادة الثالثة :تقوم اللجان الوزارية المتخصصة، بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة، بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية، اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد، المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

المادة الرابعة :تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية، حسب القطاعات التي تدخل في مهامها.

المادة الخامسة :تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية، وفِرق عمل، حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.

المادة السادسة :تعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على أنظار مجلس وزراء الخارجية، وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

المادة السابعة :تحدد اللجان الوزارية المتخصصة نظامها الداخلي.

حُرر بتونس يوم الثلاثاء 26 جمادى الثانية 1410هـ (1399 و.ر) الموافق 23 جانفي (يناير) 1990م.

المصدر: http://www.maghrebarabe.org/

الملحق (رقم09): البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

ملخص
البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

أعد هذا البرنامج إستنادا إلى قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (23) في دورتها (30) المنعقدة في أبريل / نيسان 2008 بشأن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية ، ويساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين المعتمدة في قمة الرياض في مارس (آذار) 2007.

وتعتبر المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية من المبررات الأساسية لهذا البرنامج الطارئ ولقد فرضت هذه المستجدات ضرورة التصدي للمشكلات المزمنة في أوضاع الأمن الغذائي العربي التي تتمثل في العجز الدائم والمتزايد عن توفير الإحتياجات الغذائية الأساسية، ومن ثم تفاقم الفجوة الغذائية العربية والتي تقدر بنحو 18 مليار دولار، ويتوقع أن تصل إلى 71 مليار دولار عام 2030، أي أربعة أضعاف ما هي عليه الآن، وما يربو عن ستة أضعاف ما كانت عليه في بداية التسعينات (11 مليار دولار). هذا التزايد نتيجة الزيادة السكانية المضطردة المتوقعة، حيث يقدر أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى حوالي 545 مليون نسمة عام 2030، أي بزيادة 63.3 ٪ عن التعداد الحالي. هذا إضافة للزيادات المتوقعة في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.

يركز البرنامج على محاصيل العجز الرئيسية وهي الحبوب (القمح، الأرز، الشعير) والمحاصيل السكرية (قصب السكر، والشوندر السكري)، والبذور الزيتية (الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس)، باعتبارها المحاصيل الأعلى من حيث قيمة الفجوة، والأدنى من حيث نسبة الإكتفاء الذاتي، والأهم للقاعدة العريضة للمواطنين في كافة الدول العربية. ويشمل التطاق الجغرافي للمشروع (9) دول عربية هي: تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب واليمن، باعتبارها الأهم من المنظور الاستهلاكي والوردي والزراعي.

يضم الإطار الزمني للتنفيذ ثلاث مراحل، الأولى قصيرة الأجل عاجلة (2010،2015)، والثانية متوسطة الأجل تنموية حتى عام 2020، والثالثة طويلة المدى ذات طبيعة إستراتيجية حتى عام 2030.

يعمل البرنامج بالتوازي على عدة محاور تنموية تطويرية من خلال ثلاث مكونات رئيسية متكاملة ومرتبطة تتمثل في تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة، واستثمار المزيد من الأراضي بالإستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري وإضافة مساحات جديدة غير مستغلة، والتوسع أو إقامة مشروعات إستثمارية متكاملة مرتبطة بالأنشطة الزراعية للبرنامج.

يستهدف البرنامج شمول التطوير في كامل المساحة المروية، ونحو 25 ٪ من الزراعات المطرية للمحاصيل المذكورة خلال 10 سنوات. كما يستهدف إستثمار مساحات إضافية لزراعة هذه المحاصيل تصل في عام 2030 إلى 2.9 مليون هكتار، باستخدام الوفر المستهدف تحقيقه في المياه من الإرتقاء بكفاءة إستخدام الموارد المائية والمقدر بحوالي 25.7 مليار متر مكعب (18.2 ٪ من الموارد المتاحة).

تتمثل النواتج المتوقعة للبرنامج في زيادة إنتاج المحاصيل المستهدفة بنهاية المشروع (عام 2030) بنسبة تقدر بحوالي 81.3٪ للقمح ، 93٪ للأرز، 56.5 ٪ للشعير، 81.2٪ للمحاصيل السكرية، 69.3٪ للبذور الزيتية، مما يساهم في تحسين نسب الإكتفاء

الملحق (رقم09): تابع

الذاتي لهذه المحاصيل. وأيضا في توفير فرص عمل تصل في ذلك العام إلى نحو 8.7 مليون فرصة عمل في مختلف مجالات عمل البرنامج. كما تتيح المشروعات فرص إستثمارية للقطاع الخاص في جميع الدول العربية، وليست الدول الزراعية التسع فقط، في مجالات إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية، والتسويق والتصنيع، إضافة لمشروعات المرافق والخدمات الزراعية المساندة التي يعمل فيها كل من القطاع الحكومي والخاص.

تقدر المتطلبات المالية التراكمية لتنفيذ البرنامج بنحو 27 مليار دولار للمرحلة الأولى، تصل إلى نحو 51.5 مليار دولار خلال المرحلة الثانية، وإلى نحو 65.4 مليار دولار بنهاية البرنامج عام 2030. تتوزع هذه المتطلبات مناصفة بين الإلتزامات الحكومية ومساهمات القطاع الخاص. تمثل الإستثمارات حوالي 95 ٪ من جملة المتطلبات، مقابل نحو 5 ٪ للمتطلبات المالية الجارية.

ترتكز سياسة تمويل البرنامج على توفير مساندة مالية في إطار العمل العربي المشترك لزيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها المحددة بنسبة 50 ٪ (15.8 مليار دولار)، منها 7.2 مليار دولار في المرحلة الأولى العاجلة، وعلى توفير خطوط إئتمانية ميسرة يستفيد منها القطاع الخاص بواقع 2.2 مليار دولار سنويا خلال هذه المرحلة، أي بإجمالي (11 مليار دولار) تعمل كصندوق دوار وفق شروط ميسرة ومشجعة.

يتطلب المشروع أن ترصد قيمة إجمالية للمساندة العربية للبرنامج بمبلغ 25 مليار دولار لتوفير المتطلبات الكلية للمرحلة الأولى العاجلة (5 سنوات) والبالغة 18.2 مليار دولار. ويقدم البرنامج ثلاثة بدائل للإطار المؤسسي لتوفير هذا المبلغ، وهي إما إنشاء صندوق عربي متخصص للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، أو إنشاء حساب خاص يتم تمويله من المؤسسات والصناديق العربية والبنك الإسلامي في إطار إتحاد مالي تستضيفه أحد هذه المؤسسات، أو تدعيم رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ليضطلع بالمتطلبات المالية للمشروع.

وأكد البرنامج على ضرورة إلتزام حكومات الدول المستفيدة من مكونات المشروع بمنح مزايا تفضيلية خاصة وأكثر جاذبية للإستثمار في المجالات المحددة بالمشروعات الزراعية وغير الزراعية، ويعتبر هذا المطلب أحد الشروط الأساسية لإستخدام المساندة المالية التي يتم توفيرها للبرنامج في إطار العمل العربي المشترك.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية

الملحق (رقم10): التساقطات المطرية في الجزائر

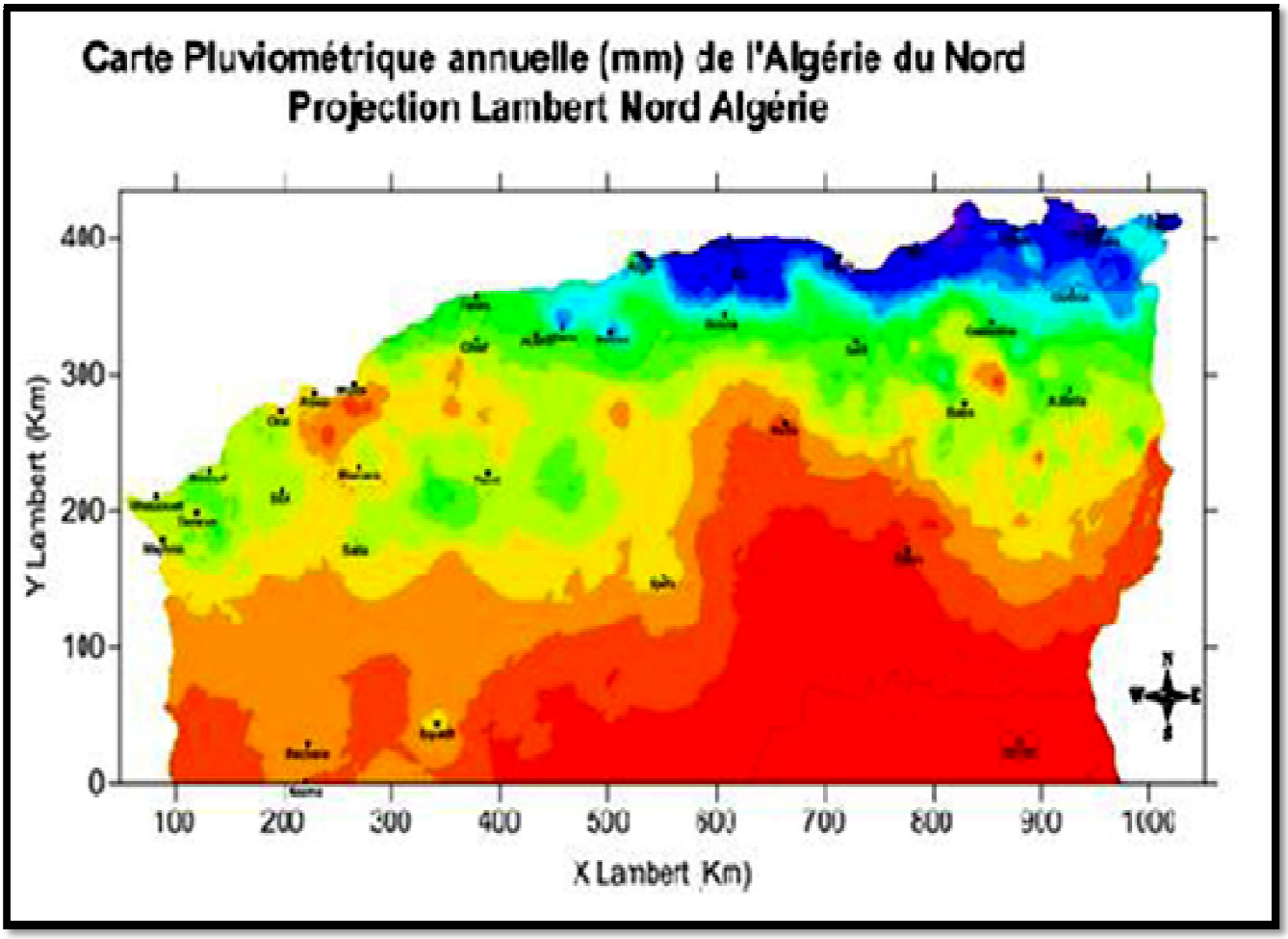

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية، الجزائر.http://www.meteo.dz/climatenalgerie.php

الملحق (رقم11): الأراضي الزراعية في الجزائر

Évolution de la répartition générale des terres 1971, 1999 - 2011 et ancrage des filières

Occupation des terres			Superficies (ha) par années																
			1971		1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011		Taux de croissance (%) (Année 2011/1971)	Taux de croissance (%) (Année 2011/1999)	Ancrage des 17 filières agroalimentaires	Autres filières potentielles
			Superficie (ha)	%											Superficie (ha)	%				
Superficie Agricole Totale	TERRES LABOURABLES	Cultures herbacées	3 280 000	13,7	4 021 850	4 148 120	3 629 250	2 812 340	3 862 220	4 109 960	3 921 100	4 064 657	3 585 520	3 825 871	4 254 850	18,0	28%	6%	Dérivés, textile/cuir, pâtes et papiers, céramiques industrielles, Matériaux divers, Ouvrages, Lait cru, viandes rouges	Plantes aromatiques, huiles essentielles, épices
		Terres au repos	3 180 700	13	3 849 595	3 821 250	3 742 420	3 735 350	3 708 470	3 582 080	3 589 890	3 404 758	3 570 089	3 383 382	3 248 808	13,6	3%	-15%		
	CULTURES PERMANENTES	Plantations fruitières	289 480	1,2	401 520	420 000	530 000	570 000	645 680	710 000	750 780	810 160	827 940	823 815	891 545	3,8	170%	12%	Agrumes, pépins et noyaux, noix, olives, dattes,	Huiles essentielles
		Viticulture	291 350	1,2	37 230	39 750	55 680	52 350	50 650	55 400	101 730	98 210	92 780	87 353	77 530	0,3	-73%	39%	Raisins	
		Prairies naturelles	32 480	0,1	35 230	35 230	26 580	32 640	25 650	28 404	36 870	35 548	28 460	24 287	24 828	0,1	-24%	-30%	Viandes rouges, cuirs, fourrages, céréales	Huiles essentielles
	Superficie Agricole Utile (S.A.U)		7 103 624	14,4	8 224 965	8 237 440	8 103 740	8 228 630	8 270 650	8 325 494	8 509 640	8 440 378	8 404 470	8 424 764	8 443 450	35,8	19%	3%	Lait cru, céréales	Arômes, fermentation
	Parcages et parcours		35 382 800	82,7	31 383 820	31 294 320	31 514 780	31 624 770	31 635 240	32 024 410	32 021 350	32 770 620	32 837 225	32 884 815	32 942 050	77,6	-7%	5%	Viandes rouges, laine	Cuir, textiles, tapis, tentes (poil/crin et laine)
	Terres improductives des exploitations agricoles		370 420	0,9	865 420	890 240	871 240	882 460	911 770	1 040 510	1 149 440	1 357 450	1 196 945	1 126 233	1 058 204	2,5	185%	22%	Viandes blanches, œufs	
Superficie Agricole Totale (S.A.T)			42 786 884	100	40 504 345	40 808 100	40 493 840	40 735 920	40 817 940	42 189 600	42 580 630	42 567 850	42 448 640	42 455 990	42 443 804	100	-1%	3%		Agro-tourisme, Eco-tourisme, Sports Nature
AUTRES TERRES	Terres alfatières		3 026 660	7,1	3 86 5 000	2 949 000	3 743 000	2 703 000	2 715 600	2 750 000	2 762 000	2 760 000	2 584 940	2 458 000	2 504 940		-17%	-34%		Alfa
	Terres forestières (bois, forêts ou sujets ..)		3 403 320	8	4 186 000	4 222 000	4 221 000	4 200 000	4 237 600	4 248 000	4 259 000	4 300 000	4 216 280	4 220 000	4 333 000		27%	3%		Bois d'œuvre, charpente, bois de construction, charbon de bois, arrangeur, charpentier
	Terres improductives non affectées à l'agriculture		189 837 140	78,7	189 462 760	189 114 000	189 219 260	189 416 320	189 369 140	188 869 090	188 711 470	188 719 210	189 992 090	189 932 110	189 969 450		-1%	-1%		
Total Superficie Territoriale			238 174 100		238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100					
Superficies irriguées			325 390		405 860	489 890	512 740	605 130	673 240	758 520	803 860	835 900	834 784	855 720	987 885		205%	99%		

Source : DSASI, mars 2012

المصدر: وزارة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري الجزائرية

الملحق (رقم12): السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

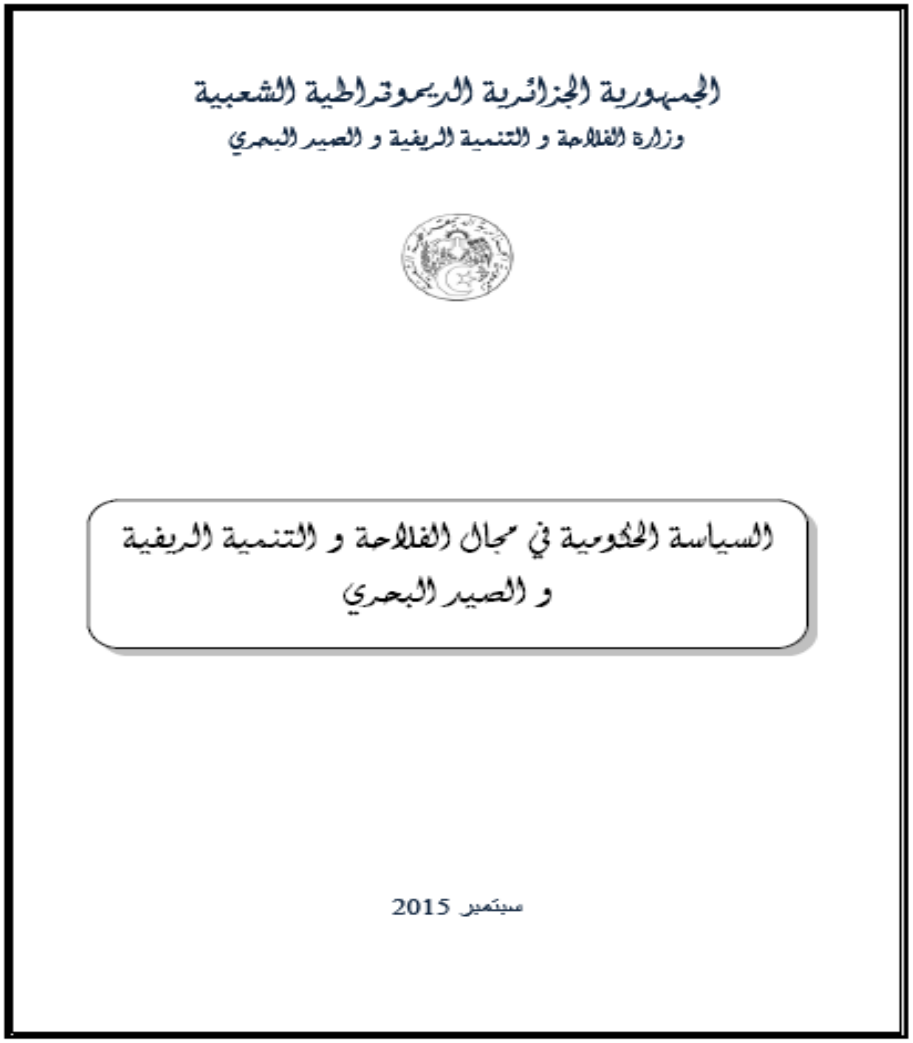

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

سبتمبر 2015

مقدمة

تحدد التنمية الفلاحية و الريفية و تنمية الصيد و الموارد البحرية، بصفة حاسمة قدراتنا لرفع تحدي الأمن الغذائي ، بما سيسمح لنا بتغطية حاجياتنا الأساسية عن طريق الإنتاج الوطني و تطوير مرونة ناجعة في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي، و كذا الاضطرابات التي تؤثر دوريا على السوق الفلاحية الدولية.

إن الأزمات الغذائية التي تعاقبت خلال العشريات الأخيرة ، خاصة الأزمة الغذائية لعامي 2007-2008 ،أكدت حساسية و تعقيد قضية الأمن الغذائي و علاقاتها الوثيقة بمسألة الأمن و السيادة الوطنية للبلدان الضعيفة.

إن التنمية الفلاحية و الريفية و تنمية الصيد و الموارد البحرية، تنطلق من هذه النظرة إلى مصيرنا الوطني و تحتل مكانة بارزة ضمن سُلم الأولويات الوطنية.

لقد أكد فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة هذه الأهمية الاستراتيجية خلال الندوة الوطنية للفلاحة و التنمية الريفية التي نظمت تحت رعايته بمسكرة في فيفري 2009 ، إذ أشار إلى الدور الاستراتيجي للفلاحة في تحقيق أمننا الغذائي، مؤكدا في السياق ذاته على " ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الانتاج في السُّعب الزراعية الغذائية الإستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية."

و هذا ما تم تجسيده على أرض الواقع منذ عام 2009 بإعادة تنظيم السياسة الفلاحية و الريفية ، اعتمادا على إعادة تصويب الأهداف العملياتية المقررة للقطاع، و اختيار مقاربة السُّعب كمنهج تنظيم لسلسلة القيم و تحديد السُّعب الفلاحية الإستراتيجية التي من شأنها السماح بتقوية الأسس الانتاجية للأمن الغذائي للبلاد و المساهمة المعتبرة في النمو الاقتصادي.

كما تمت تجسيدها أيضا سنة 2014، في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية ، و ذلك بالتأكيد على ضرورة السهر على المحافظة على الثروات البحري الوطني ، باحترام المعايير البيئية و حماية القدرة التراثية للمستهلك.

و قد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 و جعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، و هذا بإدماج قطاع الصيد و الموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة و تقوية إنسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي و إبلاء الدور الهام المنوط للقطاع في الاقتصاد الوطني.

2

الملحق (رقم12 تابع)

إن قطاع الفلاحة و الصيد البحري، مطالبين اليوم أكثر من أي وقت مضى، على المساهمة أكثر في تغطية حاجياتنا الغذائية الأساسية بزيادة معتبرة للعرض الوطني وبتنويع أوسع للاقتصاد الوطني، فضلا عن المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

في هذا الاطار، تعي وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري أن زيادة العرض الوطني و تطوير الشُعب للتصدير، لا يتم إلا في إطار حركية قوية للاستثمارات، التي تتطلب تجنيد رؤوس الأموال الخاصة في إطار الشراكة العمومية-الخاصة و الخاصة- خاصة ، الوطنية و الأجنبية.

إن هذا المسعى، الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم و تكييف الإطار التحفيزي و المرافقة للاستثمار الخاص و الشراكة على حد سواء (إتاحة و تسهيل الحصول على العقار الفلاحي، استصلاح أراضي جديدة، عصرنة المستثمرات الفلاحية وعصرنة الوحدات و البُنى التحتية للصيد،..إلخ)

كما يقتضي أيضا التشاور الدائم مع فاعلي التنمية (فلاحين، مربي الماشية، صيادين ومتعاملين اقتصاديين) لمعرفة تطلعاتهم ومتطلباتهم و اتخاذ التدابير اللازمة تضمن لهم تقديم تسهيلات نافعة و تأمين أكيد لجميع الفاعلين.

من هذا المنظور، أطلقت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري برنامجا يهدف إلى تذليل العقبات القانونية للاستثمار و تأطير إنجاز الفلاحين و الصيادين، للبُنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم و تطوير الجهاز الوطني للضبط. إن تحقيق هذه الأهداف سيسمح، بلا شك، من تحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي و الصيدي و بالتالي تشجيع التنمية.

بعد التطرق إلى النظرة و المسعى الذين يوجهان عمل السلطات العمومية، لابد من تسليط الضوء بصفة موجزة على المحاور الإستراتيجية التي تقوم عليها سياسة قطاع الفلاحة و الصيد البحري، و على الأهداف العملياتية التي يتّبعها و على آليات التنفيذ التي تم اعتمادُها أو تعتزم وضعها لآفاق 2019.

و في الختام، لابد من الإشارة إلى أن هذا البرنامج يرتكز على ثلاث ركائز هي: الفلاحة و تربية الماشية ، الصيد و تربية المائيات، الغابات و الأحواض المائية المنحدرة.

I. المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية:

تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية و الصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في:

المحور 1:

المحافظة على جهود تدعيم و توسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة و تقوية المكننة و ترقية الصيد التقليدي المسئول و تثمين المنتجات الفلاحية و الغابية و الصيدية.

المحور 2:

مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية و الصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشُعب الإستراتيجية و تكييف سياسة الدعم و التمويل، و بتسيير العقلاني و توفير أحسن لعوامل و وسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البُنى التحتية الفلاحية و الريفية و الصيدية، و تطوير إنتاج أغذية الماشية و تطوير تربية المائيات البحرية و في المياه العذبة و تثمين الخضر و الفواكه و الزراعات الصناعية.

المحور 3:

تقوية الحماية و حفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات و معالجة الأحواض المائية المنحدرة و تعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية، و إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال و تقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة. كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني و المقتصد للمياه، و الصيد المسئول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية و تطوير وسائل الوقاية و مكافحة التلوث البحري.

المحور 4:

تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع و تقوية نظام الوقاية و المراقبة الصحية و الصحة النباتية، ضد الآفات و الكوارث الطبيعية ، و تعميم التأمينات في مجالات الفلاحة و الصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار و تحسين الانتاجية.

الملحق (رقم 12 تابع)

المحور5:
إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية و الدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية و إدارة الغابات والتكوين و البحث و الإرشاد و نشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

II. الأهداف المرجوة و آليات التنفيذ

الركيزة 1 : الفلاحة و تربية الماشية

1) الأهداف المتوقعة:
تتمثل مستويات الانتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الآتي:

- 67.3 مليون قنطار من الحبوب،
- 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة،
- 10.2 مليون قنطار من التمور،
- 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء،
- 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء،
- 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج،
- 200.000 طن من منتجات الصيد و تربية المائية

معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5%

2) آليات التنفيذ:
تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015 - 2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية ،
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات ، الجرارات و العتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب لاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا،
- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة و البقوليات و المحاصيل الخضرية و البقول العلفية و شتائل الأشجار و الكروم،
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة. تحسين إنتاج الأعلاف

و نوعيتها، تهيئة ظلل الماشية و الاسطبلات ، توفير وسائل تربية المواشي و التجهيزات الخاصة بحلب الأبقار و التبريد ،

- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع و مخازن تبريد) ، ضبط المنتجات الفلاحية ، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC- و تطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية و الصيدية.

الركيزة 2: الصيد و تربية المائيات

1)الأهداف المتوقعة:
يتمثل الهدف الأساسي في رفع الانتاج الوطني في الصيد و تربية المائيات إلى الضعف ، أي ما يعادل 200.000 طن

2) آليات التنفيذ:
تتمثل آليات التنفيذ في:

- المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد و تربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية و مصايد الأسماك الداخلية و أحواض الاستزراع السمكي القاري و بالصحراء،
- انجاز و تهيئة و توسيع و استلام 38 مشروع لتطوير الموانئ و ملاجئ الصيد(11 شاطئ للجنوح)
- إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام و تسويق المنتجات الصيدية بالجملة،
- انجاز و تنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني،
- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة و استغلال المرجان

الركيزة 3 : الغابات و الأحواض المائية المنحدرة

1) الأهداف المبرمجة:
يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية و إشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية.

2) آليات التنفيذ:
و تتمثل أساسا في:

الملحق (رقم 12 تابع)

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـــ 172.000 هكتار ، تابعة لعشر (10) ولايات و متابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـــ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية،
- معالجة الأحواض المائية المنجدرة التابعة لـــ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5,3 مليون هكتار، بما في ذلك 1,3 هكتار سيتم معالجتها،
- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر و الغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتار،
- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار، و ترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس و إدراج الأصناف محل اهتمام السكان.

III. إجراءات المرافقة

تدعيم البيئة التحفيزية

سيتم تعزيز إجراءات المرافقة الموجودة بفضل:
إتمام عملية التأمين العقاري، تطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، تكييف إجراءات دعم التمويل، تحسين و تطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية، مواصلة عملية عصرنة التأمينات الفلاحية، مواصلة مشاريع التراكة العامة الخاصة في إطار المزارع النموذجية، اعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلائم مع خصوصيات العالم الفلاحي، ترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين و مربي الماشية و الصيادين

دعم تنظيم المهن

بالنسبة للفلاحة، يتعلق الأمر، بتعزيز تنظيم المهن الفلاحية بتزويد مختلف الشُعب بمجالس ما بين المهن عملياتية من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية،

أما بالنسبة للصيد، العمل على تنظيم مهني الصيد و تربية المائيات و تحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.

حماية الصحة و الصحية النباتية

تتم متابعة هذا الهدف عبر:
تقوية و عصرنة المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي و توفير مناخ صحي ملائم لتطوير تربية الماشية و استقرار المربين،
مطابقة الإدارة للمعايير الدولية،
اعتماد إجراءات الرقابة على سلامة المنتجات الصيدية و تربية المائيات،
كما سيتم متابعة هذا الهدف عن طريق تقوية و عصرنة مصالح الصحة النباتية و المراقبة التقنية لتأمين المنتجات الفلاحية و مُطابقتها مع المعايير الدولية.

الكفاءات البشرية و الدعم التقني أكثر ملائمة

في مجال التكوين ، لا بد من تكييف التكوين الموجه للمستثمرين الفلاحيين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنية أو ممارسة نشاط معين في مكان عملهم.
أما فيما يخص التنشيط و الإعلام و الاتصال ، تبقى الغاية المرجوة هي العمل على تحويل السلوكات، و تطوير القدرات و زيادة المعارف. يقوم المنهج المتبع على بيداغوجية الفريق، الجماعة أو الوسط و يهدف إلى تطوير الاتصال و هيكلة الحياة الاجتماعية بطريقة غير مُوجّهة.
أما بخصوص البحث التطبيقي و تثمين المكتسبات ، فالمسعى يهدف إلى وضع النتائج تحت تصرف الفلاحين و مربي الماشية و الصيادين. و عليه سيتم تكريس أكبر عدد من المواقع التجريبية لبلوغ هذا الهدف.

IV. النتائج فيما يخص إنشاء مناصب الشغل

فيما يخص خلق مناصب الشغل ، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في الفلاحة و الصيد و الغابات.

قائمة المصـادر والمراجـع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1- إبراهيم سعيد، **مشكلات الأمن الغذائي العربي**، مطبعة الاتحاد، دمشق، سوريا، 1993.

2- أحمد أبو زيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية-رؤى معاصرة-**، مكتبة سبتان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2004.

3- إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، **صور المستقبل العربي**، جامعة الأمم المتحدة-مشروع المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 02.....

4- إسماعيل عرباجي، **اقتصاد وتسيير المؤسسة (أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل)**، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة 03، 2013.

5- أليس فرانك، ترجمة إبراهيم يحي الشهلبي، **السياسة الزراعية في البلدان النامية**، وزارة الثقافة السورية، دمشق، سوريا، 1995.

6- بلاسم جميل خلف الدليمي وآخرون، **استشراف مستقبل الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، الإصدار 01، ديسمبر 2014.

7- بول.ج. هويت وآخرون، **مفاهيم العلوم الفيزيائية**، شركة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

8- ثائر محمود رشيد العاني، محمد علي موسى المعموري، **إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2005.

9- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

10- حسوني جدوع عبد الله، **التصحر: تدهور النظام البيئي**، دار دجلة للنشر، عمان، الأردن، 2010.

11- حسين الفتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة01، 2006.

12- خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير ، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية – الواقع والتطلعات-**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007.

13- رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2013.

14- روبرت ميرفي، **دروس مبسطة في الاقتصاد**، ترجمة رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة01، 2013.

15-ز كريا أحمد عزام وآخرون، **مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة 06، 2015.

16- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011،

17- سامر مخيمر، خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية:الحقائق والبدائل الممكنة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ماي 1996.

18- سر زغيب، **"اتفاقية الغات بين النشأة والتطور والأهداف"** ، دار الندى ، بيروت، لبنان، 1999.

19- السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية وغذائية وبيئية)**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.

20- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية -**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

21- السيدة إبراهيم مصطفى، احمد رمضان نعمة الله، السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

22- صالح العصفور، **الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 01، العدد 05، ماي 2002.

23- صبحي القاسم، **الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، الطبعة 03، 1998.

24- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، مجلة البيان، مركز البيان للبحوث والدراسات، السعودية، **2010.**

25- عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة**، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، مصر،1999.

26- عبد الباسط آدم مريود، **مقدمة في علوم وتكنولوجيا الأغذية**، دار جامعة السودان للنشر والطباعة والتوزيع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الطبعة 01، 2010.

27- عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

28- عبد الرحمان المهنا أبا الخيل، محي الدين محمود قواس، **النظم البيئية والإنسان**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2005.

29- عبد الغفور ابراهيم أحمد، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

30- عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

31- عبد المطلب عبد المجيد، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003.

32- عبد الملك بن عبد الرحمن آل الشيخ، **إستراتيجيات مقاومة التصحر في ظل التغيرات المناخية المتوقعة: المملكة العربية السعودية نموذجا**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بدون سنة نشر.

33- عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالمي، بغداد، 1969.

34- عز الدين فراج، **الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997.

35- عمر فضل الله، **حرب المياه على ضفاف النيل**، مجموعة نهضة مصر للنشر، مصر، 2013.

36- عيون عبد الكريم، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1985.

37- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا ، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2016.

38- فتحي حسن سلامة، **النظم الجمركية والاستيراد والتصدير**، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1990.

39- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر-** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2011.

40- فيليب كوتلر، جاري ارمسترونج، **أساسيات التسويق، تعريب:** سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الطبعة 01، 2007.

41- كامل وزنه، آدم سميث-**قراءة في اقتصاد السوق**-، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، الطبعة 01، 2007.

42- مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

43- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

44- محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1990.

45- محمد راكان الدغمي، **في الإسلام الغذاء لكل فم**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986.

46- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

47- محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، دار الكتاب والوثائق القانونية، المجلة الكبرى، مصر، 2007.

48- محمد على عكاز، **القيود الشرعية الواردة على حرية التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة فقهية مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة 01، 2008.

49- محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 1979.

50- محمد علي المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2012.

51- محمد كامل عارف، علي حسين حجاج، **مستقبلنا المشترك**، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1989.

52- محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 01، لبنان، 2007.

53- محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1979.

54- مصطفى محمد عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 01، 1988.

55- منذر خدام، **الأمن المائي العربي-الواقع والتحديات**، مركز دراسات الوحدة العربية، سوريا، الطبعة02، 2003.

56- ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.

57- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها-** دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

58- نصري ذياب خاطر، **الجغرافية الطبيعية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

59- نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر، الطبعة01، 1990.

60- وارين س، تومسون ودافيد ت.لويس، **مشكلات السكان (مترجم)**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1969.

ب- الأطروحات ورسائل الماجستير

61- بلال خزار، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013.

62- بن خزناجي أمينة، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

63- بن عمر الأخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية** رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

64- بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2005.

65- تواتي بن علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف الجزائر، 2014.

66- جرمولي مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

67- حاج يوسف سارة أم الخير، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، رسالة ماستر في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

68- حمد عفنان الكساسبة، **الأمن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير في الاقتصاد ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1983.

69- رابح زبيري، **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 1996.

70- سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007.

71- سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة- تقييم ونتائج-**، رسالةماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرايفيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006.

72- صبيحة بخوش، **السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1991.

73- العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

74- عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

75- عبد المجيد يوسف آدم، **استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي**، دراسة ولاية جنوب دارفور، محلية نيالا (1980-2009)، رسالة ماجستير في الآداب في الجغرافيا، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، يوليو 2009.

76- عربي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصاية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

77- عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011.

78- عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء في الجزائر – دراسة تحليلية وسياسات علاجها-**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

79- غردي محمد، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2012.

80- فالحة قطاب، **إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، رسالة ماجستيو كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.

81- فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية – حالة بعض الدول المدينة-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

82- فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي – دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

83- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم لاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008.

84- كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستيو كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.

85- لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

86- لوزري نادية، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**، رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

87- نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005-2012**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

88- هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.

89- ونوغي مصطفى، **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011.

ج- المقالات

90- عماري زهير، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13، جوان 2013.

91- إبراهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد12، 2013.

92- أحمد جابه، **الأمن الغذائي والتنمية- حالة الجزائر-**، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر، 2007.

93- أشرف محمد عبد المالك، **النظام الحديث لسلامة الغذاء (الهاسب)**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة اسيوط، مصر، العدد32، يناير 2008.

94- إنعام قرشي، **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الامارات العربية المتحدة، مجلد 28، العدد 109، 2007.

95- آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-آفاق وقيود-**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، السداسي 01، 2009، العدد 06.

96- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد02، 2003.

97- بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد13، جوان 2013.

98- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة البترول في الجزائر-**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مخبر العلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، العدد 03، 2012.

99- توماس هيليلنج وآخرون، **انتعاش أسعار السلع الأساسية**، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، مارس2008.

100- تومي صالح، جمعة رضوان، **علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970- 2010**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،، العدد 12، 2013.

101- الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،العدد05، جانفي 2008.

102- حنان عبد الخضر هاشم، **المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: روى نظرية وجدل قائم**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 18، 2011.

103- خليفة الحاج، زقاي وليد، **ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 08، جانفي 2015.

104- رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، العدد الأول، 2008.

105- رزفة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 13، 2015.

106- رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض وآفاق)**، الجزائر، ماي 2012.

107- زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، **إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، العدد 01، جوان 2014.

108- زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد01، السداسي الثاني 2004، ص53.

109- سعد نصار، **الإستراتيجية الزراعية للدولة وعلاقتها بخدمة قضايا التنمية الزراعية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 1996.

110- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2009.

111- سلطان أحمد الخلف، **اقتصاديات القمح والأمن الغذائي**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، العدد 73، أغسطس 2011،.

112- سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 02، 2002.

113- سهام كامل محمود وآخرون، **أثر التقانات في تقليص الفجوة الغذائية للمحاصيل الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي في العراق**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد 27.

114- صاولي مراد، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 417، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2013.

115-عاطف محمد أبو هربيد، **القواعد الشرعية لسلامة إنتاج وحفظ الغذاء**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 20، العدد 01، يناير 2012.

116-عايد راضي خنفر، **الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية، مصر، العدد 39، يناير 2014.

117-عبد الله علي مضحي وآخرون، **الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العراق، 2015.

118-عبد المليك مزهوده، **واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية اللوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2007.

119-عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

120-كفاح عباس رمضان الحمداني، **مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي بين عامي (2000-2007)**، مركز الدراسات الإقليمية.

121-محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، مركز الأبحاث سينيار كابيتال، يوليو 2012**.

122-محمد شايب، نعيمة بارك، **الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 65، 2014.

123-محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 01، 2002.

124-محمود عبد الحي، **الأمن الغذائي: ما بعد المنظور الحديث**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر.

125-مليكة زغيب، قمري زينة، **البيئة،الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009.

126-ممدوح فتحي عبد الصبور، **تقنيات مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها للأغراض الزراعية**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مصر، العدد 19، يوليو 2000.

127-مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجار)**، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، شتاء 2009.

128-نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، تموز، 2013.

129-نفيسة ابو السعود وآخرون، **إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية**، معهد التخطيط القومي، 2012، **قراءة:** محمد سمير مصطفى،بحوث اقتصادية عربية، العددان 62-61، شتاء/ ربيع 2013.

130-نور الدين حاروش، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد07، جوان 2012.

131-هارون الطاهر، عز الدين بن تركي، **الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 02، 2003.

132-هدى عساف، محمد سعيد المصري، **مصادر تلوث المياه الجوفية**، هيئة الطاقة الذرية، سوريا، أيلول 2007.

133-الياس سالم، **التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي –اتحاد المغرب العربي نموذجا-**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، العدد03، 2012.

د- الملتقيات، المؤتمرات، والندوات

134- إبراهيم بورنان، بن دحان إلياس الأزهر، **تزايد الانكشاف الغذائي العربي وتدهور مرتكزات الأمن الغذائي العربي**، الملتقى العلمي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014.

135- أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

136- بن عناية جلول وآخرون، **الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –حالة الجزائر-** ، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول اقطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014.

137- بن ناصر عيسى، **أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي –دراسة حالة الجزائر-**، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية،16/15، جامعة سكيكدة، نوفمبر2011.

138- بوسبعين تسعديت، **أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الطبيعية والحياة وعلوم الأرض، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014.

139- ترقو محمد، **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

140- ثامر البكري، **إنتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر2014.

141- جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، **أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر**، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مؤتمر التغيرات المناخية وآثارها على مصر، القاهرة، مصر، 02-03 نوفمبر 2009.

142- حبيبة عامر، فتيحة قشرو، **الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية ومتطلبات التسيير المتكامل المستدام لتحقيق الأمن الغذائي- دول شمال إفريقيا-**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 28-29أكتوبر 2014.

143- خالد بوجعدار، محمد الأمين وليد الطيب، **الوقود الحيوي وآثاره على الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي: التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 07-08 ديسمبر 2011.

144- زرزار العياشي، صيد نوال، **ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء في الأسواق الدولية: الأسباب والتداعيات على البلدان العربية**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011.

145- زيرمي نعيمة، بودخيل محمد أمين، **التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في ظل السياسات الزراعية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول

العربية، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 28-29 أكتوبر2014.

146- ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات االصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، خلال الفترة 2000-2010، بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011.

147- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر2014.

148- عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013-**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر2014.

149- عبد القادر العرابي، **المصادر المائية في المغرب العربي وإمكانية تطوير استغلالها بما يخدم التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي حول إستراتيجية الأمن المائي العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 19-21ديسمبر 2011.

150- عبود زرقين، فوزي عبد الرزاق، **إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

151- عجيلة محمد وآخرون، **تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة الأغواط 17-19 أفريل 2007.

152- عزه الأزهر، خالدي رشيدة، **الفجوة الغذائية في الجزائر –الواقع ومقترحات الحلول-**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

153- علي عبد الصمد عمر، قمان أنيسة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول " القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014.

154- عمار بن نوار، **تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الوطن العربي،** الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

155- ليتيم ناجي، بوبكر هشام، **غلاء الأسعار العالمية للغذاء ودورها في ازدياد نسب الفقر في الوطن العربي،** الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011.

156- م.س. سواميناثان، **التقانة الحيوية وتحديد شكل مستقبل الأمن الغذائي،** ، المؤتمر التقني الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة حول التقانات الحيوية الزراعية في البلدان النامية (ABDC-10)،01 مارس 2010.

157- الماحي ثريا، **إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، نوفمبر2010.

158- محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005-2025،** الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.

159- محمد بلغالي، **الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي،** جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010.

160- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الأمن الغذائي والعولمة أية إستراتيجية-وضع الجزائر-،** الملتقى العلمي الدولي التاسع حول الأمن الغذائي والعولمة، أية إستراتيجية للتنمية الزراعية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، يومي 24/23 أفريل 2008.

161- مزريق عاشور، **الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر،** الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014.

162- ميلود زيد الخير، **الصناعة الغذائية البديل المأمول قبل النفاذ وبعده**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 08-09 نوفمبر 2010.

هـ- التقارير وأوراق العمل

163- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، أكتوبر 2014.

164- الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، **عدم استقرار أسعار الأغذية وارتباطه بالأمن الغذائي والتغذوي**، نيويورك، 23-26 يناير 2009.

165- الأمم المتحدة، **اتفاقية مكافحة التصحر**، 09 سبتمبر 2011.

166- الأونكتاد، الموجز السياساتي رقم 18 للأونكتاد، **لزراعة عند مفترق طرق: ضمان الأمن الغذائي في ظل مناخ عالمي متغير**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 01 ديسمبر 2010.

167- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014.

168- البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم2008، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008.

169- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1982.

170- جوزيه غرازيانو دا سيلفا، **الأمن الغذائي وسط مناخ متغير**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، فبراير 2014.

171- **دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية**، إدارة المنظمات والاتحادات العربية، القاهرة، مصر، يناير 2015.

172- ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير الربع السنوي الأول حول **واقع المياه العادمة في الضفة الغربية**، رام الله، فلسطين، 2012.

173- الديوان الوطني للإحصائيات، **مؤشر أسعار الاستهلاك**، الجزائر، 2015.

174- صندوق النقد الدولي، مجلة **التمويل والتنمية**، سبتمبر 2014.

175- صندوق النقد الدولي، **الشرق الأوسط وآسيا الوسطى آفاق الاقتصاد الإقليمي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب**، يناير 2015.

176- **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر 2001.

177- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الأمم المتحدة، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر – فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه-**، بدون سنة نشر.

178- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، **استعراض أنشطة التنمية المستدامة والإنتاجية**، الأمم المتحدة، العدد 04، 2005.

179- لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، **الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، ماي 2012.

180- لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الأمن الغذائي وتغير المناخ** روما، ايطاليا، 15-20 أكتوبر 2012.

181- لجنة الأمن الغذائي العالمي، **الأمن الغذائي وتغير المناخ، موجز وتوصيات لصانعي السياسات**، الدورة 39، روما، ايطاليا، 15-20 أكتوبر 2012.

182- **لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية**، أكتوبر 2011.

183- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك، ترجمة:** محمد كامل العارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 142، 1989.

184- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، **التنمية الريفية في المنطقة العربية**، 2007.

185- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، تداعيات **ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، ورقة عمل مشتركة مقدمة من قبل: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، الإتحاد العربي للأسمدة، الدورة83، الخرطوم، السودان، يناير2009.

186- المجلس الشعبي الوطني، **مشروع قانون المالية لسنة 2016**، لجنة المالية والميزانية، الجزائر، خريف 2015.

187- **محاضر اجتماعات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي ونظامها الداخلي (1989-2006)**، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المديرية العامة للبلدان العربية، مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، الجزائر ، 2006.

188- **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الجزائر، ماي 2015.

189- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، **تقييم الموارد المائية في الوطن العربي**، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس دلفست، دمشق، 1988.

190- المركز الوطني للمعلومات ، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، الجمهورية اليمنية، أفريل 2005.

191- معهد الدراسات المصرفية، الذهب الأسود، إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، جانفي 2013.

192- المعهد الدولي لإدارة المياه، منظمة الأغذية والزراعة العالمية للأمم المتحدة، **الماء من أجل الغذاء- الماء من أجل الحياة**، تقييم شامل لإدارة المياه في القطاع الزراعي، 2007، روما، ايطاليا.

193- منظمة الأغذية والزراعة العالمية، الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2006-2008، **حالة انعدام الأغذية في العالم 2011**.

194- منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012**، نقص التغذية حول العالم في عام 2012، روما، 2012.

195- منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **ورقة معلومات أساسية أعدت لحالة أسواق السلع الزراعية لعام 2015-2016**، روما، 2016.

196- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي**، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما ، 13-1996/11/17.

197- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاتجاهات العالمية والتحديات المقبلة لعمل منظمة الأغذية والزراعة**، الدورة 31، روما، 21-25 ماي 2012.

198- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاتجاهات العالمية والتحديات المقبلة لعمل منظمة الأغذية والزراعة**، الدورة الحادية والثلاثون، روما، 21-25 ماي 2012.

199- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تغير المناخ والمياه والأمن الغذائي**، المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، روما.

200- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي**، الدورة السابعة والثلاثون، روما، 17-22 أكتوبر 2011.

201- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة أسواق السع الزراعية (التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام)**، روما، 2015.

202- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة في العالم 2014**، روما، 2014.

203- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة2013** ، روما، 2013.

204- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013**، روما، 2013.

205- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2010**، روما، 2010.

206- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الزراعة، **مستقبل الموارد من الأراضي والمياه في ظل تغير المناخ**، الدورة 23، روما، 21-25 ماي 2012.

207- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مستقبل الموارد من الأراضي والمياه في ظل تغير المناخ**، الدورة 23، روما، 21-25 ماي 2012.

208- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصلحة الزراعة، **إدارة المياه عام 2030، مارس 2003**، روما.

209- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **ورقة عمل عن التكنولوجيا الحيوية**، اليابان، 2000.

210- منظمة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، 2010.

211- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، **معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**، 17فبراير1989.

212- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**،الخرطوم، السودان، 2014.

213- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، بدون سنة نشر.

214-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستديمة للعقدين القادمين 2005-2025**، جامعة الدول العربية، أوت 2007.

215- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010**، الخرطوم، السودان، 2010.

216-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، الخرطوم، السودان، 2011.

217- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، الخرطوم، السودان، 2014.

218- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005**، الخرطوم، السودان، 2005.

219- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية**، القاهرة، مصر، 1996.

220- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، **عشرة بيانات بشأن التنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، نيويورك، أكتوبر 2002.

و- النصوص التشريعية والتنظيمية

221- **القانون (87-19)** المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، المتضمن **ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 50.

222-صدر **القانون (90-25)** المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، **المتضمن قانون التوجيه العقاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:49.

223-**أمر(06-08)**، الصادر سنة 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 غشت سنة 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 47.

224-القانون رقم **(08-16)** المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل 3 غشت سنة 2008، والذي يتضمن **التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، الصادرة بتاريخ 8شعبان عام1429هـ الموافق ل 10غشت سنة2008م.

225-أمر (**09-01**) الصادر سنة 2009، مؤرخ في 22 يوليو سنة 1990، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 44.

226-**أمر (10-01)** الصادر سنة 2010، المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق ل 26غشت سنة 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

227-**قانون (11-16)** ، المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 72.

228-- **قانون(12-12)**، مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق ل 26 ديسمبر سنة 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 72.

229- **قانون (13-08)**، المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 68.

ز- المراجع الالكترونية

230- برنامج الأغذية العالمي:

. http://ar.wfp.org

231- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تجارة خارجية:

http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/717-commerce-exterieur-de-l-algerie

232- سفيتال للصناعات الغذائية:

http://www.cevital.com/ar

233- الموسوعة العربية، **البحوث/الإصلاح الزراعي**:

http://www.arab-ency.com/ar

234- مجموعة البنك الدولي

http://data.albankaldawli.org/region/ARB

235- **مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، وزارة التجارة الجزائرية:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf

236- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **لمحة عن المنظمة:**
http://www.fao.org/about/ar

237- الموقع الرسمي للصندوق:
/http://www.ifad.org

238- برنامج نظم المناطق الجافة في الأردن:
file:///C:/Users/hp/Downloads/Activities_in_El-Karak_Governorate_Arabic.pdf

239- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:
. www.minagri.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

244. , Direction technique chargée des statistiques et des revenus, **Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011**, ONS, Algérie, Novembre 2015.

245. Abdelhamid Soukehal**, communication sur la filière laitière**, Colloque sur le thème « Sécurité alimentaire : quels programmes pour réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013.

246. Centre National d'Etudes et d'analyses pour la Population et le développement, **Quelles politiques de sécurité alimentaire pour l'Algérie à l'horizon 2025, Défis et enjeux**, Séminaire sur la Sécurité Alimentaire.

247. direction Générale de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques, ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistiques de la PME**, Algérie, données du 1er semestre 2013, N°23, novembre 2013.

248. Food security and international trade :unpacking disuted narratives 2015.J.Clapp .

249. Fouad Chehat, **La filière Blé : Etat des lieux et perspectives**, Communication DG INRAA, Colloque sur le thème « Sécurité alimentaire : quels programmes pour réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013.

250. General Agreement On Tariffs And Trade, **What GATT It Is- What GATT It Does**, GENEVA,1991, PP19-20.

251. Global Information and Early Warning System on Food an agriculture (GIEWS), Algeria, FAO, May2013.

252. Housssem Eddine CHEBBI, Lassad LACHAAL, **l'agriculture et la sécurité Alimentaire : une étude comparative des pays du maghreb**, New MEDIT, N03, 2004.

253. http://www.voedingsinfo.org/fra/chainealimentaire/chaineB2.htm . Page consultée le : 24-01-2016.

254. **L'activité Industrielle –Année 2012-**, ONS, Alger, juillet 2013, p45.

255. L'Organisation Mondiale du Commerce ; **Bulletin d'information sur les accessions à l'OMC**, 30-10-2014.

256. **Les comptes économiques de 2000 à 2014**, ONS, Alger, N°709, juillet 2015.

257. M.Chabane**, l'Agriculture de conservation : Voie de sécurité alimentaire dans les pays du Maghreb ?**, Option Méditerranéennes, A n°96, 2010.

258. Maurice BYE, **Relations économiques internationales**, Dalloz, Paris, 1971.

259. MERABBI Houari, **Programme pour une nouvelle Algérie**, édition Dar EL Gharb, Oran, Algérie, 2001,P67.

260. Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural **Evaluation de**

261. **la contribution du programme de développement agricole**, , Algérie, 03 mai 2015.

262. Ministère de l'agriculture et du développement rural, **Evaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement rural,** Algérie, 22eme session d'évaluation, 03 mai 2015.

263. ministère de la pèche et des ressources halieutiques, Secteur de la pèche et de l'Aquaculture, Bilan (2012-2014), Prospective 2030, et Projet **« Plan Aquapeche 2020** », Algérie, Avril 2014.

264. Ministère des Finances, **Evolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupe d'utilisation (période années 2005-2015): les exportations**, Centre national de l'information et des statistiques, Direction Générale des Douanes, Algérie, 2015.

265. Ministère des finances, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, (période 2005-2014)**, D.G.D, Algérie, 2014.

266. Olivier GODARD, **L'entreprise économique du développement durable –enjeux et politiques de l'environnement- cahier français** n°306, France.

267. Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, **Cadre Programmation par pays (Algerie 2013-2016),** décembre 2012.

268. PER, P,A.RAJUL PANDYA, L, **Food security and sustainable use of natural resources: a2020 vesion**, International Food Policy Research Institute, Washington, USA, 1997.

269. Sahli Zoubir, **Ecosystèmes en crise, risques et sécurité dans une agriculture méditerranéenne, le cas de la zone semi-aride du Sersou** (Tiaret, Algérie), Montpelier, CIHEAM, 1991, P51.

270. Said BENMERAD , **Au- delà de 2030-2040, le futur alimentaire de l'Algérie est incertain**, Décembre 2011, P01.

271. Salim Saadi, **La nouvelle reconfiguration permettra une meilleure prise en charge du service de l'eau**, Revue mutation, Algérie, N°32, juin, 2000.

272. Simon Maxwell, **Food Security : A post-modern Perspective**, Food

273. Policy, Pergamon, Great Britain Vol21, N°02, 1996.

ملخص:

تشكل مسألة توفير الغذاء للأجيال الحاضرة وضمان استدامته للأجيال المقبلة تحديا بالنسبة لدول العالم كافة، والنامية منها خاصة على غرار الجزائر التي تتمتع بمختلف المقومات والإمكانات الزراعية التي من شأنها تلبية ما يكفي من الطلب المتزايد من قبل السكان على الغذاء، إن أحسنت إدارتها واستغلالها (كالماء والأرض)، ولا يتم ذلك إلا بانتهاج أمثل السياسات والإستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي في ظل انعكاسات العوامل الاقتصادية الدولية والمحلية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الإمكانات الزراعية، الفجوة الغذائية، السياسات الزراعية.

Résumé :

La question de fournir de la nourriture pour les générations actuelles et d'assurer sa durabilité pour les générations futures représente un défi pour les pays du monde entier, et ceux en développement en particulier. Tel est le cas de l'Algérie qui dispose de divers capacités et de ressources agricoles qui peuvent repondre à la demande croissante de la population pour la nourriture , si elle est bien gérée et exploitée (comme l'eau et la terre) , et cela ne peut être réalisé sauf en cas de poursuit des politiques et des stratégies optimales pour assurer la sécurité alimentaire sous les effets des facteurs économiques internationaux et nationaux actuels .

Mots clés : Sécurité Alimentaire, Capacités agricoles, déficit alimentaire, politiques agricoles.

Abstract :

The question of providing food for the present generation and to ensure its durability for future generations is a challenge for countries around the world, and developing nations in particular. Such is the case of Algeria which has various capabilities and agricultural resources that can unser the growing demand of the population for food, if well managed and operated (such as water and earth), and this can not be achieved unless pursues political and optimal strategies for food security under the effects of the current international and domestic economic factors.

Key Words : Food security , agricultural capacity , food shortages , agricultural policies.